وزارة التـــعليم العـــالي والبـــحث العـــلمي
جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث ل م د في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص مالية عامة و التشريع المالي و الضريبي

أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1995-2023 باستخدام نموذج ARDL

من إعداد سارة يحياوي

لجنة المناقشة

بن لحسن الهواري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	رئيسا
جليل زين العابدين	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	مشرفا ومقررا
عثمان عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	عضوا مناقشا
بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر أ	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –	عضوا مناقشا
بن منصور نجيم	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا لإدارة الأعمال – تلمسان -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025-2026

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور جليل زين العابدين، الذي أحاط هذه الأطروحة بعنايته الفائقة، فكان لتوجيهاته العلمية السديدة، ومتابعته الدقيقة، وتشجيعه المستمر طوال مراحل إعداد الدراسة الأثر البالغ في بلورة أفكارها وإتمامها على هذا النحو، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أعبر عن خالص تقديري واعتزازي للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، ومما لا شك فيه أن جهودهم المبذولة في قراءتها وتقييمها، وما سيجودون به من ملاحظات علمية قيمة، سيكون لها الدور الأبرز في إثراء العمل وتقويمه.

وفي هذا المقام، أجدد عميق امتناني للدكتور خلاصي عبد الإله، تقديرا لمساندته العلمية ودعمه المقدر. كما أتوجه بفيض من الشكر والتقدير إلى عائلتي الكريمة، التي كانت السند المتين والملهم الأول، إذ لولا فضل الله ثم صبرهم ودعواتهم وتشجيعهم الموصول لما اكتملت هذه المسيرة.

وختاما، أزجي الشكر لكل من مد لي يد العون، أو ساهم بكلمة طيبة وتوجيه صادق خلال مراحل إنجاز هذا البحث، فلهم مني جميعاً كل الود والتقدير.

إهداء

إلى من غمروني بدعمهم وثقتهم منذ بداية مشواري العلمي،

إلى ابي العزيز شفاه الله و الى امي الكريمة

الى ابني عماد الدين و أخواتي إلى أسرتي الكريمة التي كانت السند الدائم في كل المراحل،

الى كل عائلتي

إليكم جميعا، أهدي هذا العمل المتواضع عرفانا وتقديرا.

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر النفقات الجبائية في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال المدة (1995-2023)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة .(ARDL) وقد خلصت النتائج إلى أن النفقات الجبائية تشكل أداة فاعلة في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يؤكد الدور الجوهري للسياسة الجبائية في دعم مسارات التنمية المستدامة، لا سيما في ظل اقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على عوائد المحروقات. وتوصي الدراسة بضرورة عقلنة هذه النفقات وتوجيهها نحو قطاعات تنموية محددة لضمان استدامة أثرها الايجابي في الهيكل الاقتصادي الوطني.

الكلمات المفتاحية :النفقات الجبائية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذجARDL ،السياسة الجبائية.

Résumé

Cette étude examine l'incidence des dépenses fiscales sur la croissance économique en Algérie durant la période 1995-2023, en s'appuyant sur l'approche ARDL (Autoregressive Distributed Lag). Les résultats démontrent que les dépenses fiscales représentent un levier efficace pour stimuler la croissance à long terme, confirmant ainsi le rôle stratégique de la politique fiscale dans le soutien au développement durable au sein d'une économie rentière fortement dépendante des hydrocarbures. L'étude souligne la nécessité de rationaliser ces dépenses et de les orienter vers des objectifs de développement précis afin de garantir la pérennité de leur impact sur l'économie nationale.

Mots-clés : Dépenses fiscales, croissance économique, économie algérienne, modèle ARDL, politique fiscale.

Abstract

This study investigates the impact of tax expenditures on economic growth in Algeria from 1995 to 2023, utilizing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The findings reveal that tax expenditures serve as an effective instrument for fostering long-term economic growth, highlighting the vital role of fiscal policy in supporting sustainable development within a rentier economy primarily dependent on hydrocarbon revenues. The study emphasizes the importance of streamlining these expenditures and aligning them with clear developmental objectives to ensure a lasting positive impact on the national economy.

Keywords: Tax expenditures, economic growth, Algerian economy, ARDL model, fiscal policy.

فهرس المحتويات

البيــان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ-ط
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	01
المبحث الأول : الجباية و التصور النظري لدور الدولة	01
المطلب الأول : الدولة دراسة في الخلفيات النظرية و التصورات المفاهيمية	02
أولا : التعريف اللغوي لمفهوم الدولة	03
ثانيا : التعريف الاصطلاحي و الوظيفي للدولة	04
ثالثا :الخصائص الثابتة في طبيعة الدولة	06
المطلب الثاني : دور الدولة في الاقتصاد	08
اولا : المقاربة الكلاسكية	08
ثانيا: المقاربة الكينزية	10
ثالثا: المقاربة النيوكينزية	11
رابعا: مقاربات معاصرة لدور الدولة في الاقتصاد	12
المطلب الثالث: وظائف الدولة الاقتصادية	13
اولا :وظيفة التخصيص الامثل للموارد	14
ثانيا: وظيفة اعادة توزيع الدخل	15
ثالثا: وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي	16
المطلب الرابع :ادوات تدخل الدولة	17
اولا: تدخل الدولة عبر الانفاق و التنظيم	18

ثانيا :تدخل الدولة عبر التنظيمات	19
ثالثا :تدخل الدولة عن طريق السياسة الضريبية	19
المبحث الثاني :الاطار النظري للنفقات الجبائية	23
المطلب الاول: مفهوم الانفاق الجبائي	24
المطلب الثاني: التصنيفات العملية للنفقات الجبائية	27
اولا :الاعفاءات الجبائية	28
ثانيا: الخصومات الضريبية	29
ثالثا :التخفيضات الضريبية	30
رابعا :القروض الضريبية	30
خامسا :التأجيلات الضريبية	31
المطلب الثالث :التحديات و القيود الملازمة لاستخدام النفقات الجبائية كاداة من ادوات السياسة العامة	33
اولا: اشكالية تحديد النظام الضريبي المرجعي	33
1-مفهوم النظام الضريبي المرجعي	34
ثانيا: اشكالات تحديد و قياس التكلفة الفعلية للنفقات الجبائية	36
1-طرق قياس تكلفة النفقات الجبائية	36
ثالثا: الصعوبات المؤسسة و العملية في الشفافية و تقييم و رقابة النفقات الجبائية	38
1-الشفافية في النفقات	39
2-الرقابة على النفقات	39
المطلب الرابع :النظريات الاقتصادية المفسرة لاثر النفقات الجبائية	41
اولا: نظرية الاثر الضريبي	44
ثانيا :نظرية الضغط الضريبي وجدلية الضرائب المباشرة و الغير مباشرة	46
ثالثا: نظرية انتقال العبء الضريبي و اثارها على توزيع المنافع و العبء الاقتصادي	47
رابعا :النظرية التعاقدية (العقد المالي)	48
خامسا :الضريبة بين العقد الاجتماعي و التضامن القومي	49
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المفاهيم و المحددات النظرية	51
المطلب الاول :ماهية النمو الاقتصادي	51
اولا: مفهوم النمو الاقتصادي	51

ثانيا :عناصر النمو الاقتصادي	52
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	54
اولا:الناتج المحلي الاجمالي PIB	54
1-طريقة الانفاق	54
2-طريقة الإنتاج	56
3-طريقة الدخل	57
ثانيا: الدخل الفردي (y)	57
المطلب الثالث :نظريات النمو الاقتصادي و الجباية	59
اولا :نظرية النمو الكلاسيكية	59
ثانيا: نظرية جوزيف شومبيتر للنمو الاقتصادي	60
ثالثا: نظرية كينز في النمو الاقتصادي	61
رابعا: نظرية النمو الداخلي في الاقتصاد	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثاني: النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	66
المبحث الاول : الاطار المرجعي للنظام الجبائي	67
المطلب الاول: النظام الجبائي المرجعي الخاص بالرسم على القيمةالمضافة TVA	67
اولا: تصنيف العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافةTVA بين الالزام و الاختيار	68
1-العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على القيمة المظافة TVA	68
2-العمليات الخاضعة اختياريا للرسم على القيمة المضافة TVA	70
ثانيا :الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة TVA	71
ثالثا: تطور معدل الرسم على القيمة المضافة TVA	72
المطلب الثاني: النظام الجبائي المرجعي الخاص بالضريبة على الدخل الاجمالي TVA	73
اولا :تعريف الضريبة على الدخل IRG	73
ثانيا: معدلات الضريبية على الدخل الاجمالي IRG	74
المطلب الثالث: النظام الجبائي المرجعي الخاص بالضريبة على ارباح المؤسسات IRG	76
اولا :مفهوم و خصائص الضريبية على الارباح الشركات IBS	76

ثانيا: معدلات و اسس فرض الضريبة على الارباح الشركات IBS	78
المطلب الثالث: النظام الجبائي المرجعي الخاص بالرسم على النشاط المهني TAP	80
اولا: الغاء الرسم على النشاط المهني في اطار قانون المالية لسنة 2024	81
المطلب الرابع: المرجعية الجبائية للضرائب الاخرى ضمن النظام الضربي الجزائري	82
اولا :الضريبة على الثروة	83
1-مجال تطبيقها	83
2-وعاء الضريبي	83
3-تقييم الاملاك الخاضعة للضريبة	83
4-حساب الضريبة	84
ثانيا: حقوق التسجيل و الطابع	84
1-حقوق التسجيل	84
2-حقوق طابع	85
ثالثا: الضرائب الموجهة لتمويل لجمعات المحلية	85
المطلب الخامس: تحليل البعد المالي للجباية في الجزائر	88
اولا :تطور الايرادات الجبائية في الجزائر (1992-2022)تحليل هيكلي و مؤشرات الاستدامة	88
ثانيا: تحليل تطور الهيكلي الجباية العادية في الجزائر	91
المبحث الثاني: النفقات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري	94
المطلب الاول: الاطار القانوني المنظم للنفقات الجبائية في الجزائر	94
اولا :النفقات الجبائية المقررة في اطار القانون الجبائي العام	94
1-الاعفاءات الجبائية المؤقتة	95
2-الاغفاءات الدائمة	96
3-النفقات الجبائية في اطار القانون العام خارج الاعفاءات	97
ا- تخفيض نسب الضريبة	97
ب-التخفيضات الضريبية الاقليمية (الخصم او التخفيض)	98
-الاستهلاك المعجل او الاهتلاك التنازلي	98
-اعفاء الارباح الناتجة عن اعادة استثمار فائض القيمة	99
ثانيا: النفقات الجبائية الممنوحة في اطار الاجهزة الخاصة	100
1-النفقات الجبائية الممنوحة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI	100

ا-نظام العام	101
ب-النظام الاستثنائي	102
2-النفقات الجبائية الممنوحة في اطار ترقية التشغيل	104
ا-مرحلة الانجاز	105
➢ الاغفاءات على حق التسجيل	105
➢ الاعفاءات على الضريبة القيمة المظافة TVA	105
➢ التخفيضات الجمركية	106
➢ الشروط الاجرائية للاستفادة	106
ب-مرحلة الاستغلال	106
➢ اهم الاعفاءات على الضريبة الدخل و الضرائب المتعلقة IBS.TAP.IRG	106
➢ اعفاء من الضريبة العقارية على المنشات	107
➢ اعفاء ضريبي على الضريبة الموحدة المفروضة IFU	107
المطلب الثاني: جرد الاطر القانونية و التنظيمية المؤطرة للنفقات الجبائية في الجزائر	108
اولا: التدابيير المنظمة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة	108
ثانيا:التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز خلال الفترة الممتدة 2015الى 2022	111
المطلب الثالث: تقييم تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر	113
اولا: تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على ارباح الشركات IBS	113
ثانيا: تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	115
ثالثا: تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبي على القيمة المضافةTVA	117
رابعا: تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبي على النشاط المهني TAP	120
خامسا: هيكل النفقات الجبائية	122
المبحث الثالث: تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر	126
المطلب الاول :تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	126
المطلب الثاني :مساهمات القطاعات الاقتصادية و المؤشرات الكلية للنمو في الجزائر	128
اولا :مساهمة الزراعة و الصيد البحري	129
ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات	131
ثالثا: مساهمة قطاع الصناعة	132
رابعا: مساهمة قطاع الخدمات	134

خامسا: مساهمة قطاع البناء	135
سادسا: مساهمة قطاع الكهرباء و الغاز	136
سابعا :هيكل القيمة المظافة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2023	137
المطلب الثالث: النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2022)	139
اولا :النفقات الجبائية و مكونات الجبائية في الجزائر	140
ثانيا: العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في الجزائر	142
خلاصة الفصل	143
الفصل الثالث :تحليل اثر الانفاق الجبائي على النمو الاقتصادي خلال فترة 1995-2023 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)	
تمهيد	145
المبحث الاول :الاطار النظري و المنهجي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	146
المطلب الاول :السلاسل الزمنية و خصائصها الإحصائية	146
اولا :اختبار ديكي -فولر الموسع (ADF)	147
ثانيا :اختبار فيليب -بيرون (PP)	148
المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات الزمنية	149
اولا: اختبار انجل -غرانجر 1987	151
ثانيا: اختبار جوهانس –جليسيوس	151
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	152
المبحث الثاني :التعريف بمتغيرات و نموذج الدراسة	155
المطلب الاول :متغيرات الدراسة	155
المطلب الثاني :صياغة النموذج القياسي للدراسة	157
اولا :الصيغة الدالية العامة للنموذج	158
ثانيا :النموذج القياسي في اطار منهجية ARDL	158
ثالثا :صياغة نموذج تصحيح الخطا غير المقيد UECM	159
رابعا :فروض اختبار التكامل المشترك	159

خامسا: التوقعات النظرية لاشارة المعاملات	159
سادسا: النموذج النهائي في حالة وجود تكامل مشترك	159
المطلب الثالث: التحليل الاحصائي للمتغيرات	160
اولا : تحليل العام لنتائج الاحصاءات الوصفية	160
ثانيا: تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	163
المبحث الثالث: التحليل القياسي و نتائج الدراسة	165
المطلب الاول :دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة	165
المطلب الثاني :تحديد فترات الابطاء المثلى و اختبار الحدود	168
اولا :تحليل نتائج معيار اكايكي (AIC) لاختبار النموذج الامثل	168
ثانيا: اختبار الحدود لنموذج ARDL	170
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطا و العلاقة قصيرة الاجل و شكل العلاقة طويلة الاجل لنموذج الدراسة	171
اولا :نموذج تصحيح الخطا و العلاقة قصيرة الاجل	171
ثانيا: شكل العلاقة طويلة الاجل لنموذج الدراسة	173
المطلب الرابع :اختبارات تشخيص النماذج	175
اولا :اختبار عدم ثبات التباين حد الخطا	175
ثانيا: اختبار الكشف عن ارتباط الذاتي بين الاخطاء	176
ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	177
رابعا: اختبار استقرار النموذج	178
خلاصة الفصل	180
خاتمة عامة	181
المراجع	189
الملاحق	198

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اشكال الاعفاءات الجبائية و بيان مضمونها العملي	29
02	انواع النفقات الجبائية	32
03	النظام الجبائي المرجعي و الانفاق الجبائي	35
04	مقارنة طرق تقدير تكلفة النفقات الجبائية من حيث الفكرة والفرضيات و م جالات القوة و القيود	37
05	مزايا و عيوب النفقات الجبائية مقارنة بانفاق العام المباشر	40
06	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة	73
07	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة	74
08	معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على ارباح الشركات في الجزائر	79
09	سلم الضريبية على الثروة	84
10	توزيع الضرائب و الرسوم العائدة للجماعات المحلية و صندوق الضمان	87
11	تطور بنية الايرادات الجبائية في الجزائر للفترة 1992-2022	89
12	انواع النفقات الجبائية و الاعفاءات الضريبية في الجزائر في اطار القانون العام حسب الفئات و المجالات	99
13	تصنيف الامتيازات الجبائية للاستثمارات في الجزائر وفق النضامين العام و الاستثنائي	103
14	ملخص الامتيازات الضريبية وفقا للبرامج الوطنية لدعم التشغيل في الجزائر	107
15	تطور عدد التدابير الجبائية حسب نوع الضريبة 2015-2022	109
16	تطور التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز خلال الفترة الممتدة 2015 الى 2022	111
17	تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الارباح الشركات IBSبالمليون دج	114
18	تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الاجمالي IRG	116
19	تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA	118

20	تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على النشاط المهني TAP	120
21	تطور النفقات الجبائية مقارنة بالناتج الداخلي و المؤشرات الجبائية في الجزائر 1995-2022 المليار دج	140
22	تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة	156
23	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة 1995-2023	162
24	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة	164
25	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ADFعند وPP	166
26	نتائج اختبار الحدود Bounds test في نموذج	170
27	تقدير نموذج تصحيح الخطا و العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الاول	172
28	يوضح معلمات الاجل الطويل المتعلقة بنموذج الدراسة	174
29	نتائج اختيار علىARCH نماذج الدراسة	176
30	نتائج اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LMعلى نموذج الدراسة	177

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ادوات تدخل الدولة	22
02	ادارة و سير النفقات الجبائية	27
03	تصنيف الانظمة الضريبية	43
04	التدفق الدائري للناتج في الاقتصاد رباعي القطاعات	55
05	توزيع الضرائب و الرسوم العائدة للجماعات المحلية و الصندوق الضمان	86
06	يمثل تطور بنية الايرادات الجبائية في الجزائر للفترة 1992-2022	91
07	تطور هيكل الجبائية العادية في الجزائر	92
08	تطور عدد التدابير الجبائية حسب نوع الضريبة 2015-2022	110
09	مخطط اعمدة مجمعة بوضح تطور التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز في الجزائر من 2015الى 2022	113
10	تطور النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على ارباح الشركات في الجزائر 1999-2021	115
11	منحنى بياني يوضح تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الاجمالي في الجزائر من 1999الى 2021	117
12	منحنى بياني يوضح تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA في الجزائر من 1999الى 2021	119
13	رسم بياني لتطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على النشاط المهني TAP في الجزائر خلال الفترة 1999- 2021	121
14	توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة خلال الفترة 2010-2021	123
15	تطور اجمالي النفقات الجبائية خلال الفترة 1999-2021	125
16	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	127
17	رسم بياني يوضح معدل نمو القيمة المضافة للزراعة و الصيد البحري في الجزائري 2002-2023	130
18	رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الجزائر	132

19	رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة الجزائر 2002-2023	133
20	رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر 2022-2023	135
21	رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع البناء في الجزائر 2022-2023	136
22	رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع االكهرباء و الغاز في الجزائر 2022-2023	137
23	توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى 2023	139
24	تطور النفقات الضريبية و الايرادات الجبائية في الجزائر 1995-2022	141
25	تطور النفقات الجبائية و علاقتها بانمو الاقتصادي الكلي و غير النفطي في الجزائر 1995-2022	142
26	مخرجات افضل فترات الابطاء المثلى للمتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة وفقا لمعيار اكايكي AIC	169
27	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية لنماذج الدراسة	178
28	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لنموذج الدراسة	179

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اختبار استقرارية السلسة الزمنية GDP عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP.	198
02	اختبار استقرارية السلسلة taxex الزمنية عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP	201
03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية INV عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP	204
04	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية OP عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP	207
05	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية I عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP	210

مقدمة عامة

يعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من أبرز غايات السياسات العمومية عبر مختلف المدارس الفكرية؛ فقد نظر الفكر الكلاسيكي إلى الضريبة بوصفها أداة محايدة ينبغي ألا تؤثر في ميكانزمات السوق، بينما أقر الفكر الكينزي بدورا محوريا للسياسة المالية ومن ضمنها السياسة الجبائية في دعم الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Keynes, 1936) . وفي سياق أحدث، جاءت نظريات النمو الداخلي لتؤكد أن التدخل الحكومي عبر القنوات الجبائية والإنفاقية يمكن أن يسهم في تعزيز تراكم رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي، مما يجعل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو علاقة ديناميكية وليست أحادية الاتجاه.(Romer, 1986; Lucas, 1988)

وفي هذا الإطار، برزت النفقات الجبائية كإحدى أهم الآليات الحديثة للسياسة الجبائية، حيث تمثل في جوهرها تخفيضا غير مباشر في الإيرادات الضريبية لصالح فئات محددة من المكلفين، بغية تحفيز الاستثمار، أو دعم الاستهلاك، أو تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أسس Surrey (1970) لمفهوم "النفقة الجبائية" باعتبارها برامج إنفاق عام مستترة داخل النظام الجبائي، ومنذ ذلك الحين، اعتبرت هذه الأداة مكملة للإنفاق العام المباشر، وقادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.(Brixi et al., 2004; Villela, 2010)

أما من زاوية النمو الاقتصادي، فقد بينت الأدبيات أن محدداته متعددة وتشمل تراكم رأس المال المادي والبشري، والابتكار، والتقدم التقني، إضافة إلى استقرار الإطار المؤسساتي. وتؤكد نظريات النمو الداخلي أن السياسات العمومية تلعب دورا جوهريا في تحفيز أو إعاقة هذه المحددات؛ فالإعفاءات الضريبية الموجهة للاستثمار يمكن أن تشجع على تكوين رأس المال وزيادة الإنتاجية، بينما الامتيازات الموجهة للاستهلاك قد ترفع من الطلب الكلي وتدعم النمو في الأمد القصير.

تتجسد العلاقة النظرية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي عبر قنوات انتقال متعددة تؤثر في ديناميكيات النشاط الاقتصادي الكلي. فوفقا لنظريات النمو الداخلي(Endogenous Growth Theories) ، ولا سيما أعمال رومر (Romer, 1986) ولوكاس(Lucas, 1988) ، تؤدي السياسات العمومية دورا محوريا في دفع مسار النمو من خلال تعزيز تراكم رأس المال المادي والبشري، ودعم الابتكار والتقدم التكنولوجي. ومن هذا المنظور، تسهم النفقات الجبائية في تخفيض التكلفة الجبائية المرتبطة بالاستثمار والإنتاج، بما يعزز جاذبية الاستثمار ويرفع معدلات تكوين رأس المال، فضلا عن تشجيع البحث والتطوير والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والقدرة التنافسية في الأجل الطويل.

ومن ناحية أخرى، يمكن لبعض النفقات الجبائية ذات البعد الاجتماعي أو الموجهة لتخفيف العبء الجبائي على الأفراد أن تسهم في تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج والتشغيل، انسجاما مع المنظور الكينزي الذي يقر بالدور الفاعل للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .(Keynes, 1936) غير أن فعالية هذه القنوات تظل رهينة بكفاءة تصميم النفقات الجبائية وتوجيهها؛ إذ يشير بارو (Barro, 1990) إلى أن مساهمة السياسات العمومية في دعم النمو الاقتصادي لا تتوقف على حجم الموارد المخصصة فحسب، بل على قدرتها على توجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وعليه، تتحدد فعالية النفقات الجبائية بمدى كفاءة استهدافها للأنشطة الاقتصادية المنتجة والقادرة على خلق القيمة المضافة، بما يعزز التحول الهيكلي للاقتصاد ويحد من مخاطر سوء تخصيص الموارد والتشوهات الجبائية التي قد تضعف أثرها في النمو الاقتصادي.

إن العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي ليست بسيطة، بل تتأثر بطبيعة الامتيازات الضريبية، ومدى شمولها وكفاءتها. إذ قد تؤدي النفقات الجبائية غير المدروسة إلى تشوهات في النظام الجبائي، أو انخفاض في الإيرادات العامة، بينما تتيح النفقات الموجهة بدقة إمكانية تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز القدرة التنافسية ودفع عجلة النمو (Slemrod, 1989; Shaviro, 2006).

وفي الحالة الجزائرية، اكتسبت السياسة الجبائية منذ تسعينيات القرن الماضي بعدا جديدا مع الإصلاحات العميقة للنظام الضريبي، حيث لم تعد الجباية مجرد أداة لتحصيل الإيرادات، بل غدت وسيلة للتوجيه الاقتصادي، من خلال إدماج حوافز ضريبية عديدة في شكل نفقات جبائية. وقد تزايد الاهتمام بتقييم أثر هذه السياسة، خصوصا مع التحديات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، والتقلبات الحادة في أسعاره.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للنفقات الجبائية كأداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر، وما تهدف إليه من تشجيع الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي، فإن تقييم فعاليتها الفعلية ما يزال يثير العديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية. فمن جهة، تمثل هذه النفقات آلية لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال منح إعفاءات وامتيازات جبائية لفئات وقطاعات محددة، ومن جهة أخرى يترتب عنها تخفيض في الإيرادات الجبائية قد يؤثر في الحيز المالي المتاح للدولة وقدرتها على تمويل الإنفاق العمومي.

وتزداد أهمية هذا الإشكال في الحالة الجزائرية، التي شهدت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي توسعا ملحوظا في استخدام النفقات الجبائية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى دعم الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية وتقليص التبعية لقطاع المحروقات. غير أن الأداء الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة ظل يعكس استمرار الاعتماد النسبي على هذا القطاع وضعف مساهمة العديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى في خلق القيمة المضافة، الأمر

الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية النفقات الجبائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أقرت من أجلها، وحول طبيعة وحجم أثرها في النمو الاقتصادي.

وانطلاقا من هذه المفارقة، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للدراسة على النحو الآتي:

ما طبيعة وحجم أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2023)، في الأجلين القصير والطويل؟

وينبثق عن هذه الإشكالية المحورية السؤال الفرعي الآتي:

السؤال الفرعي: إلى أي مدى أسهمت النفقات الجبائية في الجزائر في دعم الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية باعتبارهما من المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي؟

سيعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، صيغت الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى : تؤثر النفقات الجبائية في النمو الاقتصادي في الجزائر، ويختلف حجم واتجاه هذا التأثير تبعا لخصوصية البيئة الاقتصادية الكلية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية الضابطة المؤثرة في النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية : تسعى النفقات الجبائية في الجزائر إلى دعم الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية باعتبارهما من مرتكزات النمو الاقتصادي، غير أن فعالية هذا التوجه تبقى مرتبطة بمدى كفاءة توجيه هذه النفقات نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة والقادرة على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بصفة رئيسة إلى تقييم أثر النفقات الجبائية في نمو الاقتصاد الجزائري من خلال استقصاء الأسس النظرية والمفاهيمية لهذا المتغير، مع استلهام الدروس من التجارب الدولية في تحليل هذه الأداة وتقييمها، كما تهدف إلى فهم ديناميكية تكيف الاقتصاد الجزائري مع التحولات الهيكلية نحو اقتصاد السوق وما يرافقه من متطلبات لمراجعة المنظومة الجبائية لتتوافق مع آليات الانفتاح الاقتصادي الحديثة. ومن الناحية القياسية، تهدف الدراسة إلى تطبيق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة لتحديد طبيعة العلاقة السببية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الأمدين القصير والطويل، وتقدير سرعة التكيف نحو التوازن، وصولا إلى تقديم مقترحات وتوصيات عملية لصناع القرار تهدف في مجملها إلى تعزيز مساهمة النفقات الجبائية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها من عدة جوانب علمية وعملية ومنهجية، حيث تسهم في اثراء الادبيات الاقتصادية العربية المتخصصة في مجال النفقات الجبائية، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تعتمد نمذجة قياسية متقدمة لفحص العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية المعتمدة على الموارد الطبيعية. كما توفر الدراسة اطارا نظريا يربط بين نظريات النمو الاقتصادي الحديثة واليات عمل النفقات الجبائية باعتبارها اداة غير تقليدية للسياسة المالية، بما يعزز الفهم العلمي لدور هذه الاداة في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

كما تكتسب هذه الدراسة اهميتها التطبيقية من خلال تقديم رؤية تحليلية تساعد صناع القرار في الجزائر على تقييم فعالية النفقات الجبائية المعتمدة حاليا، وقياس مدى كفاءتها مقارنة بالعوائد الاقتصادية المحققة، الامر الذي يسهم في ترشيد تخصيص الموارد المالية العامة وتوجيهها نحو القطاعات الاكثر انتاجية، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام.

وتبرز الاهمية المنهجية لهذه الدراسة من خلال اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، الذي يسمح بدراسة العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل بشكل متزامن، وهو ما يوفر اطارا تحليليا متقدما يمكن الباحثين في الدول العربية والنامية من الاستفادة منه في دراسة اثر السياسات المالية، والمساهمة في تطوير الادوات التحليلية المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.

منهجية الدراسة

بغية تحقيق اهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تم الاعتماد على تكامل مجموعة من المناهج العلمية المتبعة في البحوث الاقتصادية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في المقاربة النظرية للنفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على خصوصية النظام المالي الجزائري واليات عمل الحوافز الجبائية واثرها في مؤشرات التنمية. كما تم توظيف المنهج التحليلي لتتبع تطور النفقات الجبائية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي لفحص طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.(ARDL)

وفيما يخص الجانب التطبيقي، تم جمع البيانات الاحصائية من مصادر رسمية وموثوقة شملت تقارير وزارة المالية الجزائرية، والديوان الوطني للاحصاء، وبنك الجزائر، بالاضافة الى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تمت معالجة هذه البيانات باستخدام برنامج التحليل القياسي EViews 12 لاجراء الاختبارات الاحصائية

اللازمة، بما في ذلك اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا(ECM) ، مع ادراج مجموعة من المتغيرات الضابطة لضمان دقة النتائج، وتمثلت في الاستثمار العام، واسعار النفط، و سعر الفائدة .

ولارساء قاعدة معرفية متينة، استندت الدراسة الى مراجع متنوعة باللغتين العربية والاجنبية، شملت الكتب المتخصصة، والمقالات العلمية المحكمة، والاطروحات الجامعية، والتقارير الرسمية والقوانين ذات الصلة، مما اسهم في تعزيز مصداقية التحليل ودعم التوصيات المنبثقة عن الدراسة.

حدود الدراسة

تتحدد نطاقات هذه الدراسة وفق مجموعة من الأبعاد المرتبطة بطبيعة الموضوع وأهدافه؛ حيث تقتصر الدراسة من الناحية المكانية على الدولة الجزائرية، وذلك نظرا لخصوصية نظامها الجبائي وطبيعة هيكلها الاقتصادي الذي يتسم بالاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية، فضلا عما شهدته المنظومة التشريعية من إصلاحات ضريبية متلاحقة هدفت إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات خارج المحروقات.

أما من الناحية الزمنية، فقد تم تحديد الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2023 مجالا زمنيا للدراسة؛ حيث تمثل سنة 1995 منطلقا لمرحلة الإصلاحات الهيكلية العميقة والتحول الفعلي نحو اقتصاد السوق في الجزائر، في حين تم اعتماد سنة 2023 سقفا زمنيا لضمان شمولية التحليل وتوظيف أحدث البيانات الإحصائية المتاحة، بما يسمح باستقصاء أثر النفقات الجبائية في النمو الاقتصادي عبر الأمدين القصير والطويل بشكل أكثر دقة وموضوعية.

الدراسات السابقة

حظيت النفقات الجبائية باهتمام واسع في الادبيات الاقتصادية العالمية والمحلية، نظرا لدورها المفترض في تحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي. وقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بين مقاربات نظرية وتحليلات تطبيقية وتجارب دولية، غير ان نتائجها لم تكن متجانسة، مما يعكس تعقيد العلاقة بين النفقات الجبائية ومؤشرات الاداء الاقتصادي، ويبرز الحاجة الى مزيد من الدراسات التي تاخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصادات النامية، ومنها الاقتصاد الجزائري.

وعلى المستوى الدولي، اظهرت العديد من الدراسات نتائج متباينة حول فعالية النفقات الجبائية. فقد بينت دراسة Harjuو Kosonen (2012)ان تخفيض معدلات ضريبة الدخل للشركات الصغيرة لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الايرادات الضريبية، رغم امكانية مساهمته في تنشيط النشاط الاقتصادي، وهو ما يطرح اشكالية فعالية هذه النفقات من حيث التكلفة والعائد. كما توصلت دراسة Muet و Avouyi Dovi (2012)في فرنسا الى ان التدابير التفضيلية اسهمت في زيادة استثمارات المعدات، غير ان استمرارها لفترات طويلة يقلل من فعاليتها ويجعل

تكلفتها الميزانياتية تفوق المنافع المحققة، مما يبرز محدودية هذه الاداة في حال غياب تقييم دوري لنتائجها. وفي السياق ذاته، اكدت دراسة Caiumi (2011) في ايطاليا ان النفقات الجبائية الموجهة لتراكم راس المال ليست الخيار الامثل لتعزيز التنمية المحلية، مشيرة الى ضرورة مراعاة العوامل الهيكلية والمؤسسية المؤثرة في قرارات الاستثمار. في المقابل، اظهرت دراسة Chen و Mintz (2010) في كندا نتائج اكثر ايجابية، حيث بينت ان الائتمانات الضريبية الموجهة للبحث والتطوير اسهمت في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، غير ان هذه النتائج تبقى مرتبطة ببيئة اقتصادية ومؤسساتية متقدمة قد لا تتوفر بنفس الدرجة في الاقتصادات النامية.

كما ركزت بعض الدراسات على التحديات المنهجية المرتبطة بتقييم النفقات الجبائية، حيث اشارت دراسة Caldeira و Geourjon و Laporte (2021) الى صعوبة قياس الاثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه النفقات بسبب محدودية البيانات المتاحة، وهو ما يضعف دقة نتائج العديد من الدراسات التطبيقية. كما اكد تقرير Platform for Collaboration on Tax (2015) ان فعالية النفقات الجبائية في البلدان منخفضة الدخل تبقى محدودة نتيجة ضعف الحوكمة وغياب اليات المتابعة والتقييم، مما يعزز الطرح القائل بان هذه النفقات لا يمكن ان تحقق اهدافها بمعزل عن بيئة اقتصادية ومؤسساتية ملائمة.

اما على الصعيد الوطني، فقد قدمت الدراسات الجزائرية نتائج متباينة تعكس عدم وضوح اثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي. فقد اشارت اطروحة جليل (2017) الى وجود تاثير للتدابير التفضيلية في سلوك الوكلاء الاقتصاديين ومؤشرات الانتاج والاستهلاك والاستثمار، غير انها اكدت محدودية فعاليتها في ظل غياب مناخ استثماري ملائم، مما يبرز دور العوامل غير الجبائية في توجيه القرارات الاستثمارية. كما توصلت دراسة لحول براهيم (2019) باستخدام نموذج ARDL الى وجود تاثير ايجابي لبعض النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي، مقابل تاثير سلبي لجوانب اخرى، وهو ما يعكس عدم تجانس مكونات هذه النفقات وصعوبة تقييم اثرها الكلي. ومن جهة اخرى، كشفت اطروحة زينات (2019) عن وجود فجوة واضحة بين اهداف النفقات الجبائية ونتائجها الفعلية، مشيرة الى ضعف اليات المتابعة والتقييم وغياب الشفافية، الامر الذي يحد من فعالية هذه الاداة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، جاءت دراسة بن منصور نجيم (2023) لتحليل العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2020 باستخدام نموذجARDL ، حيث توصلت الى وجود علاقة موجبة في الاجل الطويل مقابل علاقة ضعيفة في الاجل القصير، مع غياب العلاقة السببية وفق اختبار غرانجر، ما يشير الى ان اثر النفقات الجبائية يبقى محدودا وان النمو الاقتصادي يتاثر بعوامل اخرى موازية مثل الانفاق العمومي والاستثمار.

كما تعد دراسة جليل وخلاصي (2026) من الدراسات الحديثة التي تناولت اثر سياسات النفقات الجبائية على الاستثمار والتشغيل في الجزائر باستخدام نموذجARDL ، حيث اظهرت النتائج ان النفقات الجبائية تؤثر سلبا على الاستثمار والتشغيل في الاجل القصير، لكنها تسهم في تحسينهما بشكل ايجابي في الاجل الطويل. كما بينت النتائج وجود اثر ايجابي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل الضريبة على الشركات، في حين سجل معدل الفائدة على الودائع اثرا سلبيا على التشغيل في الاجل الطويل، مما يشير الى ان فعالية النفقات الجبائية تبقى مشروطة بعوامل اقتصادية كلية اخرى.

وفي الدراسات الحديثة، اشارت اطروحة قومزيان (2025) الى ان الحجم المرتفع للنفقات الجبائية في الجزائر وطابعها الدائم قد يؤدي الى استنزاف الموارد العمومية دون تحقيق نتائج ملموسة على مستوى النمو الاقتصادي. كما اكدت دراسة بلهادي (2018) غياب تقارير دورية لتقييم هذه النفقات، الامر الذي يحد من الشفافية ويضعف فعالية السياسة المالية. كما توصلت دراسة سليمي وغنية (2025) الى ضعف العلاقة بين النفقات الجبائية والاستثمار الفعلي نتيجة تاثير عوامل اقتصادية اخرى، في حين اشارت دراسة بن يبا وزملاؤه (2021) الى احتمال تآكل العوائد الضريبية في حال عدم توجيه هذه النفقات بكفاءة.

وعلى الرغم من الزخم البحثي الذي عرفته الدراسات المتعلقة بالنفقات الجبائية، فإن القراءة النقدية لمختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية تكشف أن طبيعة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي ما تزال محل نقاش علمي، خاصة في الاقتصادات النامية والريعية التي تتسم بخصوصيات هيكلية ومؤسساتية متميزة.

فبالنسبة للحالة الجزائرية، ورغم مساهمة بعض الدراسات في تحليل آثار النفقات الجبائية على الاستثمار أو التشغيل أو النمو الاقتصادي، إلا أن نتائجها ظلت متباينة وغير حاسمة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود آثار إيجابية لهذه النفقات، في حين أشارت دراسات أخرى إلى محدودية فعاليتها أو ارتباطها بعوامل اقتصادية ومؤسساتية أخرى. ويعكس هذا التباين عدم وجود توافق علمي واضح بشأن الدور الحقيقي الذي تؤديه النفقات الجبائية في دعم النمو الاقتصادي.

كما يلاحظ أن معظم الدراسات التطبيقية المتعلقة بالجزائر اعتمدت على فترات زمنية محدودة نسبيا، الأمر الذي قد لا يسمح باستيعاب مختلف التحولات الاقتصادية والإصلاحات الجبائية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ولا برصد الآثار التراكمية للنفقات الجبائية عبر المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، لم تول بعض الدراسات الاهتمام الكافي لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، وهي خصوصية قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فعالية النفقات الجبائية وقدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ومن جانب آخر، تبرز الحاجة إلى بناء نماذج قياسية تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية القادرة على التأثير في النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار العام وأسعار النفط ومعدل الفائدة، بما يسمح بتقدير أكثر دقة للأثر الحقيقي للنفقات الجبائية وتقليص احتمالات التحيز في النتائج المتحصل عليها.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم معالجة أكثر شمولية للعلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل هذه العلاقة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023، وهي فترة تشمل مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني. كما تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضابطة، بما يسمح بفحص طبيعة وحجم الأثر الديناميكي للنفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

كما تتمثل المساهمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم تقييم قياسي محدث لأثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل خصوصية اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مع الأخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في النمو. كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بالنفقات الجبائية من خلال تقديم دليل تجريبي حول فعالية هذه الأداة كوسيلة من وسائل السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي، بما يمكن أن يفيد صناع القرار في ترشيد تصميم النفقات الجبائية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

هيكل الدراسة

انطلاقا من اشكالية الدراسة واهدافها، تم تنظيم هذه الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية مترابطة، بما يضمن الانتقال المنهجي من الجانب النظري الى التحليل التطبيقي ثم الدراسة القياسية. حيث خصص الفصل الاول لعرض الاطار النظري للنفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، من خلال تناول المفاهيم الاساسية المرتبطة بالنفقات الجبائية، واستعراض اهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ودور السياسة المالية، فضلا عن تحليل العلاقة النظرية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في ضوء الادبيات الاقتصادية الحديثة.

اما الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة واقع النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل خصائص النظام الجبائي الجزائري، وتتبع تطور النفقات الجبائية، اضافة الى تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 2023، وذلك بهدف الوقوف على الاتجاهات العامة وتحديد ملامح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة القياسية لاثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم عرض منهجية الدراسة والنموذج القياسي المعتمد، مع تطبيق نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل، ثم عرض النتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها اقتصاديا، وصولا الى تقديم مجموعة من التوصيات السياساتية المستندة الى النتائج القياسية.

وتختتم الدراسة بخاتمة عامة تتضمن اهم النتائج المتوصل اليها، الى جانب تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، وطرح افاق بحثية مستقبلية يمكن ان تسهم في تطوير الدراسات المرتبطة بموضوع النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، كما تتضمن الدراسة ملاحق تحتوي على البيانات الاحصائية ونتائج الاختبارات القياسية التفصيلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي

شهد دور الدولة في الاقتصاد تحولات كبيرة عبر التاريخ، حيث انتقل من الحياد التام في ظل الفكر الكلاسيكي إلى التدخل الواسع استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. وقد تعزز هذا الدور أكثر مع تطور أدوات السياسة الاقتصادية، وعلى رأسها السياسة الجبائية، التي لم تعد تقتصر على تحصيل الموارد بل أصبحت وسيلة فعالة لتحقيق أهداف متعددة، سواء اقتصادية أو اجتماعية، من خلال ما يُعرف اليوم بالنفقات الجبائية.

لقد تطور مفهوم السياسة الجبائية تماشيا مع تطور وظائف الدولة، حيث أصبحت الأهداف غير المالية مثل تحفيز النمو، تشجيع الاستثمار، أو تحقيق العدالة الاجتماعية جزءا من مهام السياسة الضريبية. وفي هذا السياق، يشير Luc Godbout (2004) إلى أن السياسة الجبائية أصبحت تضطلع بدور أساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر آليات تتجاوز وظيفتها المالية التقليدية.

استجابة لهذه التحولات، قامت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، باعتماد حوافز وإعفاءات ضريبية ضمن ما يُعرف بالنفقات الجبائية، بهدف توجيه السلوك الاقتصادي وتحقيق النمو. وهذا ما يجعل من الضروري الوقوف على الإطار النظري لهذه السياسة، وفهم مرتكزاتها وأبعادها.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري العام الذي يحيط بهذه الإشكالية، من خلال التطرق أولا إلى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ثم عرض الأسس النظرية لمفهوم النفقات الجبائية وأهم تعاريفها وآلياتها، قبل أن ننتقل إلى تحليل النمو الاقتصادي من حيث المفهوم، طرق القياس، محدداته، والنظريات المفسرة له، وذلك تمهيدا لفهم كيفية تفاعل هذه السياسات مع أهداف النمو في الدول النامية.

المبحث الأول : الجباية والتصور النظري لدور الدولة

انحصر دور الدولة في القرن التاسع عشر أساسا في ضمان سير المرافق العامة الأساسية مثل الدفاع الوطني، الأمن العام، العدالة، وصيانة البنى التحتية. وكانت هذه الوظائف تعد من المهام الجوهرية للدولة الليبرالية التقليدية التي كانت تقوم على مبدأ "الدولة الحارسة"، أي الدولة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود.

غير أن هذا الدور بدأ يتغير تدريجيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعززت مكانة الدولة في الاقتصاد الوطني. وقد لاحظ Rodrik (1997) أن الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، وطوال القرن العشرين، تميزت بانحسار دور الأسواق في مقابل صعود أنظمة اقتصادية وسياسية جديدة كالفاشية، والماركسية، والكينيزية، والتي قدمت تصورات متباينة حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهد العالم – لا سيما في البلدان الرأسمالية – توافقا واسعا حول نموذج هجين يجمع بين تدخل الدولة داخليا من خلال دولة الرفاه والنموذج الكينزي، والانفتاح على التجارة الخارجية من خلال التبادل الحر المتعدد الأطراف. وقد استمر هذا النموذج حتى ظهور "الثورة المحافظة" في ثمانينيات القرن الماضي، والتي أعادت الاعتبار للسوق وآلياته، من خلال ما يعرف بسياسات التحرير الاقتصادي وإعادة هيكلة الدولة (OCDE, 2001).

يهدف هذا المبحث إلى تتبع تطور دور الدولة من خلال أهم التيارات الفكرية الاقتصادية، وتحليل درجة تدخلها في النشاط الاقتصادي وفق التصورات النظرية السائدة. وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى إحدى أهم نظريات المالية العامة، والمتمثلة في وظائف الدولة كما صاغها Richard Musgrave (1959)، والذي قسم وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف رئيسية: وظيفة التخصيص، وظيفة التوزيع، ووظيفة الاستقرار.

وفي ختام هذا المبحث، سيتم عرض أهم الأدوات التي تعتمدها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية، سواء عبر أدوات الميزانية التقليدية أو من خلال السياسات الجبائية التحفيزية، وعلى رأسها النفقات الجبائية، والتي تعد من أهم الآليات غير المباشرة للتدخل العمومي في الاقتصاد المعاصر.(Tanzi et Zee, 2000) .

المطلب الأول : الدولة: دراسة في الخلفيات النظرية والتصورات المفاهيمية

تعد الدولة من أبرز المفاهيم التي شغلت الفكر السياسي والاجتماعي عبر العصور، وقد اختلفت تعريفاتها وتصوراتها تبعا للمدارس الفكرية التي تناولتها .من هنا، كان من الضروري دراسة الخلفيات النظرية التي قامت عليها تصورات الدولة لفهم أبعادها المتعددة، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .فالدولة ليست مجرد كيان سياسي يمارس سلطاته على شعبه، بل هي جهاز مركزي يتفاعل مع مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل من خلال أدواته السياسية والقانونية القوة المؤثرة في سير المجتمعات.

من الناحية النظرية، ارتبط مفهوم الدولة بتصورات فلسفية متعددة، فالفكر الغربي، على سبيل المثال، قدم عدة تعريفات لنشوء الدولة وضرورتها، بدءا من مفاهيم العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك، وصولا إلى التصورات الحديثة التي تتبنى الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .في هذا السياق، ظهرت العديد من النظريات حول دور الدولة في الاقتصاد، ومنها ما يربط دورها بتنظيم السوق وضمان العدالة الاجتماعية، وهو ما يضعها في قلب عملية صناعة السياسة العامة.

أما من الناحية المفاهيمية، فقد تطور فهم الدولة من كونها مجرد كيان سياسي محايد إلى مؤسسة ذات أبعاد متعددة، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مع أهمية تحديد الأدوار المنوطة بها .لذلك، فإن فهم الدولة يتطلب إدراك ديناميكياتها الداخلية وآليات سلطتها في إدارة مواردها وتحقيق استقرارها، مع مراعاة السياقات المحلية والعالمية التي تؤثر في شكل الدولة وطرق عملها.

اولا: التعريف اللغوي لمفهوم الدولة

يشكل المفهوم اللغوي لكلمة دولة مدخلا ضروريا لفهم ابعادها الفكرية والسياسية، اذ لا يمكن مقاربة هذا المصطلح بمعزل عن جذوره اللغوية والثقافية. فالكلمة تحمل في مختلف اللغات حمولة دلالية غنية، تعكس تطور الوعي البشري تجاه السلطة والتنظيم السياسي. ويبرز هنا التباين الصارخ بين السياقين العربي واللاتيني في تمثل هذا المفهوم، حيث يحيل في اللغات الغربية الى معاني الثبات والاستقرار، بينما يتجه في اللغة العربية نحو مدلولات التداول والتحول.

في اللغات ذات الاصل اللاتيني، نجد ان كلمة *State* في الانجليزية، ومقابلها *Etat* في الفرنسية، تعودان الى الجذر اللاتيني *Status*، الذي يعني الوضع القائم او الحالة المستقرة. ويعكس هذا الاصل مفهوما مؤسساتيا للدولة، بوصفها بنية قانونية دائمة، تحتكر السلطة داخل حدود اقليمية واضحة، وتمارس وظائفها السيادية وفق قواعد محددة سلفا (Bobbio, 2017). هذا التصور يعبر عن قطيعة مع التقلبات السياسية والاجتماعية، ويركز على استمرارية المؤسسات واستقرارها، وهو ما يتماشى مع الفلسفة السياسية التي تشكلت منذ العصر الحديث، خاصة بعد مفكري العقد الاجتماعي مثل Hobbes و Locke وRousseau، حيث اصبحت الدولة مرادفا للنظام والقانون والاحتكار المشروع للعنف.

اما في اللغة العربية، فان المفهوم يحمل دلالة مغايرة تعكس خصوصية السياق الحضاري الاسلامي والعربي. فكلمة دولة مشتقة من الجذر "د و ل"، الذي يرتبط بمفاهيم التناوب والتداول والتغير. ويظهر ذلك في النصوص الدينية والتاريخية، كما في قوله تعالى "وتلك الايام نداولها بين الناس"(القرآن الكريم، آل عمران: 140) في اشارة الى تغير موازين القوى وتعاقب الانتصارات والانكسارات بين الامم. ومن هذا المنطلق، فان الدولة في اللسان العربي لم تكن تدل، في أصلها، على كيان مؤسسي ثابت، بل كانت تشير الى انتقال السلطة او تغير الحكم.

وقد تجسد هذا المعنى في السياق التاريخي الاسلامي، حيث كان يقال "دولة بني امية" او "دولة بني العباس"، اي الغلبة التي تحققت لجماعة معينة في فترة معينة. فالدولة، في هذا التصور، هي لحظة في الزمن السياسي، وليست كيانا

قانونيا ثابتا. كما كانت الكلمة تستخدم في بعض الاحيان للدلالة على المال او السلطان، كما في قولهم "جاءته الدولة"، اي جاءه الحظ او المال او السلطان، ما يعزز دلالة الحركية والتحول (الزبيدي، 2020).

هذا التباين في الجذر اللغوي يعكس تباينا أعمق في الفلسفة السياسية والثقافية. فبينما يميل التصور الغربي الى تثبيت مفهوم الدولة كمرجعية قانونية ومؤسسية عليا فوق الافراد والجماعات، يرتكز التصور العربي التقليدي على الطبيعة المتغيرة للسلطة، وعلى مركزية الحاكم بدل مركزية المؤسسة. ولعل هذا ما يفسر تأخر تشكل مفهوم الدولة الحديثة في الفكر العربي، اذ بقي المفهوم مشوشا بين معاني الغلبة والحكم والسلطة الشخصية، دون ان يرتقي الى تصور الدولة ككيان قانوني تجريدي مستقل عن الاشخاص.

ويرى عدد من الباحثين ان تشكل الوعي العربي الحديث بمفهوم الدولة قد جاء نتيجة للاحتكاك مع الفكر الغربي منذ القرن التاسع عشر، سواء عبر البعثات التعليمية او الترجمة او بفعل الاستعمار الذي فرض انماطا مؤسسية جديدة. فقد بدأ المفهوم يبرز بوصفه تعبيرا عن السيادة والنظام المؤسسي والقانون، لا مجرد تعاقب الحكام او تداول السلطان (العلايلي، 2019). وقد ساهم مفكرون ومصلحون مثل عبد الرحمن الكواكبي ورفاعة الطهطاوي في بلورة هذا التحول من الدولة كغلبة الى الدولة كمؤسسة.

ان هذا الاختلاف في التصورات لا يعكس مجرد تباين لغوي، بل يدل على عمق الفجوة بين سياقين حضاريين مختلفين في نظرتهما الى السلطة والتنظيم السياسي. فاللغة، بوصفها حاملة للثقافة، تكشف عن الرؤية التي يحملها كل مجتمع لمفهوم الدولة: اهو كيان ثابت يحتكم الى القانون والمؤسسات، ام هو سيرورة سلطوية تتبدل بتغير الموازين؟

من هنا، فان التأسيس النظري لمفهوم الدولة في الفكر العربي يتطلب اولا تفكيك الدلالة اللغوية والتاريخية للمصطلح، من اجل اعادة بنائه ضمن تصور حديث يتجاوز المفهوم التقليدي المتقلب، نحو فهم اكثر نضجا واستقرارا للدولة بوصفها نظاما مؤسسيا قائما على القانون والسيادة والمشاركة السياسية.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي والوظيفي للدولة

تعد الدولة مفهوما مركزيا في الفكر السياسي والقانوني والاجتماعي، وقد خضعت تعريفاتها لتطورات متباينة عبر العصور، تبعا لتحولات البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء المقاربات الحديثة، يمكن تناول مفهوم الدولة من خلال مستويين متكاملين: المستوى الاصطلاحي الذي يعالج الجانب النظري والتجريدي للدولة، والمستوى الوظيفي الذي يركز على أدوار الدولة في المجتمع.

يرى العديد من المفكرين أن الدولة هي كيان سياسي سيادي، يتميز باحتكاره المشروع لوسائل الإكراه المادي، ويمتلك سلطات عليا تسمح له بتنظيم الحياة داخل المجتمع من خلال القانون والنظام. من هذا المنظور، تعرف الدولة بأنها "تنظيم قانوني ومؤسسي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليم محدد (Weber, 2021). "ويؤكد هذا التعريف على الطابع المؤسسي للدولة وعلى وظيفتها في فرض النظام من خلال جهاز إداري وقانوني مركزي.

كما يرى بعض فقهاء القانون أن الدولة هي "تجمع بشري مستقر فوق إقليم جغرافي معين، يخضع لسلطة سياسية عليا مستقلة، وتتمتع بالسيادة الداخلية والخارجية (Cassese, 2019). "هذا التعريف القانوني يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي: الشعب، والإقليم، والسلطة، وهي العناصر التي تعد شروطا موضوعية لقيام الدولة وفق القانون الدولي العام.

أما من المنظور الاقتصادي، فالدولة لا تفهم فقط كجهاز سياسي، بل تعد كذلك فاعلا اقتصاديا مركزيا، تضطلع بوظائف متعددة تتراوح بين التدخل في النشاط الاقتصادي وتنظيم السوق، وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الموارد وتوفير الخدمات العمومية. في هذا السياق، تعرف الدولة بأنها "الإطار المؤسسي الذي يتولى إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية عبر التحكم في الموارد البشرية والمادية لصالح المصلحة العامة (Stiglitz et Rosengard, 2020).

وإذا انتقلنا إلى التحليل الوظيفي، فإن الدولة المعاصرة تمارس أدوارا متعددة تتجاوز المفهوم التقليدي للدولة الحارسة أو الحامية، لتصبح دولة راعية وضامنة للحقوق، بل ودافعة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. فقد تحولت الدولة من مجرد جهاز يحتكر العنف المشروع، إلى مؤسسة تتدخل لتنظيم السوق، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة(Pierson, 2022) .

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدولة لم تعد مجرد كيان قانوني أو تنظيم سلطوي، بل باتت تمثل بنية اجتماعية مركبة، تؤثر وتتأثر بمجموع الفواعل السياسية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع. وتختلف أدوار الدولة ووظائفها من نظام إلى آخر، لكنها تظل الأداة الأساسية لتنظيم السلطة وتوزيع الموارد وفرض السيادة.

ثالثا: الخصائص الثابتة في طبيعة الدولة

تحكم الدولة بدهيات ثلاث لا يمكن أن تتغير، فهي ثابتة نظرا لطبيعة نشأة الدولة ودورها. ويمكن إجازها فيما يلي:

- خلود الدولة:

تعني خلود الدولة أن الدولة ليست مجرد كائن سياسي عابر أو فرد محدود المدى، بل هي كيان دائم لا ينقرض مع مرور الزمن. فهي لا تندثر بفناء الأفراد أو تدمير الثروات، ولا تتبدل بالوراثة كما هو الحال مع الأفراد. من هنا، تتسم سياسة الدولة المالية بأنها تختلف بشكل جذري عن سياسات الأفراد، حيث تضع الدولة خططا استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى الحفاظ على استدامتها ورعاية مصالحها العامة.

- خيالية الدولة

رغم أن شخصية الدولة الاعتبارية غير موجودة في الواقع المادي، إلا أنها كيان من صنع الخيال، تمثل مجموعة من العلاقات القانونية والسياسية التي تخدم الأفراد في المجتمع. الدولة لا تسعى لتحقيق ربح مادي لها، بل تهدف إلى تحقيق النفع العام للجماعة، حيث يتعين عليها توفير الظروف اللازمة لتحقيق رفاهية الأفراد وتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية.

- نتاج تاريخي

الدولة هي نتاج تطور تاريخي طويل، حيث شكلت عبر الأزمان من خلال مجموعة من الأحداث السياسية والاجتماعية التي تفاعل فيها البشر. فالدولة ليست ثابتة أو جامدة، بل هي كائن حي يتطور وفقا للتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي تحدث في محيطها. وبذلك، فإن الدولة تتطور وتتغير مع تطور التاريخ، مما يعكس قدرتها على التكيف مع التحديات التي تواجهها.

- السيادة:

تعتبر السيادة من أبرز الخصائص الثابتة في الدولة، وهي تشير إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخل حدودها الإقليمية دون تدخل خارجي. السيادة تمثل الاستقلالية السياسية، حيث تكون الدولة قادرة على اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية بحرية، دون الخضوع لإرادة كيان آخر. هذا المفهوم قد تطور عبر الزمن ليشمل السيادة الإقليمية والسيادة على الموارد والسيادة الاقتصادية، حيث تسعى الدولة إلى الحفاظ على حقوقها في التصرف بمقدراتها المختلفة بشكل مستقل(Biersteker et Weber, 2021).

- التنظيم القانوني والمؤسساتي:

الدولة تعرف من خلال نظامها القانوني والمؤسساتي الذي يدير شؤونها ويضمن تحقيق الاستقرار والتنظيم داخل المجتمع. فالدولة لا تقتصر على الهيئات السياسية فقط، بل تشمل أيضا هيئات إدارية وقضائية تعمل وفقا لإطار

قانوني يحكم جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. هذه المؤسسات تتنوع وتتكامل لتحقيق الهدف الأسمى وهو فرض القانون وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية. هذه البنية القانونية والمؤسساتية تعتبر من الثوابت التي تميز الدولة عن أي كيان آخر قد يكون غير قادر على التنظيم الشامل والفعال.

- احتكار الدولة للعنف المشروع:

من أهم الخصائص التي تمثل ثبات الدولة هو احتكارها للعنف المشروع داخل حدودها. فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك القدرة على استخدام القوة والعنف بطرق قانونية ومشروعة، سواء من خلال قواتها الأمنية أو العسكرية. هذه القدرة على استخدام القوة تساهم في الحفاظ على النظام الداخلي، حيث تستخدم لمكافحة الجريمة، حماية الحدود، وحفظ السلم الاجتماعي. احتكار العنف يتماشى مع مفهوم الدولة كسلطة مركزية ذات سيادة مستقلة، وهذا يجعلها تختلف عن أي جهة غير حكومية قد تستخدم القوة بطرق غير مشروعة أو من دون رقابة (Weber, 2022).

- احتكار الدولة للموارد الاقتصادية:

الدولة تتمتع بقدرة كبيرة على تنظيم وتحكم الموارد الاقتصادية داخل حدودها، وتعتبر هذه الخاصية من الخصائص الثابتة التي تشكل جزءا من دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. فالدولة تمتلك الحق في فرض الضرائب، تنظيم التجارة، وتوزيع الموارد. كما أنها تلعب دورا رئيسيا في توجيه الاقتصاد، إما من خلال سياسة مالية ونقدية حكومية أو عن طريق تشجيع أو تقييد بعض الأنشطة الاقتصادية. هذا التحكم في الموارد يساعد الدولة على تحقيق رفاهية المواطن والاستجابة للاحتياجات العامة التي تصب في مصلحة المجتمع ككل(Piketty, 2020).

- التعددية الثقافية والتنوع الاجتماعي:

الدولة، في سياقاتها المعاصرة، تتحمل مسؤولية إدارة التعددية الثقافية والاجتماعية، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى خلفيات ثقافية ودينية وعرقية متعددة. في هذا السياق، تبرز الدولة كآلية لتنظيم التنوع الاجتماعي وتوجيهه نحو وحدة وطنية قوية. تعتبر هذه الخاصية عنصرا أساسيا في الدول الحديثة التي تسعى لتحقيق التعايش السلمي بين مختلف المكونات الاجتماعية، مع ضمان احترام الحقوق الثقافية والدينية لجميع الأفراد(Smith, 2021).

المطلب الثاني: دور الدولة في الاقتصاد

عرف دور الدولة في الاقتصاد تحولات عميقة عبر الزمن، تأثرا بالتغيرات التي مست النظم الاقتصادية والفكر الاقتصادي على حد سواء. ففي الفترات الأولى، كانت الدولة تؤدي وظيفة الحارس، تقتصر مهمتها على توفير الأمن والدفاع والعدالة. لكن مع تعقد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بدأت الدولة تضطلع بأدوار جديدة تمس تنظيم السوق، تصحيح اختلالاته، وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية.

ويختلف تصور هذا الدور باختلاف المدارس الاقتصادية. فبينما يدعو الفكر الكلاسيكي إلى تدخل محدود للدولة، بحجة أن السوق قادر على تنظيم نفسه بكفاءة، ترى المدرسة الكينزية أن تدخل الدولة ضرورة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومواجهة الأزمات. أما المقاربة النيوكلاسيكية فتقر بدور للدولة في حالات استثنائية، مثل وجود آثار خارجية أو فشل في السوق.

إن فهم تطور هذا الدور وتفسيراته النظرية يساعد على إدراك الخلفية التي تستند إليها السياسات المالية الحديثة، بما في ذلك استخدام أدوات مثل النفقات الجبائية. لذلك، سنقوم في هذا المطلب بعرض أبرز المواقف النظرية من دور الدولة في الاقتصاد، وتحليل الأسس التي يقوم عليها هذا الدور ضمن السياقات الفكرية المختلفة.

اولا :المقاربة الكلاسيكية

تنطلق المقاربة الكلاسيكية من تصور مفاده أن الاقتصاد يمتلك آليات ذاتية تسمح له بتحقيق التوازن والاستقرار دون الحاجة إلى تدخل الدولة. ويعد آدم سميث من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ قدم في كتابه "ثروة الأمم" فكرة "اليد الخفية"، والتي تشير إلى قدرة السوق على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل من خلال آلية العرض والطلب دون توجيه خارجي (Smith, 1776). وفق هذا التصور، فإن دور الدولة يجب أن يقتصر على الوظائف السيادية كضمان الأمن والدفاع، تطبيق القانون، وتوفير الحد الأدنى من البنية التحتية الضرورية للنشاط الاقتصادي، في حين يجب تجنب التدخل في النشاطات الاقتصادية الخاصة.

من هذا المنظور، لا تعد السياسة الضريبية أداة لإعادة توزيع الدخل أو لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية، بل تقتصر وظيفتها على تأمين الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة الأساسية. فالنظام الضريبي في الفكر الكلاسيكي يتسم بالحياد، حيث لا ينبغي أن يؤثر على قرارات المستثمرين أو سلوك الأفراد، بل أن يكون وسيلة بسيطة لتمويل الدولة دون إعاقة ديناميكيات السوق. ويذهب بعض المفكرين الكلاسيكيين، مثل دافيد ريكاردو، إلى اعتبار أن

فرض الضرائب قد يقلل من حجم رأس المال القابل للاستثمار، ما يضعف من وتيرة النمو الاقتصادي (Ricardo, 1817).

ومع تطور الفكر الاقتصادي وانتقاله إلى نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت المقاربة النيو-كلاسيكية التي مثلت تطورا في التحليل الكلاسيكي دون أن تقطع معه جذريا. فقد سعت هذه المقاربة، من خلال أعمال مفكرين مثل كارل منجر، ويليام جيفونس، وليون وولراس، إلى بناء نظرية تعتمد على التحليل الحدي والنماذج الرياضية لتفسير سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية. وركزت النيو-كلاسيكية على مسألة التخصيص الأمثل للموارد، مؤكدة على أن الأسواق تميل إلى تحقيق هذا الهدف في ظل شروط المنافسة الكاملة وتوفر المعلومات (Jevons, 1871; Walras, 1874).

مع ذلك، فإن المقاربة النيو-كلاسيكية اعترفت بإمكانية حدوث حالات فشل في السوق، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسلع العامة، الآثار الخارجية، أو وجود احتكارات طبيعية. ففي مثل هذه الحالات، يسمح بتدخل الدولة بشكل محدود وموجه لمعالجة هذه الإخفاقات وضمان الكفاءة الاقتصادية. ومن بين أبرز المساهمات في هذا الإطار نجد أعمال Kenneth Arrow الذي أبرز حدود الكفاءة التخصيصية في الأسواق التي تفتقر إلى المعلومات الكاملة، ودعا إلى تدخل الدولة لتقويم هذه الاختلالات(Arrow, 1962).

عليه، فإن المقاربة الكلاسيكية ومن بعدها النيو-كلاسيكية تشتركان في نظرة عامة ترى أن السوق هو الأداة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي، مع اختلاف في درجة قبول تدخل الدولة. ففي حين يرفض الكلاسيكيون ذلك رفضا شبه مطلق، فإن النيو-كلاسيكيين يقبلون به بشرط أن يكون محدودا، تقنيا، ويهدف فقط إلى تصحيح مواطن الخلل المؤكدة. وما يزال هذا الطرح يؤثر على السياسات الاقتصادية في عدد من الدول، خاصة تلك التي تتبنى نهجا ليبراليا في تدبير الشأن الاقتصادي.

ثانيا: المقاربة الكينزية

ظهرت المقاربة الكينزية في سياق أزمة الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين، حين عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير مستويات البطالة المرتفعة والانكماش المستمر رغم توفر عوامل الإنتاج. اعتبر جون مايناردكينز أن النظام الرأسمالي لا يضمن تلقائيا تحقيق التوازن العام، وأن الأسواق يمكن أن تعاني اختلالات مزمنة في غياب تدخل الدولة. وقد دعا إلى دور فعال للحكومة يتمثل في استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو(Keynes, 1936).

في هذا الإطار، أصبح الإنفاق العام أداة أساسية لتحفيز الطلب الكلي، خاصة في فترات الركود، حيث ترى المقاربة الكينزية أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تعوض ضعف الاستهلاك والاستثمار الخاص. ووفقا لهذه النظرية، فإن الميزانية العامة للدولة ينبغي أن تكون أداة مرنة تستخدم لتقليل الفجوات الاقتصادية، لا مجرد أداة لتحقيق التوازن المحاسبي(Arestis et Sawyer, 2009) . لذلك، يعتبر العجز المؤقت في الميزانية مقبولا، بل ضروريا، لتحفيز الاقتصاد في الظروف غير العادية، شرط أن يستبدل بفوائض خلال فترات النمو.

وفي السياق الحديث، أعيد إحياء المقاربة الكينزية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث لجأت معظم الدول، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى خطط إنعاش اقتصادية عملاقة قائمة على زيادة الإنفاق العام، خفض الضرائب، وتقديم دعم مباشر لبعض القطاعات المتضررة. وقد بينت التجربة أن مثل هذه السياسات يمكن أن تخفف من حدة الانكماش وتحول دون دخول الاقتصاد في ركود عميق وطويل (Blinder, 2004; Krugman, 2009).

علاوة على الجانب الاقتصادي، تطورت المقاربة الكينزية لتشمل بعدا اجتماعيا وإنسانيا، حيث بات ينظر إلى تدخل الدولة كوسيلة ليس فقط لتحقيق الاستقرار والنمو، وإنما أيضا لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل والثروة. وقد أشار Stiglitz (2002) إلى أن غياب تدخل الدولة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفوارق الطبقية، وتعميق أوجه الهشاشة الاجتماعية، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وتركز الثروة في يد قلة من الفاعلين.

كما أن المدرسة الكينزية الجديدة New Keynesian Economics جاءت لتدمج ما بين الطروحات الكينزية الأصلية وبعض مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، مثل التوقعات العقلانية والأسواق غير التامة، مما أعطاها طابعا أكثر واقعية في معالجة السياسات الاقتصادية (Mankiw et Romer, 1991). وتدافع هذه المدرسة عن سياسات استباقية تعتمد على التحليل الديناميكي للاقتصاد الكلي، وتشجع تدخل الدولة ليس فقط في أوقات الأزمات، بل أيضا لضمان سير الأسواق بشكل فعال وتقليص تأثيرات الصدمات الخارجية.

وعليه، فإن المقاربة الكينزية تظل مرجعية هامة في صياغة السياسات الاقتصادية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويكتسب هذا التوجه أهمية مضاعفة في السياقات التي تشهد ضعف ديناميكيات السوق وفجوات كبيرة في توزيع الموارد، مثل ما هو عليه الحال في العديد من الاقتصادات النامية.

ثالثا :المقاربة النيو كينزية

تعد المقاربة النيو-كينزية امتدادا فكريا متطورا للنظرية الكينزية، ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية في محاولة لتقوية الأسس النظرية التي بنيت عليها أفكار كينز، وذلك عبر دمج أدوات التحليل الرياضي والنماذج الاقتصادية الدقيقة ضمن إطار نظري شامل. وقد سعى مفكرون بارزون مثل بول صامويلسون وجون هيكس إلى بناء جسور بين الفرضيات الكينزية حول عدم كفاءة السوق، خاصة في ظل اختلالات سوق العمل والبطالة، وبين التحليلات النيو-كلاسيكية التي تؤمن برشادة الأفراد وآلية التوازن العام. وقد أسسوا بذلك مقاربة هجينة تعترف بوجود فشل للسوق في بعض الظروف، لكنها لا تهمل دور الأسعار والمرونة الاقتصادية في

الأجل الطويل(Samuelson, 1948; Hicks, 1937).

تتميز المقاربة النيو-كينزية بتبنيها لنموذج توازن عام يمكن من خلاله تحليل كيفية تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة على المتغيرات الكلية مثل الإنتاج، والتوظيف، والتضخم. وعلى عكس الكينزية التقليدية التي تركز على السياسات المالية التوسعية كحل للركود، تعطي النيو-كينزية أهمية أكبر لتفاعل السياسة النقدية مع التوقعات المستقبلية للفاعلين الاقتصاديين، خاصة في ظل افتراض وجود جمود سعري وأجري، ما يجعل الأسواق عاجزة في بعض الأحيان عن استعادة التوازن بشكل ذاتي(Mankiw, 2001).

وقد مثل هذا التوجه الأساس النظري للعديد من نماذج السياسة الاقتصادية الحديثة، مثل نموذج "نيو-كينزي الديناميكي العشوائي العام (DSGE) "الذي يستخدم على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية وصنّاع القرار لتقييم تأثير الصدمات والسياسات الاقتصادية على الأداء الكلي للاقتصاد (Woodford, 2003). في هذا الإطار، تنظر المقاربة النيو-كينزية إلى تدخل الدولة بوصفه ضروريا لضبط الدورات الاقتصادية، وتحقيق استقرار الأسعار، وتعزيز التوظيف الكامل، دون الإخلال بدور السوق في تخصيص الموارد.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن هذه المقاربة ما تزال ذات صلة كبيرة بالتحليل الاقتصادي المعاصر، خصوصا في أعقاب الأزمات الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وجائحة كوفيد-19، حيث تم اللجوء مجددا إلى سياسات التدخل الحكومي القوية لمعالجة الركود والحد من البطالة (Blanchard et Johnson, 2013; Gali, 2015). من هنا، تبرز النيو-كينزية كأحد التيارات الفكرية القليلة التي استطاعت أن توفق بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى العدالة والاستقرار الاجتماعي، مما يجعلها إطارا مرنا وفعالا لفهم وتوجيه السياسات الاقتصادية الكلية.

رابعا :مقاربات معاصرة لدور الدولة في الاقتصاد

تتمحور العديد من المقاربات الحديثة حول دور الدولة في الاقتصاد، مع التركيز على تأثير السياسات والمؤسسات والمصالح الخاصة على هذا الدور. واحدة من هذه المقاربات هي "الاقتصاد السياسي الجديد (New Political Economy)"، التي تدرس كيف تؤثر القرارات السياسية والمصالح الخاصة على تدخل الدولة في الاقتصاد. وعلى عكس المقاربات الاقتصادية التقليدية التي تركز على الكفاءة الاقتصادية فقط، يضع هذا التيار أهمية كبيرة على دراسة القرارات السياسية التي توجه تدخل الدولة. وقد قدم مفكرون مثل جيمس بوكانان وغوردون تولوك عبر نظرية "الاختيار العام (Public Choice Theory)" "رؤيتهم التي مفادها أن تدخل الدولة قد لا يكون دائمًا في مصلحة المجتمع، بل قد يخضع لمصالح جماعات الضغط القوية التي تسعى لتحقيق أهداف خاصة تضر بالصالح العام. وبناءً عليه، فإن هذا التيار يركز على تحليل كيفية تأثير القوى السياسية والمصالح الخاصة على السياسة الاقتصادية بشكل أكبر(Buchanan et Tullock, 1962).

من جهة أخرى، برزت المقاربة النيوليبرالية في الثمانينيات مع صعود حكومات مثل حكومة ريغان في الولايات المتحدة وحكومة تاتشر في بريطانيا، حيث شددت هذه المقاربة على تقليص دور الدولة في الاقتصاد. وهي تدعو إلى تحرير الأسواق من القيود الحكومية، خصخصة الشركات العامة، الحد من الإنفاق الحكومي، وإعادة النظر في نظم الرفاه الاجتماعي. تعتبر هذه المقاربة أن تدخل الدولة يشكل عبئا على كفاءة الاقتصاد وأن دورها يجب أن يقتصر فقط على ضمان المنافسة العادلة دون التدخل المباشر في الإنتاج أو التوزيع. وبذلك، تركز النيوليبرالية على تعزيز دور السوق في تخصيص الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي، مع الحد من تأثير الدولة(Harvey, 2005).

وفي المقابل، تركز مقاربة "التنمية الجديدة (New Developmentalism)" "على دور الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي في دول الجنوب. تشدد هذه المقاربة على أهمية دعم الدولة للصناعات الناشئة، الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الابتكار والتعليم كعوامل رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. من أبرز المدافعين عن هذه المقاربة الاقتصادي البرازيلي بريسير–بيريرا، الذي يرى أن الدولة يجب أن تضمن بيئة مؤسساتية مستقرة تشجع على النمو الصناعي دون إغفال دور السوق. وتعتبر هذه المقاربة أن الدولة يجب أن تلعب دورا محوريا في خلق الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي من خلال سياسات استراتيجية تدعم القطاعات الحيوية.

أما مقاربة "الدولة التنموية(Developmental State Approach) "، فهي نشأت أساسا من التجارب الناجحة لبعض الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة، حيث لعبت الدولة دورا رئيسيا في توجيه

الاستثمارات وتعزيز القطاعات الاستراتيجية من خلال التخطيط الاقتصادي طويل المدى. على عكس المقاربات الليبرالية التي ترى أن دور الدولة يجب أن يقتصر على التنظيم، ترى مقاربة الدولة التنموية أن الدولة يجب أن تتدخل بشكل مباشر في رسم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على دورها في التخطيط الاستراتيجي لدعم النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي. هذه المقاربة تعتبر أن تدخل الدولة الفعال هو العامل الرئيسي وراء نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاه الاجتماعي(Johnson, 1982).

كل هذه المقاربات تقدم رؤى مختلفة حول دور الدولة في الاقتصاد، مع التركيز على سياسات وممارسات تتماشى مع السياقات الاقتصادية والسياسية المختلفة. في حين تتباين هذه المقاربات في مدى تدخل الدولة، فإنها جميعا تشدد على ضرورة أن تتوافق السياسات الاقتصادية مع الظروف المحلية ومتطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : وظائف الدولة الاقتصادية

في مختلف مراحل تاريخ الفكر الاقتصادي، سعى العديد من المفكرين إلى تطوير نظريات حول دور الدولة في الاقتصاد. باعتبارها فاعلا أساسيا في هذا المجال، كانت الدولة في بعض الفترات تعتبر مشكلة وفي فترات أخرى كانت تعتبر حلا. خلال الحقبة الكينزية، والتي لا تزال تؤثر حتى اليوم، كانت الدولة تعتبر الحل الرئيس للتحديات الاقتصادية. على الرغم من أن الفكر الكينزي أسهم بشكل كبير في تطوير السياسات الاقتصادية، إلا أنه لم يهتم كثيرًا بدراسة الدولة نفسها بشكل دقيق. واحدة من أبرز المحاولات لتحليل دور الدولة بشكل أكاديمي كانت من خلال أعمال المفكر (Richard Musgrave)، الذي قدم رؤيته في كتابه الشهير "نظرية المالية العامة " (The Theory of Public Finance)عام 1959. في هذه الفترة، كانت الأفكار السائدة تأثرت بالفكر الكينزي، وهو ما جعل موسغريف يندمج في هذا التيار، وفقا لرؤية (Richard Musgrave) ، فإن الدولة تتحمل ثلاث وظائف أساسية في الاقتصاد:

اولا :وظيفة التخصيص الأمثل للموارد

تعد وظيفة تخصيص الموارد إحدى الركائز الأساسية التي تبرر تدخل الدولة في الاقتصاد الحديث، وقد حظيت باهتمام كبير في أدبيات المالية العامة، خاصة منذ مساهمات Musgrave الذي اعتبر أن الدولة تضطلع بثلاث وظائف رئيسية، أولها تخصيص الموارد أو ما يعرف بـ Allocation Function(Musgrave,1959).

تنبع أهمية هذه الوظيفة من محدودية قدرة السوق على تحقيق توزيع مثالي للموارد في جميع الظروف، خصوصا في حالات فشل السوق التي تتجلى في وجود احتكارات، أو غياب منافسة فعالة، أو تجاهل للآثار الخارجية.

تدخل الدولة في هذا السياق لا يهدف إلى إلغاء آلية السوق، وإنما إلى تصحيح اختلالاتها وتوجيهها نحو خيارات أكثر توافقا مع الصالح العام. فعلى سبيل المثال، عندما تعجز السوق عن استيعاب التكاليف البيئية الناتجة عن نشاط صناعي ملوث، تتدخل الدولة إما من خلال الضرائب البيئية أو عبر تنظيمات مباشرة لضمان أن تؤخذ تلك التكاليف في الحسبان (Stiglitz et Rosengard, 2015). ومن جهة أخرى، تستخدم الدولة أدواتها الجبائية لتحفيز بعض الأنشطة الاقتصادية أو للحد من استهلاك سلع تضر بالمجتمع، مثل فرض ضرائب على التبغ أو المشروبات الغازية(Atkinson et Stiglitz, 1980).

كما تلعب الدولة دورا محوريا في خلق بيئة تنافسية عندما تفشل السوق في ذلك. إذ أن بعض القطاعات الاستراتيجية، كالطاقة أو النقل، قد تخضع لهيمنة عدد محدود من الفاعلين، مما يؤدي إلى تسعير احتكاري لا يعكس الكلفة الحقيقية للموارد. في مثل هذه الحالات، تتدخل الدولة عبر التشريعات أو عبر تقديم خدمات عمومية مباشرة لضمان الوصول العادل والفعّال إلى الموارد(Bénassy-Quéré et al., 2018).

وفي بعض الأحيان، لا يتعلق فشل السوق بغياب المنافسة أو بالآثار الخارجية فقط، بل بوجود عوائد متزايدة إلى الحجم، كما هو الحال في الصناعات التكنولوجية، حيث تكون التكاليف الثابتة مرتفعة جدا، مما يجعل الدخول إلى السوق محصورا في عدد قليل من الفاعلين. هنا أيضا، يمكن للدولة أن تضع سياسات تحفيزية لدعم الابتكار أو ضمان التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المنافسة(Mazzucato, 2013).

في المجمل، فإن وظيفة تخصيص الموارد لا تنفصل عن رؤية الدولة لدورها الاقتصادي، وهي تعكس وعيا متزايدا بأن ترك السوق دون توجيه قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة اقتصاديا واجتماعيا. ومن ثم، فإن هذا التدخل لا يُعد نقيضا لليبرالية الاقتصادية، بل يمثل تصحيحا عقلانيا لآلياتها حين تعجز عن تحقيق الكفاءة والمساواة معا.

ثانيا : وظيفة إعادة توزيع الدخل

تعد وظيفة إعادة التوزيع من الوظائف المحورية التي تضطلع بها الدولة الحديثة، لا سيما في إطار النظم الديمقراطية التي تسعى إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية يتوافق مع التصور الجماعي للمجتمع حول الإنصاف. في هذا السياق، لا تقتصر مهمة الدولة على تحفيز النمو الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى محاولة تصحيح التوزيع الأولي للدخل الذي تفرزه آليات السوق، والذي غالبا ما يكون غير عادل أو غير فعال من منظور اجتماعي. فالنظرية النيوكلاسيكية، رغم تأكيدها على أن السوق قادرة على تحقيق توزيع أمثل للموارد، تقر بأن هذا الوضع المثالي يتطلب

شروطا لا تتحقق غالبا في الواقع، مما يبرر منطقيا تدخل الدولة للتقليص من الفوارق الناجمة عن هذا الخلل (Musgrave, 1959).

تأخذ سياسات إعادة التوزيع طابعا متعدد الأبعاد، حيث يمكن أن تتجلى من خلال تشريعات تضمن الحقوق الأساسية للأفراد، أو عبر نفقات عمومية موجهة لتحسين الرفاه الاجتماعي، أو من خلال مزيج من هذين المسارين. ويستند هذا الدور على فرضية مفادها أن التفاوتات في توزيع الدخل والثروة يمكن أن تؤدي إلى تقويض التماسك الاجتماعي وإضعاف الطلب الكلي، ما يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد(Atkinson, 2015) .

العديد من الاقتصاديين ربطوا بين مستوى دخل الفرد ونوعية حياته، إذ يرى Amartya Sen أن الرفاه لا يمكن اختزاله في الدخل فحسب، لكنه يعترف بأن هذا الأخير يمثل عنصرا حاسما في تمكين الأفراد من تحقيق قدراتهم الأساسية (Sen, 1973). أما Lester Thurow فقد ذهب إلى أن الحفاظ على النمو والتنمية، خصوصا في الاقتصاد الأمريكي، يتطلب الحد من الفجوة بين الطبقات دون الانزلاق نحو مساواة مطلقة أو نماذج مساواتية غير واقعية(Thurow, 1981).

ومع ذلك، فإن تطبيق سياسات فعالة لإعادة التوزيع يواجه عدة تحديات. أولا، من الناحية النظرية، فإن فكرة الرفاه الجماعي تتطلب إجراء مقارنات بين المنافع الفردية، وهو أمر ترفضه بعض المدارس الفكرية الليبرالية التي تعتبر أن المنفعة مسألة ذاتية لا يمكن قياسها أو مقارنتها بين الأفراد (Arrow, 1951). ثانيا، من الناحية العملية، يصعب إيجاد أدوات تحقق أهداف إعادة التوزيع دون أن تؤثر على الحوافز الاقتصادية أو تحدث تشوهات في سلوك الفاعلين داخل السوق(Mirrlees, 1971).

ورغم هذه الصعوبات، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن الدولة، من خلال آليات الضرائب التصاعدية، ودعم الفئات الهشة، وتوفير الخدمات العمومية الأساسية، تستطيع أن تلعب دورا فعالا في إعادة توزيع الدخل بشكل يسهم في تعزيز العدالة والاستقرار معا. ويظل التحدي الأكبر في تحقيق توازن دقيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ثالثا :وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي

تعد وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي من أهم الوظائف الاقتصادية التي تضطلع بها الدولة الحديثة، وقد ازدادت أهميتها منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث برز من جديد دور الدولة في ضبط الاختلالات الدورية ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي. تقوم هذه الوظيفة على التدخل لتقليص حدة تقلبات الدورة الاقتصادية وضمان

استمرارية النمو دون الوقوع في فخ التضخم أو البطالة، وهو ما يستدعي استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بشكل منسق وفعال(Stiglitz et Rosengard, 2015).

إن الهدف الأساسي من هذا التدخل يتمثل في الاستخدام الكامل لموارد الإنتاج المتاحة، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية كما وصفهاPareto ، أي الوضع الذي لا يمكن فيه تحسين وضع فرد دون الإضرار بآخر. ويتطلب ذلك أن تعمل الدولة على تعزيز الطلب الإجمالي في فترات الركود وتقييده في فترات التضخم، عبر تفعيل السياسة الموازنية والضريبية، وهو ما أكدته التحليلات الحديثة التي تدعو إلى دور أكثر فاعلية للدولة في مواجهة الصدمات الاقتصادية (Blanchard; Dell'Ariccia et Mauro, 2016).

تؤكد الأدبيات الحديثة أن هذا الدور لا يقتصر فقط على التدخل الظرفي بل يتعداه إلى توجيه الاقتصاد نحو مسار نمو متوازن طويل الأمد. وفي هذا الإطار، يعتبرMusgrave ، رغم كونه من الجيل السابق، أن السياسة الاقتصادية المتوازنة تؤدي إلى نتائج إيجابية مستدامة، لكن باحثين معاصرين مثل Mankiw (2020) و De Grauwe (2018)يرون أن هذا المسار يتطلب نماذج دقيقة تستند إلى تحليل المعطيات الاقتصادية بشكل مستمر لضمان فعالية القرارات الحكومية.

من جهة أخرى، لا تزال التباينات قائمة بين التيارات الاقتصادية بشأن مدى نجاعة هذا التدخل. ففي الوقت الذي ترى فيه النظرية الكينزية أن تدخل الدولة ضروري لضمان استقرار النشاط الاقتصادي، يؤكد ممثلو الاقتصاد الكلي الجديد على محدودية تأثير السياسات العامة بسبب توقعات الفاعلين الاقتصاديين العقلانية،

وهو ما يجعل من تدخل الدولة في نظرهم غير فعال على المدى المتوسط (Gali, 2015). غير أن هذا الطرح قد تراجع نسبيا في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، حيث اضطرت معظم الحكومات إلى توسيع تدخلاتها للحفاظ على تماسك الاقتصادات الوطنية(OECD, 2021).

وعليه، فإن وظيفة التنظيم الاقتصادي أصبحت أكثر تعقيدا، وتتطلب نماذج اقتصادية كمية متقدمة، تسمح بالتوقع والتخطيط ضمن بيئة تتسم بعدم اليقين وتقلب الأسواق. إن اختيار معدل النمو الملائم وتحقيق التوازن بين متطلبات التشغيل ومخاطر التضخم يتطلب سياسات مرنة تستند إلى مؤشرات واقعية، وهو ما يعزز من أهمية هذه الوظيفة ضمن بنية وظائف الدولة الحديثة.

المطلب الرابع: أدوات تدخل الدولة

من أجل تنفيذ سياساتها العمومية والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، تمتلك الدولة مجموعة من الأدوات التي تترجم دورها الفاعل في تنظيم النشاط الاقتصادي وتصحيح اختلالات السوق. وتتنوع هذه الأدوات بين وسائل قانونية ومالية وتنظيمية ومؤسساتية. ويعد ميزانية الدولة من بين الآليات الأساسية التي تتجسد من خلالها السياسة العامة، إذ تتيح لها ممارسة وظائفها الثلاث: التوزيع، والتنظيم، والاستقرار.

وتحتل الجباية مكانة محورية ضمن هذه الأدوات، خصوصا من خلال ما يعرف بـ"التدخل الجبائي"، أي استخدام النظام الجبائي ليس فقط كمصدر لتمويل النفقات العمومية، بل كوسيلة استراتيجية لتوجيه الاقتصاد والمجتمع. ففي هذا السياق، لا يعد الضريبة مجرد أداة تحصيل مالي، بل تستخدم لتشجيع الاستثمار، وتحفيز التشغيل، ودعم بعض القطاعات ذات الأولوية، وأيضا للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وانطلاقا من هذا المنظور، تركز دراستنا أساسا على تحليل التدخل الجبائي باعتباره آلية من آليات الفعل العمومي، من خلال تقييم مدى فعالية مختلف الأدوات الجبائية، وبوجه خاص "النفقات الجبائية"، في تحقيق أهداف التنمية المتعلقة بالاستثمار والتشغيل. كما تتناول الدراسة الخلفيات السياسية والاقتصادية التي تقف وراء هذه التدخلات، وحدود نجاعتها، ومدى انسجامها مع باقي أدوات تدخل الدولة.

اولا :تدخل الدولة عبر الإنفاق والتنظيم

يشكل الإنفاق العام أحد الوسائل الجوهرية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، ويتعدى دوره مجرد تغطية نفقات التسيير أو تمويل البنية التحتية، ليصبح أداة استراتيجية لتحقيق أهداف أعمق تتصل بإعادة توزيع الموارد، وتحفيز النمو، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكد Musgrave (1959) في تصنيفه الكلاسيكي على أن الوظائف المالية للدولة تتركز في ثلاث وظائف رئيسية: التخصيص، والتوزيع، والاستقرار، وهي وظائف لا يمكن تحقيقها دون تدخل فعّال عبر النفقات العامة.

في السياق الراهن، يتخذ الإنفاق العام بعدا أكثر ديناميكية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاضطرابات المالية. فقد أظهرت أزمة كوفيد-19، على سبيل المثال، مدى اعتماد الدول على أدوات الإنفاق التحفيزي للتخفيف من آثار الانكماش وتفادي الانهيار الاقتصادي، حيث قامت الحكومات بضخ حزم مالية غير مسبوقة لدعم المؤسسات والأسر ومرافق الصحة العامة (OECD, 2020). وتؤكد بيانات صندوق النقد الدولي (IMF,

(2022أن حجم الإنفاق العام قد بلغ مستويات قياسية خلال الجائحة، ما يعكس عودة قوية لدور الدولة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الإنفاق العام في تمويل الخدمات الأساسية ذات الطابع الاجتماعي، مثل التعليم والصحة والإسكان، والتي تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية البشرية. فوفقا لتقرير

البنك الدولي(World Bank, 2023) ، فإن زيادة الإنفاق في هذه المجالات ترتبط إيجابيا بمؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية، وتساهم في تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

من جهة أخرى، أشار Stiglitz (2000) إلى أن النفقات العامة غالبا ما تكون بديلا مباشرا للأدوات الجبائية، حيث يمكن للدولة أن تلجأ إلى تمويل مباشر لبعض المشاريع أو الفئات بدلا من تخفيضات ضريبية قد تكون مكلفة وغير فعّالة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، بدل منح إعفاءات ضريبية للاستثمار في المناطق النائية، يمكن للدولة أن تنشئ مناطق صناعية وتوفر بنى تحتية متكاملة لجذب المستثمرين.

كما أنه يتضح أن فعالية الإنفاق العام كأداة تدخل تعتمد على مدى ارتباطه بأهداف التنمية الاقتصادية والاستراتيجية الشاملة للدولة، فضلا عن مدى قدرته على الاستجابة السريعة للتحديات والظروف الطارئة. وهو ما يفرض اعتماد حكامة رشيدة وآليات تقييم دورية لضمان الكفاءة والشفافية في تخصيص الموارد.

ثانيا :تدخل الدولة عبر التنظيمات

يعد التدخل الحكومي عبر التنظيم أو الإطار القانوني أحد الأدوات غير المالية المؤثرة في توجيه الاقتصاد وتعديل سلوك الفاعلين الاقتصاديين. يتضمن هذا الإطار مجموعة من القوانين والنظم التي تفرض قيودا على الأنشطة الاقتصادية أو توفر حوافز تحفز السلوك المطلوب. وفي هذا السياق، يبرز دور التنظيم في مجال التأمين الاجتماعي حيث تفرض الحكومات اشتراكات إجبارية في أنظمة التأمين مثل التأمين ضد البطالة أو اشتراكات التقاعد. وتستهدف هذه الأنظمة ضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي للمواطنين في حالات التقاعد أو العجز أو البطالة، وهو ما أشار إليه Diamond et Orszag (2005) في دراستهم حول إصلاحات أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث أكدوا أن هذه السياسات تساهم في تقليل التفاوت الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تلجأ الحكومات إلى فرض قيود على استهلاك بعض السلع الضارة من خلال تنظيمات وتشريعات قانونية، مثل فرض ضرائب انتقائية على السجائر والمشروبات الكحولية. في هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن

رفع الضرائب على التبغ كان له تأثير كبير في تقليل عدد المدخنين في العديد من الدول، بما يفوق تأثير حملات التوعية (WHO, 2021). وبذلك، تعتبر هذه الإجراءات التنظيمية وسيلة فعالة للحد من استهلاك السلع الضارة بدون الحاجة إلى تدخلات مالية مباشرة.

كما يمكن أن يكمل التنظيم الحكومي التدخل الضريبي أو حتى يعوضه في بعض الحالات، خاصة في السياسات البيئية. على سبيل المثال، تقوم الدول بدمج معايير تنظيمية مع أدوات مالية لتحقيق أهداف بيئية، مثل وضع معايير ملزمة للحد الأقصى للانبعاثات الغازية مع فرض ضرائب على الكربون أو تقديم حوافز مالية للشركات التي تتبنى تقنيات صديقة للبيئة. ويشير Tietenberg et Lewis (2018) إلى أن هذا الجمع بين السياسات التنظيمية والضرائب البيئية يعزز فعالية السياسات البيئية ويزيد من التزام الشركات والمستهلكين بالقوانين البيئية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن التدخل الحكومي عبر التنظيم يعد أداة فعالة في توجيه الأنشطة الاقتصادية وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية دون الحاجة إلى تخصيص موارد مالية ضخمة، من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تفرض قيودا أو تقدم حوافز.

ثالثا :تدخل الدولة عن طريق السياسة الضريبية

التدخل الحكومي من خلال السياسة الضريبية يعد من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة. السياسة الضريبية، كما يعرفها(1999) Tremblay ، هي مجموعة من الخيارات التي تتخذها الحكومة بشأن فرض الضرائب وتنظيمها، بينما تعتبر الضرائب أداة رئيسية لتنفيذ هذه السياسة من خلال تمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. التطور التاريخي للسياسة الضريبية، خاصة بعد أزمة 1929، أظهر التحول الكبير في دور الدولة في الاقتصاد، حيث أصبح التدخل الحكومي ضرورة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وضمان استدامة الخدمات العامة (2004) Godbout.أشار إلى أن السياسة الضريبية الحديثة لا تقتصر فقط على تمويل الخدمات العامة، بل تمتد لتشمل دورا تحفيزيا نحو توجيه النشاطات الاقتصادية بما يتماشى مع أهداف الدولة الاستراتيجية.

الضرائب تعتبر وسيلة فعالة لتوجيه سلوك الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشجيع أو ردع بعض الأنشطة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الضرائب الانتقائية على السلع الضارة مثل التبغ والكحول لتحقيق هدفين رئيسيين: تقليل الاستهلاك وتحقيق إيرادات مالية تمول برامج الصحة العامة. كما أن الضرائب تلعب دورا محوريا في تصحيح الآثار الخارجية التي لا يأخذها السوق في الحسبان، سواء كانت سلبية كالتلوث البيئي أو إيجابية كتشجيع الابتكار

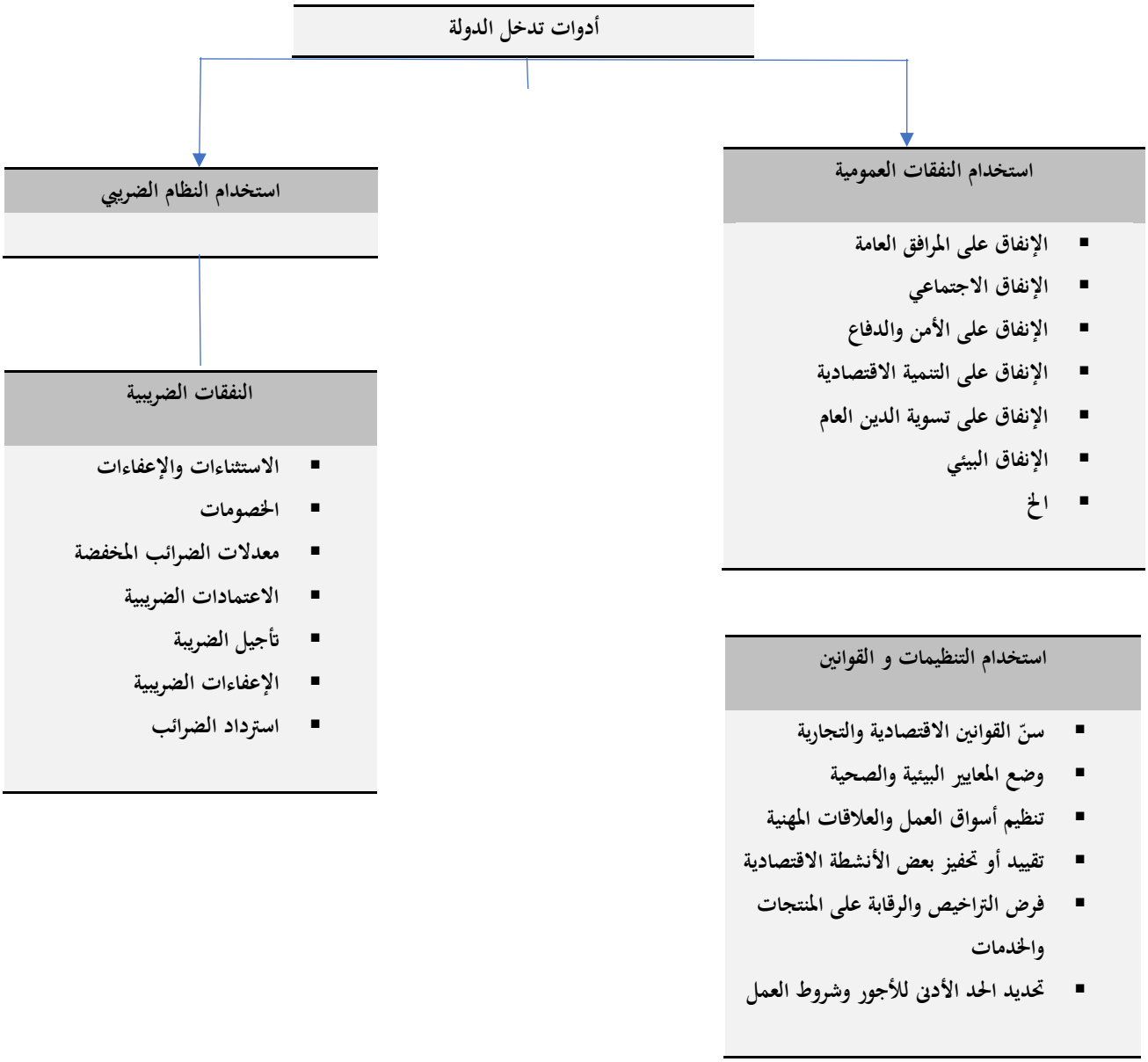
في القطاعات الحيوية. في هذا السياق، يمكن استخدام الضرائب لضمان أن الأسعار تعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات، بما في ذلك التكاليف الاجتماعية المرتبطة بإنتاجها واستهلاكها.

فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، تسهم السياسة الضريبية في تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروات، وهو ما يعكس التوجهات الحديثة في تصميم السياسات الضريبية. يستخدم النظام الضريبي كأداة لتحقيق توازن بين تحقيق الإيرادات اللازمة للإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص الموارد لمصلحة الفئات الأكثر احتياجًا. يُظهر هذا التحليل أن النظام الضريبي الحديث يعدّ من الأدوات القوية التي تؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد والاقتصاد ككل، مما يجعل السياسة الضريبية واحدة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من ناحية أخرى، تستخدم الحكومات الضرائب البيئية كأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. الضريبة اكربونية، على سبيل المثال، تمثل وسيلة فعالة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتشجيع الشركات على استخدام تقنيات أنظف وأقل ضررا على البيئة. كما يشير Tietenberg et Lewis (2018) إلى أن دمج الضرائب البيئية مع التنظيمات البيئية يمكن أن يحقق نتائج إيجابية من خلال تحفيز الشركات على الامتثال للمعايير البيئية. هذه التوجهات تشير إلى أن السياسة الضريبية لا تقتصر فقط على تأمين الإيرادات، بل تعد أداة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة.

أخيرا، يظهر النظام الضريبي الحديث مدى تأثيره العميق على القرارات الاقتصادية للمواطنين والشركات. إذ تؤثر السياسات الضريبية في سلوك الأفراد فيما يتعلق بالادخار والاستهلاك، بينما تلعب دورا كبيرا في تشكيل تنظيمات الحياة الاقتصادية على مستوى الدولة. كما أن للسياسة الضريبية تأثيرات اقتصادية واجتماعية تتعدى مجرد تمويل الأنشطة الحكومية، فهي تؤثر في توزيع الدخل والثروات، وبالتالي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبالتالي، تعد السياسة الضريبية أداة رئيسية في يد الدولة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان العدالة الاقتصادية.

شكل رقم (01) : أدوات تدخل الدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Gouvernement du Québec, «Dépenses Fiscales », Bibliothèque nationale du Québec, 2024.

المبحث الثاني: الاطار النظري للنفقات الجبائية

الهدف الرئيسي من أي نظام ضريبي هو جمع الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة (Godbout, 2006). وقد أصبحت استخدامات السياسة الجبائية لأغراض اقتصادية واجتماعية، واللجوء إلى التدابير الجبائية الاستثنائية، ذات أهمية متزايدة، حتى أصبحت تجد أساسها النظري وتطبيقها العملي في ملاحق قوانين المالية (Orsoni, 1995).

يشير Luc Godbout (2006) إلى أن الامتيازات الضريبية كانت موجودة دائما منذ نشأة الضريبة. وفي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية، بدأت تظهر في نهاية الستينات أولى بوادر الوعي بضرورة قياس وتقييم السياسات المتعلقة بالتخفيفات الجبائية الممنوحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية (Shaviro, 2006).

في ألمانيا، ومنذ عام 1954، لاحظ الباحثون وجود تكافؤ بين الامتيازات الضريبية (كالخصومات والاعتمادات الضريبية) وأشكال الدعم والمساعدات الحكومية الأخرى (Orsoni,1995). وتقر الأدبيات الألمانية عموما بأن النظام الضريبي يشكل أداة فعالة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويستخدم في كثير من الأحيان لأغراض غير جبائية. وقد بدأ الحكومة الألمانية في إدراج هذه "الإعانات غير المرئية" وغير المباشرة (المقاسة على أساس الخسائر الضريبية) ضمن الميزانية العامة الفيدرالية، ووضعتها على قدم المساواة مع الدعم المباشر. وفي عام 1967، نشرت الحكومة الألمانية تقارير الميزانية التي تضمنت ما يعرف الآن بتقارير "الإنفاق الجبائي (Fleming et Peroni, 2008)"

أما Stanley Surrey ، فقد كان أول من اهتم بمفهوم "الإنفاق الجبائي" أو ما يعرف بـ "Tax Expenditures"، عندما شغل منصب نائب وزير الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام 1967، ركز اهتمامه على التدابير الجبائية التي اعتبرها بمثابة برامج إنفاق خفية مدمجة داخل النظام الضريبي (Surrey, 1970). وقد دعا إلى إدراجها بشكل كامل في الحسابات الحكومية من أجل معرفة وتحديد حجم الخسائر المالية الناجمة عنها(Shaviro, 2006).

وبداية من سنة 1986، بدأ النظام الضريبي الأمريكي في إدراج هذه التدابير التفضيلية ضمن "ميزانية الإنفاق الجبائي"، التي أصبحت تنشر سنويا حتى عام 1974، وهي السنة التي تم فيها لأول مرة نشر تقرير شامل عن الإنفاق الجبائي في الولايات المتحدة، يتضمن تحليلا كاملا لهذا المفهوم (Burman et al., 2003). وفي

ألمانيا، فرض على الحكومة منذ سنة 1967، بموجب قانون، تقديم تقرير كل سنتين حول الإعانات الممنوحة سواء كانت مباشرة أو من خلال الامتيازات الجبائية(Godbout, 2006).

كما اهتمت فرنسا، في نفس الفترة تقريبا مع بريطانيا، بهذه الظاهرة، من خلال نشر تطور الإنفاق الجبائي وتقييمه ضمن كتيب "الطرق والوسائل" الملحق بمشروع قانون المالية (Orsoni, 1995). ومن جهة أخرى، أنشأت الدول المتقدمة أنظمة لتقديم التصريحات الجبائية، ما أتاح الحصول على بيانات كمية حول الإنفاق الجبائي (Valenduc et Brixi et Swift, 2004).كما بدأت بعض الدول النامية، مؤخرا، في إظهار الاهتمام بهذه المسألة، في إطار السعي إلى تعزيز الحوكمة المالية وتطبيق سياسات ميزانية شفافة. ونذكر على سبيل المثال المغرب، الذي نشر أول تقرير له حول الإنفاق الجبائي سنة 2005.

إن تطور مفهوم "الإنفاق الجبائي" يهدف، بالأساس، إلى إبراز أن تنفيذ السياسات العمومية التي تتطلب دعما ماليا من الدولة، يمكن أن يتم إما عبر الإنفاق المباشر، أو عبر الآليات الضريبية المتمثلة في الإنفاق الجبائي (Godbout, 2006).

المطلب الأول :مفهوم الانفاق الضريبي

مع تطور النظم الجبائية، برز مفهوم "الإنفاق الجبائي" باعتباره أداة غير مباشرة للسياسة المالية، تمكن الدولة من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عبر منح إعفاءات أو مزايا ضريبية لفئات أو أنشطة محددة. وقد نشأ هذا المفهوم في ستينيات القرن الماضي، بداية في الولايات المتحدة وألمانيا، قبل أن ينتشر إلى دول أخرى Demidova). et al., 2024)

يعد الأستاذ Stanley Surrey أول من أسس لهذا المفهوم عام 1967، عندما وصفه بأنه "برنامج حكومي للمساعدة المالية يتم تقديمه من خلال أحكام ضريبية بدلا من الإنفاق المباشر من الميزانية (Surrey,1970). " من جهته، ركز Beltrame (2001) على الطابع الاستثنائي للتدابير الجبائية، التي تشكل خروجا عن القواعد العامة للنظام الضريبي(Beltrame, 2001).

وقد عرف قاموس Dictionary of Taxation الإنفاق الجبائي بأنه ميزة ضريبية تمنح لنشاط معين أو لفئة من الأفراد، تقلل من الضريبة المستحقة بدلا من تقديم دعم نقدي مباشر (James,1998). بينما وصفه Gravelle في Encyclopedia of Taxation and Tax Policy بأنه الخسائر في الإيرادات الناتجة عن أحكام ضريبية تمنح تخفيضات خاصة لدافعي الضرائب في ظروف محددة (Cordes et al., 1999).

ويشير Gilbert (1991) إلى أن الإنفاق الجبائي يمثل تدابير استثنائية تخرج عن القواعد الضريبية المعتمدة كمعيار، وتمنح معاملة تفضيلية لأنشطة أو فئات معينة(Gilbert,1991).

أما صندوق النقد الدولي(FMI,2001) ، فيعرف الإنفاق الجبائي على أنه الإعفاءات أو المزايا الجبائية الخارجة عن النظام الجبائي العادي والتي تؤدي إلى تقليص الإيرادات المحصلة من قبل الدولة.

وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن Gouvernement du Québec (2024) إلى أن الإنفاق الجبائي يشمل التدابير التي تقلل أو تؤجل الضرائب المستحقة، سواء من خلال إعفاءات ضريبية، خصومات من الوعاء الضريبي، اعتمادات ضريبية، تأجيلات ضريبية، أو إعفاءات من الضرائب. وتستهدف هذه التدابير دعم سلوكيات أو أنشطة معينة، ومساعدة فئات من المكلفين، مثل تشجيع الادخار، دعم الأسر، تحفيز البحث والتطوير، وتشجيع التبرعات. ويعد الإنفاق الجبائي بذلك خيارا سياسيا تتخلى فيه الدولة طوعا عن جزء من مواردها الجبائية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، دون أن يختلط بالممارسات غير المشروعة مثل التهرب أو الاحتيال الجبائي (Gouvernement du Québec,2024).

وقد أشار Masiya et al. (2024) إلى أن الإنفاق الجبائي يشمل أي انحراف عن النظام الضريبي المرجعي من خلال منح معاملة ضريبية تفضيلية. وقد تتحدد هذه المزايا في إطار جغرافي معين أو فترة زمنية محددة، وقد تختلف باختلاف القطاعات، كما أن تزايد استخدامها يعود إلى سهولة تطبيقها مقارنة بالإعانات المباشرة.

من جهة أخرى، يوضح .Demidova et al (2024) أن النفقات الجبائية تمثل خسائر في الإيرادات العمومية ناتجة عن منح مزايا أو إعفاءات أو تأجيلات ضريبية، ويمكن – بحسب الغرض منها – أن تكون بديلا للمدفوعات المباشرة من الميزانية العامة. أما(2022) Sokolovska et Zatonatska ، فيشيرون إلى أن الامتياز لا يصنف كنفقة جبائية إلا إذا تم إدراجه صراحة ضمن هذا التصنيف في التشريع الجبائي، وأنه ينبغي أن يحقق ثلاثة شروط: أن يكون لتحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي، أن يمثل انحرافا عن البنية الأساسية للضريبة، وألا يخل بعدالة النظام الجبائي.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الإنفاق الجبائي يعد مفهوما مركبا يجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين أدوات السياسة الجبائية غير المباشرة، مما يجعله أحد الركائز الأساسية لإعادة توجيه أولويات الإنفاق العام وتعزيز تعبئة الموارد المالية المستقبلية.

اما في الجزائر، فقد اتخذ تعريف الانفاق الجبائي طابعا مميزا مرتبطا بالسياق المؤسسي والاقتصادي المحلي. اذ لا يلزم التشريع المالي اعداد تقارير سنوية مفصلة حول طبيعة وحجم وانواع النفقات الجبائية، رغم وجود محاولات من بعض

مديريات وزارة المالية للاشارة اليها. فقد قدمت مديرية السياسات والتقديرات بوزارة المالية تعريفا تقنيا للانفاق الجبائي باعتباره "احكاما تشريعية وتنظيمية ينجم عن تنفيذها خسارة في ايرادات الدولة مقابل تخفيف العبء الجبائي على المكلفين مقارنة بما يمكن دفعه في ظل تطبيق النظام الجبائي المرجعي"، واطلقت عليه مسمى "الدعم الجبائي" في قوانين المالية بين 2013 و2016 (كشاوي، 2019).

كما اعتبر مجلس المحاسبة الجزائري الانفاق الجبائي جزءا من النظام الاستثنائي للقانون الضريبي، له اثار مالية مماثلة للانفاق العمومي المباشر لانه يؤدي الى نقص الايرادات الجبائية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، مما يبرر تسميته بـ "النفقات الجبائية" (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2013).

ومن خلال استعراض مختلف المقاربات الدولية والوطنية لتعريف الانفاق الجبائي، يلاحظ ان التعريف الجزائري يتميز بخصوصيات تعكس السياق القانوني والمؤسساتي المحلي. فهو يركز بدرجة اولى على البعد المحاسبي والمالي، حيث يتم تناوله باعتباره خسارة في الايرادات العمومية ناتجة عن احكام استثنائية في القانون الضريبي، دون ابراز كاف للابعاد الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في التعريفات المعتمدة دوليا. كما ان هذا التعريف يستند اساسا الى النصوص القانونية والتنظيمية الوطنية، ويصنف النفقات الجبائية ضمن ما يسمى "الدعم الجبائي" دون وجود الزام قانوني لنشر تقارير دورية وشفافة عنها، بخلاف العديد من الانظمة التي تدرجها ضمن وثائق الميزانية الرسمية. اضافة الى ذلك، لا يتم النظر الى النفقات الجبائية في الجزائر كاداة موازية للانفاق العام المباشر بنفس الدرجة من الوضوح التي نجدها في الادبيات المقارنة، بل يتم التعامل معها كمقاربة تقنية مرتبطة بالحسابات العمومية اكثر من كونها اداة للسياسة المالية المبرمجة. هذا التوجه يعكس الطبيعة الانتقالية للنظام الجبائي الجزائري، الذي لا يزال يفتقر الى اطار منهجي موحد لرصد النفقات الجبائية وتقييم اثرها، مما يحد من امكانية مقارنتها بشكل دقيق مع ما هو معمول به في الانظمة الضريبية الاخرى (كشاوي،2019).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن مفهوم النفقات الجبائية تجاوز التعريفات التقليدية التي تقتصر على كونها مجرد خسائر ضريبية ناتجة عن منح إعفاءات أو تخفيضات، ليصبح أداة تدخل غير مباشرة توظفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، دون اللجوء إلى الإنفاق المباشر. وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في البلدان النامية، مثل الجزائر، حيث يشكل ضعف الحيز المالي[1] أحد أبرز القيود على السياسات العمومية. وبالتالي، فإن فهم النفقات

[1] **الحيز المالي** هو قدرة الحكومة على تخصيص موارد إضافية لأهداف سياسة معينة دون المساس باستدامة المالية العامة أو استقرار الاقتصاد الكلي. يمكن أن يكون هذا الحيز متاحا طبيعيا أو يُخلق عبر زيادة الإيرادات، تأمين التمويل الخارجي، إعادة تخصيص النفقات، أو الاقتراض. ويجب أثناء ذلك الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وقدرة الحكومة على تمويل الإنفاق وخدمة الدين. (Heller, 2005).

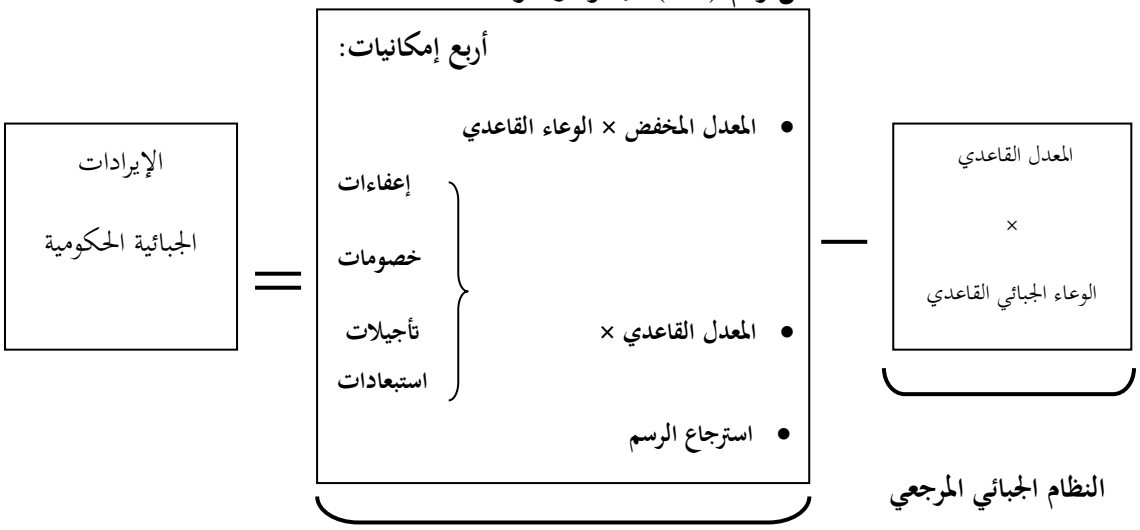
الجبائية لا يمكن أن ينفصل عن السياق المؤسساتي والمالي الذي تمارس فيه، ولا عن ضرورة تقييم فعاليتها وكلفتها مقارنة بالأدوات التقليدية، بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وعدالة واستدامة.

المطلب الثاني: التصنيفات العملية للنفقات الجبائية

لا يخلو أي نظام ضريبي عبر التاريخ من مظاهر النفقات الجبائية، وقد أسهبنا في المطلب السابق في توضيح تطور هذا المفهوم وأبعاده المختلفة. غير أن هذه المظاهر تختلف من نظام ضريبي إلى آخر تبعا لاختلاف التشريعات الجبائية والسياسات المعتمدة، سواء كانت ذات طابع تحفيزي يهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم فئات اجتماعية معينة، أو ذات طابع موجه لتغيير سلوكيات الأفراد، أو حتى تلك التي تتأثر بعوامل خارجية مثل العولمة وما يرتبط بها من متطلبات بيئية واقتصادية جديدة.

وبما أن النفقات الجبائية تعد جزءا لا يتجزأ من المنظومة الضريبية، فإنها غالبا ما تتجسد في منح معدلات تفضيلية أو إقرار خصومات وإعفاءات جزئية أو كلية من القاعدة الضريبية المرجعية، مما يؤدي إلى تعديل بنية النظام الضريبي التقليدي والتأثير المباشر على حجم الإيرادات العمومية. ويظهر الشكل التحليلي التالي – في الدراسات التطبيقية – كيف تحدث هذه النفقات تحولات داخل النظام الجبائي المرجعي وتعيد توجيه الموارد العامة نحو أهداف محددة مسبقا.

الشكل رقم (02): إدارة وسير النفقات الجبائية



Dépensesالنفقات الجبائية

Fiscales

Source : Gouvernement du Québec. (2024). Dépenses fiscales. Bibliothèque nationale du Québec.

وانطلاقا من هذا التباين، يصبح من الضروري الإلمام بتصنيفات النفقات الجبائية وفق معايير متعددة تسمح بفهم طبيعتها وأهدافها

تتفق معظم الأنظمة الضريبية، خاصة في الدول المتقدمة، على تصنيفات متقاربة للنفقات الجبائية. وفي هذا الإطار، حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خمسة أشكال رئيسية لهذه النفقات، تتمثل في الإعفاءات الجبائية Tax Exemptions، الخصومات الجبائية Tax Deductions، التخفيضات الخاصة بمعدلات الإخضاع Reduced Tax Rates، القروض الجبائية Tax Credits، والتأجيلات الضريبية .Tax Deferrals

أولا : الإعفاءات الجبائية

الإعفاءات الجبائية هي أداة تعتمدها الدولة لاستبعاد كلي أو جزئي لبعض الأوعية الضريبية أو لفئات اجتماعية أو قطاعات اقتصادية محددة من الخضوع للضريبة، بهدف تحقيق غايات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، مثل دعم الفئات ذات الدخل المنخفض أو تحفيز الاستثمار أو تشجيع الأنشطة ذات المنفعة العامة(OECD, 2010).

وقد يكون الإعفاء شاملا للوعاء الضريبي مثل استبعاد رقم الأعمال الناتج عن التصدير من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، أو جزئيا يخص جزءا من الدخل مما يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي. كما يمكن أن يكون دائما، كما في إعفاء الأملاك العمومية التي تقدم خدمات تعليمية أو صحية أو بحثية، أو مؤقتا مرتبطا بظروف خاصة أو مدة زمنية محددة.

أما في مجال المجتمع المدني، فتمنح الإعفاءات للمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية لأنها لا تهدف إلى تحقيق الربح وتسهم في خدمة الصالح العام. وينظر في بعض التشريعات إلى هذا الإعفاء كنوع من الدعم غير المباشر أو الإعانة المالية، لأنه يساهم في تقليل التكاليف وتمكين هذه الكيانات من أداء مهامها الاجتماعية والاقتصادية .(Hackney, 2024)

كما يمكن تصنيف الإعفاءات الجبائية إلى ثلاثة أصناف رئيسية؛ يتمثل الأول في الإعفاء الكلي الذي يزيل الوعاء الضريبي بشكل كامل، أما الثاني فهو الإعفاء الجزئي الذي يخفف العبء الضريبي على جزء محدد من الدخل أو النشاط، في حين يتمثل الصنف الثالث في الإعفاء الذي قد يكون دائما أو مؤقتا وفقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها (كشاوي، 2019).

يبين الجدول التالي يبين تصنيفات الإعفاءات الجبائية مع أمثلة توضيحية لكل صنف:

الجدول رقم (01): أشكال الإعفاءات الجبائية وبيان مضمونها العملي

الصنف	الوصف	أمثلة تطبيقية
الإعفاء الكلي	حذف الوعاء الضريبي بالكامل بحيث لا يستحق أي رسم أو ضريبة على النشاط أو الدخل المشمول بالإعفاء.	استبعاد رقم الأعمال الناتج عن عمليات التصدير من ضريبة القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.
الإعفاء الجزئي	تخفيض العبء الضريبي على جزء محدد من الدخل أو النشاط مع بقاء الجزء الآخر خاضعا للضريبة.	خصم نسبة من الدخل الإجمالي السنوي أو إعفاء جزء من أرباح المشاريع الصغيرة أو الناشئة.
الإعفاء الزمني (الدائم/المؤقت)	منح الإعفاء لفترة غير محددة (دائم) أو لمدة زمنية محددة (مؤقت) لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية مرحلية.	إعفاء الأملاك العمومية التي تقدم خدمات تعليمية أو صحية أو بحثية (دائم)، وإعفاء الاستثمارات الجديدة لمدة خمس سنوات (مؤقت).

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

ثانيا : الخصومات الضريبية

لخصم الضريبي هو إجراء جبائي يسمح بتخفيض جزء من الدخل أو الربح الإجمالي قبل تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، وهو بذلك يقلل القاعدة الضريبية ويخفض العبء الضريبي الفعلي المترتب على المكلف. ويأخذ الخصم الضريبي في معناه الواسع شكل جميع العمليات التي يقرها القانون الضريبي وتطبق على القواعد والأسس الضريبية، سواء تعلق الأمر بنفقات حقيقية وواقعية مثل المصاريف التشغيلية، أو تقديرية ووهمية مثل الاهتلاك، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد الدخل الخاضع فعليا للضريبة (كشاوي، 2019). كما يمكن أن يمتد هذا المفهوم ليشمل الخصم الدولي الذي يستخدم لتجنب الازدواج الضريبي، حيث يسمح بخصم الضرائب الأجنبية المدفوعة على الدخل المحقق خارج الدولة من الوعاء المحلي قبل فرض الضريبة، وهو ما يساهم في تقليص العبء الضريبي جزئيا دون إلغائه كليا (Kang et Chengwei, 2025).وفي بعض الأنظمة الضريبية، مثل مقاطعة كيبك الكندية، يسمح بخصم المساهمات في صناديق الادخار والتقاعد وكذلك النفقات الاستثمارية التي يتحملها المكلف من أجل كسب الدخل أو تعويض الخسائر المرتبطة به، مما يعكس تنوع أشكال الخصومات الضريبية ومرونتها في الاستجابة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية(Ministère des Finances du Québec, 2024).

ثالثا : التخفيضات الضريبية

التخفيضات الضريبية المتعلقة بالنسب الضريبية تعد شكلا مهما من أشكال النفقات الجبائية، إذ تستهدف معدلات الاقتطاع الضريبي المطبقة على الوعاء الخاضع للضريبة وفق شروط محددة، سواء تعلق الأمر بالتزامات قانونية أو بوضعية اقتصادية خاصة للمكلف تسمح له بالاستفادة من هذه الميزة. ويمكن لهذه التخفيضات أن تأخذ عدة مظاهر، منها المعدلات المخفضة المطبقة على بعض السلع واسعة الاستهلاك أو الضرورية، وذلك لأسباب اجتماعية تهدف إلى دعم القدرة الشرائية. على سبيل المثال، يمنح النظام الجبائي الجزائري معدلات ضريبية مخفضة مقارنة بالمعدلات العادية، حيث يستفيد المستهلكون لبعض المواد أو السلع المحددة قانونا من تخفيض الرسم على القيمة المضافة ليصبح 9% بدلا من المعدل العادي البالغ 19% (كشاوي، 2019). كما قد تكون هذه التخفيضات مرتبطة بطبيعة القطاع الاقتصادي، إذ يمنح النظام الجبائي الجزائري معدل ضريبة منخفضا على أرباح الشركات العاملة في القطاعات الإنتاجية بنسبة 19%، بينما تستفيد أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية من معدل مخفض قدره 23% مقارنة بالمعدل العادي البالغ 26%. إضافة إلى ذلك، قد تستهدف التخفيضات الضريبية فئات معينة من المكلفين تبعا لوضعيتهم الاجتماعية أو المالية، بحيث يتم تصميم جداول معدلات ضريبية تتناسب مع حجم المشروع أو عدد العمال المستخدمين فيه، أو ترتبط بنسب التصدير أو مدى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وبهذا، يشكل التخفيض المباشر للمعدل الضريبي المطبق على قاعدة التأسيس أو جزء منها أداة تمييزية تهدف إلى تحفيز سلوكيات اقتصادية أو اجتماعية معينة بما يتماشى مع سياسات الدولة (كشاوي، 2019).

رابعا : القروض الضريبية

القروض الضريبية هي آلية جبائية تهدف إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة الدفع بشكل مباشر، إذ يتم طرح مبلغ محدد من الضريبة الإجمالية بدلا من تخفيض الدخل الخاضع للضريبة. وتتميز القروض الضريبية بأنها لا تؤثر على قاعدة التأسيس وإنما تخصم مباشرة من مبلغ الضريبة المستحقة، مما يجعلها مختلفة عن باقي أشكال الامتيازات الضريبية مثل الإعفاءات والخصومات والتأجيلات التي تؤثر على وعاء الضريبة.

تعرف القروض الضريبية بأنها مبالغ ضريبية مدفوعة مسبقا أو مقتطعة من المنبع ولها نفس صفة الضريبة الأساسية، مثل الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي، ويتم استخدامها لاحقا لتقليل الضريبة النهائية المستحقة. وفي حال تجاوز قيمة القرض الضريبي للضريبة المستحقة، فإن الفارق يعتبر كتسبيق ضريبي يمكن ترحيله أو استرداده حسب التشريع الجبائي المعمول به (كشاوي، 2019).

هناك نوعان رئيسيان من القروض الضريبية. النوع الأول هو القرض الضريبي القابل للاسترداد، وهو قرض يمكن استرجاع قيمته عندما تتجاوز قيمة القرض إجمالي الضريبة المستحقة، مثل القروض الضريبية الممنوحة لدعم رعاية الأطفال أو تلك الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التجريبية. أما النوع الثاني فهو القرض الضريبي غير القابل للاسترداد، حيث يتم استخدامه فقط لتخفيض الضرائب المستحقة دون إمكانية استرجاع قيمته الفائضة، كما هو الحال في القروض الضريبية المرتبطة بأرباح الأسهم أو بعض النفقات المحددة مثل الفوائد المدفوعة على القروض الطلابية.

كما يمكن أن تكون القروض الضريبية أداة تحفيزية اقتصادية تستعملها الحكومات لتشجيع بعض الأنشطة مثل إعادة تأهيل المباني التاريخية أو الاستثمار في المناطق الاقتصادية المتعثرة، حيث تمنح هذه القروض وتصبح قابلة للتحويل والبيع للأفراد أو المؤسسات ذات الالتزامات الضريبية، مما يساهم في تخفيض تكاليف المشاريع وتحفيز الاستثمار . (Glickman, 2014)

خامسا : التأجيلات الضريبية

التأجيلات الضريبية تمثل إحدى الأدوات الجبائية التي تسمح بتأجيل وجوب دفع الضريبة إلى فترة لاحقة، بحيث لا تدخل بعض المبالغ ضمن حساب قاعدة الإخضاع الضريبي للسنة المالية الحالية، وإنما يتم احتسابها ضمن إيرادات السنة المقبلة. وبمعنى آخر، فإن هذه الآلية تنطبق عادة على فئات معينة من الدخل أو الإنفاق، وتمنح عند تحديد قاعدة التأسيس من خلال التخفيض المباشر للمبلغ الخاضع للضريبة لسنة معينة. تماما مثل الإعفاءات والخصومات الجبائية، تؤدي التأجيلات الضريبية إلى تحقيق اقتصاد في الضريبة بالنسبة للمكلف، إلا أن هذا الاقتصاد يختلف حسب جدول الإخضاع التصاعدي المطبق(كشاوي، 2019).

كما أن التأجيلات الضريبية تخفض من الفئة العليا لدخل المكلف، وترتبط بالمعدل الحدي للإخضاع المطبق على هذه الفئة في السنة التي يتم فيها التأجيل، بحيث يكون الأثر أكبر كلما ارتفع هذا المعدل، مما يعظم من الاقتصاد في الضريبة الناتج عن تأجيل الدفع. ويعد فرض الضريبة على المكاسب الرأسمالية المحققة عند بيع الأصول مثالا واضحا على ذلك، إذ يتم تأجيل استحقاق الضريبة إلى حين تحقق المكسب فعليا. كذلك يمكن اعتبار الضريبة على الأرباح في رأس المال أو الاستهلاك المعجل أمثلة عملية على هذه الآلية.

إن التأجيل الضريبي لا يعفي الدخل من الضريبة نهائيا، وإنما يكافئ قرضا ضمنيا تمنحه الدولة للمكلف دون فوائد، إذ يسمح له بالاحتفاظ بالمبالغ التي كان يفترض دفعها كضريبة في السنة الحالية، مما يحسن من سيولته ويدعم استثماراته على المدى القصير، على أن يتم سداد الضريبة المؤجلة عند استحقاقها في المستقبل (Ministère des Finances du Québec, 2024). .

تمثل النفقات الجبائية آلية غير مباشرة تعتمدها الدولة لتوجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية دون اللجوء إلى قنوات الإنفاق التقليدي، وذلك عبر منح تخفيضات أو إعفاءات ضريبية لفائدة مكلفين أو قطاعات محددة. وقد قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تصنيفا معياريا لهذه النفقات يشمل خمس فئات رئيسية تختلف من حيث الأثر والآلية الجبائية المستعملة. وفي السياق الجزائري، يمكن ملاحظة تطبيقات عملية لهذه الفئات من خلال النصوص التشريعية والسياسات التحفيزية الواردة في قوانين المالية وقانون الاستثمار. ويوضح الجدول التالي بعض الأمثلة الواقعية لكيفية تكييف هذه النفقات داخل المنظومة الجبائية الجزائرية مع ربطها بالتصنيف الدولي المعتمد

الجدول رقم (02): أنواع النفقات الجبائية

النوع	التعريف	الأثر على الضريبة	أمثلة تطبيقية
الإعفاءات الضريبية	استبعاد كلي أو جزئي لوعاء ضريبي من الخضوع للضريبة	تقليل قاعدة التأسيس الضريبي	إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة (المادة 9 من قانون الرسم على رقم الأعمال)، وإعفاء الجمعيات الخيرية من الضريبة
الخصومات الضريبية	تخفيض جزئي لوعاء الضريبة أو استبعاد جزء محدد من الدخل قبل احتساب الضريبة	تقليل المبلغ الخاضع للضريبة	خصم مصاريف الاستثمارات الإنتاجية أو نفقات البحث والتطوير، وخصم خسائر السنوات السابقة في الضريبة على أرباح الشركات
التخفيضات الضريبية	تخفيض في معدل الضريبة المطبق وفق شروط محددة	خفض معدل الاقتطاع الضريبي	تطبيق معدل 9% بدلاً من 19% على السلع واسعة الاستهلاك كالخبز والحليب، وتطبيق 23% على قطاع البناء والأشغال العمومية
القروض الضريبية	مبالغ تطرح مباشرة من الضريبة المستحقة الدفع بعد احتسابها، وقد تكون قابلة للاسترداد أو غير قابلة للاسترداد	تخفيض مباشر من الضريبة المستحقة	القرض الضريبي للبحث العلمي والتنمية، أو القروض الضريبية لخلق مناصب الشغل في المناطق المعزولة
التأجيلات الضريبية	تأخير وجوب دفع الضريبة إلى فترة لاحقة بحيث لا تدخل ضمن حساب قاعدة التأسيس للسنة الحالية وإنما تُحتسب في السنة المقبلة	تأجيل سداد الضريبة (كقرض بدون فائدة)	تأجيل فرض ضريبة المكاسب الرأسمالية عند إعادة استثمار الأرباح، أو تأجيل استهلاك الاستثمارات وفق نظام الإهتلاك المعجل

لمصدر :إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث : التحديات والقيود الملازمة لاستخدام النفقات الجبائية كأداة من أدوات السياسة العامة

تمثل النفقات الجبائية أدوات إضافية تكمل مختلف آليات السياسة العامة التي تعتمدها الحكومات، إلى جانب الإنفاق المباشر أو التدخل التنظيمي في بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن اعتماد هذه الآلية لا يخلو من قيود وتحديات تجعل من الضروري إخضاعها لتقييم مستمر، ليس فقط للتحقق من مبررات تدخل الدولة، بل أيضا لقياس فعاليتها النسبية مقارنة بالأدوات الأخرى المتاحة لتحقيق نفس الأهداف. فعند التأكد من ضرورة

التدخل العمومي في مجال معين، ينبغي تقييم الأداة الأكثر ملاءمة لتنفيذ هذا التدخل، سواء كانت دعما مباشرا أو تدخلا تنظيميا أو نفقة جبائية. وفي هذا السياق، يشير Staley Surrey (1970) ، باعتباره من الرواد في هذا المجال، إلى مجموعة من المآخذ والقيود التي تعيق فعالية النفقات الجبائية مقارنة بالدعم المباشر، وهو ما يعكس التحديات الملازمة لاستخدامها كأداة للسياسة العامة(Stanley Surrey, 1970).

أولا : إشكالية تحديد النظام الضريبي المرجعي

تتمثل العقبة الاساسية في تحديد مفهوم النفقات الجبائية في صعوبة التمييز بين الاجراءات الجبائية العادية والاجراءات الاستثنائية، اذ يتطلب ذلك وضع قاعدة مرجعية واضحة يمكن على اساسها اعتبار اجراء ما نفقة جبائية. ويشير Bruce (1979) الى ان الاشكالية تكمن في معرفة متى تنتهي الاجراءات العادية وتبدأ التدابير التفضيلية. كما يرى Godbout (2004) ان غياب اجماع بين خبراء المالية والجباية حول الطبيعة الجوهرية للانظمة الضريبية يزيد تعقيد تحديد هذا النظام المرجعي، خاصة في ظل تعدد الانماط داخل الدولة الواحدة.

ويؤكد Valenduc (2011) ان تعريف النظام العام هو مفتاح تحديد النفقات الجبائية، غير ان القوائم الجبائية لا تقدم عادة تعريفا صريحا لهذا النظام، ما يفرض استنباطه بطريقة عكسية انطلاقا من تحديد الاستثناءات. كما توضح Geourjon et al. (2019) ان اختيار النظام المرجعي قد يتم وفق مقاربة معيارية ترتكز على افضل الممارسات الدولية، او مقاربة وضعية تعتمد القوانين السارية، مع ضرورة مراعاة المعايير الوطنية والاتفاقات الدولية لضمان استقرار المرجعية وامكانية المقارنة الزمنية.

1-مفهوم النظام الضريبي المرجعي

يعد النظام الجبائي المرجعي حجر الزاوية في التمييز بين التدابير التي تشكل القاعدة العامة للضريبة وتلك التي تعد استثناء يصنف ضمن النفقات الجبائية. ووفق تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتمثل هذا النظام في عملية تصنيف تفرق بين الاحكام التي تجسد المعيار الضريبي وبين الاحكام المنحرفة عنه[2]، كما يشمل الخصائص البنيوية للنظام قبل تطبيق اي تدابير تفضيلية مثل الوعاء الضريبي الاجمالي وهيكل المعدلات ووحدة وفترة الاخضاع[3] (OCDE, 1996).

[2] - في الولايات المتحدة الأمريكية التشريع يلزم الحكومة بإعداد قائمة للنفقات الجبائية في موازنة خاصة بها بدون تعيين النظام الضريبي المرجعي ومن أجل تجنب مختلف الصعوبات تستعمل الحكومة الأمريكية نوعين مختلفين من النظام الضريبي المرجعي من أجل تحديد النفقات الجبائية

[3] - على سبيل المثال: القرض الضريبي المتعلق بتكاليف رعاية الأطفال، يمكن للبعض اعتبار أنّ نفقات رعاية الأطفال يمكن إدراجها من اجل كسب دّخل ويمكن لآخرين الإدعاء بأنها تشكل نفقات الاستهلاك، وأنّ المساعدة الجبائية تمنح امتياز خاص يسعى إلى خفض التكلفة بالنسبة للعائلات؛ ففي الحالة الأولى يعتبر القرض الضريبي كعنصر من عناصر النظام الجبائي المرجعي، بينما في الحالة الثانية يعتبر إنفاقا جبائيا.

على المستوى النظري، وضع Simons (1938) اطارا واسعا لتعريف الدخل الخاضع للضريبة بوصفه مجموع القيمة السوقية للاستهلاك مضافا اليه التغير في ثروة الاصول خلال الفترة الضريبية، وهو اطار يسمح بتحديد ما ينبغي ان يدخل في القاعدة المرجعية وما يستثنى منها. وفي امتداد هذا الطرح، اوضح Bruce (1988) جوهر الجدل في مجال النفقات الجبائية: متى ينتهي النظام العادي واين تبدأ النفقات الجبائية؟ وهو جدل لا يتوقف عند حدود الصياغة القانونية بل يتجاوزها الى صلب تصور السياسة الضريبية ذاتها.

بالاضافة الى ذلك، نبه Yunta (1985) الى ان هذا النظام المرجعي ليس ثابتا ولا موحدا، اذ قد يختلف عبر الزمن وبين الدول تبعا لتباين مبادئ العدالة والكفاءة المالية. ومن هذا المنظور، شدد Surrey (1979) على ضرورة وجود نظام مرجعي واضح، معتبرا اياه شرطا اساسيا لتطوير السياسة الضريبية ومرجعا لتقدير حجم النفقات الجبائية، رغم انه يظل في كثير من الاحيان مفهوما نظريا غير منصوص عليه صراحة في التشريعات (Valenduc et Noumir, 2014).

اما من الناحية التطبيقية، فيوضح Godbout (2004) ان اختيار النظام المرجعي قد يتم وفق مقاربة معيارية تستند الى افضل الممارسات الدولية، او مقاربة وضعية تعتمد النصوص القانونية السارية. فعلى سبيل المثال:

- اذا افترضنا نظاما مرجعيا يفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع، فإن اعفاء المواد الغذائية الاساسية يعد انحرافا ويسجل ضمن النفقات الجبائية.
- في المقابل، قد لا يعد الائتمان الضريبي للبحث والتطوير انفاقا جبائيا في بلد يتبنى سياسة صريحة لجعل الابتكار جزءا من بنيته الضريبية الهيكلية.

ومن ثم فإن معظم التدابير يسهل تصنيفها استنادا الى النظام المرجعي المعتمد، غير ان بعض الاجراءات تظل عرضة لتفسيرات متباينة تبعا لاختلاف المعايير الوطنية والدولية، مما يعقد عملية الفصل بين القاعدة والاستثناء.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية التي يحتلها تحديد النظام الجبائي المرجعي في تصنيف النفقات الجبائية، فإن هذه العملية لا تخلو من صعوبات نظرية وتطبيقية، سواء ما تعلق بتعدد الأنماط الجبائية داخل الدولة الواحدة، أو باختلاف المرجعيات المعتمدة بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية. وهذا ما يجعل من هذا التحديد خطوة إجرائية ضرورية لكنه يظل غير كاف لوحده لضمان فعالية أدوات السياسة الجبائية.

كما أن تقييم النفقات الجبائية لا يقتصر على حسم إشكالية القاعدة والاستثناء، بل يتعداها إلى تحديات أخرى تتعلق بضعف الشفافية وصعوبة تتبّع التكلفة الحقيقية لهذه التدابير، وهو ما يثير إشكالات إضافية ترتبط بحوكمة الإنفاق الجبائي.

وانطلاقا من هذا التمييز النظري بين القاعدة العامة والانحرافات عنها، يمكن توضيح كيفية تحديد ما يعد جزءا من النظام الجبائي المرجعي وما يعتبر نفقة جبائية من خلال بعض الأمثلة التطبيقية على الضرائب الرئيسية. يبين الجدول التالي تصنيف الإعفاءات والتخفيضات وفق هذا المنظور:

الجدول رقم(03): النظام الجبائي المرجعي والإنفاق الجبائي

مفهوم النظام الجبائي المرجعي	الإعفاءات، التخفيضات.. الخ التي تدرج ضمن أجزاء النظام الضريبي المرجعي	الإعفاءات، التخفيضات.. الخ التي تدرج ضمن عناصر النفقات الجبائية
الضريبة على دخل الأفراد		
- الأساس الضريبي هو القيمة الإجمالية للدّخل بغض النظر عن طبيعته. - التصاعدية هي أساس الإخضاع الجبائي والتي تراعي الوضعية العائلية.	- تخفيض الأعباء المهنية والخسائر - تخفيض فوائد القروض المحصل عليها لغرض سكني. - شريحة غير خاضعة.	- دخل غير خاضع. - مزايا ضريبية على علاوات التأمين على الحياة، تسديد القروض، الادخار. - تخفيضات الضريبة على الأرباح ومداخيل المحلات.
ضريبة الشركات		
- الأساس الضريبي هو الأرباح الموزعة مع مراعاة حساب الخسائر. - المعدل الضريبي ثابت.	- تجنب الازدواج الضريبي على الأرباح. - الاهتلاك المسموح به محاسبيا. - تخفيض خسائر الفترات الجبائية السابقة.	- الأنظمة الاستثنائية. - الاهتلاك المتسارع والمساعدات الأخرى للاستثمار. - كل التخفيضات والتكاليف التي تتجاوز نسبة 100%.
ضريبة القيمة المضافة		
- الأساس الضريبي هو القيمة المضافة وتدرج ضمنها كل السلع الوسيطية، تسليم البضائع، توفير الخدمات داخل أراضي البلد. - معدلات مختلفة بين السلع الضرورية والسلع الأخرى.	- هيكل معدلات الضرائب يشمل إخضاع السلع الضرورية للمعدلات المخفضة.	- الإعفاءات. - الأنظمة الاستثنائية مثل: المزارعين.

المصدر: Christian Valenduc, 1/2004 Les dépenses Fiscales, Reflets et prescriptives de la vie économique, (tome XLIII), p 90.

ثانيا : إشكالات تحديد وقياس التكلفة الفعلية للنفقات الجبائية

يواجه تقدير حجم النفقات الجبائية صعوبات عملية متعددة، أبرزها نقص المعطيات الإحصائية الدقيقة وصعوبة الحصول على المعلومات في وقتها، إذ تمتلك الإدارة بيانات مجمعة حول التحصيلات الضريبية لكنها تفتقر إلى تفاصيل دقيقة عن الضريبة المتجنبة، ما يفرض اللجوء إلى الفرضيات والنماذج التقديرية. ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة لبعض الإجراءات التفضيلية التي لا تظهر بوضوح في التصريحات الضريبية للمكلفين.

كما أن عملية التقدير غالبا ما تقتصر على احتساب الآثار المباشرة للتخفيضات الضريبية، متجاهلة الآثار غير المباشرة التي قد تلغيها التغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة المداخيل المعفاة. لذلك تبقى النتائج في نهاية المطاف مجرد تقديرات تقريبية صادرة عن الهيئات المكلفة، وليست قيما نهائية قابلة للتثبيت(Godbout, 2006).

1-طرق قياس تكلفة النفقات الجبائية

تقدير تكلفة النفقات الجبائية يمكن أن يتم عبر ثلاث مقاربات أساسية تختلف من حيث المنظور والأهداف. تعتمد الطريقة الأولى، والمعروفة بطريقة الخسائر في الإيرادات، على حساب المبالغ الضريبية غير المحصلة نتيجة تطبيق إجراء جبائي تفضيلي، وذلك بافتراض ثبات سلوك المكلفين واستقرار النشاط الاقتصادي في حال إلغاء الامتياز، غير أن هذه الطريقة تواجه انتقادا رئيسيا يتمثل في عدم قدرتها على استيعاب الآثار غير المباشرة والتفاعلات بين مختلف الامتيازات الجبائية. أما الطريقة الثانية، المسماة بطريقة العائد الإجمالي في الإيرادات، فتركز على تقدير الإيرادات الإضافية التي يمكن تحقيقها عند إلغاء الإجراء الجبائي، وتأخذ نظريا في الحسبان التغيرات الثانوية مثل تعديل سلوك المكلفين ومستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن صعوبة قياس هذه الآثار بشكل دقيق حدت من استخدامها العملي في أغلب الدول. في حين تقوم الطريقة الثالثة، وهي طريقة التماثل مع النفقات المباشرة، على مقارنة تكلفة الامتياز الجبائي بتكلفة منحه عبر نفقة مباشرة مماثلة، ما يسمح بتقدير التكلفة البديلة للإجراء الجبائي بدلا من التركيز على الإيرادات المفقودة. وبالرغم من اختلاف هذه المقاربات، فقد اعتمدت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام 1996 منهج الخسائر في الإيرادات باعتباره الأكثر بساطة ووضوحا مقارنة بالصعوبات المنهجية المرتبطة بالطريقتين الأخريين(Luc Godbout, 2006) ؛(OCDE, 1996).

يوضح الجدول التالي مقارنة شاملة بين هذه الطرق الثلاث من حيث فكرة القياس، الفرضيات الأساسية، مجالات القوة والقيود، مع تقديم أمثلة تطبيقية لتسهيل فهمها:

الجدول رقم (04): مقارنة طرق تقدير تكلفة النفقات الجبائية من حيث الفكرة والفرضيات ومجالات القوة والقيود

طريقة القياس	المعنى	الفرضيات الأساسية	مجالات القوة	أبرز القيود	أمثلة تطبيقية
الخسائر في الإيرادات (Revenue-Forgone)	احتساب الضريبة غير المحصلة لو ألغيت الميزة، مع افتراض ثبات سلوك المكلف	-ثبات السلوك الاقتصادي- ثبات الأسعار	-سهلة التطبيق- لا تتطلب بيانات تفصيلية- معتمدة في تقارير موازنات دول OECD منذ 1996	-تتجاهل الأثر السلوكي المحتمل- قد تضخم أو تقلل التكلفة عند وجود تفاعلات بين الامتيازات	تقدير تكلفة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على سلع أساسية مثل الخبز أو الأدوية
العائد في الإيرادات (Revenue-Gain)	تقدير الزيادة الصافية في الإيرادات المتوقعة عند إلغاء الإعفاء مع نمذجة استجابة المكلف	-تحديد مرونات العرض والطلب- القدرة على محاكاة التهرب والامتثال	-أكثر دقة نظريا لأنها تدمج السلوك الاستجابي- تسمح بتقدير الأثر الكلي على المالية العمومية	-تتطلب بيانات دقيقة ونماذج اقتصاد قياسي معقدة- حساسة للافتراضات ونادرة الاستخدام العملي	تحليل أثر إلغاء حوافز الاستثمار على سلوك الشركات وإيرادات ضريبة الشركات
التكافؤ مع الإنفاق المباشر (Outlay-Equivalent)	تحويل الميزة الضريبية إلى منحة نقدية مكافئة تمنح المستفيد الأثر الصافي ذاته	-ثبات السلوك بعد تلقي المنحة- خضوع المنحة للضريبة وفق القواعد العامة	-تسهل المقارنة بين السياسة الضريبية وبرامج الدعم المباشر- مفيدة لتحليل الكفاءة والعدالة بين الأدوات المختلفة	-تتطلب معرفة تفصيلية بالعبء الضريبي لكل فئة مستفيدة- تستخدم غالبا في الدراسات الخاصة وليس التقارير الدورية	مقارنة تكلفة خصم ضريبي على الإسكان الاجتماعي مع تكلفة منحة نقدية مباشرة لنفس الفئة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Luc Godbout (2006)، OCDE (1996)

إن تقدير تكلفة النفقات الجبائية يعد تحديا معقدا نتيجة القيود المنهجية والبيانية المرتبطة به، إذ يعتمد هذا التقدير على مؤشرات اقتصادية متغيرة كالناتج المحلي الإجمالي والدخل والاستهلاك والتضخم، ما يجعل بعض النفقات صعبة التنبؤ وتتطلب اللجوء إلى فرضيات واتجاهات سابقة. كما يعوق ضعف توفر البيانات الإحصائية الدقيقة حول الضرائب المتجنبة إمكانية احتساب التكلفة الفعلية، مما يفرض الاعتماد على النماذج والمحاكاة بدلا من بيانات واقعية. ويضاف إلى ذلك أن معظم التقديرات تأخذ في الحسبان الآثار المباشرة فقط للتخفيضات الضريبية، متجاهلة الآثار غير المباشرة أو ما يعرف بالتغذية العكسية، مما قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة. كما أن تعديل أو إلغاء الامتيازات يدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى تغيير سلوكهم، ما يعقد عملية القياس ويؤثر في استقرار نتائجه. إضافة إلى ذلك، فإن تفاعل الإجراءات الجبائية مع بعضها وعدم إمكانية تجميع تكاليفها الفردية دون مخاطر التكرار أو التضخيم يزيد من صعوبة الوصول إلى تقديرات موثوقة. وبذلك، فإن قياس تكلفة النفقات الجبائية يظل عملية تقديرية تعتمد على نماذج وافتراضات معقدة، وتتطلب تفسيرا حذرا في ضوء السياق الاقتصادي والسلوكي القائم.

ثالثا : الصعوبات المؤسسية والعملية في الشفافية وتقييم ورقابة النفقات الجبائية

تعد النفقات الجبائية من أبرز الأدوات غير المباشرة التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية موجهة لتحفيز الاستثمار، دعم الفئات الهشة، أو تصحيح اختلالات السوق. غير أنّ هذه الآلية، رغم ما توفّره من مرونة وسرعة في التطبيق مقارنة بالدعم المباشر، تثير العديد من الإشكاليات المتعلقة بمدى وضوحها أمام صانع القرار والمجتمع، وكذلك بقدرة الإدارة العمومية على مراقبتها وضمان فعاليتها.

فالنفقات الجبائية لا تظهر صراحة ضمن بنود الميزانية العامة، مما يقلل من شفافية تكلفتها الحقيقية، كما أن طبيعتها الآلية تجعل تتبع آثارها وضبط إساءة استعمالها أكثر تعقيدا. وقد بين Surrey (1970) وآخرون أن غياب الشفافية وضعف الرقابة قد يحولان هذه الحوافز إلى ''غنائم ضريبية'' يستفيد منها البعض دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، بل وقد تؤدي إلى تشويه السوق وزيادة التهرب الضريبي.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، يصبح من الضروري تحليل النفقات الجبائية من زاويتين مترابطتين :الشفافية، باعتبارها شرطا أساسيا لمعرفة حجم الجهد المالي الذي تتحمله الدولة وتقييم عدالة هذه الامتيازات، والرقابة، باعتبارها الضمانة الوحيدة لمنع الانحرافات والحد من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة.

1-الشفافية في النفقات الجبائية

النفقات الجبائية أقل شفافية مقارنة بالنفقات المباشرة، لأنها لا تظهر صراحة في الميزانية العامة، مما يجعل من الصعب معرفة حجم الجهد المالي الذي تتحمله الدولة بدقة. فعلى عكس الإعانات المباشرة التي تدرج في الميزانية وتخضع لرقابة برلمانية ومحاسبية واضحة، تبقى الحوافز الضريبية ''خفية'' ضمن النظام الجبائي، فلا تكشف تكلفتها الحقيقية إلا من خلال تقديرات تقريبية تعتمد على فرضيات إحصائية.

هذا الغياب النسبي للشفافية يخلق عدة نتائج سلبية، من أبرزها:

- غياب وضوح الأثر الاجتماعي والاقتصادي :كثيرا ما تحقق النفقات الجبائية مكاسب غير متوقعة للمستفيدين، إذ تساعدهم على القيام بما كانوا سيفعلونه على أي حال، فيصبح الحافز ''غنيمة'' لهم بينما يتقاسم المجتمع تكلفته(Surrey, 1970).
- عدم المساواة الأفقية :يمكن أن تستفيد أسر أو مؤسسات معينة بشكل غير متكافئ، مثلما يحدث مع إعفاءات الضريبة على القيمة المضافة (TVA) التي تقلل العبء الضريبي لمن يستهلك السلع المعفاة، بينما يتحمل الآخرون العبء كاملا على سلع غير معفاة.

- تشويه قرارات السوق :حين يفضل قطاع معين بامتيازات ضريبية تتحول الموارد نحوه، حتى لو لم يكن ذلك دائما ضروريا أو فعالا اقتصاديا.

وعلى الرغم من أن Swift و Brixiو Valenduc (2004) يشيرون إلى أن النفقات الجبائية تحفز مشاركة القطاع الخاص وتحد من الحاجة إلى رقابة حكومية ثقيلة كما في الإنفاق المباشر، إلا أن هذه الميزة لا تلغي الحاجة إلى قدر من الشفافية لضمان الاستخدام السليم للموارد العامة.

2- الرقابة على النفقات الجبائية

الرقابة على النفقات الجبائية أصعب وأكثر تكلفة مقارنة بالإنفاق المباشر. ذلك أن منح الميزة الضريبية يتم بشكل "آلي" من خلال النظام الجبائي، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة على كل معاملة، مما يجعل من الصعب على الحكومة تتبع آثارها الفعلية أو تعديلها بسرعة عند ظهور آثار سلبية.

وتظهر صعوبات الرقابة في عدة جوانب، منها:

- **ضعف خبرة الإدارات الضريبية في إدارة برامج شبيهة بالإنفاق** :بمجرد إقرار نفقة جبائية، ترهق الإدارة بالاستثناءات والحالات الخاصة، ما يفتح الباب للأخطاء أو الاحتيال(Surrey, 1970).
- **تشجيع التهرب والتفادي** :تعقد النفقات الجبائية النظام الضريبي وتزيد من غموض النصوص، مما يرفع فرص التهرب ويضعف الرقابة، كما أوضح Slemrod (1989) الذي حصر الأسباب في أربعة: الغموض القانوني، ضعف الرقابة بسبب طول الوقت المطلوب للتدقيق، صعوبة امتثال المكلفين، وزيادة فرص التلاعب بالنظام.
- **زيادة تكاليف الامتثال والإدارة** :كلما زاد عدد الحوافز ارتفعت الأعباء الإدارية والزمنية سواء على المكلفين أو على الإدارة الضريبية. فإعفاءات TVA مثلا يستفيد منها المستهلك، بينما يتحمل البائعون متطلبات إضافية مثل السجلات الخاصة.

ولهذا السبب، أوصى Tokman و Rodríguezو Marshall (2006)بضرورة تقييم دائم لجميع النفقات الجبائية ضمن البنية الضريبية، ومقارنتها ببدائل مثل الدعم المباشر باستخدام أبعاد واضحة تشمل الكلفة، الأثر الاجتماعي، سهولة الرقابة، ودرجة الاستهداف ، يوجز الجدول الآتي هذه الأبعاد:

جدول رقم (05) : مزايا وعيوب النفقات الجبائية مقارنة بالإنفاق العام المباشر

مجال المقارنة	النفقات العامة المباشرة (الدعم أو الإنفاق الحكومي)	النفقات الجبائية (الإعفاءات والحوافز الضريبية)
سهولة الوصول للمستفيدين	أكثر تعقيدا؛ تستلزم نظاما لانتقاء المستفيدين وصرف المبالغ.	تلقائية وبسيطة بحكم إدراجها في الإقرار الضريبي أو سعر البيع.
التكاليف الإدارية	متوسطة؛ تحتاج إلى جهاز إداري للتسجيل والتوزيع.	منخفضة لكل إجراء منفرد، لكنها تزيد من تعقيد النظام الضريبي ككل.
احتمالات سوء الاستخدام	مجال للتحيز الإداري أو «الاستحواذ» من جماعات مصالح.	مجال واسع للتهرب والتجنب الضريبي والبحث عن الريع.
المرونة	تخضع للميزانية السنوية مع تقييمات وإعادة تخصيص دورية.	تستند إلى قوانين دائمة؛ تمنح استقرارا لكنها تخلق جمودا.
الشفافية والمساءلة	تعتمد ضمن قانون المالية ويصادق عليها البرلمان.	طابعها الآلي لا يوفّر رقابة برلمانية أو آليات مساءلة واضحة.
التحكم في التكاليف	محددة سلفا ومقيدة بقانون الموازنة.	تحتسب بعد التنفيذ؛ غير محدودة سلفا وقد تسبّب عجزا ماليا.
الفاعلية (الكفاءة)	خطر مزاحمة القطاع الخاص لكن يسهل قياس الأثر الإضافي.	لا تضمن إضافة نشاط جديد؛ قد ينتفع بها من كان سيستثمر على أي حال.
العدالة (الإنصاف)	تسمح باستهداف ادقوتوزيع أكثر مساواة بين الفئات.	يستفيد منها فقط دافعو الضرائب، وبشكل أكبر أصحاب الدخول المرتفعة.

المصدر : Luiz Villela et al Concepts and Challenges for Implementation Inter-American Development Bank 2010 p12

يبرز الجدول بوضوح أن النفقات الجبائية تتميز بقدرتها على الوصول السريع والتلقائي إلى المستفيدين، وانخفاض تكلفتها الإدارية لكل إجراء منفرد، وهو ما يجعلها أداة سهلة التنفيذ مقارنة بالدعم المباشر. غير أن هذا الامتياز الظاهري يأتي على حساب تعقيد إضافي في بنية النظام الضريبي، وزيادة فرص التهرب والتجنب الضريبي، فضلا عن طابعها الرجعي الذي يفيد أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من الفئات محدودة الدخل.

في المقابل، تعد النفقات العامة المباشرة أكثر صعوبة من حيث إجراءات الوصول إلى المستفيدين وتتطلب جهازا إداريا أكبر، لكنها تمنح صانع القرار قدرة أدق على الاستهداف وتعديل البرامج بشكل دوري ضمن قانون المالية، بما يوفر شفافية أعلى وآليات مساءلة برلمانية مباشرة، إضافة إلى أن تكلفتها محددة سلفا ما يسهل ضبط العجز المالي.

من حيث الكفاءة، قد لا تضيف الحوافز الضريبية نشاطا اقتصاديا جديدا لأنها أحيانا تكافئ سلوكا قائما بالفعل، بينما يواجه الدعم المباشر خطر مزاحمة القطاع الخاص لكنه يسمح بقياس الأثر الإضافي وتعديله عند الحاجة. أما

على صعيد العدالة، فتبدو الإعفاءات أقل إنصافا لأنها لا تصل إلا لدافعي الضرائب، فيما يتيح الإنفاق المباشر توجيه الموارد بدقة أكبر نحو الفئات المستهدفة.

وبالتالي، فإن الاختيار بين الأداة الضريبية وأداة الإنفاق المباشر ليس قرارا مطلقا، بل يتوقف على الموازنة بين سهولة التنفيذ وسرعته من جهة، ومتطلبات الشفافية والعدالة والتحكم المالي من جهة أخرى، ما يدفع في الغالب إلى تبني مزيج متوازن يجمع بين الطريقتين وفقا لأهداف السياسة العامة.

المطلب الرابع : النظريات الاقتصادية المفسرة لأثر النفقات الجبائية

تميز نظرية المالية العامة بين مدرستين رئيسيتين تبعا لأسس التحليل الضريبي التي تعتمدها كل منهما. تعتبر المدرسة الأولى أن الضريبة يجب أن تقتصر على تمويل الوظائف السيادية للدولة مع إدخال أقل قدر ممكن من التشوهات في الاقتصاد. وحرصا على تحقيق العدالة، تدعو هذه المدرسة إلى تطبيق مبدأ القدرة على الإسهام (Bouthevillian et al., 2013).أما المدرسة الثانية فترى أن الضريبة يمكن أن تستخدم لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي العام عبر إعادة التوزيع أو تشجيع سلوكيات اقتصادية أكثر فائدة. تسعى هذه المدرسة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتتبنى مبدأ التكافؤ(Pondaven, 1994).

ينتمي اقتصاديو المدرسة الأولى إلى التقليد الكلاسيكي الذي يرى أن الضريبة يجب أن تكون محايدة قدر الإمكان وألا تشوه سلوك الفاعلين الاقتصاديين. في المقابل، ينتسب اقتصاديو المدرسة الثانية إلى التقليد التدخلي في الضريبة كما يوضحArthur Cecil Pigou ، الاقتصادي الإنجليزي الذي أبرز كيف يمكن للضريبة أن تصحح إخفاقات السوق .

تنطلق المدرسة التقليدية من مفهوم أن دور الدولة محدود بالأساس في حفظ الأمن وإنفاذ القانون وتوفير الخدمات الأساسية، وأن أي تدخل ضريبي إضافي يخل بالتوازن الطبيعي للأسواق. لذا تؤكد على ضرورة اعتماد معدلات ضريبية واضحة وثابتة، وقاعدة ضريبية واسعة، مع تقليل الإعفاءات والاستثناءات إلى الحد الأدنى. وعندما تتطلب الضرورة فرض ضرائب، فإنها تفضل أن توزع وفق قدرة كل مكلف على تحمل العبء، بحيث يسهم الأثرياء بنسبة أكبر من دخلهم مقارنة بالفقراء(Pondaven, 1994).

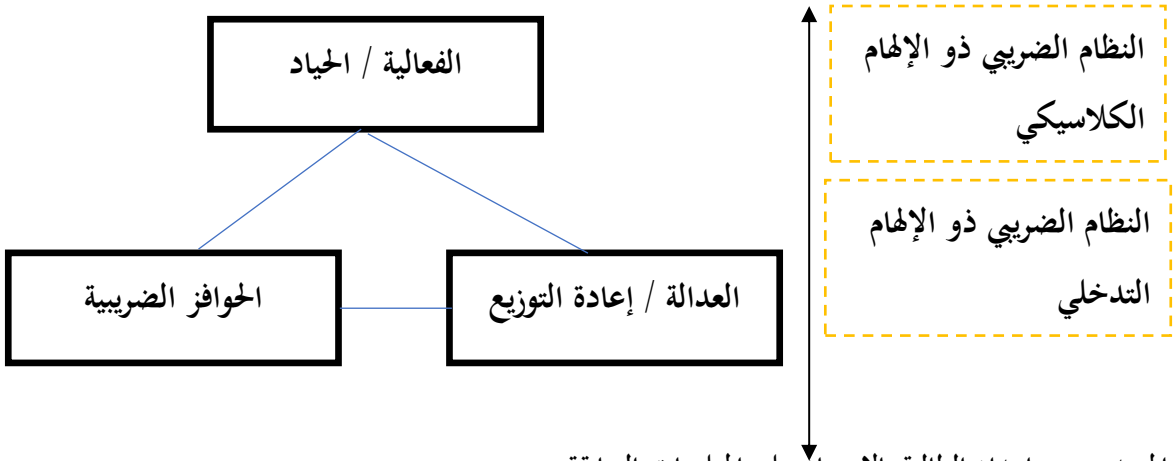
من جهة أخرى، تقوم المدرسة التدخلية على افتراض أن الأسواق لا تحقق دائما النتائج المثلى من ناحية الكفاءة أو العدالة، وأن الضريبة قد تكون أداة فعالة لتصحيح هذه الانحرافات. فبدلا من السعي إلى الحياد التام، تسمح هذه المدرسة بإدخال حوافز ضريبية موجهة لتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة، أو لردع أنشطة تحمل آثاراً سلبية على

المجتمع مثل التلوث. كما تدعم استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة، من خلال معدلات تصاعدية أو تحويلات نقدية مشروطة.

يبقى الجدل بين المدرستين محتدما في الممارسة العملية، حيث تسعى معظم الحكومات إلى التوفيق بينهما. فهي تحتفظ بنظام ضريبي أساسي نسبيا مبسط لضمان جمع الإيرادات الضرورية بكفاءة، وفي الوقت نفسه تدخل مجموعة محدودة ومدروسة من الحوافز أو الإجراءات التصحيحية لمعالجة مشاكل اقتصادية أو اجتماعية محددة (Djelil, 2017).

في هذا السياق، تعد النفقات الجبائية نتاجا مباشرا للفكر التدخلي الذي يمنح الضريبة وظيفة أوسع من مجرد تحصيل الإيرادات، إذ تستخدم كأداة لتوجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هذا التوجه يثير انتقادات المدرسة الكلاسيكية التي ترى في هذه التدخلات مصدرا للتشوهات وعدم الكفاءة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة النظريات الاقتصادية المختلفة لفهم الأثر الفعلي للإنفاق الجبائي على النمو والعدالة والكفاءة الاقتصادية.

الشكل رقم (03): تصنيف الأنظمة الضريبية



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

إن أثر الضرائب في مختلف استخدامات الاقتصاد وفي الخدمات العامة يتيح وضع قاعدة لتقاسم العبء الضريبي، إما عبر مساواة التضحية المطلوبة من كل مكلف، أو عبر تخصيص الجهد الضريبي بما يتناسب مع الاستهلاك الفعلي للخدمة العامة. وتتغير قاعدة هذا التقاسم تبعا للمبدأ الضريبي المعتمد.

يقتضي الأمر تحليل الآليات التي يرحل بها العبء الضريبي إلى الوحدات الاقتصادية وكيف يؤثر في سلوكها الاستهلاكي والادخاري والاستثماري أو في عرضها للعمل. فعند إقرار أي ضريبة جديدة، تتبدل تصرفات المكلفين،

ويسعى كل منهم إلى الحد من الأثر المعوق للضريبة أو إزالته. لذلك، قد لا يكون الشخص الذي تعينه الإدارة الضريبية هو ذاته من يتحمّل العبء فعليا.

وفي اقتصاد السوق تعد الضريبة ثمنا يدفعه الأفراد لقاء الانتفاع بالسلعة العامة. لذا ينبغي على الدولة أن تدرك آثار كل نوع من أنواع الضرائب (نظرية الضغط الضريبي التفاضلي) وطريقة تفاعل المكلفين معها (نظرية نقل العبء الضريبي). كما يمكن للدولة أن توظف عن قصد نظرية التشوهات الضريبية لتعديل سلوك الوحدات الاقتصادية وتحسين تخصيص الموارد، كما في حالة استيعاب الآثار الخارجية السلبية.

أولا : نظرية الأثر الضريبي

تشير نظرية الاثر الضريبي الى دراسة كيفية توزيع عبء الضريبة بين مختلف الاطراف في الاقتصاد، حيث لا يتحمل بالضرورة من يلتزم قانونيا بدفع الضريبة عبئها الفعلي، اذ يمكن ان ينتقل هذا العبء الى مستهلكين او منتجين او عمال، بحسب مرونات السوق والقدرة على تعديل الاسعار والاجور او اعادة توطين الانشطة الاقتصادية (Seligman, 1910).وتوضح هذه النظرية ان تحديد من يتحمل العبء النهائي للضريبة يعتمد على مرونة الطلب والعرض وليس على الجهة التي استهدفتها الضريبة قانونيا.

وفي هذا السياق، وضع Dalton (1954) قاعدة لتقاسم العبء الضريبي بين المشترين والبائعين للسلع الخاضعة للضريبة، حيث اوضح ان العبء يجب ان يوزع وفقا لمرونات السعر النسبية للطلب والعرض. فكلما كانت مرونة الطلب اقل استجابة للتغير في الاسعار ومرونة العرض اعلى، ازدادت حصة المشتري من الضريبة، وبالعكس اذا كان الطلب مرنا جدا فان المنتجين يتحملون النصيب الاكبر من العبء لان المستهلكين سيتجهون الى بدائل اخرى عند ارتفاع الاسعار.

ومن ثم تؤثر السياسة الضريبية في الرفاه الاجتماعي بحسب كيفية توزيع العبء الضريبي بين الاطراف المختلفة وفقا لدرجات مرونة الطلب والعرض السعرية. واللافت ان اثر الضريبة يبقى متماثلا في جميع الاسواق المتوازنة، اذ يتغير سعر التوازن بنفس الطريقة سواء كانت الضريبة على الانتاج او على الاستهلاك، مما يعزز قانون دالتون ويدعو الى صياغة سياسة ضريبية تراعي حساسية المنتجين والمستهلكين تجاه الاسعار(Bouthevillain et al., 2013) .

فعندما تفرض الضريبة على جانب العرض يلجا المنتجون الى رفع سعر البيع لتعويض العبء الضريبي، اذ يهتمون بالسعر الصافي الذي يبقى لهم بعد دفع الضريبة، مما يؤدي الى تحرك منحنى العرض نحو الاعلى ورفع سعر السوق مقارنة بسعر التوازن السابق للضريبة. وبذلك يتاثر التوازن بخسارة في الرفاه الاجتماعي نتيجة انخفاض ايرادات الانتاج وتراجع الطلب من جانب المستهلكين. وبالمثل عندما تفرض الضريبة على الاستهلاك فانها تزيد تكلفة شراء السلع،

مما يدفع المستهلكين الى تقليل طلبهم او التحول الى بدائل اخرى، فيتحرك منحنى الطلب الى الاسفل (Bouthevillain et al., 2013).

ومهما كان الطرف الذي فرضت عليه الضريبة مبدئيا، سواء المنتج او المستهلك، فان سعر التوازن النهائي بعد الضريبة يتغير بنفس الطريقة. ففي حالة الضريبة على العرض يعوض المنتج العبء الضريبي برفع السعر فيتحمل المستهلك سعرا اعلى بينما يحصل المنتج على سعر صاف اقل، اما في حالة الضريبة على الطلب فيدفع المستهلك سعرا شاملا للضريبة بينما يحصل المنتج فقط على سعر اقل. وهكذا يستقر التوازن عند مستوى واحد بغض النظر عن الجهة التي استهدفتها الضريبة في البداية، مما يؤكد ان توزيع العبء النهائي يعتمد على مرونات السوق وليس على الطرف القانوني المكلف بالضريبة.

وتوضح النظرية ايضا ان العبء يبدأ بالاثر المباشر للضريبة، اي الجهة التي تفرض عليها ابتداء، ثم ينتقل عبر سلسلة من الوسطاء، فقد ينتقل العبء الى الامام نحو المستهلك او المشتري، او الى الخلف نحو المنتج او البائع، او يتوزع على اطراف متعددة حتى يستقر في النهاية على المكلف الحقيقي الذي يتحمل العبء فعليا، وهو ما يسمى العبء النهائي للضريبة. كما تفرق النظرية بين انتقال الضريبة ورسملتها، فالاول يتعلق بنقل عبء ضريبة معينة في كل مرة تفرض فيها، بينما تعني الرسملة تعديل سعر الاصل الخاضع للضريبة ليعكس القيمة الحالية لجميع الضرائب المستقبلية، مما يسمح للمشتري الجديد بتجنب العبء الكامل لاحقا.(Bouthevillain et al., 2013)

وتؤكد الدراسات الحديثة ان الشركات يمكنها نقل الضرائب الى المستهلكين عبر رفع الاسعار او الى العمال عبر خفض الاجور، او تجنبها باعادة توطين انشطتها او تعديل وعائها الضريبي، ويتحدد هذا العبء وفق مرونة راس المال وحساسية المستهلكين والاجور لتغيرات السوق. وتبين النتائج ان جزءا كبيرا من ضرائب الشركات يتحمله العمال والمستهلكون اكثر من اصحاب رؤوس الاموال، بينما يظل اثر الضرائب على المستهلكين وعلاقته بقرارات توطين الشركات والتجنب الضريبي مجالا يتطلب المزيد من الدراسات التجريبية (Martin et Mayneris, 2022).

وعند ربط هذا التحليل بمتغير دراستنا "الانفاق الجبائي" تتبين اهمية الاثر الضريبي بصورة اوضح، فالاعفاءات والخصومات الضريبية تصمم عادة لفائدة فئة معينة، لكن قاعدة دالتون توضح ان المنفعة قد تنتقل الى اطراف اخرى لم يكن المشرع يقصدها؛ فاذا كان الطلب غير مرن تنتقل نسبة كبيرة من الاعفاء الى المنتجين عبر ارتفاع الاسعار، بينما يحصل المستهلك على فائدة اقل من المتوقع. ومن ثم لا يكفي تقييم الانفاق الجبائي بحساب الخسارة في الايرادات العامة، بل يجب تحليل المستفيد الفعلي بعد انتقال المنفعة وقياس ما يحققه الاجراء من رفاه اجتماعي

صاف، وبذلك تصبح نظرية الاثر الضريبي اداة لا غنى عنها لفهم الجدوى الاقتصادية والعدالة التوزيعية لاي نفقة جبائية.

ثانيا : نظرية الضغط الضريبي وجدلية الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يعد العبء الضريبي من المفاهيم الجوهرية في المالية العامة، فهو يعبر عن العلاقة بين الضرائب المحصلة والناتج الاجمالي وما ينجر عنه من آثار اقتصادية واجتماعية. ووفقا للنظرية الاقتصادية يرتفع العبء الضريبي عندما يتجاوز نمو الايرادات الضريبية معدل نمو الدخل القومي، ما قد يؤدي الى آثار تآكلية على الانشطة الاقتصادية والموارد الخاضعة للضريبة، كما اشار آدم سميث وريكاردو. بينما يرى كينز ان العبء الضريبي يمكن ان يحد من الادخار والاستثمار (Celikay, 2020).

تتأثر مستويات العبء الضريبي بعدة عوامل كلية مثل الدخل الفردي والانفتاح التجاري والقدرة التشغيلية للاقتصاد وحجم القطاع الصناعي. وتظهر الدراسات التطبيقية على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي او توسع التجارة الخارجية يؤديان الى زيادة العبء الضريبي، بينما تلعب البطالة وسياسات الحماية الاجتماعية دورا في رفع التحويلات العامة وبالتالي الضغط على الموارد المالية.

من ناحية اخرى تتصل دراسة العبء الضريبي بشكل وثيق بطبيعة النظام الضريبي ذاته، ولا سيما الجدل بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. فالضريبة، سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة، تمثل خسارة في رفاهية المكلف وايرادا مساويا للدولة. غير ان الضريبة غير المباشرة تحدث خسارة في المنفعة للمكلف اكبر من تلك التي تحدثها الضريبة المباشرة، اذ ان الايرادات التي تتحصل عليها الخزينة من الضريبة غير المباشرة تكون اقل مقارنة بضريبة مباشرة تحقق نفس مقدار الخسارة في المنفعة(Parcebois, 1991).

ويرجع ذلك الى الآثار المزدوجة للضريبة غير المباشرة: اثر الدخل حيث يؤدي ارتفاع سعر السلعة الى تراجع القدرة الشرائية للمستهلك، واثر الاحلال اذ يميل المستهلك الى استبدال السلعة الخاضعة للضريبة بسلع اخرى اقل تكلفة نسبيا. اما في حالة الضريبة المباشرة فيظهر اثر الدخل فقط دون اثر الاحلال، ووفق تحليل منحنيات اللامبالاة يتضح ان خسارة الرفاهية الناتجة عنها تكون اقل، ما يعزز اطروحة تفوق الضريبة المباشرة من حيث الحياد وقلة التشوهات الاقتصادية مقارنة بالضرائب غير المباشرة(Parcebois, 1995).

من خلال هذه الرؤية النظرية يتضح ان العبء الضريبي ليس مجرد نتيجة للسياسة المالية بل هو انعكاس لتوازن معقد بين الحاجة الى تمويل النفقات العامة وتقليل التشوهات الاقتصادية. كما ان طبيعة الضرائب المفروضة، مباشرة كانت ام غير مباشرة، تحدد حجم وتأثير هذا العبء على الاقتصاد والرفاه الاجتماعي. وبذلك يمكن القول ان الدولة

الحديثة، رغم خضوعها لتأثير العولمة والسياسات النيوليبرالية، لم تفقد دورها في فرض الضرائب بل تطورت الى ما يسمى الدولة الضريبية، حيث يشكل العبء الضريبي اداة لتحقيق التوازن بين متطلبات التمويل والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وعند ربط هذه النظرية بالنفقات الجبائية، يتضح ان الاعفاءات والخصومات الضريبية ليست حيادية تماما في تأثيرها على العبء الضريبي، بل تعيد توزيعه بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين وفق طبيعة النظام الضريبي القائم. فإذا تم توجيه النفقات الجبائية نحو تخفيض الضرائب غير المباشرة، فإن ذلك يخفف اثر الدخل والاحلال على المستهلكين ويعزز قدرتهم الشرائية، ما قد يدعم الطلب الداخلي ويحرك النمو الاقتصادي. اما اذا ركزت النفقات الجبائية على تخفيض الضرائب المباشرة خاصة على المؤسسات فإنها تقلل من تكلفة الانتاج وتزيد من حوافز الاستثمار والتوظيف، ما يؤدي الى توسيع القاعدة الضريبية مستقبلا. غير ان هذه المنافع لا تصل دائما الى الفئات المستهدفة بسبب انتقال العبء او المنفعة عبر آليات السوق، حيث يمكن للمنتجين او المستثمرين احتكار جزء من الفائدة من خلال تعديل الاسعار او الاجور، مما يقلص من الاثر الاجتماعي المتوقع. وبالتالي فإن تقييم فعالية النفقات الجبائية يجب ان يتم في ضوء فهم ديناميكيات العبء الضريبي والتمييز بين آثار الضرائب المباشرة وغير المباشرة على رفاهية المجتمع والعدالة التوزيعية.

ثالثا : نظرية انتقال العبء الضريبي وآثارها على توزيع المنافع والعبء الاقتصادي

يعد مفهوم انتقال العبء الضريبي (Tax Incidence) من الركائز الجوهرية في أدبيات المالية العامة، إذ يهدف إلى تحليل الآليات التي يلجأ إليها المكلف القانوني للتملص من تحمل الضريبة كليا أو جزئيا، ونقلها إلى فاعلين اقتصاديين آخرين. وتتخذ هذه الممارسات أشكالا متعددة؛ فقد تكون عبر خرق القوانين واللجوء إلى الغش الضريبي، أو باستغلال الثغرات القانونية ضمن ما يعرف بالتهرب الضريبي المشروع. وفي بعد أكثر تعقيدا، قد تسعى الفئات الاجتماعية المهيمنة، كما أشار جيز(Jeze) ، إلى الدفع بإصلاحات ضريبية تصب في مصلحتها، مما يؤدي عمليا إلى تحميل الفئات الأخرى العبء الأكبر من تمويل النفقات العامة(Parcebois, 1995).

تترتب على هذه الديناميكيات نتائج مهمة، إذ قد يختلف المكلف الفعلي الذي يتحمل العبء النهائي اختلافا كبيرا عن المكلف القانوني، وهو ما يعد مساسا بمبدأ المساواة أمام الضريبة. ومن الناحية النظرية، يفترض أن الضريبة المباشرة لا تحدث تشوهات اقتصادية كبيرة لكونها مجرد تحويل للدخل من المكلف إلى الدولة، غير أن التطبيق العملي يكشف انتقال جزء من عبء ضريبة أرباح الشركات، مثلا، إلى العمال من خلال خفض الأجور، أو إلى المستهلكين برفع الأسعار. أما الضرائب غير المباشرة، فإنها بطبيعتها قابلة للانتقال، حيث يقوم المنتج أو التاجر بتحصيلها لصالح

الخزينة، إلا أن قدرته على تمرير العبء بالكامل تبقى مرتبطة بدرجة مرونة السوق وبنيته التنافسية (Djelil, 2017).

ويظهر الانتقال الضريبي في ثلاث صور أساسية: انتقال تصاعدي أو أمامي يتم عبر زيادة أسعار البيع، وانتقال تراجعي أو خلفي يتم بتحميل العبء على عوامل الإنتاج كالأجور ورأس المال، وانتقال مائل يتم بنقل العبء إلى سلع أو خدمات أخرى غير خاضعة مباشرة للضريبة (Parcebois, 1995). وفي جميع الحالات، يبقى المسار النهائي للعبء الضريبي رهينا بدرجة مرونة العرض والطلب للسلع أو لعوامل الإنتاج؛ فكلما كان الطلب غير مرن ازدادت قدرة المنتجين على تمرير العبء إلى المستهلكين.

أما أثر الضريبة المباشرة على عرض العمل، فيخضع لتفاعلين متضادين: أثر الدخل الذي يحفز الأفراد على زيادة ساعات العمل لتعويض الخسارة، وأثر الإحلال الذي يدفع إلى تفضيل وقت الفراغ على العمل. وتبين الدراسات التطبيقية أن أثر الإحلال يهيمن في حالة الضرائب التقدمية المرتفعة، بينما يغلب أثر الدخل في الضرائب النسبية أو عند مستويات الدخل المنخفضة (Parcebois et al., 1991). كما يمكن للدولة توظيف هذه الآليات بصورة مقصودة كأداة لتصحيح الآثار الخارجية السلبية، مثل فرض الضرائب البيئية التي تجعل المنتج والمستهلك يتحملان التكلفة الاجتماعية الحقيقية للأنشطة الملوثة.

هذا التحليل لا يقتصر على الضرائب المفروضة، بل يمتد أيضا إلى النفقات الجبائية؛ فالإعفاءات والتحفيزات الضريبية لا تصل دائما إلى الفئة المستهدفة بشكل كامل، بل قد تنتقل منافعها عبر مسارات مماثلة. فعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي الإعفاء الممنوح للمنتجين إلى خفض أسعار المستهلك إذا كان الطلب غير مرن، مما يسمح للمنتجين بالاحتفاظ بجزء كبير من الفائدة. وبالمثل، قد يستفيد أصحاب رؤوس الأموال من الحوافز الاستثمارية دون أن ينعكس ذلك كليا في شكل فرص عمل أو خفض تكاليف الإنتاج.

بناءا على ذلك، فإن تقييم فعالية النفقات الجبائية يتجاوز مجرد قياس الخسارة في الإيرادات العامة، ليشمل تتبع مسار انتقال المنافع وتحديد المستفيد النهائي منها. وهو ما يبرز أهمية فهم ديناميكيات السوق ومرونة الفاعلين الاقتصاديين بوصفها شرطا حيويا لتقدير الجدوى الاقتصادية والعدالة التوزيعية لأي سياسة ضريبية، سواء كانت فرضا لعبء جديد أو منحا لإعفاء قائم.

رابعا : النظرية التعاقدية (العقد المالي)

تشكل النظرية التعاقدية في المجال الضريبي امتدادا لفكرة العقد الاجتماعي التي ترى الدولة نتيجة اتفاق طوعي بين الأفراد للانتقال من حالة الفوضى الطبيعية إلى حالة النظام القانوني والاجتماعي بهدف تحقيق الأمن والمصلحة

العامة. ووفقا لهذا التصور، يقبل الأفراد بالتنازل عن جزء من حرياتهم ومواردهم للدولة المنظمة مقابل الحصول على الحماية والخدمات العامة، وهو ما يجعل الضريبة ثمنا لهذا العقد الاجتماعي (Godbout et Arseneau, 2005).

ترجع جذور هذه النظرية إلى الفكر الكنسي في العصور الوسطى وبعض التصورات التي ظهرت في الفكر الإسلامي، قبل أن يعيد فلاسفة مثل جون جاك روسو وتوماس هوبز وجون لوك صياغتها في إطار سياسي وفلسفي أكثر تطورا. وفي بعدها المالي، تعتبر الضريبة علاقة تعاقدية قانونية بين الفرد والدولة، حيث يلتزم المواطن بدفعها مقابل المنافع التي يحصل عليها مثل الأمن والعدالة والبنية التحتية، فتغدو الضريبة أشبه بسعر يدفع نظير خدمة عامة، تماما كما يدفع الفرد مقابلا ماديا لسلعة أو خدمة في السوق (لحول، 2020).

لكن هذا الطرح رغم وجاهته الفلسفية والقانونية يظل قاصرا عن استيعاب تعقيدات الدولة الحديثة ومقتضيات العدالة الاجتماعية، إذ إن اختزال الضريبة إلى مجرد ثمن خدمة يفضي منطقيا إلى حرمان من لا يستطيع الدفع من حقه في الاستفادة من الحماية والخدمات، وهو ما يتعارض مع مبادئ التضامن الاجتماعي. فالضرائب في الدولة المعاصرة لا تعد فقط مقابلا مباشرا للخدمات، بل أداة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاقتصادية، وهو ما يجعلها أوسع من منطق التبادل المالي البسيط.

ويكتسب هذا النقاش أهمية أكبر عند النظر إلى النفقات الجبائية مثل الإعفاءات والتحفيزات الضريبية، إذ يمكن النظر إليها في ضوء هذه النظرية كإعادة توازن للعقد المالي بين الدولة والفرد لتحقيق منفعة عامة أكبر كتشجيع الاستثمار أو دعم قطاع معين. غير أن الواقع يظهر أن هذه الإعفاءات لا تصل دائما إلى الفئة المستهدفة وقد تتحول إلى امتيازات تخدم مصالح خاصة أكثر من تحقيقها للنفع العام، وهو ما يثير تساؤلات حول عدالة وحيادية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية والرفاه المشترك.

خامسا : الضريبة بين العقد الاجتماعي والتضامن القومي

تعد نظرية التضامن الاجتماعي امتدادا طبيعيا لتطور الفكر المالي بعد نظرية العقد المالي. فجوهرها يقوم على مبدأ مساهمة جميع أفراد المجتمع، كل وفق قدرته المالية، في تحمل الأعباء العامة للدولة، بما يضمن توفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز. وتؤكد هذه النظرية أن الضريبة ليست مجرد ثمن لخدمة محددة، بل واجب وطني يعبر عن روح التضامن القومي، وهو ما عبر عنه المفكر الفرنسي Beaulieu Doyen عندما وصف الضريبة بأنها اقتطاع مالي يهدف إلى تغطية النفقات العامة وتكريس مبدأ التضامن الوطني. كما رأى الألماني Schoeffle أنها التزام

مالي عام يفرض على المواطنين بصرف النظر عن المنفعة الفردية المباشرة التي قد تعود عليهم Alcouffe et). Baslé, 2009)

يتجاوز التضامن هنا حدود الجيل الواحد ليشمل تضامن الأجيال المتعاقبة، بحيث تمول الضرائب الحالية خدمات قد يستفيد منها جيل لاحق، فيما يتحمل الجيل الحاضر فوائد ديون عقدتها أجيال سابقة. وهكذا تطرح الضريبة كعقد اجتماعي متجدد يربط بين الحاضر والمستقبل، ويوفر أساسا لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما نظرية الغرض الاجتماعي التي أسس لها الاقتصادي الألمانيAdolph Wagner ، فقد انطلقت من فكرة أن تطور الاقتصاد الوطني يستلزم انتقالا تدريجيا من هيمنة القطاع الخاص إلى تنظيم جماعي يوازن بين المصالح الفردية والعامة. ويرى Wagner أن تصاعدية الضرائب أداة فعالة لتقليص الفوارق الاجتماعية وتوزيع الثروة والدخل بشكل أكثر عدالة، من خلال فرض الضريبة على الجزء الإضافي من دخل الأغنياء المخصص للحاجات الكمالية، لا الضرورية. وبهذا يتحقق نوع من العدالة الاجتماعية عبر تحويل جزء من موارد الفئات الميسورة لدعم الفئات الفقيرة(Alcouffe et Baslé, 2009).

كما شدد Wagner على أن الدولة لا يمكن أن تظل متفرجة أمام الاختلالات التي ينتجها السوق الحر، لأن الأفراد غالبا ما يفتقرون إلى الرؤية الشاملة للمصالح المشتركة، مما يستدعي تدخلها عبر الضرائب والإنفاق العام لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالوحدة المصيرية لأفراد المجتمع، وصعوبة حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل فردي، وضرورة التضامن المادي بينهم، كلها عوامل تبرر تدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد وحماية الفئات الأضعف.

وانطلاقا من هذه الرؤى، يتضح أن الضريبة في الدولة الحديثة لا تفرض فقط لتمويل النفقات، بل بوصفها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي. وهنا يظهر ارتباط وثيق مع النفقات الجبائية، إذ يمكن النظر إلى الإعفاءات والتحفيزات الضريبية كوسيلة لتفعيل مبدأ التضامن من خلال دعم قطاعات أو فئات محددة. غير أنّ الواقع يكشف أحيانا انحراف هذه الحوافز عن أهدافها الأصلية، لتصب في مصلحة مجموعات ضيقة دون تحقيق المنفعة العامة المرجوة، وهو ما أكدته الدراسات التطبيقية في السياق الجزائري (لحول، 2020).

من ثم، يصبح تقييم النفقات الجبائية ضرورة استراتيجية لضمان اتساقها مع مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية. ويقتضي ذلك اعتماد آليات شفافة لقياس أثر هذه النفقات، والتأكد من وصول منافعها إلى الفئات المستهدفة، وربط استمرارها بمعايير أداء واضحة تضمن فعاليتها في دعم التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

المبحث الثالث : النمو الاقتصادي: المفاهيم والمحددات النظرية

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين، ما أدى إلى بروز العديد من النظريات والنماذج المفسرة له، بدءا من المقاربات الكلاسيكية التي ركزت على العوامل المحددة لتقدم الأمم، وصولا إلى النماذج الحديثة التي سعت إلى جعل النمو أداة لمعالجة الإشكالات التنموية المعاصرة. وفي هذا السياق، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، لم تعد مجرد إطار تنظيمي، بل أصبحت فاعلا اقتصاديا يسهم في توجيه النشاط من خلال تبني سياسات عامة، وفي مقدمتها السياسة المالية التي حظيت بمكانة محورية ضمن مختلف نظريات النمو. وقد أضحت النفقات الجبائية، بما تتضمنه من إعفاءات وتحفيزات ضريبية، أحد أبرز أدوات هذه السياسة لما تتيحه من آليات لتشجيع الاستثمار ودعم القطاعات الحيوية، وهو ما يجعل تحليل أثرها على النمو الاقتصادي مسألة بالغة الأهمية في السياق التنموي الراهن.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الركائز الأساسية لدراسة الأداء الاقتصادي لأي دولة، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات على مدى الزمن، ويشكل مؤشرا رئيسيا على تطور القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة. وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية هذا المفهوم بعدة تعريفات، تعكس اختلاف وجهات النظر والمنهجيات التحليلية بين المدارس الاقتصادية المختلفة. وفي هذا المطلب، سيتم تناول أبرز التعريفات لمفهوم النمو الاقتصادي، مع إبراز أبعاده الأساسية وعلاقته بالمفاهيم المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتوفير إطار مفاهيمي متين لفهم ديناميكيات النمو وآلياته.

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي أحد المفاهيم المركزية في النظرية الاقتصادية، وقد حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين لما له من أثر مباشر على مستويات المعيشة والتقدم الاجتماعي. غير أن تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي ظل محل تباين بين المدارس الاقتصادية، حيث تم تناوله من زوايا متعددة، كمية ونوعية، تاريخية ومؤسسية.

يعرف فرانسوا بيرو (François Perroux) النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر كلي من مؤشرات القياس، كالدخل القومي الصافي الحقيقي بالنسبة لأمة معينة (Perroux, 1990)." وهو تعريف يركز على الطابع الزمني الطويل للنمو، ويقاس بمؤشرات كمية تعكس الأداء الاقتصادي الكلي.

من جهة أخرى، يرى جاك لوكايون (Jacques Lecaillon) أن النمو يتمثل ببساطة في "توسع الإنتاج أو الناتج القومي على مدى فترة طويلة" (Lecaillon, 1972) ، مما يعبر عن قراءة كمية محضة لظاهرة النمو، دون التطرق إلى التغيرات البنيوية أو النوعية.

أما سيمون كوزنتس(Simon Kuznets) ، فيقدم تعريفا أكثر شمولية، حيث يصف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة طويلة الأمد في قدرة الدولة على توفير مجموعة متزايدة من السلع الاقتصادية لسكانها، اعتمادا على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يتطلبها هذا التقدم " (Kuznets, 1973). يضيف هذا التصور بعدا ديناميكيا للنمو، يتجاوز المؤشرات الكمية ليشمل التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مقاربة حديثة، يعرف كل من هاويت وويل (Howitt et Weil, 2008) النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في مستوى المعيشة في بلد ما عبر الزمن"، مع التأكيد على أهمية دراسة التفاوتات في مستويات النمو بين البلدان، وليس فقط عبر الزمن داخل البلد الواحد. ويعكس هذا التعريف توجها مقارنا يركز على رفاهية الأفراد كمؤشر أساسي.

وتقدم بعض المقاربات التاريخية تعريفات تبرز الطابع الكمي للنمو، حيث يشير بنيشي ونوشي Benichi et). (Nouschi, 1999إلى أن النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تتجلى في "زيادة مستمرة للسكان والناتج الفردي". كما يرى أرو (Arroux, 1999) أن النمو يتمثل في "زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات وبصفة مستمرة ضمن محيط اقتصادي معين"، وهو ما يعكس التراكم التدريجي للثروة على مستوى الأفراد.

ويضيف نوشي (Nouschi, 1999) أن النمو الاقتصادي يتمثل في "الزيادة المستمرة لنصيب الفرد من الناتج الوطني، وكذا متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"، ما يعكس تركيزا على مؤشرات الرفاه الاقتصادي كالدخل الفردي كنقطة ارتكاز لفهم الظاهرة.

يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي لا يختزل في مجرد الزيادة الكمية للإنتاج أو الناتج، بل يشمل أيضا تحولات نوعية وهيكلية تعكس تطور قدرة الاقتصاد على توليد السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة. كما تتداخل في تحديده عوامل تقنية ومؤسسية وسكانية، تجعل منه مفهوما مركبا يستدعي تحليلا متعدد الأبعاد.

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي

يعتمد النمو الاقتصادي على تفاعل مجموعة من العوامل التي تساهم في توسيع القدرات الإنتاجية وتعزيز مستوى المعيشة. هذه العوامل لا تعمل بشكل معزول، بل تتكامل فيما بينها لتشكيل بيئة ملائمة للتنمية المستدامة. ومن أبرز هذه العناصر:

- **العمل ورأس المال البشري(Labor and Human Capital)** :

يمثل العمل، من حيث الكم والنوع، أحد الركائز الأساسية للنمو. غير أن مساهمته تكون أكثر فعالية عندما يكون مقترنا برأس مال بشري مؤهل، أي قوة عاملة تتمتع بالمهارات، والتعليم الجيد، والصحة، والانضباط المهني. فحتى

في ظل توفر التقنيات المتقدمة، تظل الكفاءة البشرية عاملا حاسما في تشغيلها وتوظيفها بفعالية. لذا يعد الاستثمار في التعليم، الصحة، والتكوين المهني من أولويات السياسة الاقتصادية لتعزيز الإنتاجية وتحسين الناتج (Howitt et Weil, 2008).

- **الموارد الطبيعية(Natural Resources)** :

تعد الموارد الطبيعية من العوامل التقليدية في تفسير النمو، حيث تشكل قاعدة إنتاجية أساسية خاصة في الاقتصاديات النامية. تشمل هذه الموارد الأراضي الزراعية، الثروات المعدنية، المياه، الغابات، والموارد البحرية. إلا أن وفرة هذه الموارد لا تضمن بحد ذاتها تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بل يتوقف ذلك على مدى فعالية استغلالها ومرافقتها بمؤسسات قوية قادرة على إدارتها بفعالية وعدالة(Barbier, 2011).

- **تراكم رأس المال الفيزيائي:(Physical Capital Accumulation)**

يشمل هذا العنصر الاستثمارات في البنية التحتية، المصانع، الآلات، وتقنيات المعلومات. فكلما ارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت القدرة الإنتاجية وتحسنت إنتاجية العمل. إذ تعد البنية التحتية الجيدة والمعدات الحديثة ضرورية لتوسيع النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرة الخاصة (Toubine et Benslimane, 2018).

- **التقدم التكنولوجي والابتكار(Technological Progress and Innovation)** :

يشكل الابتكار والتقدم التقني محركا أساسيا للنمو في الاقتصاديات المعاصرة، إذ يسمح بتحسين أساليب الإنتاج، وخلق منتجات وخدمات جديدة، وزيادة القيمة المضافة. وتتمثل أهمية هذا العنصر في كونه يتيح تحقيق نمو اقتصادي دون الاعتماد الحصري على التوسع الكمي في عناصر الإنتاج. كما أن الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية، يعد أساسيا لتسريع وتيرة الابتكار(Romer, 1990).

- **الإطار المؤسسي والتنظيمي(Institutional and Regulatory Framework)** :

أثبتت الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن المؤسسات الجيدة تلعب دورا محوريا في دعم النمو. فهي تضمن سيادة القانون، حماية حقوق الملكية، شفافية المعاملات، وفعالية السياسات الاقتصادية. وتشير الدراسات إلى أن جودة المؤسسات تفسر إلى حد كبير الفوارق في مستويات النمو بين الدول، حتى في حال تشابهها من حيث الموارد الأولية (Acemoglu et Robinson, 2012)

إن عناصر النمو الاقتصادي تتكامل فيما بينها بشكل وثيق؛ فالتقدم التقني يساهم في تعظيم مردودية رأس المال البشري، بينما تظل الموارد الطبيعية بحاجة إلى مؤسسات فعالة تضمن حسن إدارتها وتحويلها إلى مصدر دائم للثروة.

كما أن تراكم رأس المال لا يمكن أن يكون فعالا دون بيئة مؤسسية وتنظيمية مستقرة. ومن ثم، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يظل رهينا بمدى انسجام السياسات الاقتصادية مع هذه العوامل وتكاملها.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي

تمثل طرق قياس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم من خلالها التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم اقتصادي. وبشكل عام، وحسب تعريف النمو الاقتصادي الذي يفترض تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، فإن قياس هذا النمو يتم من خلال قياس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو متوسط الدخل الفردي.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي: (PIB)

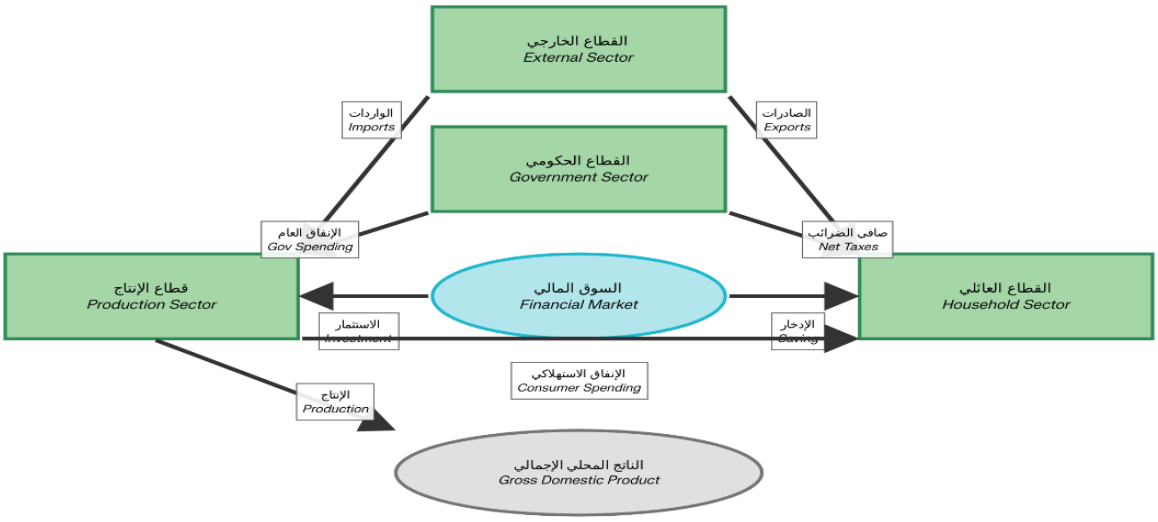
يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة، بغض النظر عن جنسية مالكي عوامل الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية معينة(Parkin et Bade, 2016).

ويمكن حساب الناتج المحلي بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

1- طريقة الإنفاق:

يحسب الناتج المحلي بطريقة الإنفاق من خلال تجميع النفقات التي تنفقها مختلف القطاعات الأربعة المكونة للطلب الكلي على شراء الناتج الإجمالي من السلع والخدمات. ويقسم الاقتصاديون هذا الطلب الكلي إلى أربعة قطاعات رئيسية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : التدفق الدائري للناتج في اقتصاد رباعي القطاعات



المصدر : يونس، معبدي. (د.ت) .*الاقتصاد الكلي* .كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص 81.

- القطاع العائلي: يقوم بوظيفة الاستهلاك، أي الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويرمز له بالرمز.(C)
- قطاع الأعمال: يقوم بوظيفة الاستثمار، أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات، وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة، ويرمز له بالرمز.(I)
- القطاع الحكومي: يمثل القطاع الذي يقوم بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، أي بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية منها والرأسمالية بغرض تأمين الحاجات العامة للأفراد، ويرمز له بالرمز.(G)
- قطاع العالم الخارجي: يمثل صافي الصادرات أو صافي التعامل مع العالم الخارجي(X – M) ، ويشمل صادرات المنتجات المحلية المباعة إلى الخارج (X) مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات المشتراة من الخارج.(M)

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي يحسب كما يلي:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

كما يمكن أيضا حساب الناتج المحلي الإجمالي بالطريقة التالية:

$$PIB = C\ finale + FBCF + \Delta S + (X - M)$$

حيث:

- **C finale**:الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات، ويشمل جميع النفقات التي تخصص لاقتناء السلع والخدمات بهدف الإشباع المباشر للحاجات، دون نية إعادة بيعها أو استخدامها في عملية إنتاجية لاحقة.
- **FBCF**:التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ويمثل التراكم الخام للأصول الثابتة مثل المباني، المعدات، والآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية لفترات طويلة.
- **ΔS**:التغير في المخزون، ويُقصد به الفرق بين قيمة المخزون في نهاية الفترة وقيمته في بدايتها، ويشمل المواد الأولية، السلع الوسيطة، والسلع النهائية المخزّنة.

2–طريقة الإنتاج: يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين:

– طريقة المنتجات النهائية:

حسب هذه الطريقة، يعد الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، ويحسب كالتالي:

$$PIB = \Sigma Pi \times Qi$$

حيث:

Pi:السعر الوحدوي

Qi :الكمية المنتجة من السلعة أو الخدمة

ويعاب على هذه الطريقة احتمال تكرار الحساب، لأن بعض المنتجات تدخل في إنتاج منتجات أخرى، مما قد يؤدي إلى الازدواج المحاسبي.

- طريقة القيمة المضافة

تستعمل هذه الطريقة لتجنب تكرار الحساب لبعض السلع التي تدخل في تكوين الناتج المحلي، وتعرف القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج المحقق في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، وذلك بعد استبعاد السلع الوسيطة(Drobinski, 2015). ويحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة:

$$PIB = P \times (Q - C) = VA - CI$$

حيث يمثل : **P** المستوى العام للأسعار،

Q :كمية السلع والخدمات المنتجة،

C :كمية الاستهلاك الوسيطي،

VA :القيمة المضافة،

وتمثل : **CI** الاستهلاك الوسيطي.

3- طريقة الدخل :

يتم من خلال هذه الطريقة تجميع كل المداخيل المكتسبة من طرف أصحاب عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والمنظم أو الإدارة) الذين ساهموا في عملية الإنتاج.

وجدير بالإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي لا يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وإنما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك كما يلي:

- **الناتج المحلي الاسمي** : هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بالأسعار الجارية (الحالية) أو أسعار السوق.

- **الناتج المحلي الحقيقي** : هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة)، أي بعد استبعاد تأثيرات تغير الأسعار، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

ومنه يمكن صياغة معدل النمو الاقتصادي حسب العلاقة التالية:

$$gPIB = [(PIBt - PIBt-1) / PIBt-1] \times 100$$

حيث:

- **gPIB**:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- **PIBt**:الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية(t)
- **PIBt−1**:الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة(t−1)

ثانيا : الدخل الفردي: (Y)

يعبر الدخل الفردي عن متوسط ما يحصل عليه كل فرد من مجموع الدخل الوطني، ويعد هذا المقياس أكثر كفاءة من الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يعطي قياسا عينيا للنمو، أي يقيس ما تحقق فعليا على مستوى كل فرد من حيث الزيادة في الإنفاق، وهو ما يعكس تطور المستوى المعيشي المتوسط للأفراد في المجتمع .(**Blanchard, O. 2017**).

يمكن حساب متوسط معدل نمو دخل الفرد (g) حسب العلاقة التالية:

YT:تمثل الدخل الفردي في الفترةT

Y0:تمثل الدخل الفردي في الفترة الابتدائية

كما يمكن حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام خاصية الفرق بين نسب معدلات النمو كما يلي:

$$gy = gPIB - gp$$

حيث:

- **gy** : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- **gPIB** : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- **gp** : معدل النمو السكاني

ويمكن تفسير gy وفقا للحالات التالية:

- إذا كان : **gy > 0** فهذا يدل على وجود نمو اقتصادي موجب، بشرط أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدل النمو السكاني.(**gPIB > gp**)
- إذا كان : **gy < 0** فهذا يدل على وجود نمو اقتصادي سالب، ويعرف بالتباطؤ الاقتصادي، ويحدث عندما يكون معدل النمو السكاني أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (**gp > gPIB**) حتى وإن كان gPIB موجبا.
- إذا كان : **gy = 0** فهذا يعني عدم وجود نمو اقتصادي، أي أن معدل نمو الناتج المحلي يساوي تماما معدل النمو السكاني.(**gPIB = gp**)

ويعبر عن معدل النمو الاقتصادي أيضا حسب "سنجر" سنة 1961 على أنه دالة لثلاثة عوامل، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$g_y = S.P_k - g_p$$

حيث : S : الادخار الصافي ، P_k : إنتاجية رأس المال ، g_p : معدل النمو السكاني

ومنه، فإن معدل الدخل الفردي يكتسي أهمية خاصة في حساب معدل النمو الاقتصادي، كونه يمكن من معرفة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتطور حجم السكان .إذ تستخدم طريقة الناتج المحلي الإجمالي لقياس التوسع في الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي، بينما تستخدم طريقة الدخل الفردي للتعبير عن تطور المستوى المعيشي المادي للأفراد داخل المجتمع.

المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي والجباية

اختلفت الانطلاقات النظرية والمقاربات الفكرية التي فسرت مفهوم النمو الاقتصادي، وتعددت النماذج التي سعت إلى تحديد محدداته وخصائصه وأدوار الدولة والجباية في دعمه. وقد مر التفكير الاقتصادي حول النمو بمراحل مختلفة، بدءا من المقاربات الكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال والعمل، مرورا بالنماذج الكينزية التي أعطت دورا مركزيا للطلب الكلي، وصولا إلى النظريات الحديثة التي أبرزت أهمية رأس المال البشري والتكنولوجيا والمؤسسات، بل ودمجت الأبعاد الجبائية والمالية ضمن منظومات النمو الداخلي.

وفي هذا الإطار، سنعرض لأهم النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي، مع التركيز على كيفية تفاعل السياسات الجبائية ضمن هذه النماذج.

أولا : نظرية النمو الكلاسيكية (Classical Theory of Growth)

اختلفت ابعاد النمو الاقتصادي باختلاف النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا المفهوم، حيث تميزت كل مرحلة تاريخية برؤية نظرية تعكس طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك. ومن بين ابرز هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية، التي ظهرت خلال القرن الثامن عشر، والتي ارست الاسس الاولى لتحليل النمو الاقتصادي على المدى الطويل(Higgins, 1993).

يرى Adam Smith ، وهو من رواد الفكر الكلاسيكي، ان النمو الاقتصادي ينشا من تراكم راس المال، الناتج عن الادخار والاستثمار، ويعزز عبر قانون تقسيم العمل والتخصص. وقد اعتبر ان "اليد الخفية" للسوق كفيلة بتنسيق القرارات الاقتصادية دون الحاجة الى تدخل مباشر من الدولة (Thirlwall, 2003). وضمن هذا الاطار، اولى الكلاسيكيون اهمية قصوى للربح باعتباره المحرك الرئيسي لعملية النمو، اذ يؤدي ارتفاع الارباح الى زيادة وتيرة الاستثمار، ومن ثم تسارع النمو.

اما David Ricardo ، فقد ركز على قانون تناقص الغلة لتفسير بطء النمو على المدى الطويل، حيث راى ان ندرة الموارد الطبيعية، لاسيما الاراضي الزراعية، تضعف عوائد الاستثمار، مما يؤدي الى تقلص الفائض الاقتصادي وتراجع تراكم راس المال(مطوري، 2022). من جانبه، اشار Robert Malthus الى ان النمو السكاني يفوق نمو الانتاج الغذائي، وهو ما يؤدي الى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وتراجع مستويات المعيشة، ما لم يتم تعزيز الاستثمار الصناعي والطلب الفعال(Thirlwall, 2000).

وبالرغم من اقرار الكلاسيكيين بامكانية وصول الاقتصاد الى حالة ركود طويل الامد، الا انهم لم يروا في تدخل الدولة حلا فعالا، بل دافعوا عن الحياد الجبائي، داعين الى ضرائب بسيطة، عادلة، وغير معيقة للنشاط الانتاجي. وقد اعتبروا ان الوظيفة الجبائية يجب ان تقتصر على تمويل المهام الاساسية للدولة، كالامن، العدالة، والبنية التحتية، دون ان تستخدم كاداة للتاثير على السوق او اعادة توزيع الموارد(Thirlwall, 2003).

يتضح من خلال هذا المنظور الكلاسيكي ان الجباية لم تنظر اليها كاداة للنمو او للتنمية الاقتصادية، بل كوسيلة محايدة لتمويل الدولة. ومع ان هذا الطرح قلل من دور الدولة، الا انه شكل اساسا لنقاشات لاحقة حول فعالية السياسة الجبائية، خاصة بعد فشل بعض افتراضات الكلاسيكيين في مواجهة التحولات التقنية والديمغرافية في العصر الحديث.

ثانيا : نظرية جوزيف شومبيتر للنمو الاقتصادي (Joseph Schumpeter's Theory of Economic Growth)

قدم Joseph Schumpeter تصورا مختلفا للنمو الاقتصادي من خلال تركيزه على دور الابتكار والمنظم (entrepreneur)في إحداث التحول الهيكلي داخل النظام الرأسمالي (Thirlwall, 2003).في كتابه *The Theory of Economic Development*، ميز Schumpeter بين النمو بوصفه زيادة كمية تدريجية، والتنمية بوصفها تغييرا نوعيا ناتجا عن الابتكار. وقد استكمل هذا الإطار لاحقا في مؤلفه *Business Cycles*، حيث أبرز الطبيعة الدورية للنظام الرأسمالي وارتباط موجات الازدهار والانكماش بحلقات الابتكار الكبرى(Thirlwall, 2000) .

بخلاف المقاربة النيوكلاسيكية التي تفسر النمو عبر التراكم الرأسمالي والتقدم التقني الخارجي، اعتبر Schumpeter أن النمو يحدث نتيجة "طفرة ابتكارية" غير منتظمة يقودها المنظم. هذا الأخير، باعتباره فاعلا ديناميكيا، يتولى إدخال الابتكارات إلى السوق في ظروف يسودها عدم اليقين، سواء تعلق الأمر بمنتجات جديدة، أو تقنيات إنتاج مبتكرة، أو أنماط تنظيمية مغايرة. وتمثل هذه الديناميكية ما يسميه" Schumpeter التدمير الخلاق"، أي العملية التي تستبدل فيها الأساليب القديمة بأخرى أكثر فاعلية، مما يؤدي إلى تحول نوعي في البنية الاقتصادية (مطوري، 2022).

في هذا السياق، لا تقتصر السياسة الجبائية على دورها التقليدي في تعبئة الموارد، بل تكتسب بعدا استراتيجيا في توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز الابتكار. إذ يمكن للسياسة الجبائية، من منظور شومبيتري، أن تساهم في خلق بيئة محفزة لنشاط رواد الأعمال، وذلك من خلال الإعفاءات الجبائية الموجهة نحو القطاعات الابتكارية، وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الناشئة، وتمويل البحث والتطوير. فهذه الأدوات تعد بمثابة روافع لدفع العملية التنموية وتحقيق تحول نوعي في الهياكل الاقتصادية.

ورغم الطابع الإيجابي لنموذجSchumpeter ، فقد عبر عن تشاؤمه إزاء مستقبل الرأسمالية، معتبرا أن نجاحها ذاته يؤدي إلى نشوء بيروقراطيات اقتصادية تقوض روح المبادرة والابتكار، مما يمهد لمرحلة من الركود المؤسساتي. وقد تنبأ بأن الاشتراكية ستخلف الرأسمالية، وهو ما لم يتحقق، إذ استمرت الرأسمالية في التوسع والتكيف مع التحولات. أما في الاقتصادات النامية، فتطبيق النموذج الشومبيتري يواجه تحديات هيكلية أبرزها ضعف بنية الابتكار، وغياب ديناميكية ريادة الأعمال، ومحدودية فعالية السياسات الجبائية (Thirlwall, 2000). ففي كثير من هذه الدول، لا تزال السياسة الجبائية توظف لأغراض ريعية أو ذات طابع ضيق، بدلا من أن تكون أداة استراتيجية لتحفيز النمو النوعي ودعم المنظمين.

ومع ذلك، تبقى قيمة نظرية Schumpeter في إبرازها للطابع الدينامي والكيفي للنمو، وربطها المباشر بين الابتكار والتحول الهيكلي. وهي بذلك توفر إطارا نظريا غنيا يمكن استخدامه في تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية ومجالات دعم الابتكار. وقد أشار Higgins إلى أن هذه النظرية، رغم عمقها، تفتقر إلى تفسير منظم للاتجاهات الطويلة الأمد للنمو، ما يفتح المجال لإدماجها ضمن نماذج أكثر شمولا تربط بين الابتكار والسياسات العامة.

ثالثا : نظرية كينز في النمو الاقتصادي Keynesian Theory of Economic Growth

ظهرت أفكار كينز في سياق أزمة اقتصادية عالمية كبرى، حيث شهد العالم في أواخر عشرينيات القرن العشرين، وتحديدا سنة 1929، أزمة الكساد العظيم(Great Depression) ، التي تميزت بارتفاع معدلات البطالة الإجبارية وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل غير مسبوق. وقد شكلت هذه الأزمة نقطة تحول حاسمة في الفكر الاقتصادي، إذ كشفت عن محدودية النظرية الكلاسيكية التي افترضت تحقق التوازن التلقائي وفعالية قوى السوق في الوصول إلى التشغيل الكامل (لحول، 2020).

في هذا السياق، قدم John Maynard Keynes إسهامه الرئيسي من خلال كتابه الشهير *The General Theory of Employment, Interest and Money*، حيث انتقد التحليل الكلاسيكي، خصوصا افتراضات التوظف الكامل والمنافسة التامة، وبين أن انخفاض الطلب الفعال وجمود الأجور قد يقودان إلى بطالة دائمة حتى في الأجل الطويل (لحول، 2020). ورفض كينز قانون "Jean-Baptiste Say"الذي ينص على أن العرض يخلق طلبه، مؤكدا أن العكس هو الصحيح: فالطلب الفعال هو ما يحدد مستوى الإنتاج والتوظيف، وليس القدرة الإنتاجية للاقتصاد فقط.

ركز كينز في نظريته للنمو على الاقتصادات المتقدمة، بحكم السياق الذي نشأت فيه أفكاره، إلا أن الثورة الكينزية أثرت لاحقا في تفكير التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أيضا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حين تبنت عدة دول سياسات كينزية لمواجهة الركود وتحقيق النمو (مطوري، 2022).

وقد استعان كينز بعدة أدوات تحليلية لتفسير آليات النمو الاقتصادي، من أبرزها:

- **الطلب الفعال** :اعتبر كينز أن السبب الجوهري للبطالة هو نقص في الطلب الفعلي، وبالتالي فإن علاج هذه المشكلة يقتضي تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام، سواء في شكل استهلاك حكومي أو استثمار عمومي .(Froyen, 2009) وهنا تتجلى أهمية السياسة الجبائية، حيث يمكن استخدامها كأداة تحفيزية من خلال التخفيضات الضريبية لزيادة الدخل المتاح لدى الأفراد وتحفيز الاستهلاك، أو من خلال الإعفاءات الموجهة لدعم الاستثمار الخاص، وهو ما يعزز مكونات الطلب الكلي.

- **الكفاءة الحدية لرأس المال** :ويقصد بها العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، والتي تحدد بدورها قرارات الاستثمار. فإذا انخفضت التوقعات المستقبلية للعوائد، انخفض الاستثمار تبعا لذلك.
- **سعر الفائدة** :اعتبر كينز أن سعر الفائدة يلعب دورا في تفضيل السيولة، لكنه لا يكون فعالا دائما في تحفيز الاستثمار، خاصة في حالات "فخ السيولة" حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها بسبب توقعات تشاؤمية.
- **المضاعف الكينزي** :وهو أداة تبيّن الأثر المضاعف لأي زيادة في الاستثمار على الدخل القومي. فمثلا، إذا قامت الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري أو خفضت الضرائب على دخول الأسر، فإن الدخل الوطني سيرتفع بأكثر من تلك الزيادة الأولية بفضل حلقات الإنفاق المتتالية.
- **المعجل** :(**Accelerator**) استخدمه كينز لشرح العلاقة الديناميكية بين تغيرات الطلب والاستثمار، حيث يؤدي تسارع النمو في الطلب إلى تحفيز إضافي للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

إن السياسة الجبائية في هذا الإطار تعد أداة مركزية ضمن مقاربة كينزية للنمو، فهي لا تقتصر على جمع الموارد بل تستخدم لتعديل الدورة الاقتصادية. فتخفيض الضرائب أو منح إعفاءات مؤقتة يمكن أن يسهم في تنشيط الاستهلاك والاستثمار، وهو ما ينعكس إيجابا على النمو. كما يمكن للسياسة الجبائية أن تستخدم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، ما يعزز الطلب الاستهلاكي، خاصة لدى الفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك.

وقد أثرت النظرية الكينزية بعمق في السياسات الاقتصادية للدول الغربية، لاسيما خلال الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات، حيث سجلت خلالها معدلات نمو مرتفعة وتراجع ملموس في معدلات البطالة (رمزي، 1986). وعلى الرغم من أن هذه النظرية وجهت لمعالجة أزمات الاقتصادات المتقدمة، إلا أنها اتسمت بقدر من العمومية والمرونة التي سمحت بتكييفها مع أوضاع الدول النامية، رغم الانتقادات التي وجهت لها لاحقا بسبب تركيزها الأكبر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير أكثر من اهتمامها بدفع النمو في المدى الطويل.

وقد مهدت أفكار كينز الطريق لتطوير نماذج كمية أكثر تحديدا للنمو الاقتصادي، مثل نموذج–Harrod Domar، الذي سيتناول في المبحث الموالي.(Higgins, 1993)

رابعا : نظرية النمو الداخلي في الاقتصاد

تعد نظرية النمو الاقتصادي الداخلي (*Endogenous Growth Theory*) من أبرز النظريات التي أعادت صياغة فهمنا لمصادر النمو طويل الأمد، وقد برزت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي كرد على محدودية النماذج النيوكلاسيكية، التي كانت تُرجع النمو إلى عوامل خارجية خارجة عن إرادة الفاعلين الاقتصاديين. وقد

أسهم كل من(1990) *Paul Romer* ، و(1988) *Robert Lucas*، و *Robert Barro*في تأسيس إطار نظري يرجع محركات التوسع الاقتصادي إلى قرارات تتخذ داخل النظام ذاته، مستندة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وتراكم المعرفة، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

تركز هذه النظرية على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل، إلى جانب العوامل المادية، رأس المال البشري والمعرفي، بما فيه التعليم، التدريب، الصحة، والخبرة، باعتبارها عوامل ترفع من إنتاجية العمل وتسهم في توليد الابتكار. وقد أشار Romer (1990)إلى أن التكنولوجيا ليست سلعة تقليدية بل هي معرفة غير قابلة للاستبعاد كليا، و غير تنافسية بطبيعتها، ما يسمح بحدوث انسكابات معرفية إيجابية تبقي الاقتصاد بمنأى عن قانون الغلة المتناقصة. في حين شدد (1988) *Lucas* على الأثر التراكمي للاستثمار في التعليم والخبرة بوصفه مصدرا للزيادة المستمرة في العوائد.

من جانبه، ركز *Barro* على دور الدولة في دعم النمو من خلال **الإنفاق العام الاستثماري**، ولا سيما في البنية التحتية، معتبرا أن الإنفاق الحكومي لا يقتصر على تشييد الطرق أو المدارس فحسب، بل يشمل أيضا دعم الابتكار من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، وتمويل البحث والتطوير، وتوفير الحوافز للمخاطرة التكنولوجية. وقد أشار *Bleaney et Gemmell et Kneller* (2001)إلى أهمية دور السياسة المالية في اختبار فعالية نموذج النمو الداخلي، من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب والنمو على المدى الطويل.

وفي ضوء هذا التصور، تبرز السياسة الجبائية كأداة استراتيجية لا تقتصر وظيفتها على تعبئة الموارد المالية، بل تتجاوز ذلك إلى توجيه الحوافز نحو الأنشطة التي تولد المعرفة والابتكار. فالإعفاءات والخصومات الضريبية الموجهة نحو مشروعات*R&D* ، أو الشركات التقنية الناشئة، تساهم في خفض الكلفة الصافية للابتكار، وتشجع على نشر التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات. كما يعد الائتمان الضريبي للتعليم والتكوين وسيلة فعالة لإشراك القطاع الخاص في تنمية رأس المال البشري، بما يعزز تنافسية الاقتصاد في المدى الطويل (لحول، 2020).

بالمقابل، تستخدم أدوات جبائية تصحيحية، كفرض ضرائب تصاعدية على الأرباح الريعية أو رسوم على الانبعاثات الكربونية، للحد من التشوهات الناتجة عن المضاربة أو التلوث، مع إعادة توجيه عائداتها نحو تمويل التكنولوجيا النظيفة أو صناديق الاستثمار الجريء، التي تتقاسم المخاطر مع رواد الأعمال. وتظهر أهمية هذه المقاربة بوضوح في الدول النامية التي تسعى للانتقال نحو نموذج تنموي أكثر استدامة (مطوري، 2022).

ورغم أن هذه النظرية تبين قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام ذاتيا من خلال تراكم المعرفة والابتكار، إلا أنها تعترف بوجود حدود بيئية واقتصادية تتطلب سياسة مالية متماسكة توازن بين تحفيز النمو وحماية الموارد. ويتطلب

ذلك هندسة ضريبية دقيقة تراعي العدالة، وتعزز الكفاءة، وتسهم في استدامة النمو في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهكذا، تضع نظرية النمو الداخلي السياسة الجبائية في قلب معادلة التنمية، بوصفها أداة محفزة لا تقل أهمية عن التعليم والبحث العلمي، بما يجعل منها آلية فعالة لتوجيه الاقتصاد نحو الابتكار والتقدم التكنولوجي المستمر.

خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل الإطار النظري الذي يشكل الخلفية المفاهيمية لدراسة أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي. فتم في البداية تحليل تطور دور الدولة في الاقتصاد، من المفهوم الليبرالي الكلاسيكي إلى تدخل الدولة من خلال أدوات مالية وتنظيمية متعدّدة. وتبين أن السياسة الجبائية لم تعد أداة لتحصيل الموارد فقط، بل تحولت إلى وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا السياق، تم التطرق إلى مفهوم النفقات الجبائية بوصفها شكلا غير مباشر للتدخل الجبائي، يهدف إلى تحفيز بعض القطاعات أو السلوكيات الاقتصادية عبر منح امتيازات ضريبية تخرج عن القواعد العامة للنظام الجبائي المرجعي. وقد تم عرض أبرز التعاريف المعتمدة لهذا المفهوم، وكذا الشروط والمعايير التي تميز النفقات الجبائية عن الإعفاءات العادية، بالإضافة إلى الجدل النظري حول فعاليتها.

وفي المبحث الثالث، تم تناول النمو الاقتصادي كمحور أساسي للدراسة، من خلال عرض المفهوم، مقاييسه المختلفة، وأهم النظريات التي فسّرت محدداته سواء من زاوية تراكم رأس المال، أو التقدم التكنولوجي، أو رأس المال البشري، مع التركيز على النظريات الحديثة التي تمنح للسياسات العامة، ومنها السياسة الجبائية، دورا محوريا في تحقيق نمو مستدام.

الفصل الثاني: النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2022، مع التركيز على انعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي الكلي والنمو غير النفطي. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل تنويع مصادر النمو الاقتصادي وتقليل تقلباته ضرورة ملحة لتحقيق استدامة مالية أكبر ودعم قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

يسعى الفصل إلى تقديم إطار شامل للإطار القانوني والتنظيمي للنفقات الجبائية، وذلك من خلال جردها حسب نوع الضريبة وشكل التحفيز، وتحليل تطورها خلال السنوات المدروسة، بما يسمح بتقييم تكلفتها المالية وآثارها الاقتصادية. كما سيتم تناول تطور الاتجاهات العامة للنفقات الجبائية من حيث حجمها النسبي في الميزانية العامة، وأولويات الإنفاق، ومدى توافقها مع أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية، بما يشمل دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتشجيع الاستثمار وتحفيز التشغيل.

علاوة على ذلك، يشمل هذا الفصل دراسة العلاقة بين النفقات الاقتصادية والنمو، مستندا إلى البيانات الاقتصادية والتجريبية المتاحة، لتحديد مدى تأثير هذه النفقات على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي. ويتيح هذا التحليل فهم الآليات التي تعمل من خلالها التحفيزات المالية على تعزيز النشاط الاقتصادي، والتحديات التي قد تواجه تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، بما يشمل مشكلات ترشيد الموارد، وضمان فعالية الدعم، والحد من التلاعبات أو التجاوزات المحتملة.

كما يهدف الفصل إلى توفير قاعدة معرفية متكاملة للباحثين وصناع القرار حول اتجاهات النفقات، وآثارها الاقتصادية، وإمكانات تحسين السياسات الضريبية المستقبلية. ومن خلال استعراض التطورات الهيكلية للنفقات خلال الفترة 1995-2022، يسعى الفصل إلى تقديم تقييم نقدي يساهم في إغناء الأدبيات الاقتصادية الوطنية، ويساعد على استنتاج الدروس المتعلقة بكيفية تصميم وتطبيق التحفيزات المالية لتحقيق أهداف النمو والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول : الإطار المرجعي للنظام الجبائي في الجزائر

يعد النظام الجبائي المرجعي من الركائز الأساسية التي تبنى عليها عملية تحديد طبيعة وحجم النفقات الجبائية. إذ يفترض أن يستند هذا التحديد إلى معايير موحدة تطبق على جميع أنواع الضرائب التي يتشكل منها النظام الجبائي، مما يتيح التمييز بين الأحكام الضريبية التي تمثل انحرافا عن القاعدة العامة وبالتالي تعد نفقات جبائية، وبين تلك التي تعد جزءا أصيلا من النظام المرجعي. فكل نفقة جبائية هي تدبير مقصود ومخطط له مسبقا، بخلاف الخسائر الناتجة عن ثغرات أو عيوب في التصميم الضريبي، والتي لا تندرج ضمن مفهوم النفقات الجبائية.

وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية احترام مجموعة من المعايير المعتمدة، كما هو الحال لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لاعتبار إجراء معين نفقة جبائية. وتشمل هذه المعايير: أن يؤدي التدبير الجبائي إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية مقارنة بالنظام المرجعي، وأن يكون هناك مجتمع جبائي مستفيد أو قطاع اقتصادي مستهدف، إضافة إلى إمكانية تعويض الإجراء الجبائي بإنفاق عمومي مباشر، مع ملاحظة انحراف الأداة التفضيلية عن المعيار المرجعي المعتمد.

وفي الجزائر، اعتمد المشرع مجموعة من الامتيازات الجبائية الموجهة لفئات أو أنشطة معينة، من خلال نفقات ضريبية ترتبط أساسا بأربعة أنواع رئيسية من الضرائب: الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، الرسم على القيمة المضافة(TVA) ، والرسم على النشاط المهني .(TAP) وتعتبر هذه الضرائب من بين الأعمدة الأساسية للهيكل الجبائي الجزائري، سواء من حيث الوزن المالي أو من حيث الأثر الاقتصادي، ما يفسر تركز الجزء الأكبر من النفقات الجبائية عليها.

وبناء على ذلك، سيقتصر هذا المبحث على وصف وتحليل النظام الجبائي المرجعي المرتبط بهذه الضرائب الأربعة، باعتبارها تمثل الإطار الذي تقاس على أساسه الانحرافات التي تعد نفقات جبائية. ويساعد هذا التحديد على ضبط مجال التحليل وتفادي الخلط بين التكاليف الجبائية المقررة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، وبين السمات العامة التي تندرج ضمن تصميم النظام الجبائي ذاته.

المطلب الأول : النظام الجبائي المرجعي الخاص بالرسم على القيمة المضافة(TVA)

يعد الرسم على القيمة المضافة (TVA) من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات، سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة. ويطبق هذا الرسم على القيمة المضافة المتولدة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع، حيث تحتسب على أساس الفرق بين الناتج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة من السلع والخدمات. وتقوم المؤسسة بتحصيل هذا الرسم لفائدة الخزينة العمومية، بينما يتحمله فعليا المستهلك النهائي،

إذ تضاف قيمته إلى سعر بيع المنتج دون أن تظهر كعبء منفصل عليه، مما يجعله ضريبة غير مرئية في كثير من الأحيان.

ويتميز هذا النظام بعدم تراكم العبء الضريبي، إذ يخصم في كل مرحلة من مراحل الإنتاج الرسم المدفوع في المرحلة السابقة، وهو ما يمنع تكرار فرض الضريبة على نفس القيمة المضافة. ويفرض الرسم عند تحقق الحدث المنشئ للضريبة، مثل البيع أو تقديم الخدمة، ويتولى البائع بصفته المكلف القانوني دفعه، في حين يبقى المستهلك هو المكلف الحقيقي.(Djelil, 2017) .

ويعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم مصادر الإيرادات الجبائية في الجزائر، نظرا لاتساع وعائه وامتداده عبر مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي مقارنة بأنواع أخرى من الضرائب. كما أن مردوديته المالية تتأثر مباشرة بالدورة الاقتصادية، حيث ترتفع في حالات الانتعاش وتضعف خلال فترات الانكماش وتراجع القدرة الشرائية للأفراد. وتشير التقديرات إلى أن هذا الرسم يمثل ما نسبته 9.43% من الناتج الداخلي الخام في الدول الصناعية، مقابل 5.21% في الدول النامية. (كشاوي، 2019).

ورغم مزاياه، يسجل في الممارسة بعض الانحرافات، لاسيما في إطار نظام التصريح الحقيقي، حيث يلجأ بعض المكلفين إلى إصدار فواتير وهمية بهدف استرجاع مبالغ من الرسم لم تدفع أصلا، وهو ما يعرف بانعكاس الضريبة، ويعد من مظاهر سوء استعمال النظام الجبائي الذي يتطلب رقابة فعالة ومستمرة.

أولا : تصنيف العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة :(T.V.A) بين الإلزام والاختيار

ينقسم نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) إلى صنفين رئيسيين من العمليات، يميز بينهما المشرّع وفقا لطبيعة النشاط وطريقة ممارسته. فمن جهة، توجد عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة بصفة إلزامية، لما لها من طابع تجاري أو خدمي يدخل ضمن المجال التقليدي للضريبة، ومن جهة أخرى، هناك عمليات منح فيها القانون الضريبي حرية اختيار الخضوع لهذا الرسم، بما يعكس مرونة تشريعية تهدف إلى تشجيع بعض الأنشطة أو تكييف النظام الضريبي مع خصوصيات ممارسيها.

أ- العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على القيمة المضافة(T.V.A)

يشير الإطار القانوني المنظم للرسم على القيمة المضافة في الجزائر، لاسيما المادة 2 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، إلى مجموعة من العمليات التي تخضع بشكل إلزامي لهذا الرسم، وذلك على أساس نوعية النشاط أو طبيعته الاقتصادية. ويمكن تحليل هذا الخضوع الإلزامي وفق مقاربة تصنيفية تأخذ بعين الاعتبار الفاعلين الاقتصاديين وطبيعة العمليات، كما يلي :(قانون الرسوم على رقم الاعمال، 2025، المادة 2)

تندرج ضمن العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على القيمة المضافة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي حددها المشرع الجبائي بالنظر إلى طبيعتها التجارية أو الخدمية، ومدى مساهمتها في الدورة الاقتصادية. ولا يترك في هذه الحالات مجال للاختيار من قبل المكلف بالضريبة، حيث يكون الخضوع إلزاميا بمجرد تحقق شروط معينة تتعلق بطبيعة العملية ومجال النشاط.

من بين أبرز هذه العمليات، نجد:

- الخدمات المتعلقة بالاتصالات والبريد والمواصلات، والتي تؤديها المؤسسات العمومية والخاصة، مثل متعاملي الهاتف الثابت والنقال، وشركات البريد والنقل. ويعزى خضوع هذه الخدمات إلى طابعها التجاري المنتظم، وإيراداتها المعتبرة، مما يجعل إخضاعها للرسم ضروريا لضمان العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي.
- عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى والنشاطات التجارية المتعددة وتجارة التجزئة، باستثناء تلك الخاضعة للنظام الجبائي الجزافي الموحد. ويبرر هذا الاستثناء بطبيعة النظام المبسط الذي لا يسمح بتطبيق نظام الخصم والاسترجاع الخاص بالرسم.
- الأنشطة المالية مثل العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين، والتي تخضع للرسم رغم طبيعتها المالية الخاصة، بالنظر إلى عوائدها العالية وأهميتها الاقتصادية.
- الأنشطة الإنتاجية (المبيعات والتسليمات التي ينجزها المنتجون)، سواء تعلق الأمر بصناعة محلية أو بسلع مستوردة، لكونها تمثل مصدرا أساسيا للقيمة المضافة.
- الأشغال العقارية، بالنظر إلى دورها في السوق العقارية وتأثيرها على الاستثمارات والاستهلاك الوسيط.
- عمليات البيع بالجملة، بما فيها الاستيراد، التي تندرج ضمن النشاطات ذات الحجم الكبير والمردودية المالية المرتفعة.
- التسليم الذاتي، أي العمليات التي ينجزها المكلف بالضريبة لأغراضه الخاصة أو لاستعماله المهني، وذلك بهدف الحد من التهرب الضريبي الداخلي.
- الأنشطة الخدمية والمهنية والاستشارية والبحثية، سواء أنجزها أفراد أو مؤسسات، مما يعكس رغبة الدولة في إدماج القطاع الثالث ضمن الدورة الجبائية.
- العمليات العقارية ذات الطابع الربحي، بما في ذلك بيع العقارات بصفة دورية أو عرضية، الوساطة العقارية، تجزئة الأراضي، والبناء لأغراض تجارية أو سكنية، بهدف إحكام تغطية السوق العقارية.

- تجارة الأشياء المستعملة ذات القيمة، مثل المعادن الثمينة والتحف والأشياء القديمة، مما يشير إلى محاولة الدولة إدماج سوق السلع الثانوية ضمن النظام الجبائي.
- المهن الحرة والأنشطة الفنية والترفيهية، حتى تلك التي تمارس تحت غطاء جمعوي، بهدف توسيع نطاق العدالة الجبائية ليشمل الأنشطة غير التقليدية.

هذا التنوع في العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على القيمة المضافة يعكس اتساع القاعدة الضريبية وسعي المشرع إلى تغطية مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. كما يبرز توجه السياسة الجبائية نحو تحقيق فعالية أعلى في تحصيل الموارد العمومية، والحد من التهرب، وتعزيز مبدأ العدالة الأفقية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، على أساس قدرتهم الفعلية على خلق القيمة المضافة.

ب– العمليات الخاضعة اختياريا للرسم على القيمة المضافة(T.V.A):

يمنح التشريع الجبائي الجزائري لبعض الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يزاولون نشاطا لا يندرج ضمن مجال التطبيق الاجباري للرسم على القيمة المضافة امكانية اختيار الخضوع لهذا الرسم ويعد هذا الاختيار آلية تنظيمية تسمح لهؤلاء بالانخراط طوعا في نظام الرسم على القيمة المضافة بشرط توافر جملة من الشروط والإجراءات ، يتعلق هذا الاختيار اساسا بالاشخاص الذين يتعاملون مع فاعلين اقتصاديين خاضعين للرسم ويرغبون في اكتساب صفة خاضع للرسم على القيمة المضافة من اجل التمتع بحق خصم الرسم المحمل على مشترياتهم وينطبق هذا الوضع على الحالات التالية: (قانون الرسوم على رقم الاعمال 2025 المادة 3)

- توريد السلع او الخدمات الموجهة للتصدير
- التزود بالسلع والخدمات من طرف مكلفين آخرين بالرسم
- التعامل مع مؤسسات خاضعة لنظام الاعفاء شبه الكلي المنصوص عليه في المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة

غير ان اختيار الخضوع لهذا الرسم لا يتم بشكل عشوائي بل يتطلب التصريح به لدى مفتشية الضرائب المختصة اقليميا ويصبح هذا الاختيار نافذا ابتداء من اليوم الاول من الشهر الذي يلي تقديم التصريح ويمكن ان يشمل الاختيار كافة العمليات التي يقوم بها المكلف او يقتصر على جزء منها فقط حسب ما يتم التصريح به.

ويمتد هذا الاختيار لفترة ثلاث سنوات ويجدد تلقائيا بنفس المدة ما لم يقم المكلف باشعار الادارة الجبائية بعدم رغبته في مواصلة الخضوع قبل انقضاء اجل ثلاثة اشهر من نهاية الفترة ويلغى الاختيار وجوبا في حالة توقف النشاط او التنازل عنه.

وبالتالي يعكس هذا النظام المرن رغبة المشرع في تحقيق توازن بين متطلبات التحصيل الجبائي وخصوصيات بعض الانشطة دون الاخلال بمبادئ العدالة الضريبية والحياد الجبائي

ثانيا : الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة(T.V.A):

يعالج المشرع في المادة 14 من قانون الرسوم على رقم الاعمال لسنة 2025 مسألة جوهرية تتعلق بتحديد الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة، وهو اللحظة التي تنشا فيها القابلية القانونية لاستحقاق الضريبة. وتكتسي هذه النقطة اهمية خاصة في النظام الجبائي، لكونها تحدد متى يصبح المكلف ملزما بتسديد الرسم بغض النظر عن تحصيل المقابل المالي من عدمه.

تنص المادة على ان الحدث المنشئ يختلف حسب طبيعة العملية:

- بالنسبة لتسليم السلع، يرتبط الحدث بتاريخ التسليم الفعلي او القانوني، ويستحق الرسم عند قبض السعر كليا او جزئيا، مما يعكس توجها نحو ربط الضريبة بالواقع الاقتصادي.
- اما في الصفقات العمومية، فيؤجل الحدث المنشئ الى حين قبض السعر، وهو ما يعكس تفهما لصعوبة تحصيل الدفعات في هذا النوع من العمليات.
- في حالة بيع العقارات ذات الاستعمال التجاري او الصناعي او المهني، يتم اعتبار التسليم القانوني هو الحدث المنشئ، مع منح مهلة سنة قبل الاستحقاق، وهو ما يمنح مرونة للمكلفين في التكييف المالي للصفقة.
- بالنسبة للتسليم الذاتي للمنتجات او الاشغال العقارية المنجزة لحساب المؤسسة نفسها، يكون التسليم او الانجاز هو الحدث المنشئ، حتى في غياب عملية بيع فعلية، مما يؤكد شمولية الرسم وقاعدته الواسعة.
- بالنسبة للواردات، يتم تحديد الحدث المنشئ بتاريخ ادخال البضاعة الى التراب الوطني، ويكون المصرح لدى الجمارك هو الملزم بالرسم، وهو ما يتماشى مع منطق الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالتجارة الخارجية.
- اما الصادرات، فعلى الرغم من خضوعها لنسبة صفر، الا ان تقديم البضاعة للمصالح الجمركية يظل الحدث المنشئ، ما يبرز الطابع الرقابي لهذه العمليات.

- واخيرا، بالنسبة للخدمات، يتم اعتبار قبض الثمن كليا او جزئيا هو الحدث المنشئ، اما في الخدمات الترفيهية مثل الحفلات والعروض، فإن تسليم التذكرة يعد هو اللحظة المرجعية.

من خلال هذا التعدد في تحديد الحدث المنشئ، يتضح ان المشرع تبنى منهجا مرنا ودقيقا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف انواع العمليات، مما يسهم في تحقيق العدالة الجبائية وضمان نجاعة التحصيل، ويقلص من حالات الغموض التي قد تؤدي الى تهرب ضريبي او نزاع جبائي.

ثالثا : تطور معدل الرسم على القيمة المضافة (T.V.A):

شهد نظام الرسم على القيمة المضافة في الجزائر تطورا تدريجيا من حيث معدلاته المختلفة، حيث اعتمد المشرع خلال السنوات الماضية أربعة أنواع من المعدلات: المعدل العادي، المعدل المخفض، المعدل المخفض الخاص، والمعدل المضاعف. ففي سنة 1992، كانت معدلات الرسم تتوزع كما يلي: 21% كمعدل عادي، 13% كمعدل مخفض، 7% كمعدل مخفض خاص، و40% كمعدل مضاعف، وهو ما يعكس آنذاك تعددية في المعالجة الجبائية حسب طبيعة السلع والخدمات. وقد استمر العمل بهذه المعدلات إلى غاية سنة 1997، التي عرفت بداية تقليص في عدد المعدلات، حيث تم الإبقاء على المعدل العادي والمخفض، في حين ألغي المعدل المضاعف ابتداء من سنة 1995، ثم ألغي المعدل المخفض الخاص سنة 2001، وهي السنة التي تم فيها أيضا تخفيض المعدل العادي من 21% إلى 17%، والمعدل المخفض من 14% إلى 7%، في إطار إصلاحات تهدف إلى تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الضريبي. وفي سنة 2017، تم رفع المعدل العادي إلى 19%، والمعدل المخفض إلى 9%، وذلك في سياق سعي السلطات العمومية إلى تعبئة موارد مالية إضافية لمواجهة الضغوطات المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2017، لا يزال العمل جاريا بهذه المعدلات إلى يومنا هذا، دون تعديل جديد على مستوياتها.

الجدول الموالي يبين تطور أنواع المعدلات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة

الجدول رقم (06) : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة

السنة	المعدل العادي(%)	المعدل المخفض(%)	المعدل المخفض الخاص(%)	المعدل المضاعف(%)
1992	21	13	7	**40**
1995	21	13	7	**ألغي**
1997	21	14	7	**ألغي**
2001	17	7	/	**ألغي**
منذ 2017	19	9	/	**ألغي**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية و قانون الرسوم على رقم الأعمال

المطلب الثاني : النظام الجبائي المرجعي الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

تعد الضريبة على الدخل من الضرائب التي تفرضها الدولة، ويتم تحديدها سنويا استنادا الى التصريحات التي يقدمها المكلفون بها. وتتميز هذه الضريبة بعدة خصائص، فهي ضريبة تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل، كما انها ضريبة شخصية تراعي الوضعية العائلية والاجتماعية للمكلف. وتعتبر كذلك ضريبة عامة وشاملة، اذ تشمل مختلف انواع الدخول المحققة من قبل الافراد. وتجدر الاشارة الى ان اسلوب فرض هذه الضريبة يختلف حسب الشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، مما يعكس تنوع المعالجة الجبائية تبعا لمصدر الدخل وطبيعته.

أولا : تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

عرف المشرع الجبائي هذه الضريبة في المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها "ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الاجمالي"، وتفرض على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة، (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025، المادة 2)

تشمل هذه الضريبة جميع الدخول التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من مختلف المصادر، وتقاس بطرح التكاليف القابلة للخصم من الإيرادات الخاضعة للضريبة. ووفقا للمادة 3 من القانون ذاته، يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع الدخول الصافية للأصناف الآتية:

- الأرباح الصناعية والتجارية
- الأرباح المهنية غير التجارية
- الأرباح الفلاحية
- الإيرادات الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية
- عوائد رؤوس الأموال المنقولة
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بعوض عن العقارات أو الحقوق العقارية الحقيقية، وكذا التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة

تتميز هذه الضريبة بعدة خصائص جوهرية، فهي:

- **ضريبة مباشرة:** تفرض على الدخول المحققة فعليا من قبل الأشخاص الطبيعيين، وتحسب على أساس صافي الدخل بعد خصم النفقات المقبولة جبائيا.

- **ضريبة سنوية** :تغطي الدخول المحققة خلال سنة مدنية واحدة، باستثناء بعض الأوعية التي تخضع للاقتطاع من المنبع مثل الأجور وعوائد رؤوس الأموال المنقولة.
- **ضريبة تقدمية** :تعتمد على جدول تصاعدي لمعدلات الضريبة، يتم تقسيم الدخل إلى شرائح يعفى أولها، وتفرض على الباقي نسب تصاعدية، وذلك وفقا للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة.
- **ضريبة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإقامة الجبائية:**، حيث يخضع كل شخص له موطن تكليف في الجزائر للضريبة على مجموع مداخيله، بغض النظر عن جنسيته. كما يخضع غير المقيمين إذا كانت دخولهم ناتجة عن مصدر جزائري.

من خلال هذا الإطار، يتضح أن الضريبة على الدخل تسعى لتحقيق العدالة الجبائية من خلال تقدير دخل المكلف وفق قواعد موضوعية وشاملة، وتوفير موارد مالية هامة للدولة، مع مراعاة القدرة الشرائية للأفراد.

ثانيا : معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

تحتسب الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر وفق جدول تصاعدي يراعي القدرة التكليفية للمكلف، ويعتمد على تقسيم الدخل الصافي الخاضع للضريبة إلى شرائح تطبق عليها معدلات مختلفة، وذلك وفقا لما ورد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وقد حددت هذه المادة نسب الضريبة كما يلي:

الجدول رقم (07): الضريبة على الدخل الاجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة(%)
إلى غاية 120.000 دج	**0%**
من 120.001 دج إلى 360.000 دج	**20%**
من 360.001 دج إلى 1.440.000 دج	**30%**
أكثر من 1.440.000 دج	**35%**

المصدر : المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثله

تعتمد الجزائر في نظامها الجبائي على ضريبة تصاعدية على الدخل الإجمالي، وهو ما يتجلى بوضوح في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة، حيث تقسم الدخول إلى شرائح يخضع كل منها لمعدل ضريبي مختلف، يبدأ بالإعفاء التام على الدخول التي لا تتجاوز 120.000 دج سنويا، وصولا إلى معدل 35% المفروض على الدخول التي تتجاوز 1.440.000 دج. وتأتي هذه البنية التصاعدية في سياق محاولة تحقيق العدالة الجبائية، عبر توزيع العبء

الضريبي بما يتناسب مع القدرة التكليفية للفرد، بحيث تتحمل الفئات ذات الدخل المرتفع جزءا أكبر من العبء، مقابل حماية الدخول الضعيفة أو المتوسطة الدنيا من الأثر المالي المباشر للضريبة.

ولا تطبق هذه المعدلات على مجمل الدخل دفعة واحدة، بل يتم تجزئة الدخل إلى شرائح، وتطبيق المعدلات تباعا، ما يساهم في تخفيف العبء الضريبي ويحافظ على عنصر التدرج. كما يتيح النظام للمكلف خصم بعض الأعباء الاجتماعية والمهنية من وعاء الضريبة، مما يعكس مرونة تشريعية تهدف إلى مراعاة الخصوصيات الفردية للمكلفين، ويعزز من دقة التقدير الضريبي.

تطبق الضريبة على مجموع الدخول المحققة من مختلف المصادر، سواء كانت ناتجة عن نشاط مهني، أو عن ملكية عقارية، أو عن عوائد رؤوس الأموال. وتخضع الأرباح الصناعية والتجارية، وأرباح المهن غير التجارية، والمداخيل الفلاحية للضريبة بعد احتساب صافي الدخل الخاضع لها، بناء على التكاليف المسموح بخصمها قانونا. أما المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات، فتميز فيها التشريعات الجبائية بين الإيجارات ذات الطابع السكني والتجاري أو الفلاحي، وتحدد المعدلات حسب طبيعة العقار وقيمة الإيجار، مع منح تخفيضات مؤقتة للمداخيل المرتفعة تخصم لاحقا من الضريبة النهائية، ما يضفي طابعا مرنا وواقعيا على النظام.

وتعد الرواتب والأجور من أكثر الدخول خضوعا للتنظيم والمراقبة، حيث تفرض عليها الضريبة عن طريق الاقتطاع من المصدر، ما يضمن تحصيلا مباشرا وفعالا. ويستفيد أصحاب هذه الدخول من تخفيض جبائي مهم يعادل 40%، ضمن حدود دنيا وعليا محددة، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية، لاسيما لدى ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة. كما تمنح امتيازات ضريبية خاصة لفئات المتقاعدين وذوي الإعاقة، مما يعكس الطابع الاجتماعي للسياسة الجبائية في الجزائر.

وفي ما يتعلق بعوائد رؤوس الأموال المنقولة، مثل أرباح الأسهم والحصص الاجتماعية، وفوائد القروض والودائع، فإنها تخضع كذلك للضريبة على الدخل الإجمالي، عبر آلية الاقتطاع من المصدر. وتختلف معدلات الاقتطاع بين ما هو نهائي محرر من الضريبة، كما في حالة أرباح الأسهم (بنسبة 10%) أو فوائد سندات الصندوق لحاملها (50%)، وبين ما يمنح الحق في خصم لاحق، كما هو الحال مع فوائد القروض والودائع (10%)، مما يعكس مرونة تشريعية تهدف إلى تسهيل التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

ورغم وضوح البنية التصاعدية ومرونة النظام، إلا أن فعاليته تبقى رهينة بمدى الالتزام بالتصريح الحقيقي بالدخل، خصوصا في ظل اتساع حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، وانتشار المداخيل غير المهيكلة أو غير المصرح

بها. وتؤدي هذه العوامل إلى اختلال التوازن في توزيع العبء الجبائي، حيث يتركز التحصيل على فئة محدودة من المكلفين، ما يضعف من العدالة التوزيعية ويقلص من المردودية المالية للضريبة.

في المجمل، يكشف تحليل الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر عن محاولة جادة لتحقيق توازن بين مبادئ العدالة الجبائية وكفاءة التحصيل. فالنظام يجمع بين التصاعد في المعدلات، وتعدد مصادر الدخل الخاضعة، والمرونة في الاقتطاع والخصم، إلى جانب إدراج عناصر الحماية الاجتماعية ضمن بنيته. غير أن نجاح هذا النموذج يظل مرهونا بقدرة الدولة على ضبط الاقتصاد غير الرسمي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز ثقة المكلفين بمصداقية وعدالة المنظومة الجبائية.

المطلب الثالث : النظام الجبائي المرجعي الخاص بالضريبة على أرباح المؤسسات (IBS)

المقصود بأرباح الشركات هو صافي الربح الذي تحققه المؤسسة في نهاية السنة المالية بعد احتساب الايرادات وخصم جميع التكاليف والنفقات المقبولة قانونا، مثل الاجور، تكاليف الانتاج، المصاريف الادارية، والاستهلاكات. وتشكل هذه النتيجة النهائية الوعاء الخاضع للضريبة على ارباح الشركات، اي انها تمثل القاعدة التي يطبق عليها المعدل الضريبي المحدد في التشريع الجبائي .(قومزيان، 2025)

أولا: مفهوم وخصائص الضريبة على أرباح الشركات

عرف النظام الجبائي الجزائري تحولا نوعيا في مجال فرض الضرائب على الكيانات المعنوية، من خلال استحداث الضريبة على أرباح الشركات، والتي جاءت موازية للضريبة على الدخل الإجمالي المطبقة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين. وقد تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 38 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، لتصبح أداة أساسية ضمن الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى عقلنة النظام الضريبي وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

وقد عرف المشرع الجبائي هذه الضريبة من خلال المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها ضريبة سنوية تفرض على مجموع الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المحددين في المادة 136 من نفس القانون، وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات". تعد الضريبة على أرباح الشركات إحدى الركائز التي تهدف إلى استهداف المداخيل الناتجة عن الأنشطة الربحية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك انسجاما مع التوجه العام للدولة نحو اقتصاد السوق وتحرير المبادرة.

وقد حدد المشرع أشكال الشركات الخاضعة لهذا النوع من الضرائب في المادة 136 من قانون الضرائب، والتي تشمل عموم الشركات مهما كان شكلها القانوني أو غرضها، باستثناء بعض الأشكال المحددة كالشركات المدنية التي لم

تتخذ شكل شركة مساهمة، ما لم تختر هذه الأخيرة الخضوع الطوعي للضريبة على أرباح الشركات. في هذه الحالة، يصبح الخيار نهائيا ولا رجعة فيه طوال حياة الشركة. كما تستثنى كذلك التعاونيات والمؤسسات التي تخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، بالإضافة إلى بعض الكيانات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري، ما عدا تلك المنصوص عليها في المادة 138 من نفس القانون.

ويتميز هذا النوع من الضرائب بعدد من الخصائص الجوهرية، أبرزها كونه ضريبة موحدة تفرض حصريا على الأشخاص المعنويين الذين يهدفون إلى تحقيق أرباح، وبالتالي فهي لا تشمل الكيانات ذات الطابع غير الربحي. كما تعد هذه الضريبة سنوية، إذ تطبق مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة المحاسبية، ويجب دفعها قبل نهاية شهر أفريل من السنة الموالية لتحقيق الأرباح.

ومن الخصائص الأخرى المميزة لهذه الضريبة أنها نسبية وليست تصاعدية، أي أنها تطبق وفق معدلات ثابتة لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح المحققة أو رقم الأعمال، بل تعتمد أساسا على مصدر الأرباح التي تختلف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، وذلك انسجاما مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتخضع هذه الضريبة كذلك لنظام التصريح الطوعي، حيث يتوجب على المكلف تقديم التصريح بالنتائج السنوية وفق نموذج رسمي تحدده الإدارة الجبائية، ويقدم التصريح إلى مصلحة الضرائب المختصة بحسب موقع المكلف، سواء كان ذلك على مستوى مفتشيات الضرائب أو مراكزها أو مديرية كبريات المؤسسات.

ويمكن القول في ضوء ما سبق، إن الضريبة على أرباح الشركات تعد أداة جبائية فعالة تستجيب لمتطلبات الشفافية والمساءلة المالية، وتسهم في تعزيز موارد الدولة، دون أن تغفل أهمية توفير مناخ جبائي محفز على الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي، خاصة إذا ما تم دعمها بآليات رقابية فعالة وتشريعات واضحة تقلل من فرص التهرب وتعزز من الالتزام الجبائي الطوعي.

ثانيا: معدلات وأسس فرض الضريبة على أرباح الشركات

تمثل الضريبة على أرباح الشركات إحدى الركائز الأساسية في النظام الجبائي الجزائري، إذ أنشئت لتشمل الأشخاص المعنويين الذين يتمتعون بشخصية قانونية مستقلة عن أعضائهم الطبيعيين. ويعود هذا التوجه إلى الاعتراف القانوني بكيانات ذات ذمة مالية مستقلة، تخضع لنظام جبائي خاص يميزها عن غيرها من أشكال النشاط الاقتصادي الفردي. غير أن نطاق تطبيق هذه الضريبة لا يخضع لمعيار موحد، بل يتأثر بعدة عوامل قانونية وتنظيمية تتعلق بهوية الكيان الخاضع للضريبة، ومكان تحقيق الأرباح، إضافة إلى بعض الأحكام الاستثنائية التي تمنح أنظمة ضريبية مغايرة في حالات محددة.

فيما يخص فئات الشركات الخاضعة للضريبة، تنص التشريعات الجبائية الجزائرية على إلزامية الخضوع للضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للأشخاص المعنويين المكونين في شكل شركات أموال، على غرار الشركات ذات الأسهم (SPA)، والشركات ذات المسؤولية المحدودة(SARL) ، والشركات ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة (EURL).كما تشمل هذه الضريبة أيضا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري(EPIC) ، إضافة إلى التعاونيات والاتحادات التابعة لها. وبالمقابل، توجد كيانات أخرى تتمتع بخيار الخضوع الطوعي لهذه الضريبة، إذا ما رأت مصلحة في الانتقال من نظام الضريبة على الدخل الإجمالي إلى نظام الضريبة على أرباح الشركات. كما توجد فئة ثالثة تبقى مستثناة من هذا النظام الجبائي، إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم، مثل الجمعيات والهيئات ذات الطابع غير الربحي.

أما من حيث معدلات الضريبة، فقد شهد النظام تطورا ملحوظا في سبيل تحفيز الاستثمار وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات. فقد خفض المعدل العام من 30% إلى 25% ابتداء من قانون المالية لسنة 2007، مع اعتماد نظام تفاضلي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط الاقتصادي. فبالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، يطبق معدل تفضيلي قدره 19%، في حين تخضع أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، بالإضافة إلى الأنشطة السياحية والعلاجية (باستثناء وكالات السفر)، إلى معدل 23%. أما بقية الأنشطة التجارية والخدمية، فتخضع للمعدل الأعلى وهو 26%.

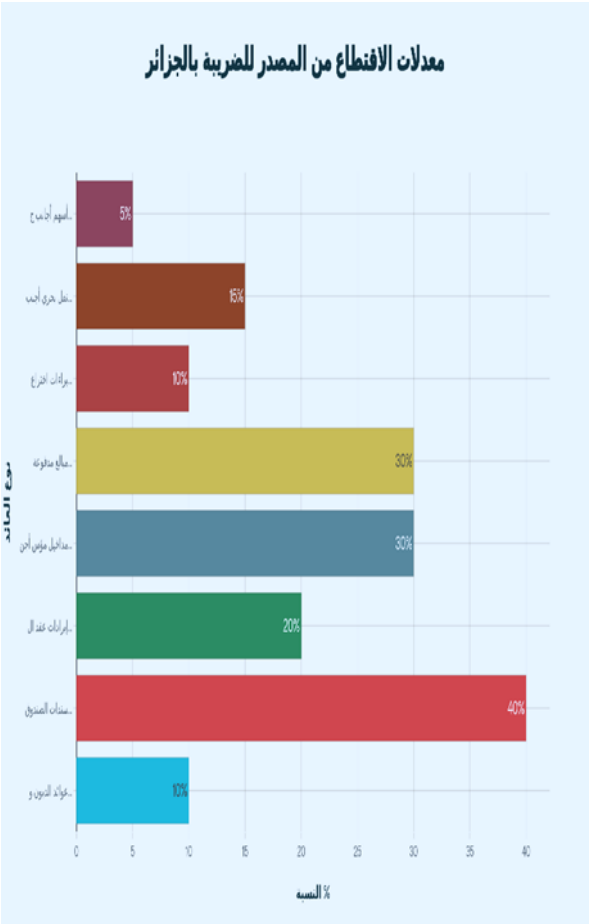
ويشترط على المؤسسات التي تمارس أنشطة متعددة أن تمسك محاسبة مفصلة ومستقلة لكل نشاط، بهدف تحديد حصة الأرباح المتأتية من كل نشاط وتطبيق المعدل المناسب. وفي حال عدم احترام هذا الشرط، يطبق المعدل الأقصى تلقائيا (26%) دون اعتبار لطبيعة النشاط، ما يشكل أداة ردعية لضمان الشفافية المحاسبية. كما أن تحديد مفهوم "أنشطة الإنتاج" يتم بناء على مقتضيات المادة 4 من قانون الرسم على رقم الأعمال، والتي تستثني الأنشطة المرتبطة بالتغليف والعرض التجاري، وكذا الأنشطة المنجمية ونشاطات المحروقات من مفهوم الإنتاج.

وتشجيعا على الاستثمار وإعادة ضخ الأرباح في الدورة الاقتصادية، تخضع الأرباح المعاد استثمارها لمعدل مخفض قدره 12.5%، بشرط التزام المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح خلال نفس السنة أو السنة الموالية، وبقاء الأصول المقتناة ضمن المؤسسة لفترة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك بما يضمن جدية العملية وفعاليتها الاقتصادية.

أما من حيث الدفع، فتسدد الضريبة على شكل تسبيقات دورية يتم اقتطاعها أو دفعها خلال السنة الجارية، في حين يسدد الرصيد المتبقي عند التسوية النهائية قبل 15 أفريل من السنة الموالية لإغلاق السنة المحاسبية، وذلك بعد إيداع التصريح الجبائي السنوي.

جدول رقم (08): معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر

البيان	المعدل الضريبي
عوائد الديون، الودائع، والكفالات	10%
الإيرادات المتأتية من سندات الصندوق غير الإسمية	40%
الإيرادات المحصلة في إطار عقد إدارة الأعمال	20%
مداخيل المؤسسات الأجنبية بدون منشآت دائمة في الجزائر في إطار صفقات خدمات	30%
المبالغ المدفوعة مقابل خدمات مقدمة أو مستلمة داخل الجزائر	30%
العائدات الممنوحة لمخترعين أجانب مقابل تراخيص استغلال براءات اختراع أو التنازل عن علامات صنع	30%
مداخيل المؤسسات الأجنبية في النقل البحري (وفق مبدأ المعاملة بالمثل)	10%
عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية لأشخاص معنويين دون منشأة دائمة في الجزائر	15%
المداخيل المحررة من الضريبة الناتجة عن تحويل التكنولوجيا	5%



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

يعرض هذا الجدول معدلات الاقتطاع من المصدر المفروضة على مختلف أنواع المداخيل المرتبطة بأرباح الشركات في الجزائر. وتختلف هذه المعدلات حسب طبيعة الإيراد، حيث ترتفع لتصل إلى 40% في حالة سندات الصندوق غير الإسمية، وتنخفض إلى 5% في حالة المداخيل الناتجة عن تحويل التكنولوجيا، ما يعكس توجه السياسة الجبائية نحو تشجيع الابتكار وتقييد بعض العمليات ذات الطابع الخارجي أو غير الإنتاجي.

إن اعتماد هذا النظام الجبائي يكرس مقاربة قائمة على التمييز بين الأنشطة وفقا لمردودها الاقتصادي وخصوصياتها القطاعية، كما يعكس حرص المشرع على إرساء عدالة جبائية فعالة، تربط بين الجهد الجبائي والمؤهلات الهيكلية للمؤسسة، مع فتح المجال للتحفيز الضريبي الموجه وفق منطق اقتصادي رشيد.

المطلب الثالث : النظام الجبائي المرجعي الخاص بالرسم على النشاط المهني (TAP)

تم إقرار الرسم على النشاط المهني (TAP) بموجب قانون المالية لسنة 1996، ليحل محل كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري(TANC) ، وذلك في إطار إصلاح جبائي يهدف إلى تبسيط النظام الضريبي وتوحيده، وتخفيف العبء على المكلفين بالضريبة.

ويعد هذا الرسم من الضرائب المباشرة، ويفرض بمناسبة تحقيق رقم أعمال داخل التراب الوطني الجزائري، سواء من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، شريطة خضوعهم لنظام التصريح الحقيقي، وممارستهم لأنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية.

يفرض هذا الرسم بنسبة ثابتة قدرها 2% من رقم الأعمال المحقق في الجزائر، سواء من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، بشرط أن يكونوا خاضعين للنظام الحقيقي للتصريح الضريبي، وأن يمارسوا نشاطات صناعية أو تجارية أو خدمية دائمة داخل التراب الوطني. ويتم احتساب الرسم باسم كل مؤسسة أو وحدة إنتاجية على مستوى كل بلدية تمارس فيها النشاط، أو على أساس مكان المقر الاجتماعي الرئيسي عند الاقتضاء.

من حيث مجال التطبيق، يشمل هذا الرسم فئتين رئيسيتين من المكلفين:

- المكلفون الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ضمن فئتي الأرباح غير التجارية أو الأرباح الصناعية والتجارية؛
- المكلفون الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات.(IBS)

كما نص التشريع الجبائي على إعفاء العمليات المنجزة بين وحدات نفس المؤسسة من هذا الرسم، تفاديا لازدواجية غير مبررة في فرض الضريبة.

أما الوعاء الضريبي، فهو يتمثل في رقم الأعمال السنوي خارج الضريبة على القيمة المضافة(TVA) ، مع مراعاة بعض التخفيضات (الاقتطاعات) المحددة قانونا، والتي تهدف إلى مراعاة طبيعة بعض الأنشطة، ومن أبرزها:

- تخفيض بنسبة 30% على رقم الأعمال المتأتي من البيع بالجملة، أو من البيع بالتجزئة للمنتجات التي تحتوي أسعارها على أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة؛
- تخفيض بنسبة 50% على البيع بالجملة للمنتجات الخاضعة لنفس القاعدة، أو على الأدوية المصنفة كسلع استراتيجية ذات هامش ربح يتراوح بين 10% و30%؛
- تخفيض بنسبة 75% على بيع الوقود بالتجزئة، بما في ذلك البنزين والمازوت.

توزع حصيلة هذا الرسم بين مختلف الهيئات المحلية، على النحو التالي:

- 1% يوجه إلى ميزانية البلدية المعنية؛
- 0.9% يخصص للولاية؛
- 0.1% يحول إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، والذي يمول أنشطة التجهيز العمومي والتضامن بين البلديات.

يعتبر الرسم على النشاط المهني آلية فعالة لتمويل الجماعات المحلية، إذ يربط بين الجهد الجبائي ومكان ممارسة النشاط الاقتصادي، ما يعزز من استقلالية الموارد المحلية ويشجع البلديات على تحسين مناخ الاستثمار. كما أن تخصيص جزء من الحصيلة لصندوق التضامن بين الجماعات يكرس مبدأ إعادة التوزيع المجالي ويقلص من الفوارق التنموية بين البلديات.

غير أن الطابع النسبي الثابت لهذا الرسم (2% من رقم الأعمال) يثير بعض التحفظات، خاصة في ظل غياب التدرج التصاعدي، ما قد لا يعكس بدقة قدرة المؤسسة على الدفع، كما أن اعتماد رقم الأعمال كوعاء ضريبي قد يثقل كاهل بعض المؤسسات منخفضة الربحية. لذا، فإن إعادة النظر في بنية هذا الرسم وتوسيع نطاق التخفيضات أو اعتماد نسب مرنة قد يشكل خطوة نحو تحسين العدالة الجبائية وتكريس الفعالية الاقتصادية.

اولا –إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) في إطار قانون المالية لسنة 2024

شكل إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) أحد التدابير الجبائية البارزة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024، وذلك في سياق السعي لتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات الاقتصادية. وقد نصت المادة 14 من هذا القانون على إلغاء العمل بالمواد من 217 إلى 231 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وهي المواد التي كانت تحدد أحكام هذا الرسم من حيث مجال التطبيق، الوعاء، نسبة الاقتطاع، وآليات التحصيل.

يندرج هذا الإلغاء ضمن رؤية شاملة لإصلاح المنظومة الجبائية، تقوم على تبسيط التشريع الجبائي وتحسين فعاليته وعدالته، من خلال الانتقال من الضرائب المرتبطة برقم الأعمال إلى ضرائب تعكس بشكل أفضل القدرة الحقيقية على الدفع. ويساهم هذا التحول في تقليص التهرب والتجنب الضريبي، ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

من منظور اقتصادي، يعد الرسم على النشاط المهني من الضرائب غير العادلة، لأنه يحتسب على أساس رقم الأعمال بغض النظر عن النتائج المحققة من أرباح أو خسائر، ما يشكل عبئا إضافيا خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقيد هامشها الربحي وقدرتها على التوسع والاستثمار. وبالتالي، فإن إلغاء هذا الرسم من شأنه أن يعزز من مرونة هذه المؤسسات ويشجعها على تطوير نشاطها الإنتاجي.

كما يتوقع أن يؤدي هذا التدبير إلى تقليص عدد الطلبات المرتبطة بالإعفاءات والتخفيضات الجبائية، والتي كانت تستخدم كوسيلة للتكيف مع ثقل هذا الرسم، وهو ما يسهم في تبسيط المساطر الجبائية وتحقيق مزيد من العدالة الأفقية بين الفاعلين الاقتصاديين.

غير أن هذا الإجراء يطرح تحديات مالية خاصة على مستوى الجماعات المحلية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على عائدات هذا الرسم في تمويل الخدمات العمومية. ومن ثم، فإن نجاح هذا الإصلاح يظل مشروطا بقدرة الدولة على وضع آليات تعويض فعالة، إما من خلال زيادة حصص البلديات من ضرائب أخرى أو من خلال إصلاح شامل للجباية المحلية، بما يضمن استمرارية تمويل التنمية المحلية.

وعليه، فإن إلغاء TAP لا يمثل مجرد تعديل تقني في التشريع الجبائي، بل يعكس توجها جديدا في السياسة الجبائية الجزائرية، يقوم على ترسيخ مبادئ العدالة والكفاءة والشفافية، وتشجيع الاستثمار المنتج، وبناء علاقة ثقة متينة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، مع الحفاظ على توازن مستدام بين الموارد المالية المركزية والمحلية (زنات السعيد وعوينة، 2024).

المطلب الرابع : المرجعية الجبائية للضرائب الأخرى ضمن النظام الضريبي الجزائري

بعد التطرق في المطالب السابقة إلى الضرائب الأساسية التي تشكل الدعائم الكبرى للنظام الجبائي الجزائري، يتناول هذا المطلب بإيجاز بعض الضرائب الأخرى التي تعد مكملة للمنظومة الجبائية، رغم محدودية دورها المالي النسبي. وتهدف هذه الإشارة إلى تقديم لمحة عن طبيعة هذه الضرائب ومرجعيتها القانونية، وذلك من أجل استكمال الصورة الشاملة للبنية الجبائية المعتمدة في الجزائر.

أولا: الضريبة على الثروة

تعد الضريبة على الثروة من الضرائب المباشرة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية من خلال استهداف الأفراد ذوي الثروات المرتفعة. وقد أدرج هذا النوع من الضرائب ضمن النظام الجبائي الجزائري كآلية لإعادة توزيع الموارد وتقليص الفوارق الاجتماعية، مع مراعاة قدرة المكلفين على الدفع.

1-مجال تطبيقها:

تفرض الضريبة على الثروة على الأشخاص الطبيعيين في الحالات التالية:

- الأشخاص الذين لديهم مقر جبائي في الجزائر، وتشمل ممتلكاتهم داخل وخارج البلاد؛
- الأشخاص الذين ليست لهم إقامة جبائية في الجزائر، لكنهم يملكون أصولا داخل التراب الوطني؛

- الأشخاص المقيمون جبائيا في الجزائر ممن لا يصرحون بثرواتهم، وتقدر ممتلكاتهم وفقا لمستوى معيشتهم الظاهر.

2-وعاء الضريبة:

يتحدد وعاء الضريبة على الثروة انطلاقا من القيمة الصافية الإجمالية للأملاك والحقوق والقيم القابلة للضريبة في تاريخ 1 جانفي من كل سنة. ويشمل ذلك العقارات المبنية وغير المبنية، الحقوق العينية العقارية، والممتلكات المنقولة مثل اليخوت، الدراجات النارية الكبيرة، الطائرات الخاصة، خيول السباق، والتحف الثمينة التي تتجاوز قيمتها 500,000 دج.

كما يمكن أن تخضع بعض عناصر مستوى المعيشة للضريبة، خاصة عندما تمثل نفقات مرتفعة لا تتناسب مع المداخيل المصرح بها في إطار الضريبة على الدخل الإجمالي، ما يسمح للإدارة الجبائية بالتدخل وفقا لمبدأ التصريح الضمني للثروة.

3-تقييم الأملاك الخاضعة للضريبة:

- تقدر العقارات بحسب قيمتها التجارية الحقيقية، وفقا لتقدير لجنة وزارية مشتركة؛
- تحتسب قيمة الممتلكات المنقولة بناء على التصريح التقديري للمكلف بالضريبة؛
- تخصم الديون المترتبة على العقارات أو القروض المخصصة لاقتناء أو بناء عقارات، وكذلك الديون المتعلقة بتحويل ملكية الأموال عن طريق الوفاة، لتحديد القيمة الصافية الخاضعة للضريبة.

4-حساب الضريبة:

تحتسب الضريبة على الثروة بناء على جدول تصاعدي يراعي القيمة الصافية للأملاك، وفق النسب التالية:

الجدول رقم (09) : سلم الضريبة على الثروة

قسط القيمة الصافية من الأملاك (بالدينار الجزائري)	النسبة المطبقة(%)
أقل من 100,000,000	**0%**
من 100,000,001 إلى 150,000,000	**0.15%**
من 150,000,001 إلى 250,000,000	**0.25%**
من 250,000,001 إلى 350,000,000	**0.35%**
من 350,000,001 إلى 450,000,000	**0.5%**
أكثر من 450,000,000	**1%**

المصدر :المادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ويمكن القول إن هذه الضريبة تمثل توجها نحو تعزيز العدالة الجبائية، إلا أن فعاليتها العملية تبقى رهينة بمدى دقة التقييم، وفعالية الإدارة الجبائية في تعقب الثروات، خاصة تلك التي تتخذ أشكالا غير تقليدية أو موجودة خارج البلاد.

ثانيا : حقوق التسجيل والطابع

تعد حقوق التسجيل والطابع من الضرائب غير المباشرة ذات الطابع الوثائقي، إذ تفرض على العقود والمحررات والوثائق التي تنشأ في سياق معاملات مدنية أو تجارية أو قضائية، وتلعب دورا مزدوجا يجمع بين الوظيفة المالية والوظيفة التنظيمية.

1-حقوق التسجيل:

تطبق رسوم التسجيل على مختلف العقود والقرارات التي تنقل ملكية الأصول العقارية أو المنقولة، سواء تم ذلك بعوض أو بدون عوض. وتخضع هذه العمليات للتسجيل لدى مصالح الضرائب، حيث يحرر أمر بالدفع من قبل مفتشية التسجيل وتدفع الرسوم على مستوى قباضة الضرائب.

وتتفاوت طبيعة رسوم التسجيل بين:

- رسوم ثابتة: تفرض على بعض العقود بصرف النظر عن قيمة المعاملة.
- رسوم نسبية أو تصاعدية: تحتسب على أساس قيمة العقار أو الأصل موضوع العقد.

ويعد التسجيل إلزاميا لضمان صلاحية العقود وقابليتها للإثبات أمام الجهات الرسمية، كما يعد وسيلة قانونية لتأمين المعاملات وضمان شفافيتها.

2-حقوق الطابع:

يعتبر رسم الطابع ضريبة تفرض على مجموعة من الوثائق الرسمية التي تستخدم في العقود أو تقدم أمام القضاء، ويشمل عدة أنواع تختلف حسب طبيعة الوثيقة:

ا-الطابع الحجمي:

يطبق على العقود والسجلات والنسخ الأصلية التي تقدم كأدلة، وكذلك على المستخرجات والنسخ المأخوذة من دفاتر رسمية. وتحدد تعريفات هذا النوع حسب حجم الورقة، كما يلي:

- ورق سجل: 60 دج

- ورق عادي: 40 دج
- نصف ورقة عادية: 20 دج

ب–طابع الأوراق القابلة وغير القابلة للتداول:

يفرض على مختلف السندات والأوراق التجارية وغير التجارية بمعدل نسبي يقدر بـ 0.50 دج لكل 100 دج أو جزء منها، ويشمل السندات غير القابلة للتداول، التفويضات، السفاتج، وجميع الوثائق ذات الطبيعة المالية.

ج–طابع المخالصات:

يشمل السندات والوثائق التي تثبت دفع أو تسديد مبالغ مالية. ويحدد الرسم بـ 1 دج لكل 100 دج أو جزء منها، مع حد أدنى يبلغ 5 دج وحد أقصى يصل إلى 10,000 دج. أما الإيصالات أو الوثائق التي تثبت عمليات الإيداع أو التسديد فتخضع لطابع موحد قيمته 20 دج.

تساهم هذه الضرائب في تعزيز مصداقية الوثائق الرسمية وتنظيم الحياة الاقتصادية والقانونية، كما توفر موردا ماليا إضافيا للخزينة العمومية، وإن كانت محدودة الأثر من حيث الإيرادات مقارنة بالضرائب المباشرة.

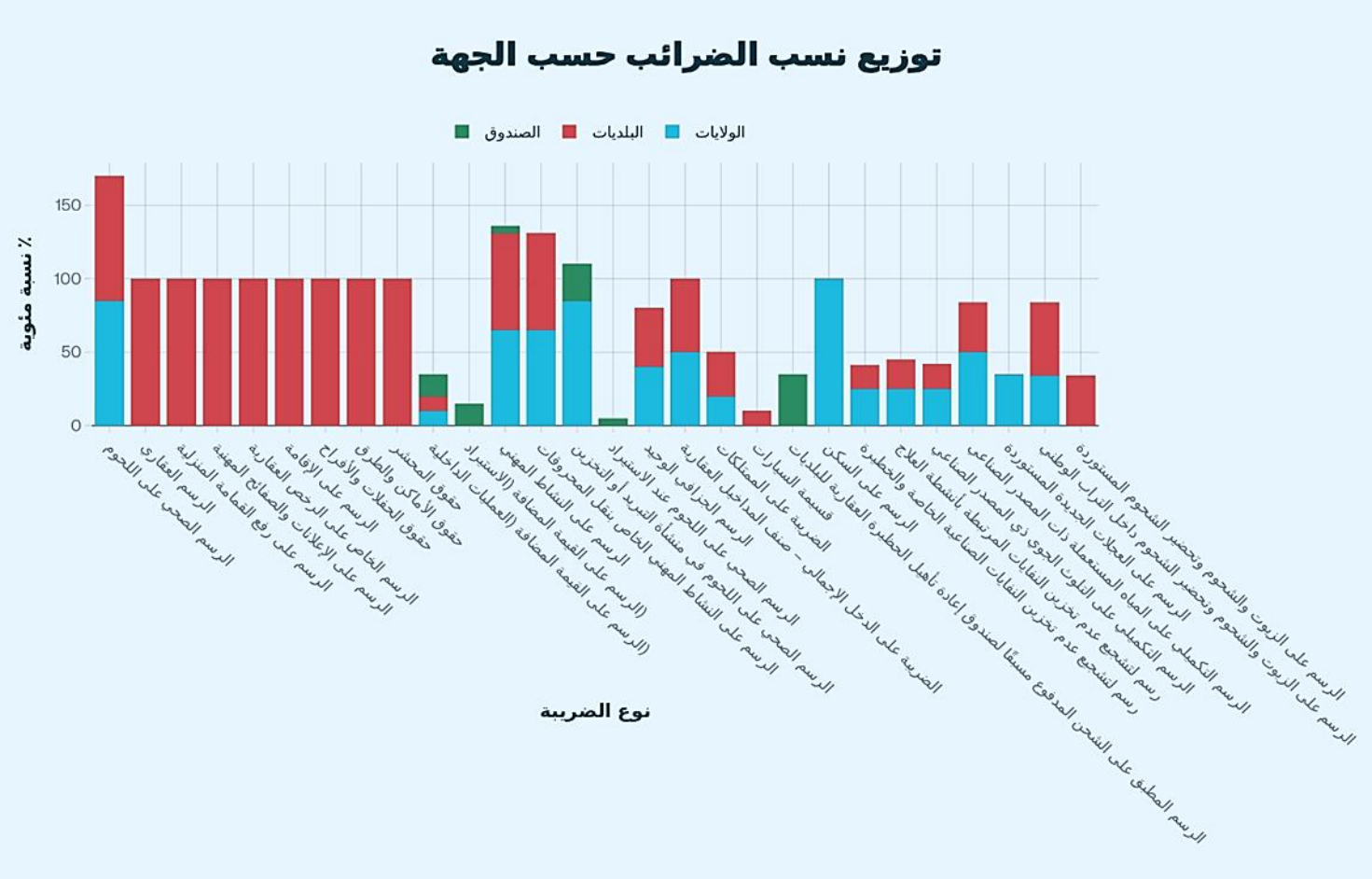
ثالثا : الضرائب الموجهة لتمويل الجماعات المحلية

تشير الجباية المحلية إلى مجموع الإيرادات الجبائية التي تحصل لصالح الجماعات الإقليمية (الولايات والبلديات)، إما على أساس مبدأ إقليمية النشاط، أو في إطار التخفيضات الجبائية التي تدرج ضمن السياسة الجبائية الكلية، الهادفة إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتجلى دورها من خلال المساهمة في توازن الميزانية العامة وتركيبها، وتأثيرها المباشر على الإنفاق العمومي المحلي، وتحفيز الاستثمار، وحماية استقرار النمو الاقتصادي (**عباس وحسيني وخليفة، 2018**).

وتعد الجباية المحلية أيضا عبارة عن مختلف الضرائب والرسوم التي تمول خزائن الجماعات المحلية، والتي تفرض من قِبل سلطات الولايات والبلديات في إطار صلاحياتها الجبائية، وتعد من بين الآليات المالية الأساسية في دعم التنمية المحلية وتمويلها (**بزة، 2018**).

وتوزع هذه الايرادات وفق نسب محددة مسبقا، بحيث تخصص حصة معينة لكل جهة معنية، كما يوضح الشكل ادناه بالتفصيل كيفية توزيع هذه الحصص.

الشكل رقم(05) : توزيع الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصندوق الضمان



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية الجبائية المعمول بها خلال سنة 2024

يشير توزيع الضرائب والرسوم بين الجماعات المحلية وصندوق الضمان في الجزائر إلى توجه تدريجي نحو تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية، مع الحرص على ضمان الحد الأدنى من التوازن بين مختلف المناطق. إذ تبرز من خلال هذا التوزيع أهمية البلديات كمحور رئيسي في تحصيل مجموعة من الرسوم المحلية ذات الطابع الخدماتي، كالرسم العقاري، ورسم رفع القمامة المنزلية، والرسم على الإعلانات والصفائح المهنية، وهي رسوم موجَّهة بالكامل لفائدة البلديات، مما يعكس الدور اللامركزي المتزايد في تسيير الموارد الجبائية. وفي المقابل، نجد بعض الموارد الضريبية التي تخضع لتقاسم نسبي بين البلديات والولايات، على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي – فئة المداخيل العقارية، حيث يتم توزيعها بنسبة 50% لكل طرف، ما يعكس محاولة لإرساء عدالة مالية عمودية بين مستويات الحكم المحلي.

من جهة أخرى، يستفيد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من حصص معتبرة من بعض الضرائب، لاسيما قسيمة السيارات، وضريبة القيمة المضافة على الواردات، وبعض الرسوم البيئية، وهو ما يدل على سعي الدولة لضمان مورد مالي ثابت لهذا الصندوق، لتمكينه من القيام بوظيفته في دعم الجماعات الضعيفة وتمويل الاستثمارات العمومية الأساسية. كما يظهر بوضوح التوجه نحو توسيع الوعاء الجبائي البيئي، حيث تم استحداث رسوم جديدة تتعلق بعدم تخزين النفايات وتلويث الهواء والمياه، توزع بين البلديات والولايات بنسب متفاوتة، الأمر الذي يعكس وعيا متزايدا بضرورة إدماج البعد البيئي ضمن السياسة الجبائية المحلية.

ورغم هذا التنوع في الموارد، تبقى فعالية هذا النظام مرهونة بقدرة السلطات المحلية على تحسين التحصيل الجبائي، وضمان الشفافية في توزيع الموارد، فضلا عن توفير أدوات حديثة لتقييم أداء الجماعات المحلية، بهدف ترشيد الإنفاق وضمان عدالة أكثر في الاستفادة من العوائد الجبائية عبر مختلف جهات الوطن.

الجدول رقم (10): توزيع الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصندوق الضمان

تعيين المورد الجبائي	الحصة العائدة لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلديات	الحصة العائدة للولاية
الرسم الصحي على اللحوم	-	85%	85%
الرسم العقاري	-	100%	0%
الرسم على رفع القمامة المنزلية (رسم التطهير)	-	100%	0%
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	-	100%	0%
الرسم الخاص على الرخص العقارية	-	100%	0%
الرسم على الإقامة	-	100%	0%
حقوق الحفلات والأفراح	-	100%	0%
حقوق الأماكن والطرق	-	100%	0%
حقوق المحشر	-	100%	0%
الرسم على القيمة المضافة (العمليات داخلية)	10%	10%	10%
الرسم على القيمة المضافة (العمليات عند الاستيراد)	15%	-	-
الرسم على النشاط المهني	5%	30%	65%
رسم نقل المحروقات عبر الأنابيب	-	30%	65%
الرسم الصحي على اللحوم من منشآت التبريد غير التابعة للبلدية	-	-	85%
الرسم الصحي على اللحوم عند الاستيراد	-	-	85%
الرسم الجزافي الوحيد	5%	40%	25%
الضريبة على الدخل الإجمالي – صنف المداخيل العقارية	-	50%	50%
الضريبة على الممتلكات	-	30%	20%
قسيمة السيارات	30%	-	-
الرسم المطبق على الشحن المدفوع مسبقا	1%	-	-

الرسم على السكن	-	-	100%بلديات وولايات
رسم عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة	-	16%	25%
رسم عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج	-	20%	25%
الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي	-	17%	25%
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	-	34%	50%
الرسم على العجلات الجديدة المستوردة	-	35%	35%
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرها داخل التراب الوطني	50%	34%	-
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرها عند الاستيراد	34%	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية الجبائية المعمول بها خلال سنة 2024

المطلب الخامس : تحليل البعد المالي للجباية في الجزائر

تشكل الحصيلة الضريبية أحد المؤشرات المحورية التي تعكس فعالية النظام الجبائي ونجاعته في تعبئة الموارد المالية لخزينة الدولة، كما تعد مرآة للتفاعل بين السياسة الجبائية والظرف الاقتصادي والاجتماعي العام. وفي السياق الجزائري، تكتسي هذه الحصيلة أهمية خاصة بالنظر إلى التحولات التي شهدتها المنظومة الجبائية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، إذ أصبحت الجباية تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الميزانية العامة، لاسيما في ظل التوجه نحو تقليص الاعتماد على الموارد الريعية. ومن هذا المنطلق، يعد تحليل الحصيلة الضريبية أداة ضرورية لتقييم أداء السياسات الجبائية المتبعة ومدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية وتلبية المتطلبات التنموية للدولة.

أولا : تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر (1992–2022): تحليل هيكلي ومؤشرات الاستدامة"

تشكل الإيرادات الجبائية العصب المالي للدولة الجزائرية، وتعد دراسة تطورها عبر ثلاثة عقود مدخلا أساسيا لفهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني وتأثير السياسات المالية على الأداء الجبائي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الكمية للإيرادات الجبائية للفترة 1992-2022، مع التركيز على الاتجاهات طويلة المدى ونقاط الانعطاف والعوامل المحددة للتقلبات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات الرسمية للمديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصائيات، حيث تم تصنيف الإيرادات إلى ثلاث فئات رئيسة: الجباية البترولية، الجباية العادية، والجباية المحلية، مع حساب معدلات النمو السنوية ومتوسطاتها المتحركة لتحديد الاتجاهات والدورات والجدول التالي يبين التطور الزمني لذلك .

الجدول رقم (11) : تطور بنية الايرادات الجبائية في الجزائر للفترة 1992 – 2022

لسنة	الإيرادات الكلية (مليار دج)	معدل النمو الكلي(%)	جباية البترول (مليار دج)	حصة البترول(%)	الجباية العادية (مليار دج)	حصة الجباية العادية(%)	الجباية المحلية (مليار دج)	حصة الجباية المحلية(%)
1992	328.76	–	193.80	58.95	108.86	33.11	26.10	7.94
1993	338.54	–7.52	179.22	52.94	126.99	37.51	32.33	9.55
1994	441.14	23.97	222.18	50.36	173.91	39.42	45.06	10.21
1995	659.72	51.30	336.15	50.95	245.84	37.26	77.73	11.78
1996	871.39	51.08	507.84	58.28	293.25	33.65	70.31	8.07
1997	960.10	12.41	570.84	59.46	317.05	33.02	72.21	7.52
1998	791.77	–33.66	378.72	47.82	343.24	43.34	69.81	8.82
1999	978.10	47.90	560.12	57.26	342.63	35.02	75.35	7.70
2000	1,175.61	28.54	720.00	61.24	366.56	31.18	89.05	7.58
2001	1,376.24	16.75	840.60	61.09	444.45	32.29	91.19	6.63
2002	1,529.12	12.17	942.90	61.68	493.09	32.24	93.13	6.09
2003	1,942.42	36.28	1,284.97	66.16	562.88	28.98	94.57	4.87
2004	2,197.49	15.63	1,485.76	67.63	603.77	27.48	107.96	4.91
2005	3,049.35	52.64	2,267.84	74.38	664.80	21.80	116.71	3.83
2006	3,583.97	19.67	2,714.00	75.72	745.56	20.81	124.41	3.47
2007	3,657.85	–0.08	2,711.85	74.14	786.77	21.52	159.23	4.35
2008	5,187.07	47.63	4,003.56	77.18	985.85	19.01	197.66	3.81
2009	3,751.98	–41.86	2,327.67	62.04	1,172.44	31.25	251.87	6.71
2010	4,410.39	21.15	2,820.01	63.93	1,309.38	29.69	281.00	6.37
2011	5,685.61	35.81	3,829.72	67.36	1,548.54	27.24	307.35	5.41
2012	6,351.95	5.87	4,054.35	63.83	1,944.58	30.61	353.02	5.56
2013	6,139.49	–9.28	3,678.13	59.89	2,072.09	33.74	389.27	6.34
2014	5,925.15	–7.88	3,388.36	57.19	2,126.36	35.89	410.43	6.93
2015	5,243.16	–32.85	2,275.13	43.41	2,557.31	48.78	410.72	7.83
2016	4,771.32	–21.71	1,781.10	37.33	2,564.62	53.75	425.60	8.92
2017	5,343.11	19.42	2,126.99	39.81	2,750.61	51.49	465.51	8.71
2018	6,057.69	31.04	2,787.11	46.01	2,785.79	45.99	484.79	8.00
2019	5,836.72	–9.64	2,518.49	43.16	2,836.41	48.59	481.82	8.26
2020	5,168.55	–22.19	1,959.76	37.93	2,766.82	53.53	441.97	8.55
2021	5,921.65	33.14	2,609.16	44.06	2,843.11	48.02	469.39	7.93
2022	8,977.03	111.09	5,507.68	61.36	3,076.68	34.28	392.67	4.37

المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية

شهدت الإيرادات الجبائية الإجمالية نموا هندسيا من 328.8 مليار دينار جزائري في 1992 إلى 8,977.0 مليار دج في 2022، بمعامل تضاعف قدره 27.3. يبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة 11.7%، وهو معدل مرتفع يعكس التوسع النقدي والنمو الاسمي للاقتصاد. تمثل الجباية البترولية المكون الأكثر تأثيرا في هيكل الإيرادات، حيث تراوحت حصتها بين 45.8% في 2020 و77.2% في 2008، وسجلت ثلاث موجات رئيسة: الموجة

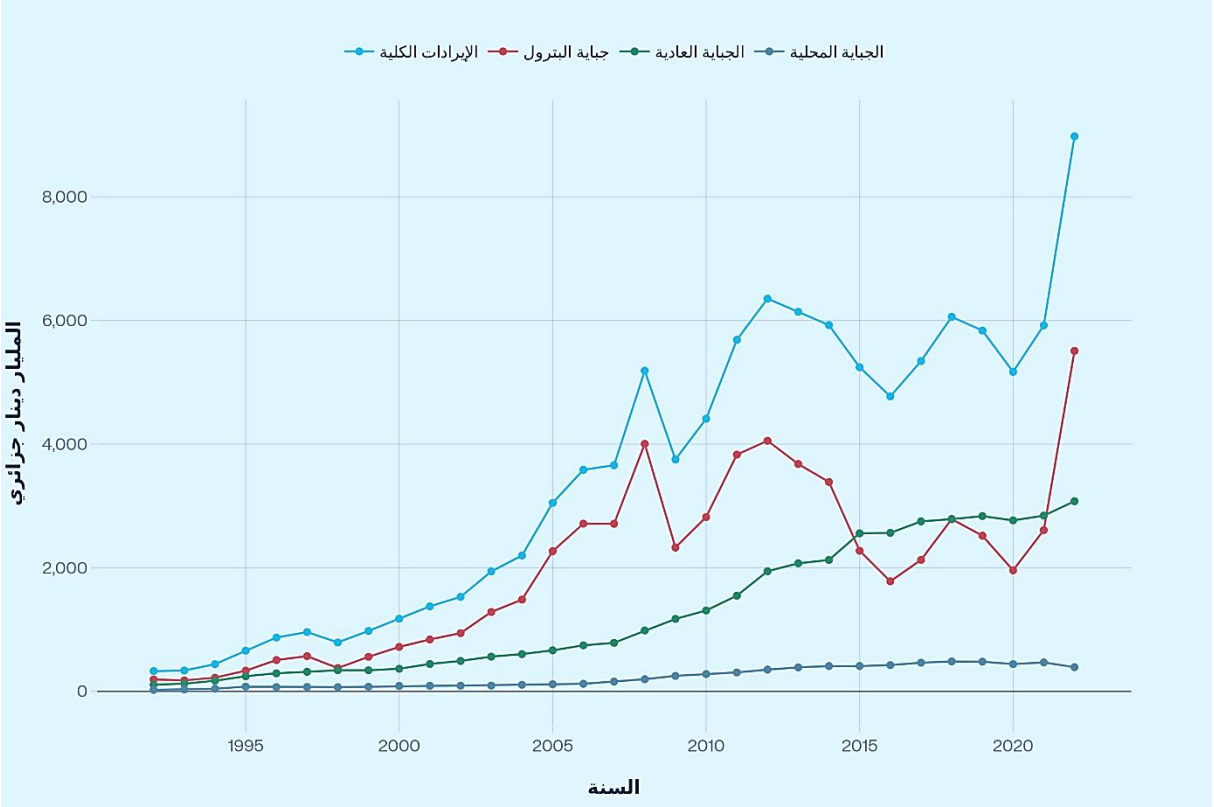
الأولى بين 1999 و2008 بنمو مطرد بمتوسط سنوي 28.4% وقمة في 2008 عند 4,003.6 مليار دج، ثم الموجة الثانية بين 2009 و2016 بتراجع حاد بمتوسط سنوي -6.8% وأدنى مستوى في 2016 عند 1,781.1 مليار دج، وأخيرا الموجة الثالثة بين 2017 و2022 بتعاف متذبذب بلغ ذروته في 2022 عند 5,507.7 مليار دج. أما الجباية العادية فقد أظهرت استقرارا نسبيا بمعدل نمو سنوي مركب 11.5%، حيث تضاعفت من 108.9 مليار دج في 1992 إلى 3,076.7 مليار دج في 2022، مع انحراف معياري أقل مقارنة بالجباية البترولية، ما يشير إلى قدرة أكبر على التنبؤ. في المقابل، سجلت الجباية المحلية أبطأ معدلات النمو بنسبة 9.1% سنويا، وبقيت حصتها في الإيرادات الإجمالية محدودة عند 4.4% في 2022، ما يعكس ضعف التعبئة المالية على المستوى المحلي ومحدودية الوعاء الضريبي البلدي.

أما دورات التقلبات فقد ارتبطت بالصدمات الخارجية، حيث تميزت دورة الطفرة الأولى بين 1999 و2008 بارتفاع أسعار النفط من 17.97 دولار للبرميل في 1999 إلى 97.26 دولار في 2008، مع قفزات استثنائية في 2005 بنسبة +52.6% وفي 2008 بنسبة +47.6%. تلتها دورة الانكماش بين 2009 و2016 بتراجع الأسعار النفطية وتأثير الأزمة المالية العالمية، حيث سجلت الإيرادات انخفاضا تراكميا بنسبة 30.4% مع أشد التراجعات في 2009 بنسبة -41.9% وفي 2015 بنسبة -32.9%. أما دورة التعافي المتقلب بين 2017 و2022 فقد شهدت تقلبات حادة بين النمو والانكماش، مع انهيار في 2020 بنسبة -22.2% بفعل جائحة كوفيد-19، يليه انتعاش قياسي في 2022 بنسبة +111.1% نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة. وفيما يتعلق بمؤشرات الاستدامة المالية، يظهر معامل التباين ارتفاعا في الجباية البترولية عند 0.89 مقارنة بـ0.52 للجباية العادية و0.48 للجباية المحلية، كما سجل معامل ارتباط قوي +0.82 بين الإيرادات الإجمالية وأسعار البرنت، ما يؤكد الاعتماد البنيوي على المحروقات.

تكشف هذه النتائج عن خصائص هيكلية للنظام الجبائي الجزائري، حيث تبرز الريعية المفرطة مع تشكيل الجباية البترولية 61.3% من متوسط الإيرادات على المدى الطويل، ما يجعل الميزانية رهينة للصدمات الخارجية. كما يظهر ضعف التنويع، إذ لم تتجاوز حصة الجباية العادية النسبية 34.3% في 2022 رغم نموها المطلق، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس تدني مساهمة الجباية المحلية هشاشة اللامركزية المالية ومحدودية الاستقلالية الجبائية للجماعات المحلية. وفي الخلاصة، تؤكد الدراسة وجود نموذج جبائي أحادي الاتجاه يعتمد بشكل مفرط على عائدات المحروقات، ولتحقيق الاستدامة المالية يتطلب الأمر تسريع التحول الهيكلي نحو اقتصاد متنوع الإنتاج لتوسيع وعاء الجباية العادية، وتطوير الإدارة الجبائية المحلية لتفعيل دور الجماعات في التعبئة المالية، وإنشاء صناديق استقرار لامتصاص صدمات أسعار النفط وضمان استمرارية التمويل العام، بالإضافة إلى

تحديث التشريع الضريبي لمواكبة التطورات الاقتصادية ودمج الاقتصاد الرقمي، إذ إن نجاح هذه التوجهات سيحدد قدرة الجزائر على بناء نظام جبائي مستدام ومرن في مواجهة التحديات المستقبلية.

الشكل رقم (06) : يمثل تطور بنية الايرادات الجبائية في الجزائر للفترة 1992 – 2022

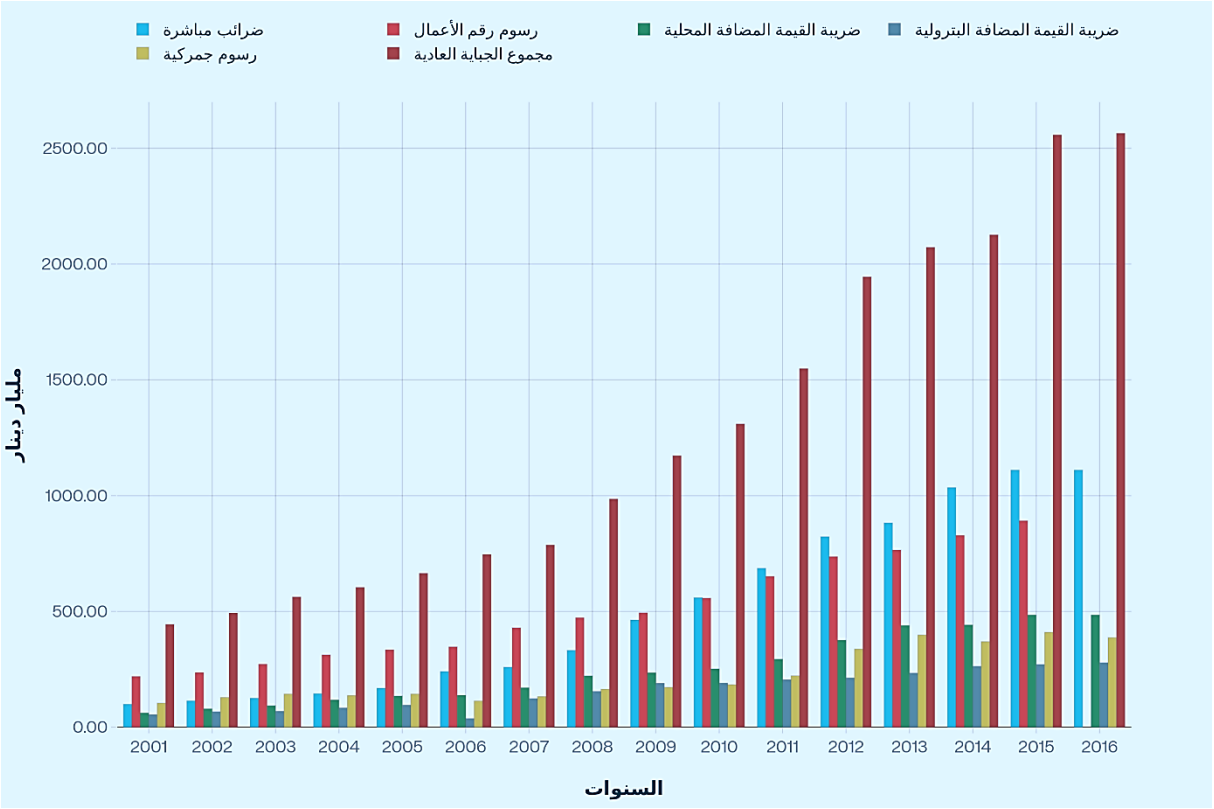


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الجدول السابق

ثانيا : تحليل تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر

يعد تتبع تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2016 نموذجا مثيرا للاهتمام في دراسة الديناميكيات الاقتصادية والمالية، حيث تكشف البيانات المفصلة عن تحولات هيكلية عميقة في مصادر الإيرادات الضريبية، تعكس تفاعل السياسات الحكومية مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية. يبرز هذا التحليل، المبني على بيانات زمنية دقيقة، كيف ساهمت الفئات الضريبية المختلفة في تعزيز الاستدامة المالية للدولة، مع الإشارة إلى نقاط القوة والضعف في هذا الهيكل، الشكل الموالي يبين تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر

الشكل رقم (07) : تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية

في سياق الضرائب المباشرة، التي تشكل العمود الفقري للجباية، نلاحظ نموا استثنائيا يعكس نجاح الجهود في توسيع القاعدة الضريبية وتحسين آليات التحصيل. فقد ارتفعت هذه الضرائب من 99.2 مليار دينار عام 2001 إلى 1,110.33 مليار دينار عام 2016، مدفوعة بتطور مكوناتها الرئيسية. على سبيل المثال، الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء شهدت زيادة مطردة من 18.03 مليار إلى 82.44 مليار دينار، مما يعكس توسع سوق العمل الرسمي وارتفاع مستويات الدخل، رغم بعض التقلبات الناتجة عن تغيرات في معدلات التوظيف. أما الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء، فقد قفزت من 36.39 مليار إلى 380.38 مليار دينار، مستفيدة من نمو القطاعات غير الرسمية والمهن الحرة، فيما بلغت ضريبة أرباح الشركات ذروتها عند 380.38 مليار دينار، مشيرة إلى تحسن الربحية المؤسسية وزيادة الاستثمارات. هذا النمو المتسارع يؤكد على فعالية الإصلاحات الضريبية في مكافحة التهرب وتعزيز الامتثال، مما يساهم في تعزيز الإيرادات المستدامة.

بالتوازي، تبرز رسوم رقم الأعمال كمحرك رئيسي آخر للنمو، حيث انتقلت من 184.3 مليار دينار إلى 891.51 مليار دينار، مرتبطة ارتباطا وثيقا بديناميكية النشاط الاقتصادي والتوسع في المعاملات التجارية. ضمن هذه الفئة، تظهر الضريبة على القيمة المضافة (TVA) تطورا ملحوظا، إذ ارتفع الجزء المحلي منها من 61.69 مليار إلى

484.66 مليار دينار، بينما سجل الجزء المتعلق بالمنتجات البترولية نموا من 54.23 مليار إلى 278.62 مليار دينار، مما يعكس دور قطاع المحروقات كمحفز اقتصادي رئيسي. كذلك، أدى دمج الرسوم الجمركية مع TVA على الواردات إلى تشكيل مجموع فرعي قوي بلغ 763.28 مليار دينار عام 2016، ناتج عن تحرير التجارة وزيادة حجم الواردات، وهو ما يبرز حساسية هذه الإيرادات للعوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار الصرف والسياسات التجارية العالمية.

أما في مجال الرسوم غير المباشرة، فيظهر الرسم الداخلي على الاستهلاك نموا من 23.17 مليار إلى 64.46 مليار دينار، مدفوعا بزيادات متتالية على السلع مثل التبغ والمنتجات غير الأساسية، في حين شهدت رسوم المنتجات البترولية تقلبات بين 28.21 و52.32 مليار دينار، متأثرة بالأسعار العالمية للنفط. هذه العناصر، مجتمعة مع الاقتطاعات غير المباشرة التي ارتفعت إلى 24.19 مليار دينار، تكشف عن استراتيجية ضريبية تعتمد على تنويع الرسوم لضمان تدفق إيرادات مستقر نسبيا. ومع ذلك، تظل الرسوم الجمركية عرضة للتقلبات، حيث بلغت ذروتها عند 410.2 مليار دينار عام 2015 قبل تراجعها إلى 387.34 مليار عام 2016، مما يعكس التحديات الناتجة عن الاتفاقيات التجارية وتغيرات حجم التجارة الخارجية.

من جانب آخر، تبقى نواتج أملاك الدولة وإيراداتها الأخرى هامشية ومتقلبة، حيث تراوحت بين 7.87 و79.32 مليار دينار، مشيرة إلى نقص في الفعالية الإدارية لاستثمار الأصول العمومية. هذا الجانب يكشف عن فرص غير مستغلة لتعزيز التنويع، خاصة من خلال آليات الشراكة مع القطاع الخاص وتحديث الإطار القانوني.

في الختام، يبرز هذا التحليل العلمي أن نمو الجباية العادية في الجزائر كان مدفوعا بشكل أساسي بالضرائب المباشرة ورسوم رقم الأعمال، مما ساهم في تحقيق إجمالي بلغ 2,564.62 مليار دينار عام 2016. ومع ذلك، يشير الاعتماد المتزايد على الإيرادات الداخلية إلى تحول إيجابي نحو الاستقرار، مع الحاجة الملحة إلى إصلاحات لتعزيز استغلال الأصول العمومية وتقليل التقلبات في الفئات غير المباشرة، مما يضمن استدامة الموارد المالية في مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

المبحث الثاني : النفقات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

تعد النفقات الجبائية أداة غير مباشرة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، من خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لبعض الفئات أو الأنشطة، دون المساس بالبنية العامة للنظام الضريبي المرجعي. وقد اكتسبت هذه الآلية أهمية متزايدة في السياسات الجبائية المعاصرة، لا سيما في الدول الساعية إلى تحفيز الاستثمار، دعم القطاعات الإنتاجية، أو توجيه الموارد نحو أولويات تنموية محددة(Djelil, 2017).

وفي الجزائر، شكلت النفقات الجبائية أداة مركزية ضمن سياسة الإصلاح الجبائي التي انطلقت مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث تم اللجوء إليها في إطار توجه جديد يرمي إلى تشجيع النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية، لاسيما في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق. وقد أكد بعض الباحثين على أن هذا التوجه كان يهدف إلى تصحيح اختلالات النظام الجبائي وتكييفه مع مستلزمات النمو، من خلال منح تسهيلات جبائية تشجع الاستثمار وتقلل من الطابع العقابي للضريبة(Kandil, 1970).

المطلب الأول : الإطار القانوني المنظم للنفقات الجبائية في الجزائر

أولت الدولة الجزائرية، منذ الاستقلال، اهتماما بالغا بتشجيع الاستثمار، إدراكا منها لدوره الحيوي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية الشاملة. وقد عملت على تطوير المنظومة الجبائية لتكون أداة استراتيجية لتوجيه الموارد، وتحفيز المبادرة الخاصة، وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق، اعتمد المشرع الجزائري، منذ أكثر من عقد، وفي إطار سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، مجموعة من النفقات الجبائية التي شملت مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وتعد هذه النفقات شكلا من أشكال التنازل الجبائي الانتقائي، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها تحفيز الاستثمار، دعم فرص التشغيل، والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

وتدرج هذه التدابير ضمن قوانين المالية، سواء الأولية أو التكميلية، كما تفعل في إطار السياسات العمومية الرامية إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، بما يعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال تخصيص الموارد وتوزيع الأعباء الجبائية.

أولا : النفقات الجبائية المقررة في إطار القانون الجبائي العام

يتيح القانون الجبائي العام مجموعة من التدابير الاستثنائية التي تخرج عن القواعد العامة للتشريع الضريبي، وتعد بمثابة تنازلات ضريبية مقننة تمنح لفائدة فئات اجتماعية أو أنشطة اقتصادية محددة، بغرض تشجيع الاستثمار، دعم بعض القطاعات ذات الأولوية، أو تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي. وتدرج هذه التدابير ضمن ما يُعرف بالنفقات الجبائية، والتي تختلف عن النفقات الميزانية التقليدية من حيث الشكل لكنها تؤدي وظائف مماثلة. ويكتسي تحليل هذه النفقات أهمية متزايدة بالنظر إلى أثرها المزدوج: من جهة، تأثيرها على النمو الاقتصادي عبر تحفيز الإنتاج والاستثمار، ومن جهة أخرى، انعكاسها على الحيز المالي للدولة من خلال التخلي عن جزء من الإيرادات الجبائية المحتملة

1- الإعفاءات الجبائية المؤقتة

تمثل الإعفاءات الجبائية المؤقتة إحدى أبرز أدوات السياسة الجبائية التي تعتمدها الدولة الجزائرية لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم القطاعات ذات الأولوية. ففي إطار القانون الجبائي العام، تم منح سلسلة من الإعفاءات الضريبية تستهدف فئات ومجالات مختلفة، تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من بينها تعزيز الابتكار، دعم المؤسسات الناشئة، ترقية الحرف التقليدية، وتشجيع الاستثمارات ذات الأثر المضاعف على النمو والتشغيل.

ويُلاحظ من خلال استقراء هذه الإعفاءات، أن المشرع الجزائري أولى أهمية خاصة لفئة المؤسسات الناشئة، من خلال تمكينها من إعفاءات معتبرة من مختلف الضرائب(IBS ، IRG، TAPلمدة أربع سنوات قابلة للتمديد، شريطة الحصول على علامة "شركة ناشئة" أو "حاضنة". وتنسجم هذه الإجراءات مع التوجهات العالمية المعاصرة التي تسعى إلى خلق بيئة داعمة لريادة الأعمال، خاصة في ظل ما تفرضه التحولات الرقمية والاقتصاد القائم على المعرفة.

من جهة أخرى، تم تخصيص إعفاءات طويلة الأمد (تصل إلى عشر سنوات) لفائدة الأنشطة الحرفية والمؤسسات السياحية الجديدة، في محاولة لتنشيط قطاعات تقليدية تعاني من ضعف التحديث أو من تراجع القدرة التنافسية. غير أن فعالية هذه الإعفاءات تظل رهينة بمدى قدرة هذه القطاعات على امتصاص فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة فعلية، دون أن تتحول هذه الامتيازات إلى عبء على الخزينة العمومية من دون مردود اقتصادي واضح.

وفي السياق ذاته، تبرز نفقات جبائية أخرى موجهة للأنشطة الثقافية والفنية، من خلال إعفاءات جمركية على استيراد التجهيزات اللازمة للعروض والمعارض، وهو ما يعكس بعدا ثقافيا في السياسة الجبائية، يندرج ضمن أهداف دعم الهوية الوطنية وتعزيز النشاطات غير المهيكلة تقليديا في الاقتصاد الرسمي.

لكن ورغم الطابع الإيجابي لهذه الإعفاءات من حيث نوايا التشجيع والتحفيز، فإن تقييم فعاليتها الاقتصادية الحقيقية يطرح جملة من الإشكاليات، خاصة في ظل غياب آليات دقيقة لرصد النتائج المحققة مقارنة بالخسائر الجبائية المسجلة، وندرة الدراسات التي تقيس الأثر الفعلي لكل نوع من أنواع النفقات الجبائية على مؤشرات الاستثمار والنمو والتشغيل.

وعليه، فإن التوجه نحو ترشيد هذه النفقات، وتوجيهها بشكل أكثر دقة نحو القطاعات الإنتاجية ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، يظل من بين التحديات الكبرى التي تواجه صناع القرار في الجزائر، لا سيما في ظل الضغوطات المتزايدة على المالية العمومية وضرورة البحث عن بدائل فعالة للدعم الضريبي التقليدي.

2-الإعفاءات الدائمة

إلى جانب الإعفاءات المؤقتة، تعتمد السياسة الجبائية الجزائرية على مجموعة من النفقات الجبائية الدائمة، التي تندرج في إطار القانون العام وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية استراتيجية طويلة المدى. وتتمثل هذه الإعفاءات في تنازلات ضريبية غير محددة المدة، توجه نحو أنشطة تعتبرها الدولة ذات أولوية في دفع النمو الاقتصادي، تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الحيوية.

وتشمل هذه النفقات إعفاءات دائمة من الضرائب الأساسية الثلاث: الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، والرسم على النشاط المهني(TAP) ، لفائدة العمليات المولدة للعملة الصعبة، خصوصا تلك المرتبطة بالتصدير سواء في شكل سلع أو خدمات. وتأتي هذه التدابير في سياق الجهود الرامية إلى دعم تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق الخارجية، والتقليل من الاعتماد على عائدات المحروقات.

كما يستفيد قطاع النقل الجوي والبحري من إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) عند استيراد الطائرات والسفن والتجهيزات المتعلقة بها، بما في ذلك المدارس ومراكز التدريب المعتمدة، وهي خطوة تهدف إلى دعم القدرات اللوجستية للقطاع وتعزيز موقع الجزائر كمركز للنقل الجهوي والدولي.

وتولي الدولة أيضا أهمية خاصة للمؤسسات الناشئة والحاضنات، حيث تستفيد هذه الأخيرة من إعفاءات دائمة من TVA عند اقتناء التجهيزات المرتبطة مباشرة بإنجاز مشاريعها الاستثمارية. وتنسجم هذه السياسة مع استراتيجية دعم الابتكار وريادة الأعمال، باعتبارها من الرهانات الأساسية لتحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني.

وفي المجال السياحي، تمنح الإعفاءات الجبائية على TAP للأنشطة المحققة لعائدات بالعملة الصعبة، مثل الفندقة، السياحة الحموية، المطاعم المصنفة، ووكالات السفر، ما يعكس إدراج هذا القطاع ضمن محركات النمو غير التقليدي.

وتشمل الإعفاءات الدائمة أيضا القطاعات الزراعية، من خلال إعفاء الأنشطة الفلاحية منIBS ، في إطار سياسة الأمن الغذائي ودعم الإنتاج المحلي. كما تستفيد الشركات القابضة (sociétés mères) من إعفاءات على الأرباح المتأتية من مساهماتها في الشركات التابعة، بما يساهم في تسهيل تشكيل مجموعات اقتصادية قوية.

ومن اللافت أيضا تخصيص إعفاءات من TVA للتجهيزات والمواد الرياضية المنتجة محليا والمقتناة من قبل الاتحادات الرياضية الوطنية، ما يدل على توسيع نطاق النفقات الجبائية ليشمل أبعادا اجتماعية وثقافية.

أما في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فقد تم إعفاء التجهيزات الموجهة لهذا الغرض، سواء كانت محلية أو مستوردة، من الرسوم والضرائب، شريطة أن تكون موجهة لمراكز وهيئات بحث معتمدة. وهو توجه يعكس وعي السلطات بأهمية الاستثمار في المعرفة كدعامة أساسية للنمو المستدام.

ورغم الطابع الدائم لهذه الإعفاءات، فإن فعاليتها الاقتصادية تستدعي التقييم المنتظم، لا سيما في ظل الضغوط التي تواجه المالية العمومية، والحاجة إلى ضمان التوازن بين التحفيز الجبائي من جهة، والحفاظ على الحصيلة الضريبية من جهة أخرى. كما أن غياب نظام شفاف لقياس أثر هذه النفقات يجعل من الصعب تقدير مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المعلنة.

3-النفقات الجبائية في إطار القانون العام خارج الإعفاءات

لا تقتصر النفقات الجبائية في الجزائر على الإعفاءات المؤقتة أو الدائمة، بل تتوسع لتشمل آليات أخرى تهدف إلى تحفيز الاستثمار، تنمية المناطق ذات الأولوية، وتشجيع الابتكار والمبادرة الفردية. وتعد هذه الآليات مكونا مهما من السياسة الجبائية الوطنية التي تسعى إلى إحداث أثر اقتصادي ملموس على المديين المتوسط والطويل.

ا-تخفيض نسب الضريبة

تعتمد الدولة على آلية تطبيق نسب ضريبية مخفضة، وخاصة في مجال الضريبة على القيمة المضافة(TVA) ، كوسيلة لتخفيف العبء الجبائي عن قطاعات مستهدفة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تطبيق نسبة TVA بنسبة 9٪ بدلا من النسبة العادية، لصالح كل من:

- الأنشطة الحرفية، ما يعكس اهتماما بدعم الاقتصاد التقليدي والمشاريع الصغيرة؛
- الورشات العاملة في مجال بناء السفن والطائرات؛
- خدمات قطاع السياحة والفندقة والاستجمام والمطاعم المصنفة ووكالات السفر وتأجير المركبات السياحية، وذلك بشكل مؤقت إلى غاية 31 ديسمبر 2021؛

كما تستفيد المؤسسات الناشئة (Startups) من نسبة جمركية مخفضة بـ 5٪ عند استيراد التجهيزات المخصصة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية، وهي آلية تعزز البيئة الابتكارية وتقلل من تكلفة الإطلاق في المراحل الأولى من دورة حياة المشروع.

ب- التخفيضات الضريبية الإقليمية (الخصم أو التخفيض)

تولي السلطات اهتماما خاصا للمناطق الجنوبية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة من خلال منح تخفيض بنسبة 50٪ على الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لفائدة الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في ولايات إليزي، تيندوف، أدرار، تمنراست، إضافة إلى الولايات المنتدبة مثل تيميمون، برج باجي مختار، إن صالح، إن قزام وجانت. ويطبق هذا التدبير منذ فاتح يناير 2020 ولمدة خمس سنوات، ويعد شكلا من أشكال التمييز الإيجابي لتوجيه الاستثمار نحو هذه المناطق المهمشة.

-الاستهلاك المعجل أو الإهلاك التنازلي(Amortissement dégressif)

يسمح النظام الجبائي الجزائري، بصفة استثنائية، باعتماد أسلوب الاستهلاك التنازلي لبعض الأصول الثابتة بدل الاستهلاك الخطي، بما يعكس طبيعة الأصول التي تتعرض لتدهور أسرع في قيمتها خلال السنوات الأولى من الاستخدام. وتعتبر هذه الآلية وسيلة لدعم التجديد التكنولوجي عبر تمكين المؤسسات من خصم جزء أكبر من قيمة الأصل في المراحل الأولى، مما يحسن من وضعيتها الضريبية.

-إعفاء الأرباح الناتجة عن إعادة استثمار فائض القيمة

في إطار دعم الاستثمار المستدام، ينص النظام الجبائي على إمكانية عدم إخضاع فائض القيمة الناتج عن بيع الأصول الثابتة للضريبة، شريطة أن تلتزم المؤسسة بإعادة استثمار مبلغ مساو لهذا الفائض، مضافا إليه سعر اقتناء الأصل المبيع، في شكل أصول ثابتة جديدة في أجل لا يتعدى ثلاث سنوات من تاريخ غلق السنة المالية المعنية. ويعتبر هذا التدبير من أبرز آليات إعادة تدوير رأس المال داخل الدورة الاقتصادية دون فرض عبء ضريبي مباشر، مما يشجع المؤسسات على تحديث معداتها وتوسيع نشاطها.

جدول رقم (12) : أنواع النفقات الجبائية والإعفاءات الضريبية في الجزائر في إطار القانون العام حسب الفئات والمجالات

شرح مختصر	نوع الامتياز	الفئة أو المجال
إعفاءات ضريبية تصل إلى 4 سنوات قابلة للتمديد، شريطة الحصول على علامة "شركة ناشئة" أو "حاضنة."	إعفاء مؤقت	المؤسسات الناشئة(Startups)
إعفاءات تمتد حتى 10 سنوات دعما لتنشيط قطاعات تقليدية أو سياحية.	إعفاء مؤقت	الأنشطة الحرفية والمؤسسات السياحية الجديدة
إعفاءات جمركية عند استيراد التجهيزات اللازمة للعروض والمعارض الثقافية والفنية.	إعفاء مؤقت	الأنشطة الثقافية والفنية

إعفاء دائم منIBS ، IRGوTAPعلى العمليات المولدة للعملة الأجنبية.	إعفاء دائم	المؤسسات المحققة لعائدات بالعملة الصعبة (خاصة الصادرات)
إعفاء TVA عند استيراد الطائرات والسفن والتجهيزات المتعلقة بها.	إعفاء دائم	النقل الجوي والبحري
إعفاء TVA عند اقتناء التجهيزات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.	إعفاء دائم	المؤسسات الناشئة والحاضنات
إعفاء TAP للأنشطة السياحية المحققة لعائدات بالعملة الصعبة.	إعفاء دائم	قطاع السياحة (الفندقة، المطاعم المصنفة، وكالات السفر...)
إعفاء من IBS دعمًا للإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي.	إعفاء دائم	الأنشطة الفلاحية
إعفاء لأرباح المساهمات في الشركات التابعة.	إعفاء دائم	الشركات القابضة(Sociétés mères)
إعفاء من TVA للاقتناءات من طرف الاتحادات الرياضية الوطنية.	إعفاء دائم	التجهيزات والمواد الرياضية المنتجة محليا
إعفاء الرسوم والضرائب على التجهيزات، محليا أو مستوردة، الموجهة لمراكز أو هيئات بحث معتمدة.	إعفاء دائم	البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
تطبيق TVA بـ9٪ (بدل العادية) لدعم الاقتصاد التقليدي والمشاريع الصغيرة.	تخفيض ضريبي	الأنشطة الحرفية وورش بناء السفن/الطائرات
نسبة جمركية مخفضة بـ5٪ للتجهيزات الاستثمارية.	تخفيض جمركي	المؤسسات الناشئة (عند الاستيراد)
خصم 50٪ على IRG و IBSلمدة 5 سنوات ابتداءً من 2020/1/1.	تخفيض ضريبي إقليمي	الأنشطة الاقتصادية في ولايات الجنوب
آلية الاستهلاك التنازلي لدعم التجديد التكنولوجي وزيادة الخصم الضريبي في السنوات الأولى.	الاستهلاك التنازلي	اقتناء الأصول الثابتة
لا تخضع فائض القيمة للضريبة إذا أعيد استثمارها في أصول جديدة خلال 3 سنوات.	إعفاء مشروط	إعادة استثمار فائض القيمة الناتج عن بيع أصول ثابتة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف قوانين الجبائية

ثانيا : النفقات الجبائية الممنوحة في إطار الأجهزة الخاصة

في سياق سعي الدولة الجزائرية إلى ترقية روح المبادرة ودعم النشاط المقاولاتي كرافعة للنمو الاقتصادي، تم إنشاء أجهزة متخصصة تتمتع بعلاقة مباشرة مع أصحاب المشاريع. وتمنح من خلال هذه الأجهزة مجموعة من الامتيازات الجبائية المحددة، التي تهدف إلى تخفيف الأعباء الضريبية عن المقاولين، وتحفيزهم على إطلاق مشاريعهم، لا سيما في المراحل الأولى من النشاط. وتعد هذه النفقات الجبائية جزءا من سياسة اقتصادية شاملة تعتمد على التدخل غير المباشر عبر الحوافز الجبائية بدلا من الإنفاق العام المباشر، بما يسمح بتحقيق أهداف تنموية بأقل كلفة على الميزانية العمومية.

1- النفقات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:(ANDI)

تندرج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ضمن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، في سياق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وانفتاحه على المبادرة الخاصة. وقد خضعت هذه الهيئة لتعديلات متتالية بهدف التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، حيث أنشئت أولا تحت اسم *وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار* خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2001، قبل أن يعاد تنظيمها وتعرف باسم *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*.(ANDI)

تتمثل المهام الأساسية للوكالة في تيسير وتحفيز الاستثمار، من خلال مجموعة من الوظائف التي تمارسها على المستويين المركزي والمحلي، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- **استقبال المستثمرين وتوجيههم ومرافقتهم** عبر هياكلها الإدارية المركزية والجهوية؛
- **توفير المعلومات الاقتصادية للمستثمرين** عبر منصاتها الرقمية والمواد الترويجية، بالإضافة إلى المشاركة في الفعاليات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها؛
- **منح المزايا الجبائية والجمركية** في إطار أنظمة الحوافز المعتمدة، وفق إجراءات مبسطة وضمن آجال محددة؛
- **تنسيق تنفيذ التدابير التحفيزية** مع مختلف المصالح والمؤسسات ذات الصلة، مثل مصالح الضرائب والجمارك؛
- **المساهمة في تجسيد سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** بالتكامل مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛

- **توفير فرص الشراكة في السوق المالية** أمام المستثمرين الراغبين في المساهمة أو التمويل عبر البورصة.

تعد الوكالة بذلك أحد الفاعلين المحوريين في السياسة العمومية لتشجيع الاستثمار، حيث تلعب دور الوسيط بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، بما يعزز مناخ الأعمال ويساهم في تعبئة الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد ساهمت النفقات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تعزيز جاذبية النظام الجبائي الجزائري، حيث أسهم منح الامتيازات الجبائية والضمانات للمستثمرين في تشجيع كل من الاستثمار الوطني والأجنبي، إلى جانب تعبئة الادخار الوطني الخاص وتوجيهه نحو الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية. كما تهدف مختلف أنواع النفقات الجبائية التي تتيحها ANDI إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من بينها خلق مناصب شغل جديدة والحد من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الاستثمار، الأمر الذي من شأنه الحد من توجه رؤوس الأموال نحو المؤسسات المالية الأجنبية(Djelil, 2017).

ويستفيد المستثمرون المؤهلون ضمن هذا الإطار من نظامين لتخصيص النفقات الجبائية: نظام عام، وآخر استثنائي يمنح وفق شروط خاصة.

ا-النظام العام (Le Régime Général)

يطبق النظام العام على كافة الاستثمارات المصرح بها، ويهدف إلى تقليل العبء الضريبي خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، مع وضع شروط توازن بين تحفيز المستثمر وضمان الاستفادة الفعلية للاقتصاد الوطني.

- **خلال مرحلة الإنجاز:**

يمنح المستثمر إعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والمواد المستعملة في التنفيذ، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (TVA) على السلع والخدمات ذات الصلة، فضلا عن إعفاء من رسوم التحويل العقاري على الممتلكات المستخدمة. هذه الحوافز تسهم في تقليص تكلفة الاستثمار الأولية وتحفز سرعة إنجاز المشاريع.

- **خلال مرحلة الاستغلال:**

يستفيد المستثمر من إعفاءات ضريبية فترة 3 سنوات من ضريبة أرباح الشركات (IBS) والرسوم على النشاط المهني(TAP) ، وتمتد هذه المدة إلى 5 سنوات إذا تمكن من خلق أكثر من 100 فرصة عمل. هذه الفترة المؤقتة تهدف إلى تعزيز استمرارية المشروع وتشجيع التوظيف.

- **الشروط والمراقبة:**

وضع النظام قيودا مثل إلزامية تفضيل المنتجات والخدمات الجزائرية ضمن استثمارات معينة، واتخاذ إجراءات رقابية تشمل سحب الامتيازات في حال عدم الالتزام بالشروط. كما يشترط في بعض الاستثمارات الكبرى أو الأجنبية موافقة المجلس الوطني للاستثمار .(CNI) هذا يشكل ضمانا لتوجيه الحوافز نحو تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة.

ب–النظام الاستثنائي(Le Régime Dérogatoire)

يستهدف هذا النظام الاستثمارات ذات الطابع الخاص من حيث جغرافيا التنفيذ أو الأهمية الاقتصادية:

- الاستثمارات في المناطق المحتاجة لدعم خاص:

يقدم مزايا موسعة تشمل إعفاءات ضريبية وخصومات على الرسوم العقارية، وتخفيض رسوم التسجيل، فضلا عن دعم الدولة في تمويل البنية التحتية اللازمة. يتمتع المستثمرون هنا بإعفاءات أطول تمتد حتى 10 سنوات في مرحلة الاستغلال، وهو ما يعكس سياسة التمييز الإيجابي الهادفة إلى تنمية المناطق المهمشة وتحفيز التنمية المحلية.

- الاستثمارات ذات الأهمية الوطنية الخاصة:

تخضع لآلية منح امتيازات مخصصة عبر اتفاقيات تفاوضية بين الدولة والمستثمر، يتم الموافقة عليها رسميا من المجلس الوطني للاستثمار. وتشمل إعفاءات شاملة على مختلف أنواع الضرائب والرسوم خلال التنفيذ (لغاية 5 سنوات) والاستغلال (لغاية 10 سنوات)، إلى جانب إمكانية منح مزايا إضافية حسب طبيعة المشروع، خاصة تلك التي تدمج تكنولوجيات متقدمة أو تستهدف التنمية المستدامة.

الجدول رقم(13):تصنيف الامتيازات الجبائية للاستثمارات في الجزائر وفق النظامين العام والاستثنائي

النظام	ملاحظات وشروط	المدة	نوع الامتياز	مرحلة
النظام العام	يشمل الاستثمار المصرح به لدى ANDIمن 2009/07/26 وما بعد	حسب الإنجاز	إعفاء من الرسوم الجمركية للسلع المستوردة غير المستثناة، إعفاءTVA ، إعفاء من حق التسجيل العقاري للممتلكات المرتبطة بالاستثمار	عند الإنجاز

النظام العام	لا يسري شرط خلق مناصب الشغل للمستثمرين في مناطق الجنوب والهضاب العليا	3سنوات؛ 5 سنوات لمن يخلق أكثر من 100 منصب عمل	إعفاء من IBS (ضريبة أرباح الشركات) و TAP)الرسم على النشاط المهني(	مرحلة الاستغلال
النظام العام	ضرائب ورسوم تعود فورية ويطالب بها المستثمر	–	لا احترام الشروط يؤدي لسحب الامتيازات	
النظام الاستثنائي (المناطق الخاصة)	يخص المناطق التي تحتاج مساهمة خاصة من الدولة	حسب الإنجاز	إعفاء من حق التسجيل، معدل تسجيل 2 بالألف لعقود التأسيس وزيادة رأس المال، الدولة تتكفل جزئيا أو كليا بالبنية التحتية، إعفاء TVA ورسوم جمركية	عند الإنجاز
النظام الاستثنائي (المناطق الخاصة)		10سنوات	إعفاء من IBS وTAP	مرحلة الاستغلال
استثمار ذو طابع خاص	عبر اتفاقية خاصة بإشراف مجلس الاستثمار الوطني	حتى 5 سنوات	إعفاء/تخفيضات للرسوم والضرائب المحلية والمستوردة، إعفاء من رسوم التسجيل العقاري، الإعفاء من الضرائب العقارية	الإنجاز
استثمار ذو طابع خاص		حتى 10 سنوات	إعفاء من IBS وTAP	الاستغلال
جميع الأنظمة	تطبق على كل الإعفاءات أو التخفيضات المحصلة	–	إلزامية إعادة استثمار مبالغ الإعفاء أو التخفيض	
حق التسجيل للعقود طويلة الأمد	وفقا لتعديلات قانون المالية التكميلي لعام 2010	–	إمكانية دفع متجزئ للحقوق، ورفع النسبة للعقود فوق 33 سنة إلى 4% بدلا من المعدل العادي	
الامتيازات الإضافية	للأعمال أو التقنيات ذات الأثر البيئي أو التكنولوجي الخاص	حسب الحالة	إمكانية منح امتيازات أكثر حسب قرار مجلس الاستثمار الوطني	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/108-les-avantages-fiscaux-accordes-a-l-investissement Consulté le 19 – 06 – 2025 à 11H

يظهر النظام العام توجها استثماريا يقوم على توسيع قاعدة الاستفادة من الامتيازات الجبائية، ما يعكس رغبة الدولة في تعميم التحفيز الاقتصادي دون تمييز مناطقي أو قطاعي، وهو ما يفتح المجال أمام كافة الفاعلين الاقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجانب للاستفادة من دعم الدولة شريطة الالتزام بشروط مدروسة. هذا التوجه يحمل بعدين أساسيين:

- اقتصاديا، يسهم في تقليص تكاليف المشاريع خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، وبالتالي يعزز القدرة التنافسية للمستثمر.
- اجتماعيا وتنمويا، حيث تربط الامتيازات بتحقيق نتائج ملموسة كخلق مناصب الشغل والالتزام بالآجال، مما يضمن تفاعلا مسؤولا من المستثمرين مع الأهداف الوطنية.

أما النظام الاستثنائي، فيعتبر أكثر تخصصا وذكاء في التوجيه، إذ يوظف في خدمة المجالات الحساسة أو المتأخرة تنمويًا، وهذا يعكس فهما أعمق لتفاوتات التنمية داخل البلاد. النظام لا يكتفي بإعفاءات فقط، بل قد يصل إلى تحمل الدولة لأعباء جزئية أو كلية في البنية التحتية، وهو ما يعتبر استثمارا مباشرا في تهيئة المناخ الاستثماري في المناطق الضعيفة. كما أن إبرام اتفاقيات خاصة للمشاريع الكبرى يظهر نضجا تشريعيا يسمح بالمرونة والتفاوض وفق خصوصية المشروع، وهو ما قد يجذب استثمارات استراتيجية ذات طابع تكنولوجي أو إنتاجي متقدم.

2 – النفقات الجبائية الممنوحة في إطار ترقية التشغيل

من أجل تحفيز إنشاء المؤسسات في مجالي الإنتاج والخدمات، أقر المشرع الجزائري ثلاثة آليات رئيسية للدعم والتشجيع، تختلف باختلاف الفئة المستهدفة:

- الآلية الأولى تشرف عليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والتي كانت تعرف سابقا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، وهي موجهة لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة؛
- الآلية الثانية تُدار من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، وتستهدف فئة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة؛
- أما الآلية الثالثة فتشرف عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، وتعنى بدعم العمال الممارسين للنشاطات من منازلهم، دون تقييدهم بشرط السن.

ا–مرحلة الانجاز

تمنح الامتيازات الضريبية والتخفيضات الجمركية للشركات وخاصة للمستثمرين الشباب الذين يستهدفون خلق أنشطة صناعية جديدة. وتشمل هذه الامتيازات أهم النقاط التالية:

- الإعفاءات على حق التسجيل:

- إعفاء من رسم التحويل العقاري (Droit de mutation) بنسبة 5% على عمليات اقتناء العقارات من طرف الشباب المروجين في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- إعفاء كامل من رسوم التسجيل المتعلقة بعقود تأسيس الشركات.

- الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة:(TVA)

- إعفاء كامل لضريبة القيمة المضافة على اقتناء المعدات والخدمات التي تدخل مباشرة في مرحلة إنجاز الاستثمار سواء كان إنشاء جديد أو توسيعا.
- الاستفادة موجهة للشركات التي تمارس أنشطة خاضعة لضريبة القيمة المضافة وتتأهل ضمن برامج دعم التوظيف مثل "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القروض الصغيرة" أو "الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة."
- الاستثناء الوحيد هو المركبات السياحية التي تستفيد من هذا الإعفاء فقط إذا كانت الأداة الرئيسية للنشاط.

- التخفيضات الجمركية:

- يطبق معدل 5% كرسوم جمركية على المعدات المستوردة ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار (إنشاء أو توسعة)، للشركات المؤهلة ضمن برامج الدعم الموثقة.
- إعفاء شامل من الرسوم الجمركية للمروجين الشباب المقيمين في الخارج الراغبين بالاستفادة من هذه التسهيلات في حال إنشاء نشاط على التراب الوطني.
- نفس شروط المركبات السياحية التي ذكرت في إعفاءات TVA تنطبق هنا.

- الشروط الإجرائية للاستفادة:

- تقديم طلب الوضعية الجبائية لدى مصلحة الضرائب المعنية (كمديرية الضرائب أو تفتيش الضرائب).

- تقديم طلب الحصول على شهادة إعفاء من TVA لاقتناء المركبات والمعدات المستعملة في إنجاز العمليات الخاضعة للضريبة.

ب–مرحلة الاستغلال

تستفيد الأنشطة التي يمارسها المروجون الشباب المؤهلون ضمن برامج دعم التوظيف من مزايا ضريبية مختلفة حسب النظام الحقيقي والضرائب المعمول بها:

- أهم الإعفاءات على ضريبة الدخل والضرائب المتعلقة(IRG, IBS) و :(TAP

- إعفاء من ضريبة الدخل الإجمالي(IRG) ، ضريبة أرباح الشركات(IBS) ، والرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 3 سنوات بدءا من تاريخ التشغيل الفعلي للمنشأة.
- تمديد فترة الإعفاء إلى 6 سنوات عند تنفيذ النشاط ضمن مناطق محددة ذات أولوية حسب التشريعات.
- زيادة فترة الإعفاء سنتين إضافيتين في حال تعهد المروج بتوظيف 3 عمال دائمين على الأقل.
- في حال عدم الالتزام بخلق عدد الوظائف المتفق عليه يباع الإعفاء وتسحب الموافقة.
- المناطق الجنوبية ذات الدعم الخاص تتمتع بإعفاء من IRG لفترة تصل إلى 10 سنوات.

- إعفاء من الضريبة العقارية على المنشآت:

- إعفاء لمدة 3 سنوات على الضريبة العقارية للإنشاءات والإضافات التي تخدم النشاط الاستثماري للشباب المروجين.
- تمديد مدة الإعفاء إلى 6 سنوات في حال وجود المنشآت في مناطق محددة للتنمية.

- إعفاء ضريبي على الضريبة الموحدة المفروضة:(IFU)

- إعفاء من الضريبة الموحدة المفروضة على الشركات لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد إلى 6 سنوات وفق شروط مماثلة لتلك الخاصة بضريبة الدخل.
- مع فرض حد أدنى للضريبة بقيمة 10,000 دينار.
- شروط التوظيف والالتزام بسحب الامتيازات تسري هنا أيضا.

الشروط الأساسية	الفئات المستفيدة	نوع الامتياز	المرحلة
-المركبات السياحية مستثناة إلا إذا كانت أداة النشاط الرئيسية -تقديم طلبات الوضعية الجبائية وشهادات الإعفاء منTVA -استيفاء شروط الأهلية وفق برامج الدعم المذكورة	الشباب المروجين للمشاريع الصناعية، المؤهلين ضمن برامج دعم التشغيل (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للقروض الصغيرة، الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة)	-إعفاء من حق التسجيل العقاري) 5(% -إعفاء من حقوق التسجيل على تأسيس الشركات -إعفاء من TVA على اقتناء المعدات والخدمات -تخفيض رسوم الجمركية (5%) على المعدات المستوردة -إعفاء جمركي كامل للمروجين الشباب المقيمين في الخارج	مرحلة الإنجاز
-الالتزام بتشغيل عدد محدد من الموظفين للتمديدات -استيفاء شروط وقيود خاصة بالمناطق الجغرافية -عدم الالتزام يؤدي لسحب الامتيازات وتحميل الضرائب غير المدفوعة فورا	الشركات الشابة الناشئة في إطار البرامج الموجهة لدعم التشغيل، خصوصا المناطق المحددة لتنمية أولية والمناطق الجنوبية المدعومة	-إعفاء من) IRG ضريبة الدخل الإجمالي(،) IBSضريبة أرباح الشركات(، TAP(رسم النشاط المهني) لمدة 3 سنوات -تمديد الإعفاء إلى 6 سنوات بالمناطق ذات الأولوية -إمكانية زيادة 2 سنة إضافيتين عند تعهد بتوظيف 3 موظفين دائمين -إعفاء ضريبي على الضريبة العقارية للمنشآت (3 سنوات، تمتد إلى 6 في المناطق الناشئة) -إعفاء من ضريبة الوحدة المفروضة (IFU) مع حد أدنى للإيرادات	مرحلة الاستغلال

الجدول رقم (14) : ملخص الامتيازات الضريبية وفقا للبرامج الوطنية لدعم التشغيل في الجزائر

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد

Direction Générale des Impôts. (2023). *Dispositifs d'aide à l'emploi*. Ministère des Finances. https://www.mfdgi.gov.dz/fr/professionnels/avantages-investissement/investissements-et-emplois/dispositifs-daide-a-lemploi (consulté le 8 août 2025, à 09h30)

من خلال الجدول أعلاه الامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في الجزائر تركز على مرحلتين أساسيتين من عمر المشروع. في مرحلة الإنجاز، تهدف هذه الامتيازات إلى تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بإطلاق المشروع، من خلال إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم الإدارية، بما يسهم في تقليص كلفة الاستثمار الأولية. أما في مرحلة الاستغلال، فتمنح إعفاءات ضريبية مؤقتة على الدخل والرسوم المهنية، وذلك لدعم استمرارية النشاط الاقتصادي وضمان مردوديته، بشرط احترام التزامات تتعلق بتوفير مناصب الشغل وتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المطلوب. وتندرج هذه الامتيازات ضمن سياسة أوسع للدولة تستهدف دعم الشباب وحاملي المشاريع من خلال برامج مثل صندوق دعم تشغيل الشباب، وصندوق القروض المصغرة، وآليات التأمين ضد البطالة. كما تحدد شروط الاستفادة من هذه الامتيازات بدقة، لضمان توجيهها الفعلي نحو الفئات المنتجة وتحقيق أهداف التنمية.

المطلب الثاني : جرد الأطر القانونية والتنظيمية المؤطرة للنفقات الجبائية في الجزائر

يتضمن النظام الضريبي في الجزائر أحكاما قانونية وتدابير تنظيمية تمنح إعفاءات ضريبية، دائمة أو مؤقتة، وضعت لخدمة مقاصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على ذلك، يهدف هذا المطلب إلى حصر النفقات الضريبية من خلال إحصاء أطرها القانونية والتدابير المنظمة لها، مع تصنيفها بحسب طبيعتها والفئات المستفيدة، تمهيدا لتحليل تطورها بالتوازي مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

أولا : التدابير المنظمة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

النفقات الجبائية المصنفة حسب نوع الضريبة تعد أداة مركزية لفهم أعمق للخيارات الاستراتيجية التي تنهجها الدولة في سياساتها الجبائية. إذ يساهم هذا التصنيف في الكشف عن أولويات الحكومة، سواء في تحفيز الاستهلاك، دعم الاستثمار، أو تعزيز العدالة الاجتماعية، كما يمكن من تقييم مدى فعالية الإجراءات الضريبية ومدى توجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. وفي هذا السياق، يعرض في الجدول الموالي مختلف التدابير الجبائية المعتمدة، مصنفة حسب نوع الضريبة وصنف الاقتطاع، بما يسمح بتوضيح تركيبة النفقات الجبائية وتحليل توجهاتها الرئيسية.

الجدول رقم (15): تطور عدد التدابير الجبائية حسب نوع الضريبة (2015–2022)

نوع الضريبة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الرسم على القيمة المضافة**TVA**	100	102	105	108	110	108	110	**112**
الضريبة على الدخل الإجمالي**IRG**	55	57	59	60	61	61	63	**64**
الرسم على النشاط المهني**TAP**	43	43	42	42	42	42	46	**47**
الضريبة على أرباح الشركات**IBS**	35	35	36	36	37	38	40	**41**
رسوم عقارية / رسوم التطهير	18	18	18	19	18	18	18	**19**
الضريبة الجزافية الوحيدة**IFU**	9	9	9	9	9	9	9	**9**
ضرائب ورسوم أخرى (باستثناء رسوم التسجيل والطابع)	15	17	29	31	32	35	35	**36**
المجموع	275	281	298	305	309	311	321	**328**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية و الجبائية للسنوات المعنية

شهدت النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022 مسارا تصاعديا واضحا، حيث ارتفع عدد التدابير من 275 تدبيرا سنة 2015 إلى 328 تدبيرا سنة 2022. وتعكس البيانات اتساع نطاق استخدام التحفيزات الضريبية كأداة محورية في السياسة المالية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط واعتماد الاقتصاد الوطني على العائدات البترولية، وهو ما دفع السلطات العمومية إلى البحث عن بدائل لتعزيز النمو وتنويع مصادر الدخل. وقد تم توظيف النفقات الجبائية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتشجيع الاستهلاك المحلي، إلا أن هذا التوسع يثير تساؤلات حول مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية مقارنة بكلفتها على الخزينة العمومية، خصوصا مع الضغوط المالية على الميزانية والحاجة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية.

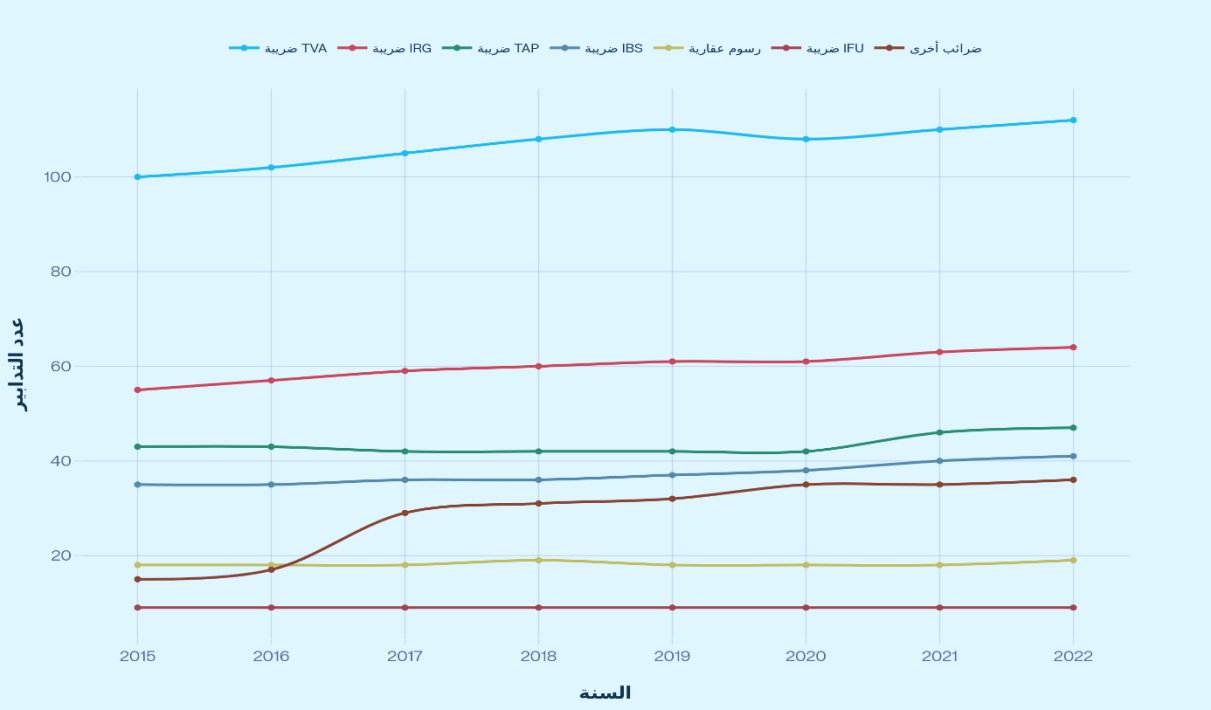
على مستوى هيكل النفقات الجبائية، يبرز الرسم على القيمة المضافة TVA كأكبر وعاء ضريبي من حيث عدد التدابير، مرتفعا من 100 تدبير سنة 2015 إلى 112 تدبيرا سنة 2022. ويرجع هذا التفوق إلى طبيعة هذه الضريبة باعتبارها ضريبة استهلاكية شاملة تطبق على معظم السلع والخدمات، مما يمنحها مرونة كبيرة في استهداف قطاعات وفئات محددة عبر الإعفاءات أو التخفيضات، سواء بهدف دعم القدرة الشرائية أو تحفيز الإنتاج المحلي أو حماية قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والطاقة المتجددة. كما أن سهولة تعديل نسبها أو إعفاء منتجات معينة منها مقارنة بالضرائب المباشرة يجعلها أداة سريعة وفعالة للتدخل الحكومي في السوق، وهو ما يفسر تفضيل السلطات الجزائرية استخدامها على نطاق أوسع من باقي الضرائب.

وبالموازاة، سجلت الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ارتفاعا من 55 إلى 64 تدبيرا خلال الفترة، بما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز الدخل المتاح للأفراد وتشجيع بعض الفئات المهنية والاجتماعية، خاصة في مواجهة الضغوط التضخمية. كما ارتفعت التدابير الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات IBS من 35 إلى 41 تدبيرا، في إشارة إلى السعي لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية واستقطاب رؤوس الأموال. أما الرسم على النشاط المهني TAP فقد حافظ على استقرار نسبي، مع زيادة طفيفة من 43 إلى 47 تدبيرا، ما قد يشير إلى محدودية استخدامه كأداة تحفيزية مقارنة بضرائب أخرى.

في المقابل، ظلت الرسوم العقارية ورسوم التطهير في نطاق 18 إلى 19 تدبيرا، بينما بقيت الضريبة الجزافية الوحيدة IFUثابتة عند 9 تدابير طوال الفترة، وهو ما يعكس استقرار الإطار التشريعي لهذه الضرائب أو محدودية فعاليتها التحفيزية. كما ارتفعت فئة الضرائب والرسوم الأخرى من 15 تدبيرا في 2015 إلى 36 تدبيرا في 2022، بما يوحي بإدراج إعفاءات وتحفيزات جديدة في مجالات ضريبية مختلفة.

إن المسار التصاعدي لعدد التدابير الجبائية في الجزائر يعكس توجها واضحا نحو توسيع نطاق السياسة الضريبية التحفيزية، لكنه يفرض في الوقت ذاته ضرورة الموازنة بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة والحفاظ على توازن المالية العمومية. ويظل تقييم الأثر الفعلي لهذه التدابير على الاستثمار والتشغيل والإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية شرطا أساسيا لضمان فعالية السياسة الجبائية واستدامتها، مع التركيز على تحسين مردودية التدابير الأكثر تأثيرا وإعادة النظر في تلك التي لم تثبت نجاعتها.

شكل رقم (08) : تطور عدد التدابير الجبائية حسب نوع الضريبة (2015–2022)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ثانيا : التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 إلى 2022

تختلف النفقات الجبائية من حيث الشكل والأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلجأ السلطات العمومية إلى مجموعة من التدابير التي تتنوع بين الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، والمعدلات المخفضة، والخصومات، وأشكال أخرى للتحفيز الضريبي. ويتيح تحليل هذه التدابير خلال الفترة 2015-2022 الوقوف على هيكل السياسة الجبائية التحفيزية، ومدى تركيزها على أشكال معينة دون غيرها، مما يعكس توجهات الدولة في إدارة الموارد الجبائية ودعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة. والجدول التالي يبين توزيع هذه التدابير حسب شكل التحفيز خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (16) : تطور التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 إلى 2022

شكل التحفيز الجبائي	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإعفاءات الدائمة	150	154	157	164	168	171	181	187
الإعفاءات المؤقتة	52	56	59	65	65	65	65	65
المعدلات المخفضة	38	36	36	36	37	37	37	38
القرض أو الائتمان الجبائي	3	3	4	3	3	3	3	3
الإعفاء مع الاسترجاع	3	4	6	4	4	4	4	4
الخصومات والتخفيضات	22	23	29	27	26	25	25	25
التحويلات	7	5	7	6	6	6	6	6
المجموع	275	281	298	305	309	311	321	328

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية و الجبائية للسنوات المعنية

يعكس توزيع النفقات الجبائية حسب شكل التحفيز الجبائي خلال الفترة 2015-2022 هيمنة واضحة لفئة الإعفاءات الدائمة، التي ارتفعت من 150 تدبيرا سنة 2015 إلى 187 تدبيرا سنة 2022، وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي التدابير المعتمدة. ويرتبط هذا التفوق بطبيعة الإعفاءات الدائمة التي تمنح للمكلفين بإلغاء الالتزام الضريبي بشكل نهائي على سلع أو خدمات أو أنشطة معينة، مما يجعلها أداة مفضلة لدى السلطات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية طويلة المدى، مثل دعم قطاعات استراتيجية أو تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية. إلا أن هذا النوع من التدابير غالبا ما يطرح إشكالية الاستدامة المالية، لكونه يحد من الموارد الجبائية بشكل مستمر دون إعادة تقييم منتظمة لمدى تحقيقه للأهداف المرجوة.

أما الإعفاءات المؤقتة فقد سجلت استقرارا نسبيا عند 65 تدبيرا منذ سنة 2018، بعد أن كانت 52 تدبيرا فقط سنة 2015، ما يعكس توجه الدولة نحو استخدام هذا الشكل من التحفيز كأداة مرحلية موجهة لفترة زمنية محددة، خاصة في إطار دعم الاستثمارات الجديدة أو الأنشطة الناشئة، مع إمكانية إنهائها أو تعديلها حسب الظروف الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمعدلات المخفضة، فقد بقي عددها شبه ثابت عند حوالي 36 إلى 38 تدبيرا طوال الفترة، وهو ما يوحي بثبات السياسة الضريبية في هذا المجال، إذ يقتصر استخدامها غالبا على فئات سلع وخدمات ذات طابع أساسي أو استراتيجي، مثل المواد الغذائية الأساسية أو المدخلات الصناعية المحلية.

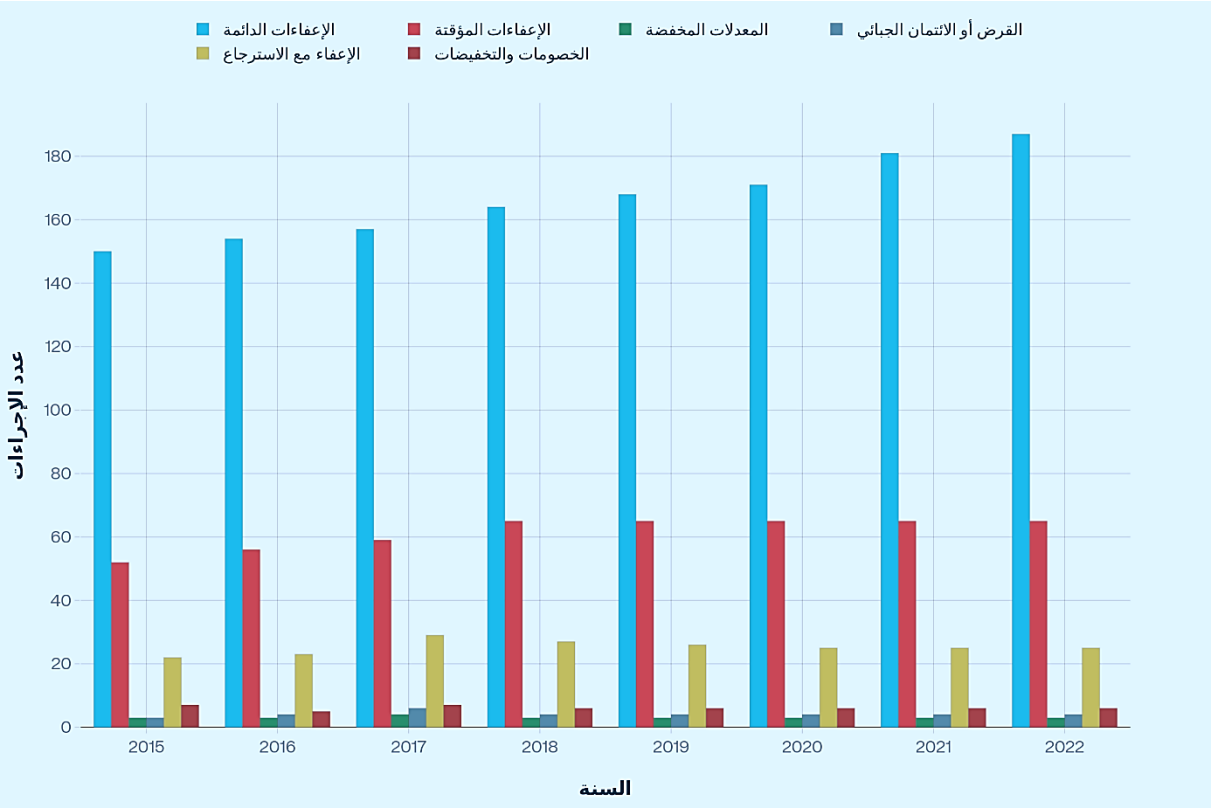
أما القرض أو الائتمان الجبائي، فقد حافظ على مستوى منخفض جدا (3 إلى 4 تدابير فقط)، مما يعكس ضعف الاعتماد على هذا الشكل التحفيزي الذي يتطلب آليات إدارية وتمويلية أكثر تعقيدا مقارنة بالإعفاءات. وبالمثل،

ظل الإعفاء مع الاسترجاع محدود الانتشار، إذ تراوح بين 3 و6 تدابير خلال الفترة، وهو ما قد يعكس تركيزه على حالات خاصة جدا مثل الصادرات أو الاستثمارات في مناطق معينة.

وفي جانب الخصومات والتخفيضات، يتضح تذبذب طفيف بين 22 و29 تدبيرا، مما قد يشير إلى استخدامه بشكل انتقائي لدعم فئات من المكلفين أو تشجيع سلوكيات اقتصادية محددة، مثل الاستثمار في البحث والتطوير أو التشغيل. أما التحويلات، وهي شكل أقل شيوعا، فقد تراوحت بين 5 و7 تدابير، ما يعكس محدودية دورها في البنية العامة للنفقات الجبائية.

إجمالا، يظهر الجدول أن الإعفاءات بنوعيها (الدائمة والمؤقتة) تمثل العمود الفقري للنفقات الجبائية، إذ تستحوذ على أكثر من ثلثي التدابير، بينما تشكل الأشكال الأخرى للتحفيز نسبا أقل بكثير. ويعكس ذلك اعتماد السياسة الجبائية في الجزائر على أدوات مباشرة وبسيطة من حيث التطبيق، وإن كان هذا التوجه يطرح تحديات مرتبطة بفعالية هذه التدابير على المدى الطويل، خاصة في ظل الحاجة إلى ترشيد الإعفاءات وإعادة تقييم أثرها على الاستثمار والنمو والإيرادات العمومية.

الشكل رقم (09) : مخطط أعمدة مجمعة يوضح تطور التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز في الجزائر من 2015 إلى 2022



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

المطلب الثالث : تقييم تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر

تشكل النفقات الجبائية إحدى الأدوات المالية التي تعتمدها الدول، ومنها الجزائر، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحفيز الاستثمار، ودعم الاستهلاك، وتعزيز العدالة الاجتماعية. غير أن هذه النفقات تمثل في المقابل عبئا ماليا ملموسا على الموازنة العامة، إذ يؤدي التخفيض أو الإعفاء الضريبي لفئات معينة إلى تقليص الإيرادات الجبائية، وهو ما يستوجب إجراء تقييم دقيق لهذه الكلفة في مقابل العوائد الاقتصادية المتوقعة. ويعد هذا التقييم خطوة جوهرية لقياس جدوى النفقات الجبائية من حيث أثرها على التوازنات المالية وكفاءتها في دعم مسار التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، مثل تقلبات أسعار النفط وضغوط تنويع القاعدة الإنتاجية. وفي هذا السياق، يركز هذا المطلب على تحليل الأبعاد المختلفة لتكلفة النفقات الجبائية، واستعراض انعكاساتها المالية والاقتصادية، مع تقييم مدى فعاليتها في خدمة الأهداف المرسومة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

أولا : تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على أرباح الشركات(IBS)

تعتبر النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات من المؤشرات الهامة التي تعكس توجهات السياسة

لسنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
	5120.0	3651.0	7237.0	4090.0	5923.0	3424.0	12158.0	5117.0
السنة	2012	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	6528.0	1880.0	6705.0	5021.0	8142.0	7121.0	6528.0	3442.6
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	7529.7	6089.9	4188.3	13052.8	22247.0	20862.4	24558.3	22006.8

الجبائية للدولة، إذ تمثل الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية أداة لتحفيز الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي. ويبين الجدول الموالي تطور هذه النفقات على مدار أكثر من عقدين، بما يسمح برصد الاتجاهات العامة وتقدير أثرها على الإيرادات العمومية.

الجدول رقم (17): تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على أرباح الشركات(IBS) بالمليون دج

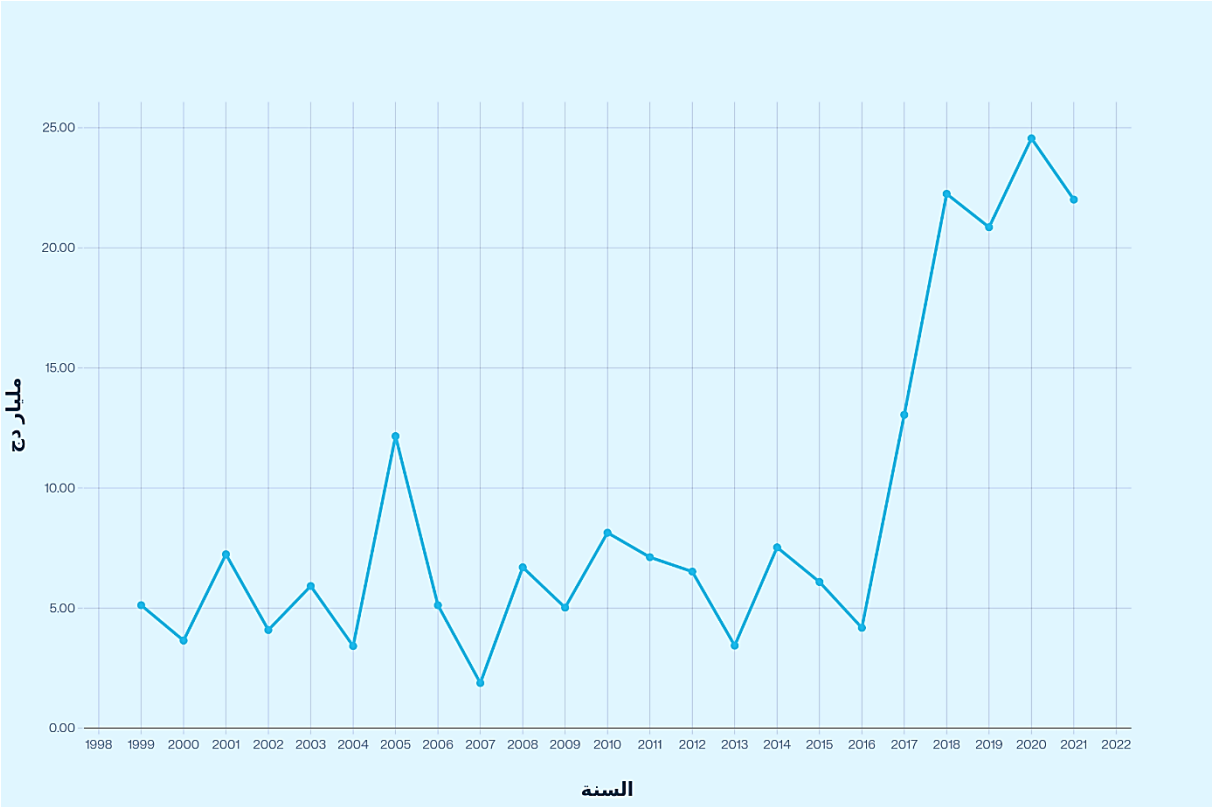
المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء.

يظهر تتبع تطور النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على ارباح الشركات في الجزائر خلال الفترة 1999-2021 منحى عاما متذبذبا لكنه في مجمله تصاعدي. فقد بلغت هذه النفقات سنة 1999 حوالي 5,12 مليار دج، لتسجل تراجعا في 2000 إلى 3,65 مليار دج، قبل ان تعاود الارتفاع إلى 7,24 مليار دج سنة 2001. ويلاحظ تسجيل ذروة اولى سنة 2005 حيث بلغت النفقات 12,16 مليار دج، وهي زيادة تعزى إلى الاصلاحات الجبائية التفضيلية المطبقة في الفترة 2001-2005.

منذ 2013، شهدت النفقات الجبائية قفزة كبيرة، اذ ارتفعت من 3,44 مليار دج سنة 2013 إلى 13,05 مليار دج سنة 2017، ثم إلى 24,55 مليار دج سنة 2020، قبل ان تتراجع قليلا إلى 22,01 مليار دج سنة 2021. ويفسر هذا الارتفاع على المدى الطويل، إلى جانب الاصلاحات الجبائية، بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001، التي منحت مزايا واعفاءات ضريبية واسعة بهدف تشجيع الاستثمار في الجزائر.

ويعكس هذا المسار، رغم تذبذبه، اتجاها متصاعدا يعكس ديناميكية السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار، وهو ما يتطلب موازنة دقيقة بين المردودية المالية للنظام الضريبي وكلفة الامتيازات الجبائية الممنوحة للفاعلين الاقتصاديين، بما يضمن تحقيق الاهداف التنموية دون التأثير السلبي على الموارد العمومية.

الشكل رقم (10): تطور النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات في الجزائر 1999-2021



المصدر : من إعداد االطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ثانيا: تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

تمثل النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) احد المكونات الاساسية للسياسة المالية في الجزائر، حيث تهدف إلى دعم العدالة الاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيف العبء الضريبي على الشرائح ذات الدخل المحدود والمتوسط. وخلال السنوات الاخيرة، شهدت هذه النفقات تغيرات تعكس توجهات متقلبة على المدى القصير، لكنها اكتسبت اهمية متزايدة ضمن منظومة الحوافز الاقتصادية.

تعتمد السلطات العمومية على هذه النفقات كاداة لتنشيط الطلب المحلي وتحسين القدرة الشرائية، اضافة إلى تشجيع العاملين والمهنيين على التوسع والاستثمار في بيئة ضريبية اكثر ملاءمة، الامر الذي يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية مثل التضخم وتقلبات اسعار النفط، تتأكد الحاجة إلى تقييم مستمر لمدى كفاءة وفعالية هذه النفقات في دعم الايرادات غير النفطية وتحقيق الاهداف التنموية. ومن ثم، فان دراسة تطور النفقات الجبائية في IRG تمثل خطوة ضرورية لفهم دور السياسة الجبائية في تحسين توزيع الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني، مع ضمان الحفاظ على توازن المالية العامة للدولة. الجدول الموالي يبين تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الاجمالي خلال الفترة 1999-2021، مع إبراز الفوارق المسجلة بين السنوات والتوجهات العامة التي تعكسها هذه البيانات.

الجدول رقم (18) : تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
القيمة (مليون دج)	310	110	170	50	30	40
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
القيمة (مليون دج)	80	10	10	120	90	110
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القيمة (مليون دج)	100	70	656.0	0.0	0.0	0.0
السنة	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	
القيمة (مليون دج)	349.0	0.08	1509.9	179.4	187.1	

المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء.

تشير البيانات إلى أن النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في الجزائر شهدت خلال الفترة 1999-2012 مستويات متوسطة ومستقرة نسبيا، حيث تراوحت بين 10 و310 مليون دينار جزائري.

كانت سنة 1999 الأعلى بين هذه السنوات بقيمة 310 مليون دج، تلتها سنوات 2001 و2000 التي سجلت 170 و110 مليون دج على التوالي. يعكس هذا الاستقرار سياسة ضريبية محافظة نسبيا في مجال الإعفاءات والنفقات الجبائية خلال تلك المرحلة.

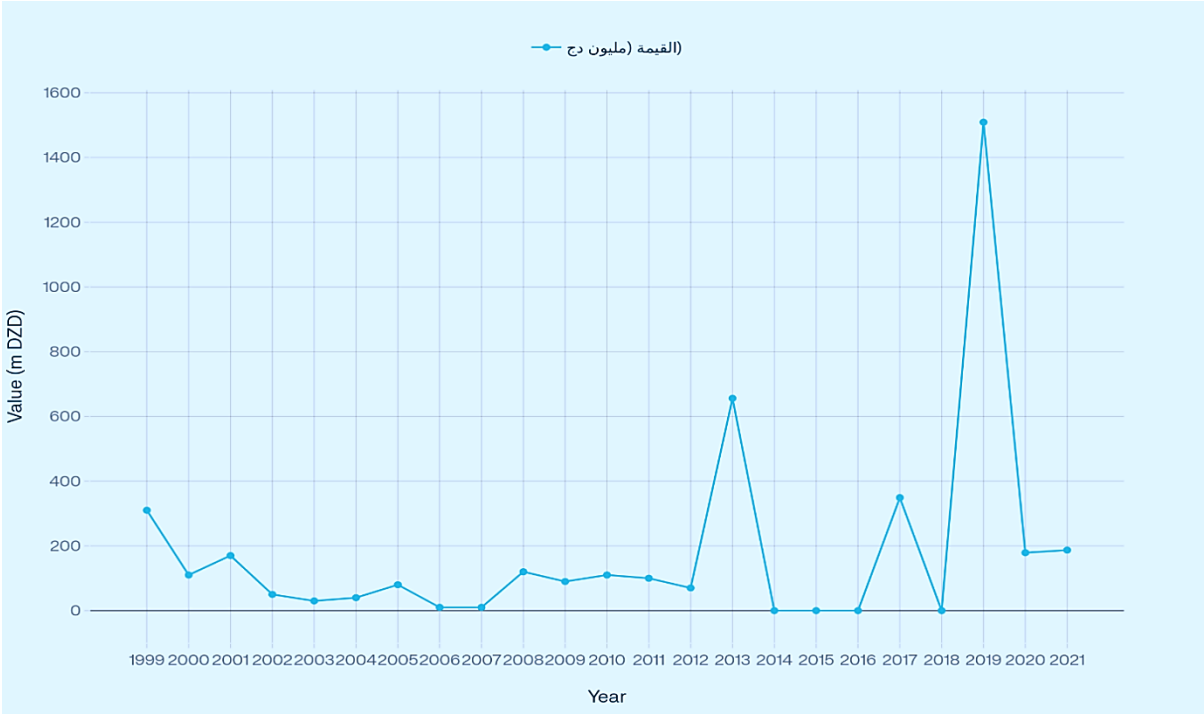
في 2013، سجلت النفقات الجبائية ارتفاعا حادا حيث بلغت ذروتها عند 656 مليون دج، تلتها فترة انخفاض حاد في السنوات 2014، 2015، و2016 التي شهدت تراجعا إلى مستويات شبه معدومة، ما قد يدل على تغييرات مؤقتة في السياسات أو طريقة التسجيل.

بعد ذلك، شهدت سنة 2019 ارتفاعا كبيرا في النفقات الجبائية لتصل إلى أكثر من 1.5 مليار دج، ما يعكس توسعا ملحوظا في الامتيازات والإعفاءات.

في الفترة التي أعقبت ذلك، لا سيما في عامي 2020 و2021، تأثرت النفقات الجبائية بشكل واضح بجائحة كوفيد-19، التي فرضت ضغوطا كبيرة على الاقتصاد الوطني وأدت إلى تعديل السياسات المالية والجبائية لمواجهة الأزمة. وقد انعكس ذلك في التراجع الملحوظ للنفقات إلى 179.4 و187.1 مليون دج على التوالي، مما يعكس تقليصا في الامتيازات أو تغييرات في آليات الدعم الضريبي خلال تلك الفترة.

بوجه عام، يظهر تحليل النفقات الجبائية في IRG بين 1999 و2021 تقلبات واضحة مرتبطة بالسياق الاقتصادي والسياسي، مما يستدعي تقييما مستمرا للإصلاحات وتأثير الأزمات الاقتصادية مثل كوفيد-19 على السياسة الجبائية، لضمان التوازن بين دعم المكلفين وتحقيق الاستدامة المالية للدولة.

الشكل رقم (11) : منحنى بياني يوضح تطور النفقات الجبائية في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر من 1999 إلى 2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ثالثا: تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA)

تعتبر ضريبة القيمة المضافة (TVA) من أبرز الضرائب غير المباشرة في النظام الجبائي الجزائري، وتمثل مصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة، إذ تسهم بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة وتعزيز الاستقرار المالي. تميزت هذه الضريبة بمرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، مما يجعلها اداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم السياسات التنموية.

على مدى العقود الماضية، شهدت النفقات الجبائية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة تطورات مهمة انعكست من خلال تبني السلطات لسلسلة من الاصلاحات الجبائية التي تهدف الى تشجيع الاستثمار وتعزيز الانتاج الوطني، خصوصا في ظل الرغبة في تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. ان هذه النفقات الجبائية تمثل تخفيضات او اعفاءات ضريبية تستهدف فئات معينة من المكلفين بغرض دعم قطاعات استراتيجية او تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية محددة.

ومع ذلك، فان تزايد هذه النفقات الجبائية يستدعي تقييما دقيقا من حيث كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الاهداف المرجوة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، والتي تتطلب ادارة رشيدة للنفقات العمومية وضبطا

دقيقا للعوامل التي تؤثر على الايرادات الضريبية. من هنا، فان دراسة تطور النفقات الجبائية في مجال ضريبة القيمة المضافة تعتبر خطوة ضرورية لفهم ديناميكيات النظام الجبائي الجزائري ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة.

الجدول رقم (19) : تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة(مليون دج)	19.647	22.312	29.283	22.004	39.606	34.838
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
القيمة(مليون دج)	32.523	36.060	33.255	72.992	73.524	96.214
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القيمة(مليون دج)	98.564	101.025	92.119	95.974	97.788	65.019
السنة	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	
القيمة (مليون دج)	76.120	49.175	69.179	49.907	25.213	

المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء.

تعكس بيانات النفقات الجبائية لضريبة القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 حتى 2021 تقلبات واضحة مرتبطة بتغيرات السياسة المالية والاقتصادية التي شهدتها البلاد.

في الفترة الأولى (1999-2004)، شهدت النفقات الجبائية مستويات منخفضة نسبيا تراوحت بين 19.6 و39.6 مليون دينار، مما يدل على سياسة محافظة في منح الإعفاءات الضريبية، ربما نتيجة لتركيز الحكومة على استقرار المالية العامة بعد سنوات التوتر الاقتصادي في التسعينات.

مع بداية المرحلة الثانية (2005-2010)، لوحظ ارتفاع ملحوظ في هذه النفقات، حيث بلغت ذروتها نحو 96.2 مليون دينار في 2010. ويرجع هذا الارتفاع إلى سلسلة من الإصلاحات الضريبية التي استهدفت تحفيز الاستثمار وتنويع الاقتصاد، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الرغبة في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

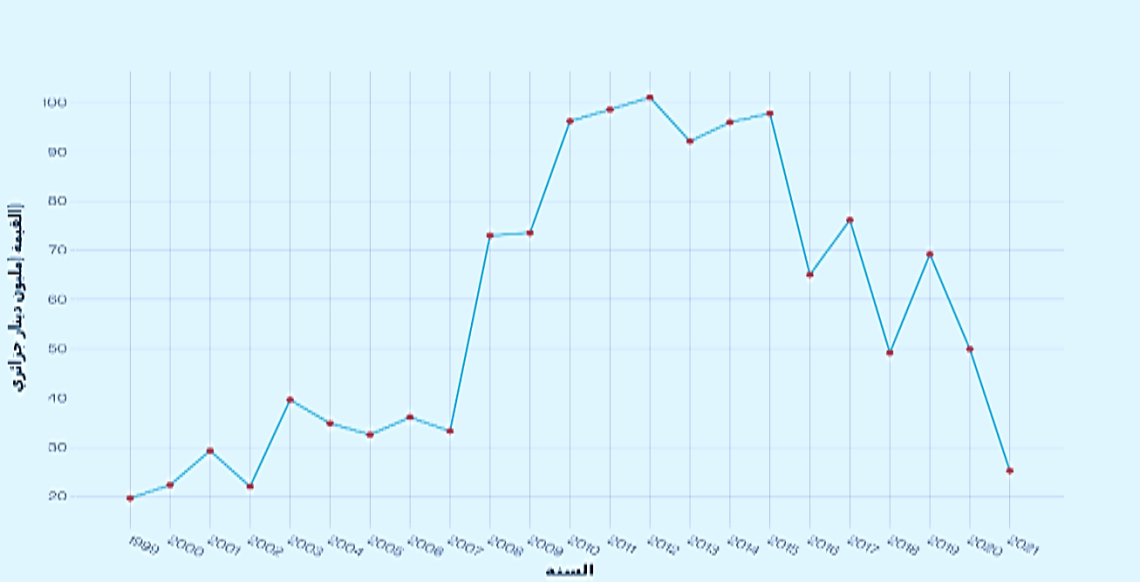
تميزت سنة 2012 بمرحلة من البحبوحة المالية في الجزائر، حيث بلغت النفقات الجبائية ذروتها إلى أكثر من 101 مليون دينار، في ظل ارتفاع كبير في عائدات النفط وموارد الدولة، مما أتاح مساحة أكبر للحكومة لتوسيع برامج الحوافز الضريبية ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

خلال الفترة التالية (2013-2016)، استمر المستوى العالي للنفقات الجبائية، رغم بعض التراجع، ما يعكس استمرار الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية الحيوية رغم التحديات المالية التي بدأت تظهر مع تقلبات أسعار النفط وانخفاض الموارد العامة.

في الفترة الأخيرة (2017-2021)، لوحظت تذبذبات حادة، حيث انخفضت النفقات بشكل كبير إلى 25.2 مليون دينار في 2021 بعد أن بلغت 76.1 مليون دينار في 2017. ويعود هذا الانخفاض إلى إصلاحات ضريبية هدفت إلى ترشيد النفقات وتقليل الامتيازات الضريبية غير المستدامة، بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا التي فرضت ضغوطا على الاقتصاد الوطني وأثرت على النشاط الاقتصادي والإيرادات الضريبية.

يضاف إلى ذلك، أن استفادة شركات كبرى مثل سوناطراك وفروعها، وخاصة سونمغاز، من إعفاءات واسعة على ضريبة القيمة المضافة، خاصة في مجال تركيب المحولات الكهربائية، ساهم في زيادة النفقات الجبائية خلال بعض السنوات. هذا بالإضافة إلى نظام الشراء بالإعفاء وتوسيع مجال الخصم على الرسم، وإجراءات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي رفعت من حجم التسهيلات المالية وقدمت إعفاءات ضريبية لتخفيف العبء المالي على المستثمرين.

الشكل رقم (12) : منحنى بياني يوضح تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA في الجزائر من 1999 إلى 2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

رابعا : تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على النشاط المهني (TAP)

يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) من الضرائب المباشرة الهامة ضمن النظام الجبائي الجزائري، حيث يلعب دورا بارزا في تمويل الميزانية العامة وتنظيم نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة. يهدف هذا الرسم إلى فرض ضريبة على صافي الأرباح أو الدخل الناتج عن الأنشطة المهنية والصناعية والتجارية، مما يعكس قدرة المكلفين على الأداء ويعزز مبدأ العدالة الضريبية.

على مر السنوات، شهدت النفقات الجبائية المتعلقة بالرسم على النشاط المهني تطورات ملحوظة، حيث تم اعتماد مجموعة من الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تستهدف تحفيز الاستثمار وتشجيع قطاعات محددة، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، في سياق سعي الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

تأتي هذه النفقات الجبائية في إطار السياسات المالية التي تسعى إلى تخفيف الأعباء الضريبية على فئات معينة، مع الحفاظ على توازن الإيرادات العامة، وهو ما يستوجب دراسة دقيقة لتطورها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

الجدول رقم (20) : تطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على النشاط المهني (TAP)

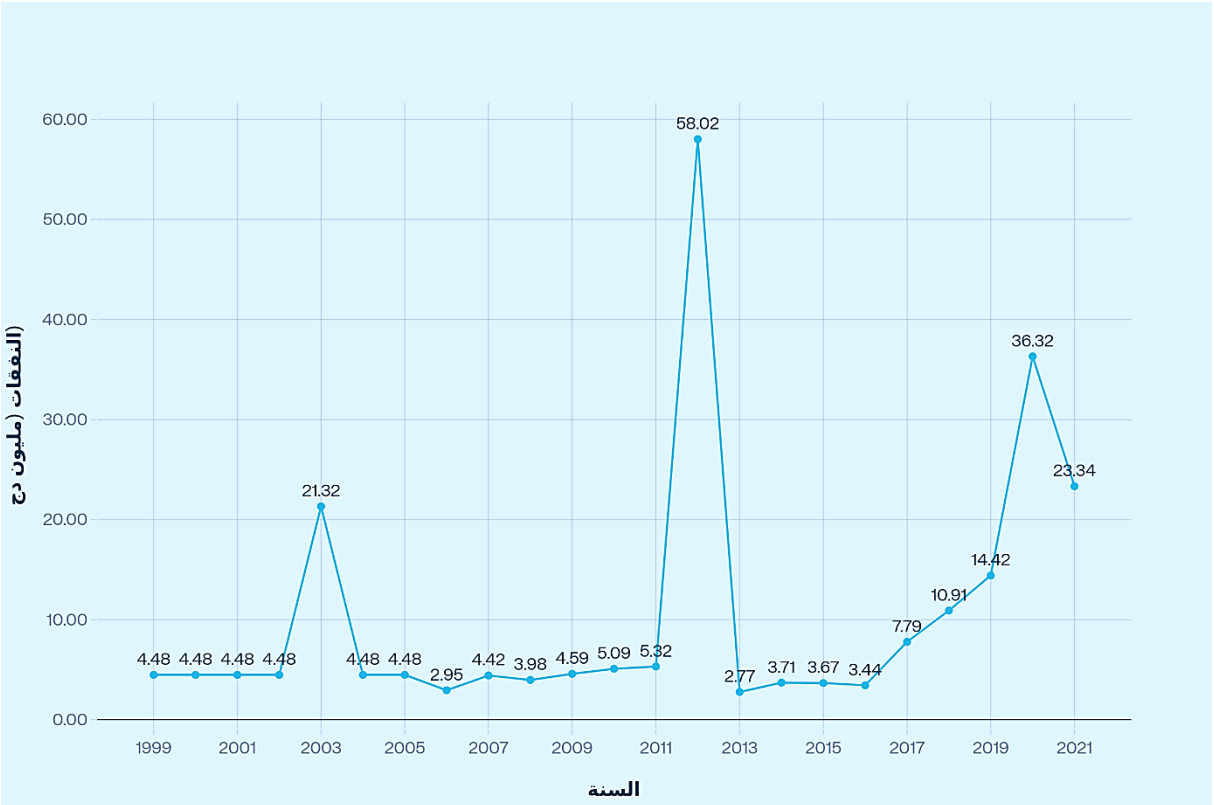
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفقات (مليون دج)	4.483	4.483	4.483	4.483	21.320	4.483	4.483	2.946
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
النفقات (مليون دج)	4.421	3.978	4.587	5.095	5.320	58.021	2.775	3.706
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	
النفقات (مليون دج)	3.669	3.439	7.789	10.915	14.418	36.316	23.335	

المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء.

تشهد النفقات الجبائية المرتبطة بالرسم على النشاط المهني (TAP) في الجزائر بين 1999 و2021 تقلبات حادة ودلالات مهمة تعكس تحولات جوهرية في السياسة الضريبية والاقتصادية للبلاد. في الفترة الأولى الممتدة حتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، ظلت هذه النفقات محدودة ومحصورة حول مستويات منخفضة، باستثناء ارتفاع ملحوظ عام 2003، الذي يعكس ربما تحركات استثنائية لتوسيع الحوافز الضريبية في سياق سعي الدولة لدعم نشاطات محددة أو مشاريع استثمارية ذات أولوية. أما الفترة الممتدة من 2007 حتى 2014، فقد كشفت عن فجوات واضحة في السياسات الضريبية مع ارتفاع هائل عام 2012، حيث تجاوزت النفقات 58 مليون دينار،

مؤشرا إلى تغييرات جوهرية في إطار منح الإعفاءات أو إعادة هيكلة الدعم المالي للقطاع المهني، وقد يعكس ذلك حالة من البحبوحة المالية التي شهدتها البلاد في تلك المرحلة، مكنت الحكومة من توسيع نطاق الحوافز بشكل غير مسبوق. في الفترة اللاحقة بين 2015 و2021، برزت زيادة متصاعدة وشبه مستمرة للنفقات الجبائية، حيث بلغت ذروتها في عام 2020 مع أكثر من 36 مليون دينار، في ظل تحديات اقتصادية متعددة منها تباطؤ النمو وتأثيرات جائحة كورونا، مما دفع السلطات إلى تعزيز سياسات الدعم والتحفيز الضريبي كأداة أساسية للحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي ودعم المستثمرين، خصوصا في القطاعات الصغيرة والمتوسطة. تعكس هذه المعطيات ديناميكية غير مستقرة في إدارة النفقات الجبائية، تدعو إلى ضرورة تبني آليات أكثر دقة لضبط منح الإعفاءات وتقييم أثرها على المالية العامة، مع الحرص على تعزيز العدالة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الشكل رقم (13): رسم بياني لتطور النفقات الجبائية في مجال الرسم على النشاط المهني (TAP) في الجزائر خلال الفترة 1999–2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

خامسا : هيكل النفقات الجبائية

تشير البيانات الى ان النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2021 تركزت بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، خاصة ضريبة القيمة المضافة التي تمثل حوالي 78 بالمئة من مجموع النفقات الجبائية. هذا يعكس استمرار الدولة في استخدام هذه الضريبة كأداة رئيسية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تخفيف العبء الضريبي على الاستهلاك وتحفيز النشاط الاقتصادي. يتوافق هذا التوجه مع ما تم رصده خلال الفترة 1999-2012، حيث كانت النفقات الجبائية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة هي الاكبر وتميزت بثبات نسبي، مما يؤكد الدور المحوري لهذه الضريبة ضمن منظومة الحوافز الضريبية في الجزائر.

فيما يخص الضرائب المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، تركزت النفقات الجبائية بشكل ثانوي على ضريبة ارباح الشركات التي تمثل حوالي 12 بالمئة من الاجمالي، وهو ما يعكس رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي عبر تقديم حوافز ضريبية للشركات. وعلى الرغم من اهمية هذه النفقات، الا انها شهدت تحولات عبر الفترات السابقة، حيث سجلت تراجعا نسبيا في نسبتها مع مرور الوقت، وهو ما يمكن تفسيره بتحول السياسة الضريبية نحو اعطاء الاولوية للحوافز المرتبطة بالاستهلاك اكثر من النشاط الانتاجي.

كما تظهر البيانات ان النفقات الجبائية المتعلقة بالرسم على النشاط المهني تمثل حوالي 10 بالمئة من الاجمالي، مما يشير الى اهتمام واضح بدعم الانشطة المهنية والتجارية، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني. ويعد هذا الدعم ضروريا لتحفيز الاستمرارية والتوسع في هذا القطاع، وتقليل الضغوط المالية عليه.

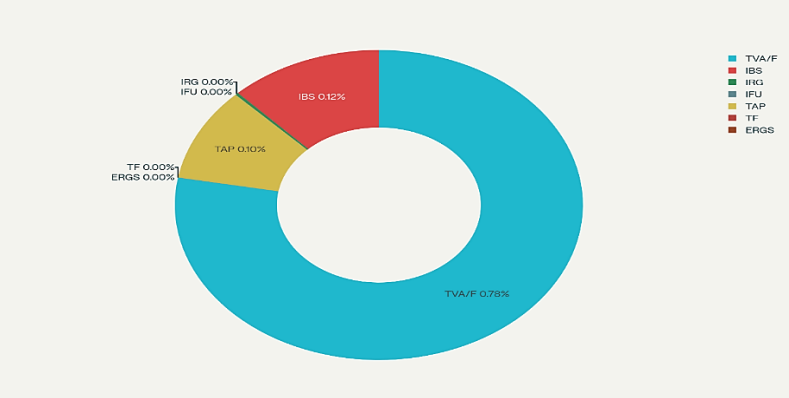
بالمقابل، تظل النفقات الجبائية المرتبطة بضريبة الدخل الاجمالي والضرائب الاخرى مثل الضريبة الموحدة والضرائب العقارية والهبات ضئيلة جدا، لا تتجاوز في مجملها جزءا صغيرا من الواحد بالمئة. هذا يعكس توجها متعمدا للحفاظ على العدالة الضريبية وعدم توسيع نطاق الاعفاءات في الضرائب المباشرة على الدخل، والتي تعتبر اساسا لتحقيق التوازن المالي والاجتماعي في النظام الجبائي.

يتضح من خلال هذا التوزيع ان هناك تحولا في استراتيجية السياسة الضريبية الجزائرية من دعم مباشر للانشطة الاقتصادية والانتاجية الى توسيع الحوافز على الضرائب غير المباشرة التي تؤثر مباشرة على المستهلك النهائي. هذا التحول يهدف الى توسيع قاعدة المستفيدين من الحوافز لتشمل شريحة اوسع من السكان بدلا من التركيز فقط على القطاعات الاقتصادية.

ومقارنة بالنظم الجبائية في بعض الدول المجاورة، تبدو النفقات الجبائية في الجزائر أقل توازنا من حيث توزيع الدعم بين القطاعات المختلفة، حيث يهيمن الدعم على الضرائب غير المباشرة، في حين تقل الحوافز المرتبطة بالاستثمار والانتاج.

في المجمل، يعكس هذا التوزيع تركيز السياسة الجبائية على دعم الاستهلاك والتنمية الاقتصادية من خلال تخفيف الضرائب غير المباشرة، مع المحافظة على استقرار المالية العامة من خلال ضبط الاعفاءات في الضرائب المباشرة، ما يعكس سعيا متوازنا بين تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الشكل رقم (14) : توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة خلال الفترة 2010 – 2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء

شـــهدت النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة من 1999 حتى 2021 تطورا ملحوظا يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، مع تبني سياسات مالية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع المالي. فقد بدأت هذه النفقات في 1999 بقيمة حوالي 29,281 مليون دينار، لتشـــهد ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات التالية، حيث بلغت نحو 49,015 مليون دينار في 2003، مع بعض التقلبات الطفيفة في الأعوام التي تلت ذلك، مما يشير إلى تبني متوازن للسياسات التحفيزية التي تهدف إلى دعم الاستهلاك والاستثمار.

في الفترة ما بين 2004 و2007، تراوحت النفقات بين 42,749 و44,124 مليون دينار، مع استقرار نسبي يعكس محاولات السلطات المالية تحقيق توازن بين تحفيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على استدامة المالية العامة.

مع بداية الأزمة الاقتصـــادية العالمية في 2008، ارتفعت النفقات الجبائية بشـــكل ملحوظ، حيث تجاوزت 83,687 مليون دينار، وبلغت ذروتها تقريبا في 2012 عند حوالي 165,581 مليون دينار، وهو ما يعكس توسيع السياسات التحفيزية، خصوصا عبر دعم الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. هذا التوسع جاء

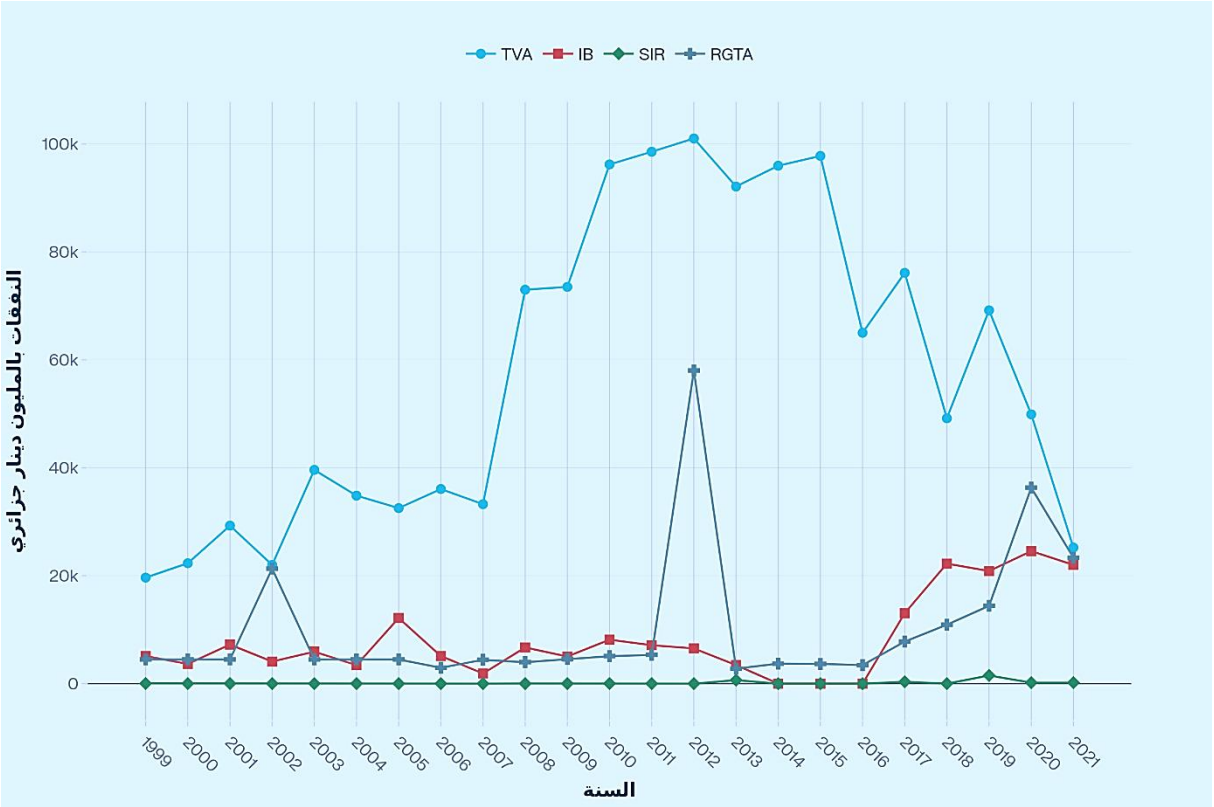
بالتزامن مع جهود تنويع الاقتصـــاد الوطني وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط، مع توجيه جزء كبير من النفقات لدعم استهلاك شرائح واسعة من السكان وتحفيز الطلب المحلي.

بعد 2012، شـهدت النفقات تقلبات واضـحة، إذ انخفضـت إلى نحو 98,993 مليون دينار في 2013، ثم اســتقرت حول 99,680 إلى 101,457 مليون دينار في 2014 و2015، قبل أن تتراجع إلى 68,458 مليون دينار في 2016. ثم عادت للارتفاع مجددا مع تزايد حوافز الدعم، حيث بلغت حوالي 97,311 مليون دينار في 2017.

في السـنوات الأخيرة من الفترة المدروسـة، شـهدت النفقات الجبائية زيادات ملموسـة، إذ تجاوزت 105,969 مليون دينار في 2019، و111,960 مليون دينار في 2020، لكنها تراجعت إلى نحو 70,742 مليون دينار في 2021. هذه التذبذبات قد تعكس تأثير الأزمات الاقتصـادية العالمية، بالإضـافة إلى تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على النشاط الاقتصادي والمالية العامة.

بشـكل عام، يظهر هذا التطور أن النفقات الجبائية تسـتخدم كأداة ديناميكية ضـمن السـياسـة المالية في الجزائر، حيث تزداد في فترات الحاجة إلى تحفيز الاقتصـاد وتنعكس على تخصيص الموارد حسب ظروف السوق والاقتصـاد الكلي، مع استمرار السعي لتحقيق التوازن بين تشـجيع الاستهلاك والاستثمار من جهة، والحفاظ على استدامة المالية العامة من جهة أخرى.

الشكل رقم (15) :تطور إجمالي النفقات الجبائية خلال الفترة 1999–2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء

المبحث الثالث : تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل النمو الاقتصادي مؤشرا رئيسا في تقييم أداء الاقتصادات الوطنية، إذ يعكس قدرة الدولة على خلق الثروة وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنافسية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وفي السياق الجزائري، ظل مسار النمو مرتبطا ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الرئيس للعائدات الخارجية ورافعة أساسية لتمويل النفقات العمومية، بما فيها النفقات الجبائية الموجهة لدعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

منذ بداية التسعينيات، مر الاقتصاد الجزائري بمحطات بارزة اتسمت بالتذبذب بين فترات انتعاش قوي مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي على الطاقة، وفترات تباطؤ أو انكماش نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية، تقلبات الأسواق النفطية، والأوضاع الجيوسياسية. وقد ساهمت التحولات الهيكلية التي عرفتها السياسات الاقتصادية، خاصة بعد اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التدريجي على الاستثمار، في إعادة تشكيل أنماط النمو ومصادره، غير أن هذا المسار ظل رهين تقلبات الإيرادات النفطية وتحديات تنويع الاقتصاد.

تكتسب دراسة اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى دورها في تفسير قدرة السياسات العمومية، وعلى رأسها السياسة الجبائية، على تحقيق التنمية المستدامة. إذ أن النفقات الجبائية، بما تتضمنه من إعفاءات وتحفيزات، تمثل أداة مهمة لتشجيع الاستثمار ودعم الاستهلاك، لكنها في الوقت نفسه قد تطرح إشكالات تتعلق بفعاليتها وكلفتها على المالية العامة.

وعليه، سيتناول هذا المبحث تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر ضمن إطار شامل يربط بين المؤشرات الماكرو اقتصادية الأساسية والتحولات القطاعية، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين النفقات الجبائية وديناميكية النمو.

المطلب الأول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023

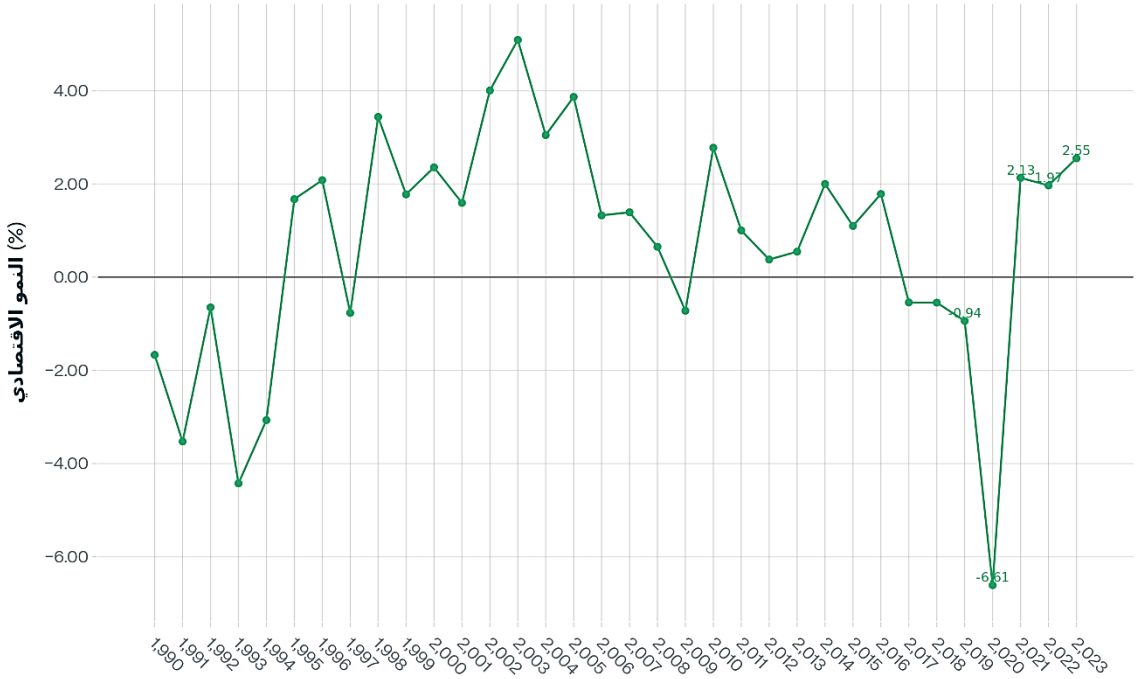
يمثل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المحورية التي تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، باعتباره التعبير الكمي والنوعي عن التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة. وتكتسي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى بنيته الهيكلية المميزة، حيث يظل قطاع المحروقات المصدر الرئيس للإيرادات العمومية والعملات الأجنبية، مقابل مساهمة محدودة نسبيا للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

منذ مطلع التسعينيات، مر الاقتصاد الجزائري بمحطات متباينة بين فترات توسع مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة عائدات التصدير، وأخرى من التباطؤ أو الانكماش تحت تأثير أزمات داخلية وخارجية، بما في ذلك الصدمات النفطية وتقلبات الأسواق العالمية، فضلا عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. كما لعبت

السياسات المالية، ولا سيما النفقات الجبائية الموجهة كأداة لدعم الاستثمار وتحفيز الاستهلاك، دورا متفاوتا في تشكيل مسار النمو الاقتصادي على امتداد هذه الفترة.

يوضح الشكل الموالي التطور الزمني لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بما يعكس التغيرات التي طرأت على أداء الاقتصاد الوطني تحت تأثير العوامل الداخلية والخارجية، والسياسات الاقتصادية المطبقة.

الشكل رقم (16) : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات مسارا متقلبا تأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط وبالعوامل الداخلية والخارجية. ففي الفترة 1990–1994، عرف الاقتصاد انكماشا حادا بلغ -4.43٪ سنة 1993 و-3.07٪ سنة 1994 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتفاقم المديونية الخارجية، ونقص التمويل الخارجي، إلى جانب الاضطرابات الأمنية وضعف التنويع الاقتصادي، ما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب وتراجع الإنتاج في القطاعات المنتجة. ومع بداية 1995، شرعت الحكومة في تطبيق برامج التعديل الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي، شملت تحرير الأسعار، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وضبط الإنفاق، إلى جانب إعادة جدولة الديون، وهو ما ساعد على تحقيق نمو إيجابي بمتوسط 3.45٪ خلال 1995–2001، مدعوما بتحسن نسبي في أسعار النفط وتراجع التضخم. ابتداء من 2002 وحتى 2008، استفاد الاقتصاد من طفرة نفطية

عالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مما سمح بإطلاق برامج إنعاش اقتصادي كبرى في البنية التحتية والسكن، وتحسن الاستقرار الأمني، فبلغ النمو ذروته سنة 2003 بنسبة 5.09٪، غير أن الاعتماد شبه الكلي على المحروقات جعل أثر هذا النمو محدودا على خلق فرص العمل. ومع الأزمة المالية العالمية في 2008، دخل الاقتصاد في مرحلة تباطؤ خلال 2009–2019، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجع الاستثمار في القطاع الطاقوي، وأصبح الإنفاق العمومي المحرك الرئيسي للنمو في ظل تذبذب معدل الإنتاج، ما جعل النمو هشا وغير مستدام. وفي سنة 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في انكماش قياسي بلغ -6.61٪ نتيجة شلل النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط، قبل أن يسجل الاقتصاد انتعاشا في 2021 بنسبة 2.13٪، و1.97٪ في 2022، و2.55٪ في 2023، مدعوما بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الإنفاق العمومي بأكثر من 60٪ بين 2021 و2023 عبر رفع الأجور، توسيع الدعم الغذائي، وتطبيق إعانات البطالة، إضافة إلى زيادة الاستثمار العمومي. ورغم تسجيل فوائض مؤقتة في الميزانية والحساب الجاري خلال 2022 و2023، إلا أن تراجع الأسعار وتخفيضات حصص أوبك أعادا الضغط على التوازنات المالية. ومنذ 2020، أطلقت الحكومة إصلاحات هيكلية شملت قوانين جديدة للمحروقات والاستثمار والنقد والقرض، مع رفع جزئي للقيود على ملكية الأجانب للشركات، بهدف الانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعا بقيادة القطاع الخاص. غير أن هذه الإصلاحات تحتاج إلى وقت لتؤتي ثمارها، خاصة في ظل استمرار هيمنة المحروقات على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات أسعار الطاقة ويؤكد ضرورة الإسراع في تنويع القاعدة الإنتاجية لتحقيق نمو مستدام.

المطلب الثاني : مساهمات القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الكلية للنمو في الجزائر

يمثل نمو الاقتصاد الوطني انعكاسا لتكامل وتفاعل قطاعات الإنتاج الرئيسية، إذ لا يتحقق النمو المستدام إلا عبر مساهمة فعالة للقطاعات المختلفة وتكامل أدوارها ضمن بنية إنتاجية متنوعة ومرنة أمام الصدمات. وفي الحالة الجزائرية، ظل قطاع المحروقات لعقود الدعامة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العمومية، والصادرات؛ إذ تشير التقديرات الدولية الحديثة إلى أن المحروقات شكلت في المتوسط ما يقارب 14% من الناتج، و83% من الصادرات، و47% من الإيرادات خلال 2019–2023، بما يعكس مركزية هذا القطاع رغم جهود التنويع الجارية. وفي المقابل، برزت في السنوات الأخيرة ديناميكية متزايدة في قطاعات الزراعة، والصناعة التحويلية، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات، بدفع من توسيع الاستثمار العمومي وإصلاحات مناخ الأعمال وقوانين الاستثمار، غير أن أثرها التراكمي لا يزال في طور الترسخ مقارنة بوزن المحروقات.

من منظور المؤشرات الكلية، يتجسد أداء النمو عبر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستويات الاستثمار والإنفاق، ونصيب الفرد من الدخل، إلى جانب مؤشرات الاستهلاك، والتشغيل، والتضخم. وقد سجل الاقتصاد

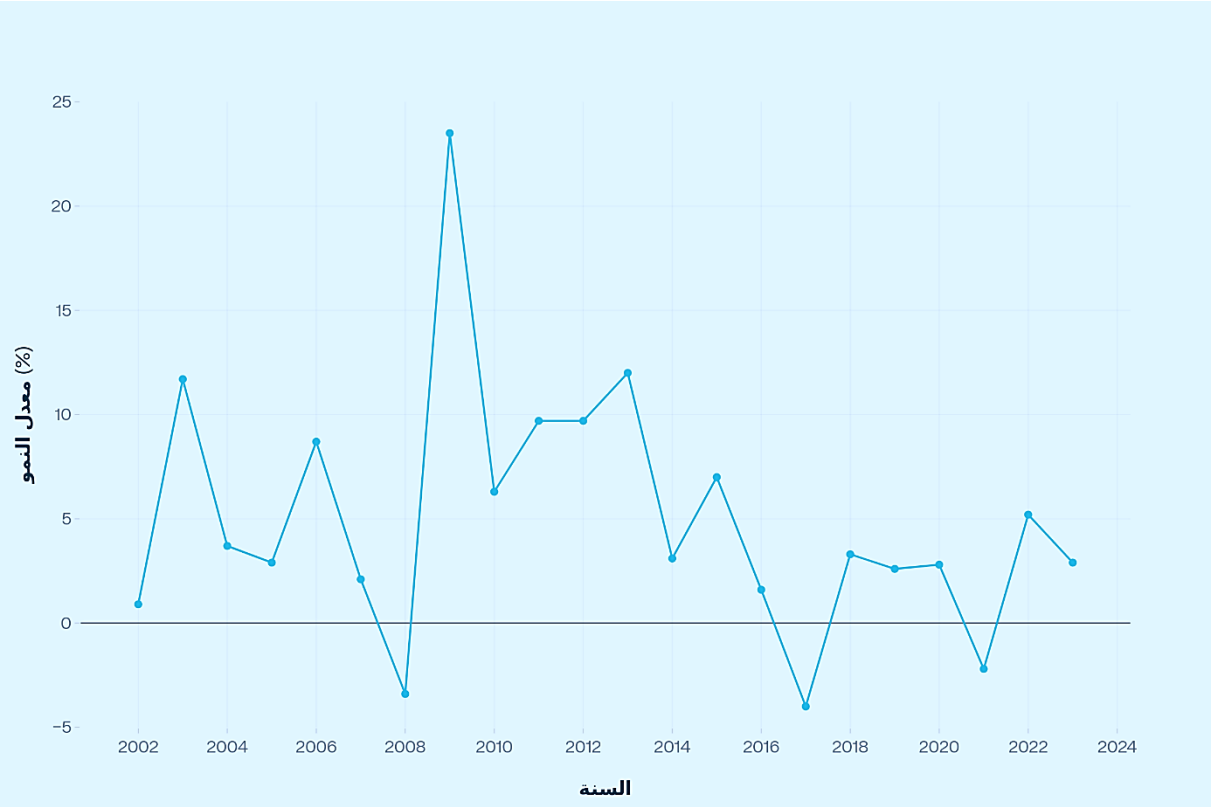
الجزائري تعافيا ملحوظا بعد الجائحة؛ إذ نما الناتج الحقيقي بنسبة 3.8% في 2021، و3.6% في 2022، و4.1% في 2023، مدفوعا بزيادة الإنفاق العام بأكثر من 60% خلال 2021–2023 عبر رفع الأجور والمعاشات، وتطبيق إعانات البطالة، وتوسيع الدعم الغذائي، وتعزيز الاستثمار العمومي، ما عزز الطلب الكلي ودعم القطاعات غير النفطية. كما أسهم ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك في تضييق العجز المالي وتحقيق فوائض في الحساب الجاري عامي 2022 و2023، قبل أن تعود الضغوط مع هبوط الأسعار وتخفيضات حصص أوبك وتنامي الواردات الاستثمارية المصاحبة لتوسع الإنفاق.

تبعا لذلك، تتبدى أهمية تحليل مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل هذا الإطار الكلي لفهم قنوات انتقال السياسة المالية، ودور النفقات الجبائية في تحفيز الاستثمار ورفع الإنتاجية خارج المحروقات، وتوسيع قاعدة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية والخدمات، وتقوية الروابط الأمامية والخلفية مع الزراعة والبناء والأشغال العمومية. إن تعزيز مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي يعد شرطا لازما لمرونة الاقتصاد إزاء الصدمات الخارجية وتحقيق مسار نمو متنوع ومستدام، مع الحفاظ على استقرار التوازنات الماكرو–اقتصادية عبر سياسات إنفاق واستثمار أكثر كفاءة وفعالية في توجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية وقابلية للتصدير.

أولا :مساهمة الزراعة و الصيد البحري

يعكس قطاع الزراعة والصيد البحري في الجزائر دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية، غير أن تطوره خلال الفترة 2002–2023 اتسم بعدم الاستقرار نتيجة لتأثيرات مناخية واقتصادية وهيكلية. فقد شهد القطاع سنوات نمو قوية وأخرى من التراجع الحاد، وهو ما يعكس حساسيته الكبيرة للتقلبات الداخلية والخارجية.

الشكل رقم (17): رسم بياني يوضح معدل نمو القيمة المضافة للزراعة والصيد البحري في الجزائر (2002–2023)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من الشكل أن القطاع عرف نموا استثنائيا في بعض السنوات مثل 2009 بنسبة 23.5% نتيجة تحسن الظروف المناخية وزيادة الإنتاج الزراعي، في حين سجل انكماشا في سنوات أخرى مثل 2008 (-3.4%)، 2017 (-4.0%) و2021 (-2.2%)، وهو ما يعكس هشاشة الإنتاج أمام الجفاف والتقلبات في العوامل الإنتاجية. ورغم تحقيق نمو إيجابي في 2022 (5.2%) و2023 (2.9%)، فإن المردود العام بقي محدودا، حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متوسط 9.5%، مما يدل على أن برامج الاستصلاح والدعم لم تحقق بعد أهدافها الكاملة في رفع الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي. وتبرز هذه الأرقام الحاجة إلى تبني استراتيجيات أكثر فعالية تركز على تحديث وسائل الإنتاج، تحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية.

ثانيا : مساهمة قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات المكون الاساسي للاقتصاد الجزائري وأحد اهم مصادر تمويله، سواء قبل انتهاج سياسة السوق او بعدها، حيث يشكل المساهم الاول في الناتج المحلي الاجمالي ومحركه الرئيس. ومن خلال حساب متوسط مساهمته في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة يتبين انه ظل القطاع الاكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي، رغم محاولات الجزائر المتكررة لتقليص الاعتماد عليه باعتباره قطاعا غير متحكم فيه وشديد التذبذب لارتباطه المباشر باسعار النفط في

الاسواق العالمية. وقد عرف هذا القطاع نموا ملحوظا في بداية الالفية مع تحسن اسعار النفط مقارنة بما كانت عليه في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما انعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي.

يظهر تحليل بيانات معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2002 الى 2023 تقلبات واضحة تعكس حساسية هذا القطاع للتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية. ففي بداية الالفية سجل القطاع نموا متواصلا حيث تجاوز معدل النمو 9% في عام 2003 واستمر في المنطقة الايجابية حتى عام 2005، ما يعكس مرحلة ازدهار مدعومة بتحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية.

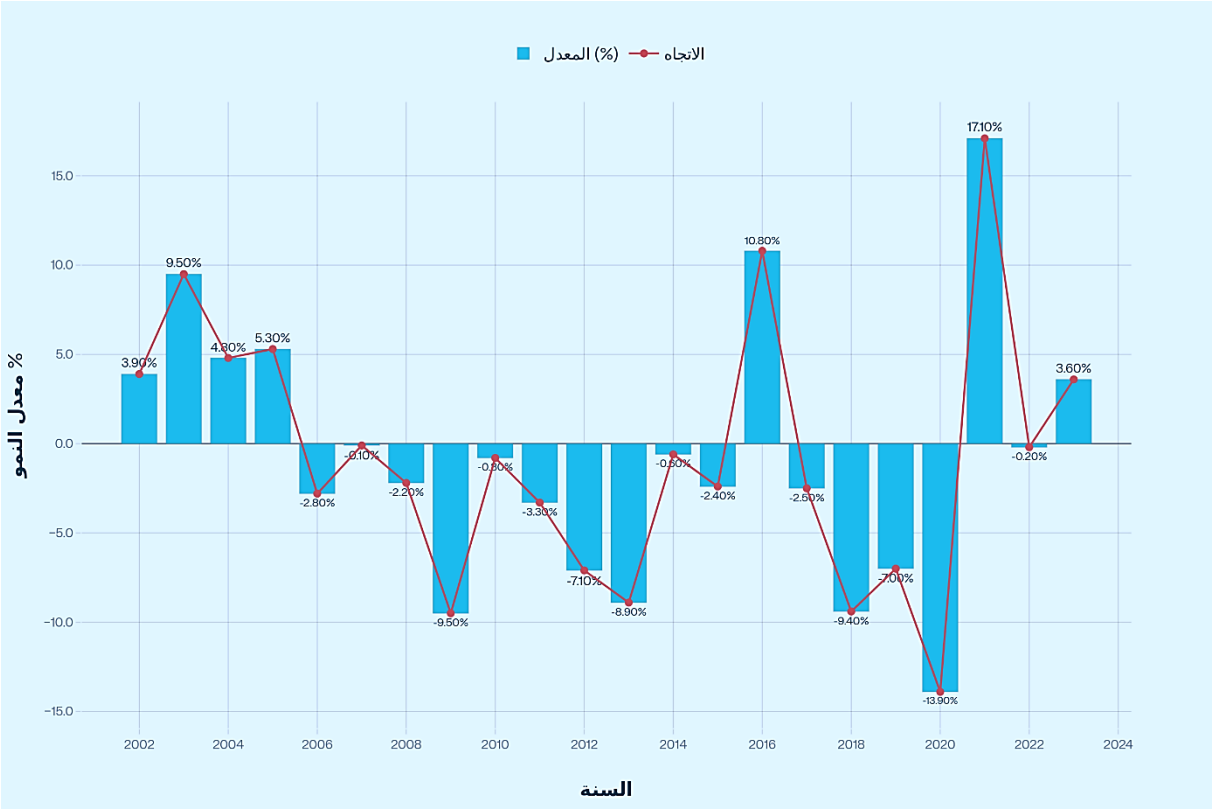
ابتداء من عام 2006 دخلت معدلات النمو في المنطقة السالبة واصبحت هذه السلبية سمة متكررة مع تباين بين فترات الانخفاض الحاد والانكماش المعتدل. فقد تراجع النمو بنحو -10% في عام 2009 وبقرابة -9% في 2013، وهي فترات تزامنت مع ازمات اقتصادية عالمية او مع تحولات هيكلية في القطاع نفسه.

شهدت بعض السنوات انتعاشا مؤقتا، ابرزها عام 2016 الذي سجل قفزة في النمو بلغت 10.8%، الا ان هذا التحسن لم يدم طويلا اذ عاد التراجع في السنوات اللاحقة. وفي عام 2020 تأثر القطاع بشدة بجائحة كوفيد-19 مسجلا انخفاضا قياسيا بلغ -13.9%. لكن مع تعافي الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع الاسعار عرف القطاع انتعاشا استثنائيا في 2021 بنسبة 17.1%، وهو اعلى معدل خلال فترة الدراسة، قبل ان يتراجع مجددا في 2022 بنسبة -0.2%.

في عام 2023 حقق القطاع نموا ايجابيا بلغ 3.6% مدفوعا بارتفاع القيمة المضافة لاستخراج المحروقات بنسبة 4.9% بعد انخفاض بـ -5.3% في 2022. في المقابل عرف نشاط التكرير وفحم الكوك تراجعا طفيفا بـ -0.2% مقارنة باداء قوي بلغ 16% في العام السابق. وعلى الصعيد الاسمي بلغت قيمة انتاج القطاع 6,435.4 مليار دج مقابل 8,218.3 مليار دج في 2022، اي بانخفاض نسبته 21.7%.

كما يوضح الشكل الموالي، فان هذه البيانات تكشف طبيعة القطاع شديدة الحساسية لتقلبات الاسعار والطلب العالمي، مع قدرة ملحوظة على التعافي بعد الازمات، وان كان هذا التعافي في الغالب قصير الامد وغير مستدام. ويعكس هذا النمط ما يشبه دورة اقتصادية متكررة تجعل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على المحروقات عرضة للصدمات الخارجية، رغم قدرته على استعادة نشاطه بسرعة في حال تحسن الظروف العالمية.

الشكل رقم (18) : رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الجزائر (2002–2023)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ثالثا : مساهمة قطاع الصناعة

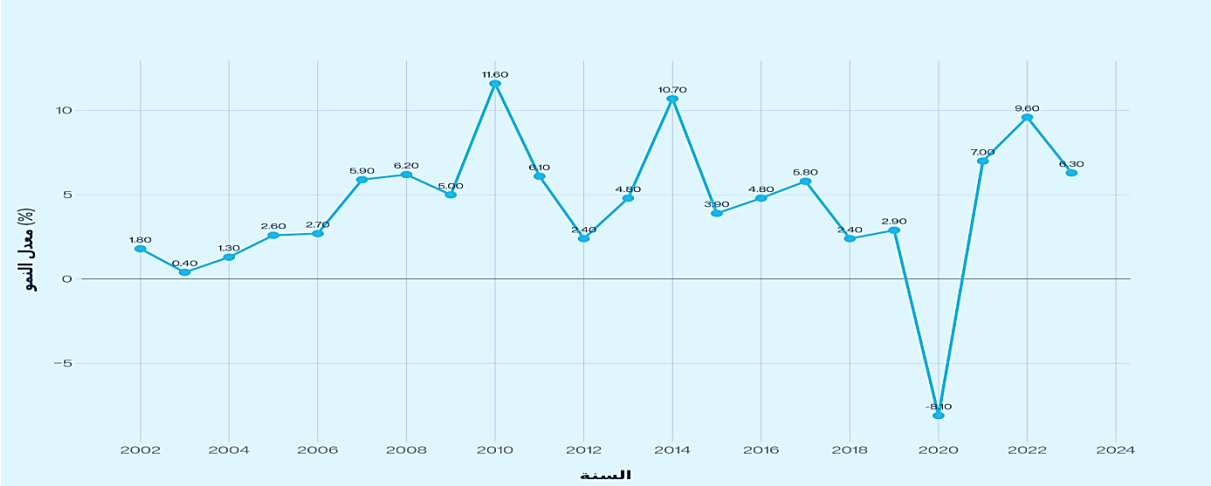
يعكس القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة تطورا ايجابيا يتسم بالديناميكية والاستقرار، حيث حقق اداء ملحوظا يؤكد قدرته على النمو المستدام ومساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني. ففي عام 2023 بلغت القيمة المضافة الصناعية 1,522.9 مليار دينار جزائري، محققة زيادة واضحة مقارنة بـ 1,333.2 مليار دينار في 2022، اي بارتفاع اسمي قدره 14.2%. اما من حيث النمو الحقيقي، فقد سجل القطاع الصناعي نموا في الحجم بنسبة 6.3% خلال 2023، مقارنة بمعدل 9.6% تم تحقيقه في 2022، مما يعزز صورة التعافي التدريجي للقطاع بعد التذبذبات التي شهدها في السنوات الأخيرة.

كما هو موضح في الشكل الموالي، يظهر تحليل تطور معدل النمو خلال الفترة 2002–2023 ان القطاع يتميز بدورة نمو دورية مع استجابة سريعة للتغيرات الاقتصادية. فقد شهد مراحل ازدهار ملحوظة، مثل القفزات المسجلة في 2011 و2015 و2021، وفترات تباطؤ او انكماش في اعوام مثل 2013 و2020. ومن اللافت ان القطاع استطاع التعافي بقوة بعد الازمات، خاصة بعد تداعيات جائحة كورونا، عندما سجل نموا قويا في 2021 و2022، قبل ان يتجه نحو استقرار نسبي في 2023.

وفي 2023، برز الاداء الجيد لبعض الفروع الصناعية المميزة، حيث سجل قطاع صناعة النسيج والملابس والفرو نموا بنسبة 11.5%، وقطاع الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك بنسبة 8.2%، الى جانب الصناعات التحويلية الأخرى التي ارتفعت بنسبة 11.0%. ويبرز ذلك مدى اهمية التنويع الصناعي ودور هذه الصناعات في دعم القيمة المضافة الاجمالية للقطاع.

تدل هذه المؤشرات على حيوية القطاع الصناعي وقدرته على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، من خلال التحسن المتواصل للأداء والقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية. كما تؤكد الحاجة الى استمرار السياسات الداعمة لتطوير الفروع الصناعية الواعدة وتعزيز الاستثمارات لرفع كفاءة القطاع والاستفادة من فرص النمو المستدام.

الشكل رقم (19) : رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر (2002-2023)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

رابعا : مساهمة قطاع الخدمات

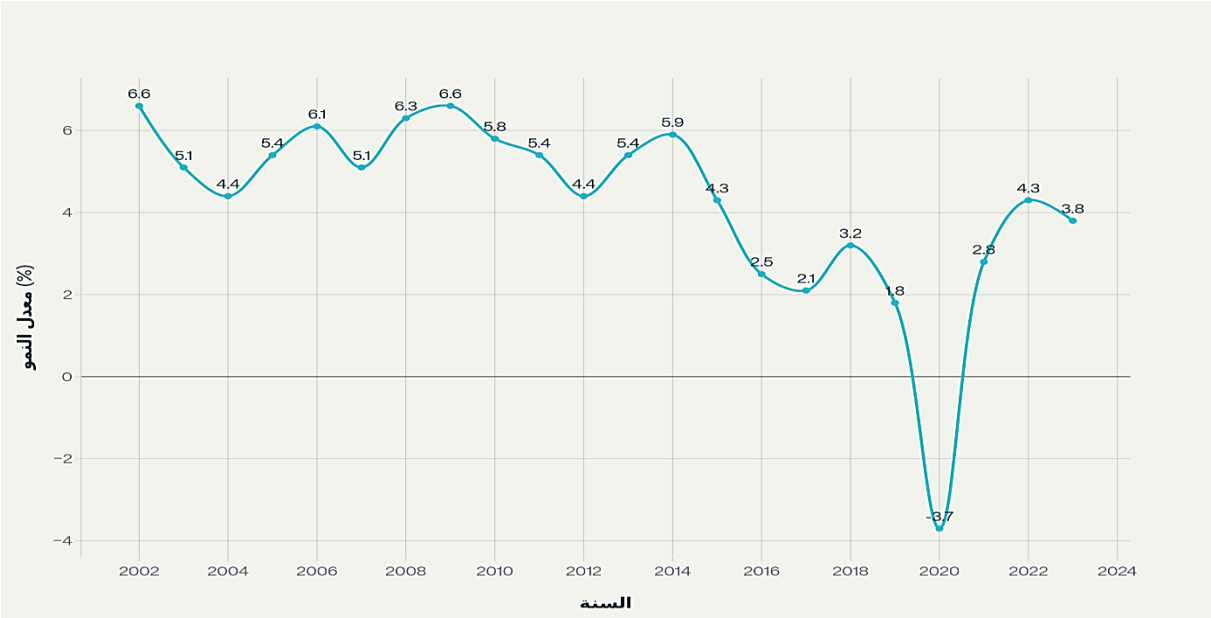
يعكس منحنى تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة 2002–2023 اتجاهاً تميز بتقلبات ملحوظة، لكنه أظهر في مجمله قدرة القطاع على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الكبرى. بدأ القطاع بنمو قوي، حيث حقق معدلات مرتفعة تجاوزت 6% في مطلع الألفية (2002 و2008)، مما يعكس حيوية ونشاط هذا القطاع كمحرك رئيسي للاقتصاد.

خلال السنوات التالية، تباين النمو بين فترات توسع نسبي كما في 2015 و2016 بنسب قاربت أو تجاوزت 5% وفترات تباطؤ، خاصة في الأزمات العالمية أو خلال فترات التأثر بالتقلبات الاقتصادية الداخلية والإقليمية. أكثر المحطات وضوحا في المنحنى كانت سنة 2020، حيث شهد القطاع انكماشا حادا وصل إلى -3.7%، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بتداعيات جائحة كوفيد-19 وعمليات الإغلاق التي مست معظم قطاعات الخدمات كالنقل والسياحة والأنشطة التجارية.

مع بداية التعافي العالمي والإجراءات التحفيزية، عاد قطاع الخدمات لتحقيق معدلات نمو إيجابية قوية، حيث بلغ النمو 4.3% في 2021 ثم 3.8% في 2023، ما يدل على قدرة القطاع على استعادة نشاطه بسرعة مستفيدا من زيادة الطلب المحلي وتحسن مناخ الأعمال.

وتظهر البيانات أن القطاع يتميز باستقرار نسبي مقارنة بقطاعات أخرى مع حساسية معتدلة للتغيرات الاقتصادية. كما أن استمرار تحقيق نسب نمو موجبة في معظم السنوات يدل على أهمية هذا القطاع كقاعدة ارتكاز للاقتصاد، فضلاً عن مساهمته الكبيرة في خلق فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية لمختلف شرائح المجتمع. وعليه، يعكس المنحنى أهمية المشاريع والسياسات التي تستهدف تطوير قطاع الخدمات وتعزيز مرونته في مواجهة الصدمات الاقتصادية لضمان دور حيوي ومستدام في النمو الاقتصادي العام.

الشكل رقم (20) : رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر (2002-2023)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

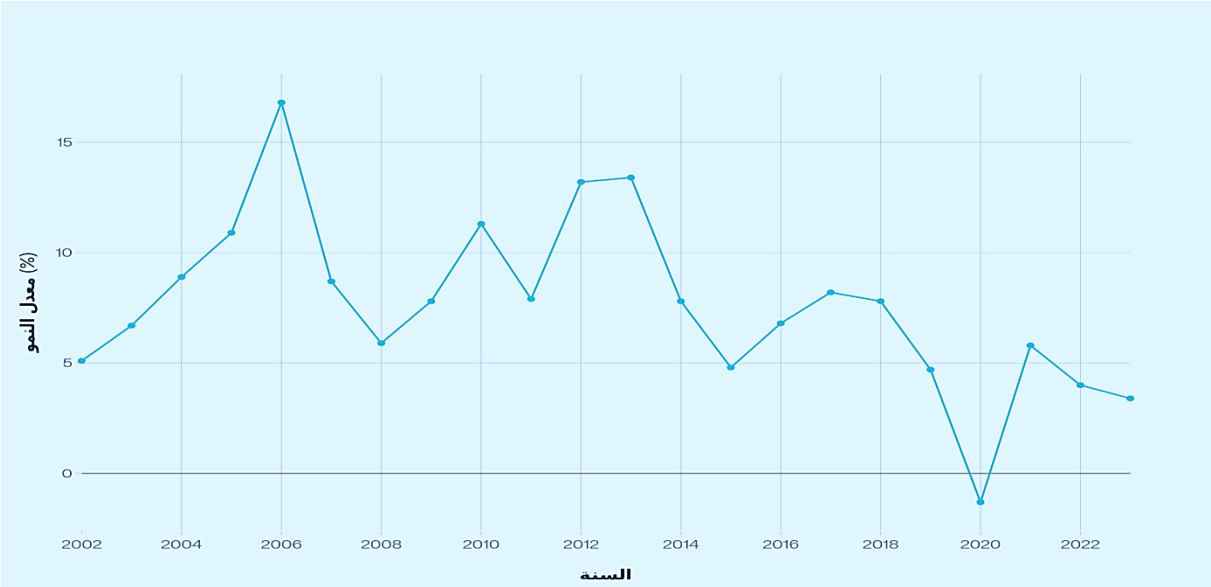
خامسا : مساهمة قطاع البناء

ما هو موضح في الشكل الموالي، يعكس منحنى تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع البناء خلال الفترة 2002–2023 تقلبات واضحة وسيطرة فترات انتعاش وتباطؤ بشكل متناوب، ما يعبر عن حساسية القطاع للمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية. شهد قطاع البناء وتيرة نمو إيجابية متسارعة في النصف الأول من الفترة، حيث قفز معدل النمو من 5.1% في 2002 ليبلغ ذروته عند 16.8% في 2006، وهو ما يمكن تفسيره بفترة توسع في الاستثمارات والمشروعات الكبرى في قطاع البناء خلال تلك السنوات. ومع بداية 2007، بدأت مؤشرات النمو بالانخفاض، وتراجعت النسبة إلى 5.9% في 2008، ثم عرفت القيم تذبذبات نسبية بين الصعود والانخفاض، مع تسجيل بعض المحطات التصاعدية مثل 11.3% في 2010 و13.4% في 2013، ما يعكس قدرة القطاع على الاستفادة من المحفزات الاقتصادية أو مناخ الاستثمار الداخلي. إلا أن السمة البارزة للفترة الممتدة حتى 2019 كانت المراوحة بين نسب متوسطة، مع ميل نحو تراجع نسبي في بعض السنوات مثل 4.8% في 2015 و4.7% في 2019.

في 2020، تبين حجم حساسية القطاع للأزمات، حيث انخفض معدل النمو بشكل حاد إلى -3.4% متأثرا بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتوقف العديد من المشاريع. وقد أعقب ذلك تعاف تدريجي، فارتفع معدل النمو إلى 5.8% في 2021، لكنه سرعان ما عاد إلى وتيرة أهدأ، مسجلا 4.0% في 2022 و3.4% في 2023، ما يدل على استعادة تدريجية لنشاط القطاع دون عودة لمعدلات الطفرة السابقة. وفي السنة الأخيرة من الفترة المدروسة، أي 2023، بلغ النمو الحقيقي لقطاع البناء 3.4%، وهو أقل قليلا من معدل 2022 البالغ 4.0%، إلا أن القيمة الجارية للقطاع ارتفعت إلى 4,314.7 مليار دينار جزائري مقارنة بـ3,842.9 مليار دينار في 2022، أي بزيادة نسبتها 12.3%، مما يعكس استمرار ديناميكية القطاع رغم تباطؤ طفيف في وتيرة النمو.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع البناء يعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بديناميكية الاقتصاد الكلي، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا ببرامج الاستثمار العمومي، والطلب على مشروعات الإسكان والبنية التحتية، وكذلك بتكلفة التمويل ومدى توفره. البيانات تظهر أن الفترات التي تواكب خطط التنمية الكبرى أو المبادرات الحكومية تكون مصحوبة غالبا بنمو قوي في القطاع، بينما تؤدي الأزمات الصحية أو الاقتصادية إلى تراجع سريع في الأداء. بشكل عام، يوحي مسار المنحنى بأن قطاع البناء يظل رهانا مهما لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مع ضرورة تطوير آليات لزيادة مرونته تجاه الأزمات المستقبلية، وتعزيز التنوع في مصادر الطلب على مشروعات البناء لضمان استدامة نمو القطاع على المدى الطويل.

الشكل رقم (21) : رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع البناء في الجزائر (2002-2023)

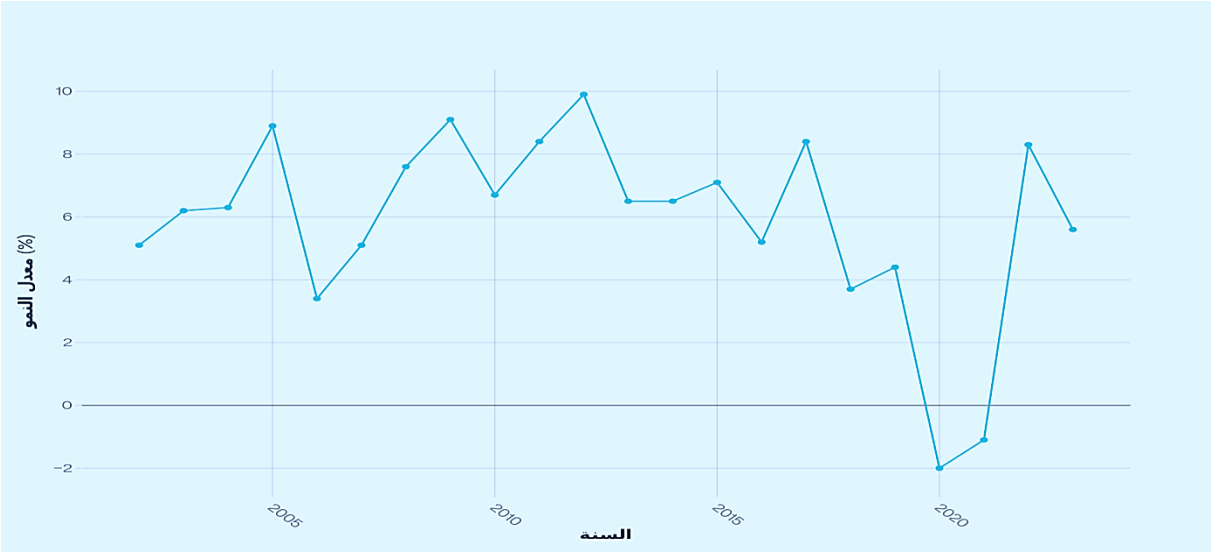


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

سادسا : مساهمة قطاع الكهرباء والغاز

شهد قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر تطورات متباينة خلال الفترة 2002-2023 مع مراحل نمو مختلفة تعكس تأثير العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية على ادائه. تميزت الفترة الاولى 2002-2005 بنمو تدريجي اذ ارتفع معدل النمو من 5.1% في 2002 الى 8.9% في 2005 ما يعكس تحسنا مستمرا وقدرة القطاع على التوسع. تلتها فترة التقلبات الحادة 2006-2012 حيث انخفض النمو بشكل مفاجئ الى 3.4% في 2006 ثم شهد تعافيا قويا وصل الى 9.1% في 2009 مع بلوغ ذروة اولى عند 9.9% في 2012 قبل ان تتبعها تقلبات حادة في معدلات النمو مما يعكس حساسية القطاع للتغيرات الاقتصادية والسياساتية. اما فترة التراجع التدريجي 2013-2020 فقد شهدت انخفاضا مستمرا من 6.5% في 2013 و2014 الى ادنى مستوى له في 2020 بمعدل -2.0% وهو الاداء السلبي الاكثر حدة خلال الفترة ويعزى جزئيا الى تداعيات جائحة كوفيد-19. بعد ذلك دخل القطاع مرحلة التعافي والانتعاش 2021-2023 حيث تحسن النمو الى -1.1% في 2021 ثم انتعش بقوة في 2022 بمعدل 8.3% واستقر نسبيا في 2023 عند 4.5% مع تسجيل جميع فروع القطاع معدلات نمو ايجابية ما يدل على قدرة القطاع على مواجهة التحديات والحفاظ على اداء مستقر نسبيا. يظهر تحليل هذا المسار ان القطاع يتميز بدورية واضحة مع قمم وقيعان متكررة وحساسية عالية للتقلبات الاقتصادية والسياساتية غير ان القدرة على التعافي بعد فترات الانكماش تعكس مرونته واستدامة ادائه على المدى المتوسط.

الشكل رقم (22) : رسم بياني يوضح تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر (2002–2023)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

سابعا : هيكل القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر – 2023

توفر دراسة القيمة المضافة عند الاسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية رؤية متعمقة حول مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الوطني وتوزيع النشاط الاقتصادي بين مختلف المجالات. في عام 2023، استحوذت الخدمات على النسبة الاكبر من القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 46.3%، ما يعكس الدور المحوري لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ويشمل ذلك قطاعات مثل النقل، الاتصالات، التعليم، الصحة، والأنشطة المالية والمصرفية، التي تمثل ركائز الاقتصاد الحديث.

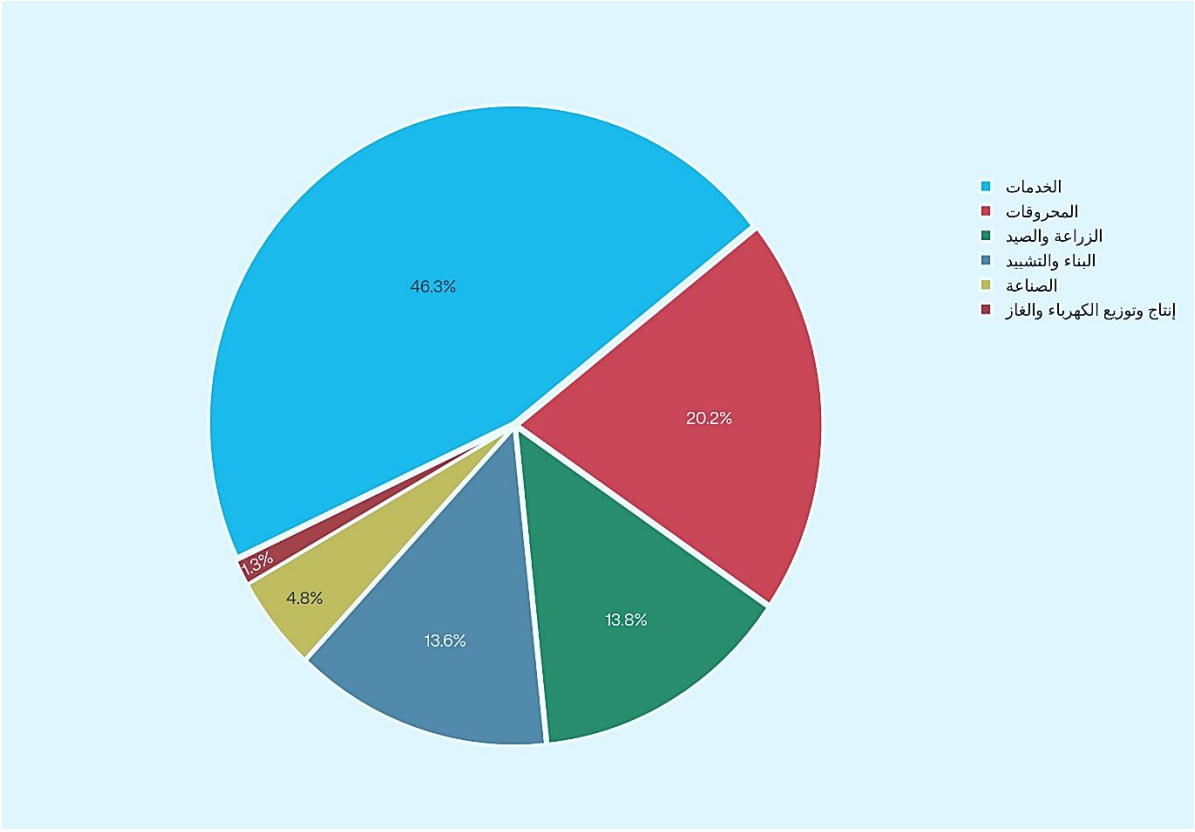
احتفظت صناعة المحروقات بمكانتها الاستراتيجية ضمن الاقتصاد الوطني، حيث شكلت 20.2% من القيمة المضافة، وهو مؤشر على الاعتماد المستمر للاقتصاد الجزائري على هذه الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والعملات الصعبة، فضلا عن دورها في تمويل الاستثمارات الحكومية.

ساهم قطاع الزراعة والصيد بنسبة 13.8% من القيمة المضافة، ما يعكس أهميته في تأمين الأمن الغذائي وتشغيل نسبة كبيرة من السكان، خاصة في المناطق الريفية. ويبرز قطاع البناء بنسبة 13.6%، دليلا على استمرار النشاط الاستثماري في البنى التحتية والمشاريع العمرانية، بما في ذلك الإسكان، الطرق، والمرافق العامة، وهو عامل مهم في تحفيز الطلب على المواد الخام والخدمات المرتبطة بالبناء.

أما قطاع الصناعة فقد ساهم بنسبة 4.8% من القيمة المضافة الاجمالية، ما يشير إلى محدودية التطور الصناعي مقارنة بالاقتصادات الصناعية الكبرى، مع التركيز غالبا على الصناعات التحويلية الخفيفة والصناعات الغذائية. في المقابل، شكلت الأنشطة المتعلقة بالكهرباء والغاز نسبة 1.3% فقط من القيمة المضافة، ما يعكس الدور المحدود نسبياً لهذا القطاع ضمن الاقتصاد الوطني، على الرغم من أهميته في دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى وضمان استمرارية تشغيل المصانع والخدمات.

تحليل هذا التوزيع يوضح أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات والمحروقات، بينما يظل القطاع الصناعي وقطاع الكهرباء والغاز محدودي التأثير في القيمة المضافة، وهو ما يستدعي التفكير في سياسات تحفيزية لتعزيز دور الصناعة والطاقة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

الشكل رقم (23) : توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثالث : النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2022)

تعد النفقات الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية غير المباشرة التي تعتمدها الدول لتحفيز النشاط الاقتصادي عبر منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية تستهدف قطاعات أو أنشطة محددة. في الحالة الجزائرية، اكتست هذه النفقات

أهمية خاصة منذ منتصف التسعينيات، حيث سعت السلطات العمومية إلى تشجيع الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية، خاصة خارج قطاع المحروقات، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

وبالنظر إلى طبيعتها، فإن النفقات الجبائية تمثل موارد ضريبية متنازل عنها من طرف الدولة على أمل تحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية، وهو ما يجعل دراستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤشرات النمو، سواء على مستوى الناتج الداخلي الخام أو الناتج الداخلي خارج المحروقات، وكذا تطور الإيرادات الجبائية الكلية والجباية العادية.

خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2022، شهدت الجزائر تباينا ملحوظا في مستويات النفقات الجبائية، تأثرا بالتحولات الاقتصادية الداخلية والتقلبات في أسعار النفط، الأمر الذي انعكس بدوره على وتيرة النمو الاقتصادي. ومن خلال تحليل هذه العلاقة، يمكن الوقوف على مدى فعالية النفقات الجبائية كأداة لدعم النمو، وتحديد ما إذا كانت قد حققت الأهداف المعلنة في السياسة الاقتصادية. الجدول الموالي يبين الجدول الموالي يبين تطور النفقات الجبائية وعلاقتها بالناتج الداخلي والمؤشرات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1995-2022

جدول رقم (21): تطور النفقات الجبائية مقارنة بالناتج الداخلي والمؤشرات الجبائية في الجزائر (1995-2022) – بالمليار دج

السنة	نسبة النفقات الجبائية/الإيرادات الجبائية(%)	نسبة النفقات الجبائية/الناتج الداخلي الخام(%)	النفقات الجبائية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الإيرادات الجبائية الكلية (مليار دج)	الناتج خارج المحروقات (مليار دج)	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
1995	0.08%	0.03%	0.52	245.84	659.72	1,454.00	**2,005.00**
1996	0.48%	0.16%	4.22	293.25	871.39	1,762.00	**2,570.00**
1997	0.38%	0.13%	3.68	317.05	960.10	1,932.30	**2,780.20**
1998	1.09%	0.31%	8.66	343.24	791.77	2,192.30	**2,830.50**
1999	3.15%	0.95%	30.78	342.63	978.10	2,357.00	**3,238.20**
2000	2.76%	0.79%	32.46	366.56	1,175.61	2,791.70	**4,123.50**
2001	3.28%	1.07%	45.18	444.45	1,376.24	2,891.70	**4,227.10**
2002	2.22%	0.75%	33.88	493.09	1,529.12	3,045.80	**4,522.80**
2003	3.57%	1.32%	69.25	562.88	1,942.42	3,383.40	**5,252.30**
2004	1.98%	0.71%	43.43	603.77	2,197.49	3,829.30	**6,149.10**
2005	1.63%	0.66%	49.72	664.80	3,049.35	4,209.10	**7,562.00**
2006	1.23%	0.52%	44.17	745.56	3,583.97	4,619.40	**8,501.60**
2007	1.08%	0.42%	39.57	786.77	3,657.85	5,263.60	**9,352.90**
2008	1.61%	0.76%	83.69	985.85	5,187.07	6,046.10	**11,043.70**
2009	1.80%	0.68%	67.36	1,172.44	3,751.98	6,858.90	**9,968.00**
2010	2.12%	0.78%	93.67	1,309.38	4,410.39	7,811.20	**11,991.60**
2011	1.54%	0.60%	87.43	1,548.54	5,685.61	9,346.10	**14,588.50**
2012	16.68%	6.54%	1,059.72	1,944.58	6,351.95	10,672.30	**16,208.70**
2013	17.51%	6.46%	1,075.52	2,072.09	6,139.49	11,675.80	**16,643.80**
2014	2.34%	0.80%	138.49	2,126.36	5,925.15	12,547.30	**17,205.10**
2015	1.60%	0.50%	83.89	2,557.31	5,243.16	13,521.90	**16,766.10**
2016	15.24%	4.18%	726.76	2,564.62	4,771.32	13,042.10	**17,406.80**

18,575.76	14,876.10	5,343.11	3,216.12	973.50	5.24%	18.22%	2017
20,259.04	15,711.30	6,057.70	3,270.59	823.37	4.06%	13.59%	2018
20,500.20	16,509.20	5,912.03	3,393.54	1,060.10	5.17%	17.94%	2019
18,476.92	15,901.80	5,168.55	3,208.79	1,111.31	6.02%	21.50%	2020
22,079.28	17,167.20	5,921.65	3,312.50	709.57	3.21%	11.98%	2021
27,688.90	19,071.50	8,977.03	3,469.35	1,556.41	5.62%	17.34%	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصائيات

أولا : النفقات الجبائية ومكونات الجباية في الجزائر

يعرض الشكل رقم 24 مسارا زمنيا للاقتصاد الجبائي الجزائري بين 1995 و2022 يكشف ثلاث سمات كبرى: أولا، اعتمادا هيكليا على الجباية البترولية التي تتسم بتقلبات دورية قوية مرتبطة بدورات أسعار النفط العالمية؛ إذ برزت قمم واضحة في 2008 ثم هبوط حاد في 2009 وتراجع عميق في 2015-2016 قبل انتعاش قوي في 2022، ما يعكس هشاشة الإيرادات الكلية أمام الصدمات الخارجية وحساسية المالية العمومية لدورة السلع الأساسية، وثانيا، نمو الجباية العادية بوتيرة تدريجية ومستقرة نسبيا على امتداد الفترة بما يوحي بتوسيع تدريجي للقاعدة الضريبية غير الريعية وتحسن آليات التحصيل، لكنه ظل دون طموح التعويض عن تقلبات النفط على المدى القصير، وثالثا، انتقال نوعي في 2012 مع قفزة النفقات الضريبية إلى مستويات مرتفعة واستمرارها بتقلب ملحوظ لاحقا؛ ما يدل على تبني الحوافز والإعفاءات كأداة مرنة للسياسة المالية لتحقيق أهداف تنشيط الاستثمار وتخفيف الصدمات، لكن مع كلفة فرصية معتبرة تتمثل في إيرادات ضريبية مفقودة تضيق الحيز المالي حين تتزامن مع تراجع الجباية البترولية، ويبرز تزامن ارتفاع النفقات الضريبية خلال فترات الضغط (2012، 2016، 2020) وظيفةً تعويضية ذات طابع مضاد للدورة، بينما يكشف اتساع الفجوة الدورية بين الجباية البترولية والإيرادات الكلية عن استمرار ريعية البنية الجبائية؛ وبناء عليه، فإن قراءة المنحنى تشير إلى معضلة مزدوجة: الحاجة إلى إطار حوكمة للنفقات الضريبية يضمن استقرارا وتوجيها أدق نحو القطاعات الأعلى أثرا مضاعفا، وإلى تسريع إصلاحات القاعدة الضريبية العادية لتقليص هشاشة الإيرادات وتخفيف تقلبات الدورة النفطية على الاستدامة المالية.

الشكل رقم (24) : تطور النفقات الضريبية والإيرادات الجبائية في الجزائر (1995-2022)

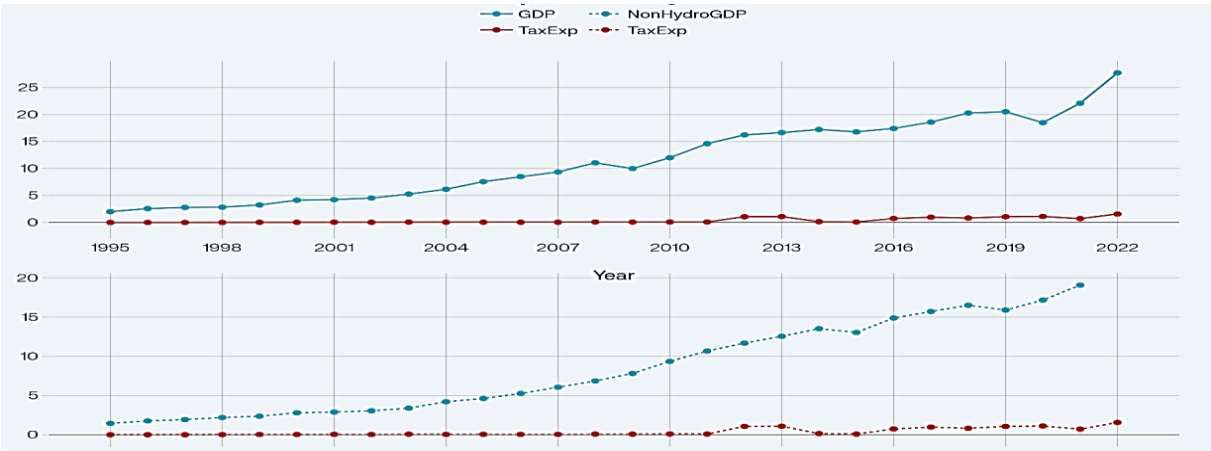


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا : العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعكس تطور النفقات الجبائية مقارنة بكل من الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2022 ثلاث مراحل مميزة. في المرحلة الأولى (1995-2011)، ظلت النفقات الجبائية في مستويات منخفضة للغاية، غالبا أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يشير إلى محدودية استخدامها كأداة تحفيز اقتصادي، في حين كان نمو الناتج الداخلي الإجمالي يعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية، بينما سجل الناتج خارج المحروقات نموا تدريجيا أبطأ، مما حافظ على الطابع الريعي للاقتصاد. مع سنة 2012، حدث تحول بارز تمثل في قفزة غير مسبوقة للنفقات الجبائية بأكثر من عشرة أضعاف مقارنة بالعام السابق، في سياق توجه توسعي للسياسة الجبائية يهدف إلى تنشيط الاستثمار وتخفيف آثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تزامن مع تحسن ملحوظ في الناتج خارج المحروقات، مما قد يعكس أثرا إيجابيا لهذه الحوافز. أما في المرحلة الثالثة (2013-2022)، فقد استمرت النفقات الجبائية في مستويات مرتفعة لكنها تميزت بتقلبات حادة، أبرزها الانخفاض في 2014-2015 نتيجة انهيار أسعار النفط، ثم الارتفاع مجددا في 2016 وصولا إلى ذروة جديدة في 2022. ورغم مرونة الناتج الداخلي الخام بفضل تقلبات أسعار النفط، فإن الناتج خارج المحروقات حافظ على وتيرة نمو شبه مستقرة، ما يشير إلى أن أثر النفقات الجبائية على الاقتصاد غير النفطي كان محدودا في بعض الفترات. وعليه، يتبين أن النفقات الجبائية أصبحت منذ 2012 أداة مركزية في السياسة الاقتصادية، إلا أن فعاليتها في تحفيز النمو المستدام، خاصة خارج قطاع المحروقات، تظل رهينة بتقييم دقيق لطبيعة الإعفاءات ومجالات توجيهها، مع ضرورة معالجة مسألة تقلباتها لضمان استقرار أكبر في التخطيط المالي طويل المدى.

الشكل رقم (25) : تطور النفقات الجبائية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الكلي وغير النفطي في الجزائر (2022-1995)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصائيات

خلاصة الفصل

تظهر نتائج التحليل أن مسار النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2022 كان متقلبا، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة في بعض السنوات، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو تباطؤ النمو، ما يعكس استخدامها كأداة ذات طابع مضاد للدورة الاقتصادية .كما تشير المقارنات بين هذه النفقات والناتج الداخلي الخام والناتج غير النفطي إلى أن الحكومة اعتمدت في كثير من الأحيان على هذه التحفيزات لدعم النشاط الاقتصادي، خصوصا خلال الفترات التي شهدت ضغوطًا على الإيرادات النفطية، وهو ما يعكس دورها التعويضي في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مع ذلك، يبرز التحليل محدودية الأثر طويل المدى للنفقات الجبائية على النمو غير النفطي، مما يطرح تساؤلات حول فعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة ترشيد توجيه النفقات الجبائية، من خلال استهداف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز آليات تقييم أثرها الاقتصادي، لضمان تحقيق أثر ملموس على النمو المستدام.

إن دراسة هذه العلاقة تمثل خطوة أساسية لفهم الدور الفعلي للنفقات الجبائية ضمن السياسة المالية الوطنية، ومدى مساهمتها في دعم القطاعات الإنتاجية، وتحفيز التشغيل، وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. ومن هذا المنطلق، سيتم في الفصل الموالي تطبيق دراسة قياسية لقياس العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، باستخدام منهجيات إحصائية متقدمة، بما يتيح تقييم أثر هذه التحفيزات بشكل دقيق وتقديم توصيات علمية قابلة للتطبيق لتعزيز فاعليتها وتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث : تحليل اثر الانفاق الجبائي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 – 2023 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، الذي يعد من الأدوات القياسية المتقدمة في دراسة العلاقات الاقتصادية طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات الاقتصادية. ويأتي هذا التحليل استكمالًا للفصلين السابقين، حيث تم استعراض الأسس النظرية للنفقات الجبائية وتقديم تحليل الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يخصص المبحث الأول في هذا الفصل لعرض الإطار النظري والمنهجي لنموذجARDL ، مع التركيز على خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، واختبارات الجذر الأحادي والتكامل المشترك، وذلك لضمان صلاحية تطبيق النموذج واستنتاج النتائج الاقتصادية بشكل دقيق. أما المبحث الثاني، فيتناول متغيرات الدراسة وصياغة النموذج القياسي، بدءًا من التعريف بالمتغيرات، مرورا بوضع الصيغة الدالية العامة، وصولا إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وفروض الاختبار والتوقعات النظرية.

ويخصص المبحث الثالث للتحليل القياسي للبيانات، حيث سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد فترات الإبطاء المثلى، واختبار الحدود لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي . كما يتضمن المبحث إجراء اختبارات تشخيصية للنموذج لضمان دقة النتائج وصلاحية الاستنتاجات، بما يشمل فحص التباين وحدود الخطأ، والارتباط الذاتي، والتوزيع الطبيعي للأخطاء، واستقرار النموذج على المدى الطويل.

ويهدف الفصل من خلال هذه المنهجية إلى تقديم تقييم دقيق ومبني على بيانات تجريبية لدور النفقات الجبائية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تحديد الأثر الحقيقي لهذه النفقات على النمو الكلي ، بما يوفر قاعدة علمية قوية لتقديم توصيات عملية تهدف إلى ترشيد السياسات المالية وتحقيق استدامة اقتصادية أكبر.

المبحث الأول : الإطار النظري والمنهجي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

تتسم السلاسل الزمنية الاقتصادية بجملة من الخصائص المعقدة، مثل عدم الاستقرار، تفاوت أطوال العينات، وتشابك الصدمات قصيرة الأجل مع طويلة الأجل. هذه السمات تجعل من الضروري توظيف منهجيات قياسية مرنة تستوعب هذه الخصائص دون الإخلال بدقة النتائج. وفي هذا السياق يبرز نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، الذي طرحه Pesaran, Shin and Smith (2001) كإطار متكامل لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. وقد اكتسب النموذج أهمية متزايدة في البحوث التطبيقية لكونه يسمح بتقدير الآثار القصيرة والطويلة المدى في آن واحد، ويوفر آلية اختبار الحدود للتكامل المشترك حتى في حالة اختلاف رتب تكامل المتغيرات أو محدودية العينات.

بناء على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى وضع أساس نظري ومنهجي يتيح توظيف نموذج ARDL في دراسة أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2023. وينطلق المبحث أولا من تعريف النموذج وشرح خلفياته التطويرية، ثم يتطرق إلى المزايا التي تجعله الأنسب لمعالجة بيانات موضوع البحث، ليعرض بعد ذلك الخطوات المنهجية العملية لتطبيقه. وتشمل هذه الخطوات: اختبار استقرارية السلاسل وتحديد فترات الإبطاء المثلى، اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك، تقدير معادلات الأجلين القصير والطويل، وأخيرا إجراء اختبارات التشخيص والاستقرار. وبهذا يشكل المبحث إطارا مرجعيا يجمع بين الأساس النظري والأسلوب التطبيقي، ويمهد لإبراز الدور الحقيقي للنفقات الجبائية في تحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: السلاسل الزمنية وخصائصها الإحصائية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر إحصائي معين، مرتبة وفق تسلسل زمني محدد، بحيث تقابل كل فترة زمنية قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة .كما يمكن النظر إليها على أنها مجموعة من البيانات المرتبة زمنيا بشكل تصاعدي تعكس تطور ظاهرة ما عبر الزمن (مزارشي، 2018).

وتكتسي دراسة السلاسل الزمنية أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي والمالي، إذ تعد خطوة أساسية قبل الشروع في بناء أي نموذج قياسي. فاستقرارية السلسلة الزمنية شرط جوهري لضمان صحة نتائج التقدير، حيث إن الاعتماد على بيانات غير مستقرة يؤدي غالبا إلى علاقات مضللة أو وهمية، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بمفهوم **الانحدار الزائف**.(على وشومان، 2014)

وتنقسم السلاسل الزمنية بوجه عام إلى نوعين رئيسيين:

- **سلاسل زمنية مستقرة** :وهي التي لا يتغير متوسطها ولا تباينها مع مرور الزمن، كما أن التباين المشترك بين قيمها يعتمد فقط على الفاصل الزمني بين تلك القيم وليس على موقعها في الزمن.
- **سلاسل زمنية غير مستقرة** :وهي التي لا تحقق الشروط السابقة، بحيث يكون لها اتجاه عام أو تتأثر بمكونات عشوائية تجعل خصائصها الإحصائية تتغير مع الزمن.

ويشترط في السلسلة الزمنية كي تعد مستقرة أن تتحقق ثلاثة شروط أساسية: (خليل، 2015).

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $\sum_{=} \mu (y_1)$.
- ثبات التباين عبر الزمن $var(y_1) = \sum(y_1-\mu)^2 = J^2$.
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (y_t-k) و y_t وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$Cov(y_t-\delta_{t-k}) = \sum(y_t-\mu)\ (\delta_{t-k}-\mu) = \delta_k$$

تكتسي دراسة السلاسل الزمنية أهمية بالغة لما توفره من إمكانية التحقق من استقرارها ودرجة تكاملها. وقد بينت العديد من الدراسات أن عددا كبيرا من السلاسل الزمنية يتسم بعدم الاستقرار نتيجة احتوائه على جذر الوحدة، وهو ما يعني أن كلا من المتوسط والتباين لا يكونان ثابتين بمرور الزمن (المصبح، 2006). ويترتب على افتراض الاستقرار في مثل هذه السلاسل، رغم احتوائها فعليا على جذر الوحدة، ظهور علاقات زائفة بين المتغيرات وما ينجم عنها من إشكالات على مستوى التحليل والاستدلال القياسي (خالد بن حمد عبد الله القدير، 2004).

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها سنتطرق الى أهم اختبارات جذر الوحدة وهي:

اولا :اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF):

يعتبر اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey- Fuller (ADF) من أشهر الاختبارت لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وهو يرتكز على تقدير ثلاثة نماذج مختلفة، كل نموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي ولكن من درجة P أكبر من الواحد، ويطبق هذا الاختبار (ADF) بنفس طريقة (DF) وهذا بعد تحديد درجة التأخير P باستعمال Aic أو Bic...، ويتم هنا اختبار معنوية المعامل ρ، الثابت

c وb.(عدوكة وبوشتة، 2016، ص. 142) ، ويتم تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (Dickey & Fuller, 1981):

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_J^P = 2\ \varphi_J \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_J^P = 2\ \varphi_J \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_J^P = 2\ \varphi_J \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث: $p=\phi - 1$ (p درجة التأخير).

ε_t: تشويش أبيض (متوسط معدوم وتباين ثابت θ_t^2).

ويتم اختبار الفرضيات التالية: $H_1 : \phi_J - 1 < 0$ $\quad$ $H_0 : \phi_J - 1 = 0$

وقد تم حساب القيمة المقدرة (ϕ_J) من قبل ديكي فولر، واستخرج جدولا للقيم الحرجة بحيث يتم مقارنتها مع $Z\ (I-_1\phi)$ المحسوبة، فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$، فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي نرفض الفرضية (H_0) والسلسلة تكون مستقرة، أما إذا كانت $Z_{cal} < Z_{tab}$، فهذا يعني وجود جذر الوحدة، أي السلسلة غير مستقرة (P) عن طريق معياري (مزارشي، 2018، ص. 368).

ثانيا: اختبار فيليب–بيرون:(PP)

اقترح فيليب وبيرون (Phillips et Perron, 1988) منهجية بديلة تماما لاختبار جذر الوحدة، حيث اعتمدا على أسلوب يقوم على تصحيح غير حدودي لبنية الارتباط الذاتي في المخلفات. وتتميز هذه المنهجية بكون الافتراضات المتعلقة بالأخطاء أقل تقييدا، إذ يمكن أن تكون معتمدة زمنيا وموزعة بشكل متجانس. ومن أبرز الخصائص التي أشار إليها بيرون أن الإحصاءات الناتجة عن هذا الاختبار تتبع توزيعا مقاربا مشابها لذلك الذي توصلا إليه ديكي وفولر، ما يعني إمكانية استخدام القيم الحرجة نفسها الخاصة باختبار Dickey-Fuller حتى في ظل الصياغة الأكثر عمومية للسلاسل الزمنية .(Ertur, 1991)

ويمر اختبار (PP) بعدة مراحل إجرائية تبدأ من تحديد طبيعة السلسلة المدروسة وصولا إلى اختبار معنوية المعاملات، وقد تناول (شيخي، 2012) هذه المراحل بالشرح ضمن إطار عرض طرق الاقتصاد القياسي وتطبيقاته.

- تقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey Fuller مع حساب الإحصائيات المرفقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\boldsymbol{\delta^2 = \frac{1}{n}\sum_{t}^{n} = 1e_t^2}$ حيث e_t تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح δ_i^2 (المسمى التباين طويل المدى) المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة بحيث:

$$\boldsymbol{\delta_i^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{L} 1 + (\frac{i}{L+1})\frac{L}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\ e_{t-i}}$$

- تقدير التباين في المدى الطويل، يجب تحديد عدد التأخرات L ويتم تقديره من خلال المشاهدات n:

$$\boldsymbol{L \approx 4(n/120)2/9}$$

ويتم حساب إحصائية (PP) من خلال المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{t\phi = \sqrt{K}\,X\frac{(\phi - 1)}{\delta\phi} + \frac{n(K-1)}{\sqrt{K}}\delta\phi}$$

مع:

$$\boldsymbol{K = \frac{\sigma^2}{S_l^2}}$$

وتكون (K=1) إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض وثم مقارنة إحصائية مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول Mackinnon (سلامي وشيخي، 2013).

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات الزمنية

يقصد بالتكامل المشترك البحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية، حتى وإن اتسمت هذه الأخيرة بعدم الاستقرار في المدى القصير. إذ يقوم هذا المفهوم على افتراض أن المتغيرات قد تتحرك بشكل عشوائي أو تحمل اتجاها عاما غير ساكن، غير أنها تميل على المدى الطويل إلى التحرك معا في مسار متقارب، بحيث يكون الفرق الخطي بينها ساكنا ومستقرا إحصائيا. ومن ثم فإن التكامل المشترك يسمح بالكشف عن العلاقات الحقيقية

والدائمة بين المتغيرات، بعيدا عن الارتباطات الزائفة التي قد تظهر عند تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (عثماني الهادي وآخرون، 2015)

وانطلاقا من هذه الأهمية المنهجية، تم تطوير عدة اختبارات للكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، تختلف فيما بينها من حيث الفرضيات المعتمدة، منهجية التقدير، وحجم العينات الملائم. ومن أبرز هذه الاختبارات اختبار Engle & Granger (1987) الذي يعتمد على منهجية الخطوة الواحدة، واختبار Johansen & Juselius (1990) الذي يستند إلى نموذج المتجهات الذاتية ويسمح بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك. كما طور لاحقا أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag, ARDL) الذي قدمه Pesaran & Shin (1999) ووسّعه Pesaran et al. (2001) ليعالج قصور الاختبارات التقليدية، خاصة في حالة العينات الصغيرة أو عند وجود متغيرات بمستويات تكامل مختلفة.

ويستلزم وجود التكامل المشترك بين متغيرين $x_t - y_t$ أن يكون كلاهما مدمجا من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أي أنهما يصبحان ساكنين بعد أخذ الفرق الأول. ويقال إن المتغيرين متكاملان تزامنيا إذا وجدت علاقة خطية تجمع بينهما بحيث يكون المتبقي منها ساكنا من الدرجة صفر $I(0)$ ويمكن التعبير عن هذه العلاقة على النحو التالي: (مزارشي، 2018).

$$\mathbf{X=A+By_t+Z_t\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)}$$

حيثَ A,B: أعدا حقيقية.

Z_t: متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (1) تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في اللحظة (t)، أما إذا كانت (Z_t) لا يشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أهمها :

اولا:اختبار انجل– غرانجر Engel&Granger, 1987:

يعتبر تحليل التكامل المشترك بطريقة (انجل و غرا نجر) عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في الاقتصاد القياسي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية (Bourbonnais, 2012)، حيث اقترح كل من (انجل و غرا نجر) سنة 1987 طريقة لاختبار التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما:(Engle et Granger, 1987)

الأولى اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك، أما المرحلة الثانية فهي تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى أي:

$$X=\alpha+By_t+\mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ومن أجل القبول بوجود علاقة تكامل مشترك ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة.

ثانيا :**اختبار جوهانس – جلسيوس Johancen&Julisus,** :

يتفوق هذا الاختبار على اختبار (انجل و غرا نجر)، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، كما أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل (البلعزي و بن سليم، 2018) ، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test(λ_{max})

ويعرف اختبار الأثر بـ: $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{K} Log(\lambda_i)\lambda$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r ، بحيث (r = 0,1,2).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ: $\lambda_{max} = -T\, Log(1-\lambda_i)\lambda$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = **r + 1**. (خالد بن حمد عبد الله القدير، 2004).

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

إن اختبارات التكامل المشترك الكلاسيكية، مثل اختبار(Johansen, 1987) ، واختبار (Engle et Granger, 1987)، وكذلك اختبار(Johansen et Juselius, 1990) ، تتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1)، وهو ما يمثل قيدا منهجيا هاما (بن مريم، 2018). كما أن نتائج هذه الاختبارات في حالة السلاسل الزمنية القصيرة غالبا ما تكون غير دقيقة أو وهمية، مما استدعى البحث عن منهجيات أكثر ملاءمة.

ولمعالجة هذه القيود، ظهرت منهجية جديدة تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) ، والتي تعرف بطريقة اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) (طالب، 2017)، أو منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).وتعد هذه المنهجية من التطورات الحديثة التي قدمها كل من(Pesaran, 1997) ؛ Pesaran et Shin, 1998؛ Pesaran, Shin,et Smith, 2001).

وتتميز منهجية (ARDL) عن باقي اختبارات التكامل المشترك التقليدية في عدة جوانب أساسية. فهي تسمح بتطبيقها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات، سواء كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو حتى في حالة المزج بينهما، باستثناء السلاسل المتكاملة من الدرجة الثانية I(2) (Jenkins et Katircioglu, 2010) كما أن هذه المنهجية تمتاز بإمكانية استخدامها في العينات صغيرة الحجم، التي يتراوح عدد مشاهداتها بين 30 و80 مشاهدة، مع تحقيق نتائج أكثر دقة مقارنة بالاختبارات الأخرى.

إضافة إلى ذلك، يعتمد هذا المنهج إطارا للنمذجة من العام إلى الخاص عبر اختيار عدد كافٍ من فترات الإبطاء، بما يضمن الحصول على عملية توليد بيانات مناسبة، حيث يتم تحديد طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير بناء على معايير إحصائية مثلAIC) ، SIC، .(HQCكما تتيح هذه المنهجية التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وحل مشكلتي النمو الداخلي والارتباط الذاتي التي كانت تعاني منها النماذج التقليدية، فضلا عن إمكانية فصل آثار الأجلين القصير والطويل في إطار المعادلة نفسها (كيحلي، 2017).

ويكمن تلخيص أهم ما يميز اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى فيما يلي:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1)، شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة I(2).
- يمكن تطبيقه على العينات صغيرة الحجم التي تتضمن بين 30 – 80 مشاهدة.
- يطبق إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو بقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم، وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج الأفضل بناء على معايير إحصائية مختلفة مثل: (AIC,SIC,HQC).
- يمكن من تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المستقلة)، وحل بذلك مشكلة النمو الداخلي والارتباط الذاتي الذي كانت تعاني منه النماذج التقليدية للتكامل المشترك، كما يمكن فصل تأثيرات الأجل الطويل والقصير ضمن نفس المعادلة.
- يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجلين الطويل والقصير، وهذه المعلمات المقدرة جيدة وغير متحيزة وأكثر دقة.

لاستخدام منهجية (ARDL) نتبع الخطوات التالية: (مزارشي و عماري، 2018)

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة صفر أو الدرجة الأولى ما عدا الدرجة الثانية I(2).
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج (ARDL).
- تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا.
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

- تكوين اختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل.
- إذا كانت النتائج إيجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ ECM العادي لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات.
- استعمال النتائج السابقة لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

نتيجة لمشاكل اختبارات التكامل المشترك الكلاسيكية، أصبح منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة، ويمكن التعبير عن الصيغة العامة لنموذج مكون من متغير تابع y وعدد k من المتغيرات المستقلة $x_1,x_2,x_3\ldots\ldots,x_k$ يكتب النموذج ARDL $(p\ .\ q_1.q_2\ldots\ldots q_k)$ بالشكل التالي (عبد الزهرة و شومان،2014):

$$\Delta y_t = c + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1_{t-1}} + \alpha_3 x_{2_{t-1}} + \cdots + \alpha_k \Delta x_{k_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2_{t-1}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{k_{t-1}} + t\varepsilon$$

حيث أن:

C: الحد الثابت. Δ: الفروق من الدرجة الأولى. K: عدد المتغيرات المستقلة. P: فترة أبطاء المتغير التابعy.

$q_1,q_2\ldots,q_k$: فترة المتغيرات المستقلة $x_1,x\ldots,x_k$ على الترتيب. $\beta_1,\beta_2\ldots,\beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة المدى.

$\alpha_1,\alpha_2\ldots,\alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة المدى. ε_t: حد الخطأ العشوائي(التشويش الأبيض).

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب هذه المنهجية من خلال نفي فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، حيث (خلاصي عبد الإله ، 2020):

- فرضية العدم: $\mathbf{H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = 0}$، أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (تساوي معاملات النموذج للأجل الطويل).
- فرضية البديلة: $\mathbf{H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0}$، أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل).

بعد استعراض الإطار النظري للتحليل القياسي للسلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك، يتضح أن دراسة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي تتطلب نموذجا قادرا على التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة

المدى، ومعالجة مشكلات الاستقرار والارتباط الزائف في البيانات. ومن هذا المنطلق، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لما يتميز به من مرونة في التعامل مع المتغيرات ذات درجات تكامل مختلفة، وكفاءة في العينات الصغيرة، وإمكانية فصل ديناميكية المدى القصير عن المدى الطويل، وهو ما سيتم تناوله بشكل مفصل في المبحثين الثاني والثالث.

المبحث الثاني : التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم متغيرات الدراسة وصياغة نموذج التحليل القياسي المستخدم لدراسة أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023. ويشمل المبحث توضيح طبيعة المتغيرات وعلاقاتها النظرية، ثم تقديم النموذج القياسي وصيغته الدالية العامة، مع تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد .(UECM) كما يتم تحديد فروض اختبار التكامل المشترك والتوقعات النظرية لإشارات المعاملات، وصولا إلى صياغة النموذج النهائي عند وجود تكامل مشترك. ويختتم المبحث بتحليل إحصائي أولي للمتغيرات، يشمل الاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط، لتوفير صورة واضحة عن البيانات وضمان موثوقية النتائج قبل تطبيق التحليل القياسي.

المطلب الأول : متغيرات الدراسة

تطرقنا في دراستنا إلى تحليل تطور النفقات الجبائية في الجزائر، ودورها في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازنات الكلية. ومن أجل تعميق التحليل والوصول إلى هدف البحث، ارتأينا الاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء نموذج يفسر طبيعة العلاقة الديناميكية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي. وسيتم تطبيق هذا التحليل باستخدام منهجية ARDL لما توفره من مرونة في التعامل مع المتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة.

وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات بعناية علمية شملت متغيرا تابعا يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الأكثر شمولية وتمثيلا للنمو الاقتصادي، إلى جانب مجموعة من المتغيرات المستقلة تضم: النفقات الجبائية (كمتغير محوري يعكس السياسة الجبائية للدولة)، وإجمالي الاستثمار، ومعدل الفائدة على الودائع، وأسعار النفط (كمتغيرات ضابطة). ويستند هذا الاختيار إلى ما هو معمول به في الأدبيات الاقتصادية الحديثة وإلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي، وذلك بهدف قياس وتقدير طبيعة وقوة العلاقة التي تربط هذه المتغيرات، والتعرف على مساهمة النفقات الجبائية مقارنة بباقي العوامل في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تقييم سياسة النفقات الجبائية باعتبارها تمثل أحد أشكال تدخل الدولة عن طريق السياسة الجبائية، وذلك في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأداة في توجيه الموارد، تحفيز الاستثمار، وتعزيز التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد المفرط على العوائد النفطية. إن هذا التوجه يعكس محاولة علمية لتوضيح الدور الحقيقي والقابل للقياس للنفقات الجبائية ضمن منظومة السياسات الاقتصادية الكلية، وبناء تصور أشمل وأدق حول مدى نجاعتها كأداة استراتيجية من أدوات السياسة الجبائية في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. والجدول الموالي هو موضح للمتغيرات المعتمدة في نماذج الدراسة.

الجدول رقم (22): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	النوع	الرمز	مصدر البيانات	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع	GDP	الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، البنك الدولي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد الجزائري خلال سنة معينة (بالأسعار الجارية أو الثابتة).
النفقات الجبائية	مستقل/مفسر رئيسي	TAXEX	وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، مكتب الإحصاء	مجموع التخفيضات والإعفاءات والتحفيزات الجبائية التي تؤدي إلى فقدان إيرادات ضريبية لصالح تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
إجمالي الاستثمار	مستقل	INV	البنك الوطني الجزائري، البنك الدولي	إجمالي النفقات الموجهة لتكوين رأس المال الثابت (المادي) سواء من القطاع العام أو الخاص.
أسعار النفط	مستقل (ضابط)	OP	إحصائيات منظمة أوبك (OPEC)، البنك الدولي	متوسط أسعار خام النفط الجزائري (صحارى بلند) في الأسواق العالمية بالدولار للبرميل.
معدل الفائدة على الودائع	مستقل (ضابط)	I	بنك الجزائر المركزي، تقارير البنوك الرسمية	سعر الفائدة الاسمي الذي يحدده بنك الجزائر على الودائع المصرفية، ويؤثر على قرارات الادخار والاستثمار.

المصدر: من اعداد الطالبة.

لقد جاء اختيار هذه المتغيرات استنادا إلى اعتبارات نظرية وواقعية مرتبطة بموضوع الدراسة. فالناتج المحلي الإجمالي تم اعتماده كمتغير تابع لكونه المؤشر الأكثر شمولية لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر. أما النفقات الجبائية، فقد اختيرت كمتغير مستقل رئيسي لأنها تمثل جوهر الدراسة وتعكس تدخل الدولة عبر السياسة الجبائية لدعم النشاط الاقتصادي. في حين أدرج إجمالي الاستثمار باعتباره أحد المحددات التقليدية للنمو في الأدبيات الاقتصادية، ويعد مؤشرا مباشرا لمدى تعبئة الموارد نحو الإنتاج. كما تمت إضافة أسعار النفط بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، إذ تشكل مداخيل المحروقات المصدر الأساسي لتمويل النفقات العمومية، بما في ذلك النفقات الجبائية.

أما معدل الفائدة على الودائع فقد اعتمد لقياس أثر السياسة النقدية على قرارات الادخار والاستثمار، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لمصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على مؤسسات رسمية وموثوقة مثل الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية الجزائرية، بنك الجزائر، إلى جانب منظمات دولية كالبنك الدولي ومنظمة أوبك، وذلك لضمان مصداقية ودقة السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير القياسي. وتغطي هذه السلاسل الزمنية الفترة **1995–2023**، مما يوفر عينة كافية لتطبيق منهجية ARDL وضمان موثوقية النتائج الإحصائية. كما تمت معالجة هذه البيانات وتوحيد وحدات القياس لضمان التجانس والدقة في التحليل القياسي.

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة

بعد أن تم في المطلب السابق تحديد متغيرات الدراسة ومبررات اختيارها، يتناول هذا المطلب ترجمة تلك المتغيرات إلى إطار نموذجي قابل للتقدير والتحليل القياسي. وتعد صياغة النموذج القياسي خطوة جوهرية، إذ تحدد الكيفية التي يتم من خلالها تمثيل العلاقة الاقتصادية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي رياضيا وإحصائيا، كما تضع الأسس التطبيقية لاختبار الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة.

وفي هذا السياق، سيتم بناء نموذج يعتمد على منهجية ARDL التي تسمح بفصل التأثيرات قصيرة الأجل عن طويلة الأجل، والتعامل مع متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة، مع ضمان مرونة أكبر في التقدير مقارنة بالأساليب التقليدية. ويهدف النموذج إلى قياس وتفسير أثر النفقات الجبائية باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الجبائية، إلى جانب المتغيرات الأخرى (إجمالي الاستثمار، معدل الفائدة على الودائع، أسعار النفط)، على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023).

أولاً: الصيغة الدالية العامة للنموذج

انطلاقاً من الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تحليل أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن التعبير عن الصيغة الدالية العامة على النحو التالي:

المعادلة 1:

$$GDPt = f(TAXEXt, INVt, OPt, It)$$

حيث يوضح هذا الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على النفقات الجبائية كمتغير أساسي، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة الأخرى.

المتغيرات:

- GDPt الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنيةt
- TAXEXt النفقات الجبائية في الفترة الزمنيةt
- INVt إجمالي الاستثمار في الفترة الزمنيةt
- OPt أسعار النفط في الفترة الزمنيةt
- It معدل الفائدة على الودائع في الفترة الزمنيةt

ثانيا: النموذج القياسي في إطار منهجية ARDL

في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، يمكن صياغة النموذج في صورته العامة كما يلي:

$$GDP_t = \alpha_0 + \Sigma(i=1\rightarrow p)\ \beta_{1i}GDP_{t-i} + \Sigma(j=0\rightarrow q_1)\ \beta_{2j}TAXEX_{t-j} + \Sigma(k=0\rightarrow q_2)\ \beta_{3k}INV_{t-k} + \Sigma(m=0\rightarrow q_3)\ \beta_{4m}OP_{t-m} + \Sigma(n=0\rightarrow q_4)\ \beta_{5n}I_{t-n} + \varepsilon_t$$

حيث:

α_0 – الحد الثابت.

β_{1i} – معاملات البعد الانحداري الذاتي للناتج المحلي الإجمالي.

$\beta_{2j}, \beta_{3k}, \beta_{4m}, \beta_{5n}$ – معاملات المتغيرات التفسيرية في الفترات المختلفة.

p, q_1, q_2, q_3, q_4 –أطوال فترات الإبطاء المثلى التي تحدد وفق معايير المعلومات.

ε_t – الحد العشوائي الذي يفترض أن يحقق الشروط الكلاسيكية.

ثالثا :صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، تتم إعادة صياغة النموذج في صورة تصحيح الخطأ غير المقيد كما يلي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \Sigma(i=1\rightarrow p-1)\ \varphi_{1i}\Delta GDP_{t-i} + \Sigma(j=0\rightarrow q_1-1)\ \varphi_{2j}\Delta TAXEX_{t-j} + \Sigma(k=0\rightarrow q_2-1)\ \varphi_{3k}\Delta INV_{t-k} + \Sigma(m=0\rightarrow q_3-1)\ \varphi_{4m}\Delta OP_{t-m} + \Sigma(n=0\rightarrow q_4-1)\ \varphi_{5n}\Delta I_{t-n} + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 TAXEX_{t-1} + \lambda_3 INV_{t-1} + \lambda_4 OP_{t-1} + \lambda_5 I_{t-1} + \varepsilon_t$$

رابعا: فروض اختبار التكامل المشترك

- فرضية العدم $(H_0): \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = 0$ (لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل) .
- الفرضية البديلة.$(H_1): \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq 0$ توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل

خامسا :التوقعات النظرية لإشارات المعاملات

المتغير	الإشارة المتوقعة	التبرير الاقتصادي
TAXEX	$\beta_{2j} > 0$	النفقات الجبائية تحفز النشاط الاقتصادي
INV	$\beta_{3k} > 0$	الاستثمار يمثل محركا أساسيا للنمو
OP	$\beta_{4m} > 0$	أسعار النفط تدعم الموارد في الاقتصاد الريعي
I	$\beta_{5n} < 0$	معدلات الفائدة المرتفعة تثبط الاستثمار والنمو

سادسا: النموذج النهائي في حالة وجود تكامل مشترك

- معادلة الأجل الطويل:

$$GDP = \theta_0 + \theta_1 TAXEX + \theta_2 INV + \theta_3 OP + \theta_4 I + v_t$$

- نموذج تصحيح الخطأ:(ECM)

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \Sigma\varphi_{it} + \lambda \cdot ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل.

لقد مكنت الصياغة الرياضية المتقدمة للنموذج القياسي من وضع الإطار المنهجي الواضح لتقدير أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية(ARDL) ، حيث تم تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية

المتوقعة بين المتغيرات الأساسية والضابطة، وصياغة الفرضيات التي سيتم اختبارها في ضوء النظرية الاقتصادية والأدبيات التطبيقية. وتشكل هذه الخطوة مرحلة أساسية لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، بما يسمح بالانتقال من المفاهيم العامة إلى التمثيل الكمي للعلاقات الاقتصادية.

وبالاستناد إلى هذا الأساس الرياضي والمنهجي، يصبح من الضروري الانتقال إلى الدراسة الإحصائية للبيانات المستخدمة، من أجل التحقق من خصائصها الوصفية وإجراء اختبارات الاستقرارية اللازمة، وذلك لضمان صلاحية النموذج المصاغ ودقة النتائج المستخلصة. وعليه، فإن المطلب الموالي سيخصص لتحليل المتغيرات إحصائيا وتبيان خصائصها الأساسية، بما يمهد لتطبيق النموذج القياسي في صورته النهائية واستخلاص الدلالات الاقتصادية المرتبطة به.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي للمتغيرات

بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية الأساسية وصياغة النموذج القياسي في المطلبين السابقين، تقتضي الخطوة المنهجية التالية إجراء تحليل إحصائي معمق للبيانات قبل الانتقال إلى التقدير القياسي. إذ يشكل هذا التحليل مدخلا ضروريا لفهم خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة، من خلال الوقوف عند الإحصاءات الوصفية التي تعكس اتجاهات المتغيرات وتبايناتها، بالإضافة إلى فحص العلاقات الارتباطية بينها لتشخيص طبيعة الروابط الاقتصادية الأولية. إن هذا التمشي لا يسمح فقط بتقييم مدى ملاءمة البيانات لاعتماد منهجيةARDL ، بل يوفر أيضا قاعدة معرفية صلبة تساعد على تفسير النتائج لاحقا وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري

أولا : تحليل العام لنتائج الإحصاءات الوصفية

تبرز الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة خلال الفترة (1995-2023) عددا من الملاحظات المهمة التي تلقي الضوء على طبيعة الاقتصاد الجزائري، كما تساعد على استشراف ملاءمة البيانات لتطبيق منهجية.ARDL

بداية، يعكس التطور الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي اتجاها عاما نحو توسع الاقتصاد الجزائري، رغم ما يسجل من تقلبات معتبرة مرتبطة بدورات أسعار النفط والظروف المالية العالمية. إن معامل الالتواء السالب البسيط ونتائج اختبار جارك–بيرا المؤيدة للتوزيع الطبيعي يدلان على استقرار نسبي في توزيع هذا المتغير، مما يجعله صالحا للتحليل القياسي.

كما تظهر النفقات الجبائية سلوكا إحصائيا مختلفا، حيث يكشف التباين الكبير بين المتوسط والوسيط ومعامل الالتواء الموجب المرتفع عن انحراف واضح نحو اليمين. هذا يشير إلى أن السياسة الجبائية لم تكن متوازنة عبر الزمن، بل شهدت توسعا ملحوظا في فترات محددة خاصة مع الطفرات النفطية، الأمر الذي يعكس توظيفا متزايدا لهذه

الأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ورغم أن اختبار جارك-بيرا لا يرفض كليا فرضية التوزيع الطبيعي، إلا أن القيم الحدية تفرض الحذر في تفسير النتائج.

و يتضح من نتائج الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي أن السياسة الاقتصادية الجزائرية تميزت بقدر من الثبات، إذ أن الانحراف المعياري كان محدودا نسبيا مع متوسط معتبر يعكس مستوى استثماري مقبول. هذا الاستقرار يعزز من أهمية الاستثمار كمتغير ضابط يمكن أن يسهم في تفسير العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو.

تكشف أسعار النفط عن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث أظهرت تقلبات حادة بين مستويات دنيا وعليا جداً. هذا التذبذب الكبير يفسر إلى حد بعيد التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الجبائية، ويؤكد على مركزية النفط كمحدد رئيسي للنشاط الاقتصادي.

أما معدل الفائدة فقد اتسم بتقلبات واضحة ورفض لفرضية التوزيع الطبيعي، ما يعكس التدخلات المتكررة في السياسة النقدية والتغيرات الهيكلية في النظام المالي. هذا السلوك يجعل المتغير حساسا ويستدعي تعاملا حذرا عند إدراجه في النماذج القياسية.

على ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات المستخدمة تتميز بقدر مقبول من التنوع والتقلب يعكس الواقع الاقتصادي الجزائري، وهو ما يعزز إمكانية استخدامها في التحليل القياسي باستخدام منهجية .ARDL غير أن بعض المتغيرات – خاصة النفقات الجبائية ومعدل الفائدة – تفرض قدرا من الحذر في التفسير نتيجة انحرافاتها عن التوزيع الطبيعي.

بالتالي، تعد هذه النتائج الوصفية خطوة أساسية لفهم سلوك المتغيرات وتقدير قوة العلاقات بينها، وتمهيدا لإجراء اختبارات الاستقرارية التي ستحدد الشروط المنهجية اللازمة لتقدير النموذج القياسي بشكل سليم.

جدول رقم (23): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة (1995-2023)

المتغير	التفسير الإحصائي	النتيجة	المؤشر
GDP	نمو اقتصادي متوسط	1.43×10^{11}	**المتوسط**
	تقلبات معتدلة	7.03×10^{10}	**الانحراف المعياري**
	توزيع شبه متماثل	-0.196	**الالتواء**
	مقبول إحصائيا	p=0.242	**Jarque-Bera**
TAXEX	مستوى مرتفع	390,583	**المتوسط**
	بعيد عن المتوسط	83,689	**الوسيط**

	انحراف موجب قوي	+0.893	**الالتواء**
	مقبول حديا	p=0.094	**Jarque–Bera**
INV	معدل معتبر	34.99%	**المتوسط**
	محدود نسبيا	7.58	**الانحراف المعياري**
	توزيع متوازن تقريبا	+0.305	**الالتواء**
	مقبول	p=0.342	**Jarque–Bera**
OP	مستوى متوسط	57.76	**المتوسط**
	تذبذب واسع	12.72–111.67	**المدى**
	مرتفع جدا	31.64	**الانحراف المعياري**
	مقبول	p=0.381	**Jarque–Bera**
I	معدل معتدل	4.25%	**المتوسط**
	تباين كبير	1.8–16.58%	**المدى**
	انحراف موجب شديد	+1.689	**الالتواء**
	رفض التوزيع الطبيعي	p=0.0002	**Jarque–Bera**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ثانيا : تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يُظهر تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة خلال الفترة (1995–2023) مجموعة من العلاقات التي تعكس بوضوح الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري وديناميكياته. فقد اتضح وجود علاقة قوية وإيجابية جدا بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على تقلبات العوائد النفطية. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا عكسيا وقويا مع معدل الفائدة على الودائع، الأمر الذي يبرز أثر السياسة النقدية التقييدية في كبح النشاط الاقتصادي. في المقابل، يظهر ارتباط قوي وإيجابي بين الناتج المحلي والإجمالي والاستثمار، مؤكدا على الدور المحوري للاستثمار باعتباره محركا رئيسيا للنمو، إضافة إلى ارتباط متوسط إلى قوي مع النفقات الجبائية، مما يدعم فرضية الدراسة حول فعالية السياسة الجبائية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للنفقات الجبائية، فقد ارتبطت بقوة بالاستثمار، وهو ما يعكس أثر الحوافز الجبائية في تحفيز قرارات الاستثمار الخاص والعام، في حين أظهرت علاقة متوسطة وسالبة مع معدلات الفائدة، بما يشير إلى التنسيق المحتمل بين السياستين المالية والنقدية في إدارة النشاط الاقتصادي. من جانب آخر، بدا ارتباط النفقات الجبائية بأسعار

النفط ضعيفا، وهو ما يمكن تفسيره باستقلالية نسبية لهذه الأداة المالية عن تقلبات سوق النفط، على الرغم من التأثير غير المباشر الذي قد تمارسه عوائد النفط على حجم التدابير الجبائية.

وتشير العلاقات الخاصة بأسعار النفط إلى وجود ارتباط سلبي قوي مع معدلات الفائدة، وهو ما يعكس لجوء السلطات النقدية إلى سياسات توسعية في فترات الطفرة النفطية، كما ظهر ارتباط متوسط مع الاستثمار، مؤكدا أن جزءا مهما من الإنفاق الاستثماري في الجزائر يتم تمويله من العوائد النفطية.

إن هذه النتائج مجتمعة تحمل عدة دلالات منهجية واقتصادية مهمة. فمن الناحية المنهجية، تظهر العلاقات الارتباطية المنطقية بين المتغيرات ملاءمة البيانات لتقدير نموذجARDL ، خصوصا مع غياب الارتباط المثالي الذي قد يؤدي إلى مشكلة الارتباط المتعدد الخطية. ومع ذلك، فإن قوة العلاقة بين بعض المتغيرات، مثل الناتج المحلي وأسعار النفط أو النفقات الجبائية والاستثمار، تستدعي الحذر خلال عملية التقدير واختبارات التشخيص. أما من الناحية الاقتصادية، فإن التحليل يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، ويبرز الدور الأساسي لكل من الاستثمار والسياسة الجبائية في دعم النمو، إضافة إلى أهمية التنسيق بين الأدوات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبذلك، فإن نتائج هذا التحليل تمثل قاعدة صلبة للانتقال نحو المرحلة الموالية من الدراسة، والمتمثلة في اختبار خصائص السلاسل الزمنية واستقراريتها، بما يضمن صحة التطبيق القياسي ودقة النتائج المتوقعة من نموذج ARDL.

جدول رقم (24): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	اتجاه العلاقة	قوة العلاقة	معامل الارتباط
GDP ↔ OP	موجبة	قوية جدا	**0.898**
GDP ↔ INV	موجبة	قوية	**0.769**
GDP ↔ TAXEX	موجبة	متوسطة–قوية	**0.655**
GDP ↔ I	سالبة	قوية	**–0.784**
TAXEX ↔ INV	موجبة	قوية	**0.771**
TAXEX ↔ OP	موجبة	ضعيفة	**0.326**
TAXEX ↔ I	سالبة	متوسطة	**–0.453**
INV ↔ OP	موجبة	متوسطة	**0.529**
INV ↔ I	سالبة	متوسطة	**–0.453**
OP ↔ I	سالبة	قوية	**–0.708**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط بينها، تبين أن السلاسل الزمنية المدروسة تتميز بدرجة مقبولة من الاتساق والملاءمة الإحصائية، كما أن الروابط الاقتصادية المستخلصة تعكس منطقية عالية تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على النفط، ومع دور النفقات الجبائية في دعم الاستثمار والنمو. غير أن هذه النتائج الأولية تبقى في إطار الوصف ولا تسمح وحدها بالحكم على طبيعة العلاقات السببية أو مدى استقرارها على المدى الطويل. وعليه، سيكون من الضروري الانتقال في المبحث الثالث إلى دراسة خصائص السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها، بما يمكن من التحقق من شروط تطبيق نموذج ARDL على عينة البيانات وضمان مصداقية النتائج القياسية المتحصل عليها لاحقاً.

المبحث الثالث : التحليل القياسي و نتائج الدراسة

بعد الانتهاء من وضع الأسس النظرية والمنهجية للدراسة في المبحثين السابقين، يأتي دور التطبيق العملي لاختبار الفرضيات المطروحة وقياس أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر. يهدف هذا المبحث إلى ترجمة الإطار النظري إلى تحليل كمي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة 1995-2023.

تتطلب هذه المنهجية تطبيق مجموعة من الخطوات المنظمة والمتتالية، بدءا من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لضمان صلاحية البيانات للتحليل القياسي، مرورا بتحديد فترات الإبطاء المثلى واختبار وجود علاقة التكامل المشترك، وصولا إلى تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل مع إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتأكد من جودة النموذج المقدر.

سيمكن هذا التحليل من الحصول على نتائج كمية دقيقة تساعد في فهم طبيعة وقوة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتقديم أساس علمي موثوق لصانعي السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة:

يُعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أساسية ومحورية في التحليل القياسي، حيث يهدف إلى التحقق من خصائص السكون الإحصائي للمتغيرات قبل المضي في تقدير النماذج الاقتصادية. إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تكتسب أهمية خاصة في منهجيةARDL ، لأن هذه التقنية تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولىI(1) ، دون وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو أعلى.

تتضمن دراسة الاستقرارية تطبيق اختبارات جذر الوحدة، والتي تهدف إلى فحص وجود الاتجاهات العشوائية في السلاسل الزمنية. فالسلسلة الزمنية غير المستقرة تحتوي على جذر وحدة، مما يعني أن تأثيرات الصدمات عليها تكون دائمة ولا تختفي مع الزمن، في حين أن السلسلة المستقرة تعود إلى متوسطها طويل الأجل بعد أي صدمة. وفي هذا السياق، سيتم الاعتماد على اختبارين رئيسيين هما اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP)لضمان دقة النتائج وموثوقيتها.

إن التأكد من درجة تكامل المتغيرات يضمن صحة تطبيق منهجية ARDL ويجنب الحصول على نتائج مضللة قد تنجم عن استخدام متغيرات ذات خصائص إحصائية غير ملائمة. وعليه، يعرض الجدول التالي نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (25): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ADFعند وPP

المتغير	ADF (المستوى)	ADF (الفرق الأول)	PP (المستوى)	PP (الفرق الأول)	الاستنتاج النهائي
GDP	غير مستقرة ($p = 0.805$) ، ($t = -0.794$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t = -4.244$)	غير مستقرة ($p = 0.701$) ، ($t = -1.751$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t = -4.619$)	متكاملة من الدرجة الأولى(I(1))
TAXEX	غير مستقرة ($p = 0.6002$) ، ($t = -1.0254$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t = -4.6597$)	غير مستقرة ($p = 0.5965$) ، ($t = -1.0521$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t = -4.6191$)	متكاملة من الدرجة الأولى(I(1))
INV	غير مستقرة ($p = 0.5127$) ، ($t = -1.1674$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t = -4.3815$)	غير مستقرة ($p = 0.6749$) ، ($t = -0.9593$)	مستقرة ($p < 0.01$) ، ($t \approx -4.28$)	متكاملة من الدرجة الأولى(I(1))
I	مستقرة ($p = 0.0009$) ، ($t = -4.249$)	غير مطبق	مستقرة ($p = 0.0004$) ، ($t = -4.827$)	غير مطبق	متكاملة من الدرجة صفر (I(0))
OP	غير مستقرة ($p = 0.6203$) ، ($t = -0.9741$)	مستقرة ($p < 0.05$) ، ($t = -3.2140$)	غير مستقرة ($p = 0.6799$) ، ($t = -0.9254$)	مستقرة ($p < 0.05$) ، ($t = -4.1336$)	متكاملة من الدرجة الأولى(I(1))

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تظهر نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المدروسة خلال الفترة (1995-2023) مجموعة من الخصائص الإحصائية والاقتصادية التي تستحق التحليل العميق، إذ تكشف هذه النتائج عن طبيعة السلوك الديناميكي للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر، وتوفر الأساس المنهجي الضروري لتطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة في دراسة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي.

إن التحليل الدقيق لخصائص الاستقرار يظهر وجود تجانس واضح في سلوك معظم المتغيرات المدروسة، حيث تبين أن كلا من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، النفقات الجبائية(TAXEX) ، إجمالي الاستثمار(INV) ، وأسعار النفط (OP) تتميز بكونها متكاملة من الدرجة الأولى .I(1) هذا التصنيف يعكس حقيقة اقتصادية مهمة،

وهي أن هذه المتغيرات تحتوي على اتجاه زمني مستمر وغير مستقر عند مستواها الأصلي، لكنها تحقق الاستقرار الإحصائي بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى وجود ذاكرة طويلة المدى في هذه السلاسل الزمنية وتأثرها بالصدمات الاقتصادية بطريقة دائمة.

فعلى سبيل المثال، أظهر اختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قيمة احتمالية عند المستوى بلغت 0.8052 مع0.7944- = t-Statistic ، وهي أكبر من القيمة الجدولية (-2.97) عند مستوى 5%، مما يؤكد عدم استقراره عند المستوى. غير أن هذه النتيجة تغيرت عند أخذ الفرق الأول، حيث انخفضت الاحتمالية إلى 0.0001 وأصبحت قيمة 4.2437- = t-Statistic أصغر من القيمة الجدولية (-1.95)، وهو ما يثبت استقراره بعد الفرق الأول. وبالمثل، فإن النفقات الجبائية (TAXEX) سجلت احتمالية عند المستوى بلغت 0.6002 0.05 <مع 1.1566- = t-Statistic (غير مستقرة)، في حين أن الفرق الأول أعطى احتمالية 0.0005 0.05 >مع 4.4859- = t-Statistic (مستقرة). أما إجمالي الاستثمار (INV)فقد سجل عند المستوى احتمالية 0.5127 مع 1.3405- = t-Statistic (غير مستقرة)، بينما انخفضت الاحتمالية عند الفرق الأول إلى 0.0025 مع 3.6747- = t-Statistic (مستقرة). وبالنسبة لسلسلة أسعار النفط(OP) ، فقد أظهرت النتائج احتمالية 0.6203 عند المستوى مع- = t-Statistic 0.9741(غير مستقرة)، في حين أن الفرق الأول أكد الاستقرار باحتمالية 0.0143 0.05 >مع-t Statistic = -3.2140.

أما فيما يتعلق بمعدل الفائدة على الودائع(I) ، فقد مثل استثناء لافتا، إذ أظهرت النتائج استقراره عند المستوى مباشرة دون الحاجة إلى تفاضل. حيث سجلت القيم الاحتمالية في اختبار ADF مستوى 0.0009 مع-t Statistic = -4.1860، وفي اختبار PP مستوى 0.0004 مع4.1856- = t-Statistic ، وهي أقل بكثير من القيمة الجدولية عند 5%، مما يثبت تكامله من الدرجة صفر.(I(0

وتكمن الأهمية النظرية لهذه النتائج في كونها تعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد نام يتسم بالنمو التدريجي والتأثر بالدورات الاقتصادية العالمية والمحلية. فالناتج المحلي الإجمالي، باعتباره المؤشر الأشمل للأداء الاقتصادي، يظهر خصائص عدم الاستقرار التي تتماشى مع نظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي تفترض وجود اتجاهات طويلة الأجل في مسار التنمية الاقتصادية. وبالمثل، فإن النفقات الجبائية تعكس تطور السياسة المالية للدولة واستجابتها لمتطلبات التنمية والظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يفسر سلوكها غير المستقر عند المستوى. أما الاستثمارات فهي بطبيعتها متأثرة بالدورات الاقتصادية طويلة المدى، وأسعار النفط بدورها تعكس التقلبات الهيكلية الدائمة في أسواق

الطاقة العالمية. في المقابل، فإن استقرار معدل الفائدة يعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في الحفاظ على توازن السوق النقدية وامتصاص الصدمات قصيرة المدى.

من الناحية المنهجية، تعد هذه النتائج في غاية الأهمية لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تحقق الشروط الأساسية اللازمة لاستخدام هذه التقنية القياسية المتقدمة. إن وجود أربعة متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) إلى جانب متغير واحد مستقر عند المستوى I(0) يمثل الوضع المثالي لتطبيق نموذجARDL ، الذي صمم أساسا للتعامل مع هذا النوع من التباين في خصائص الاستقرار. كما أن عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) يضمن تجنب المشاكل الإحصائية المعقدة التي قد تنشأ من استخدام متغيرات شديدة عدم الاستقرار.

في الخلاصة، تكشف نتائج اختبارات الاستقرار عن خصائص إحصائية واقتصادية متسقة مع طبيعة الاقتصاد الجزائري وتطوره التاريخي، وتوفر الأساس المنهجي القوي لتطبيق تقنيات قياسية متقدمة في دراسة العلاقة المعقدة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي. كما أن هذا التنوع في خصائص الاستقرار يفتح آفاقا واعدة لتحليل الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري، مما يساهم في تعميق الفهم النظري والتطبيقي لآليات السياسة الاقتصادية وتأثيراتها على مسار التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى واختبار الحدود

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجات تكاملها في المطلب السابق، تأتي الخطوة التالية المتمثلة في اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) إذ يعد تحديد الإبطاء الأمثل خطوة جوهرية في تقدير النماذج الزمنية، لما له من أثر مباشر على كفاءة التقدير ودقة النتائج. وقد تم في هذا السياق الاعتماد على معيار أكايكي للمعلومات (AIC) باعتباره من أكثر المعايير شيوعا وموثوقية في المفاضلة بين النماذج.

أولا: تحليل نتائج معيار أكايكي (AIC) لاختيار النموذج الأمثل

تعد مسألة تحديد فترات الإبطاء الزمنية خطوة أساسية قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تؤثر بشكل مباشر على دقة التقدير وملاءمته من الناحية الإحصائية والاقتصادية. ولأجل ذلك، تم الاعتماد على برنامج **Eviews 12**لتقدير مجموعة من النماذج المختلفة، ثم اختيار الصياغة المثلى بالاستناد إلى معيار المعلومات لأكاكي(Akaike Information Criterion - AIC) ، والذي يعد

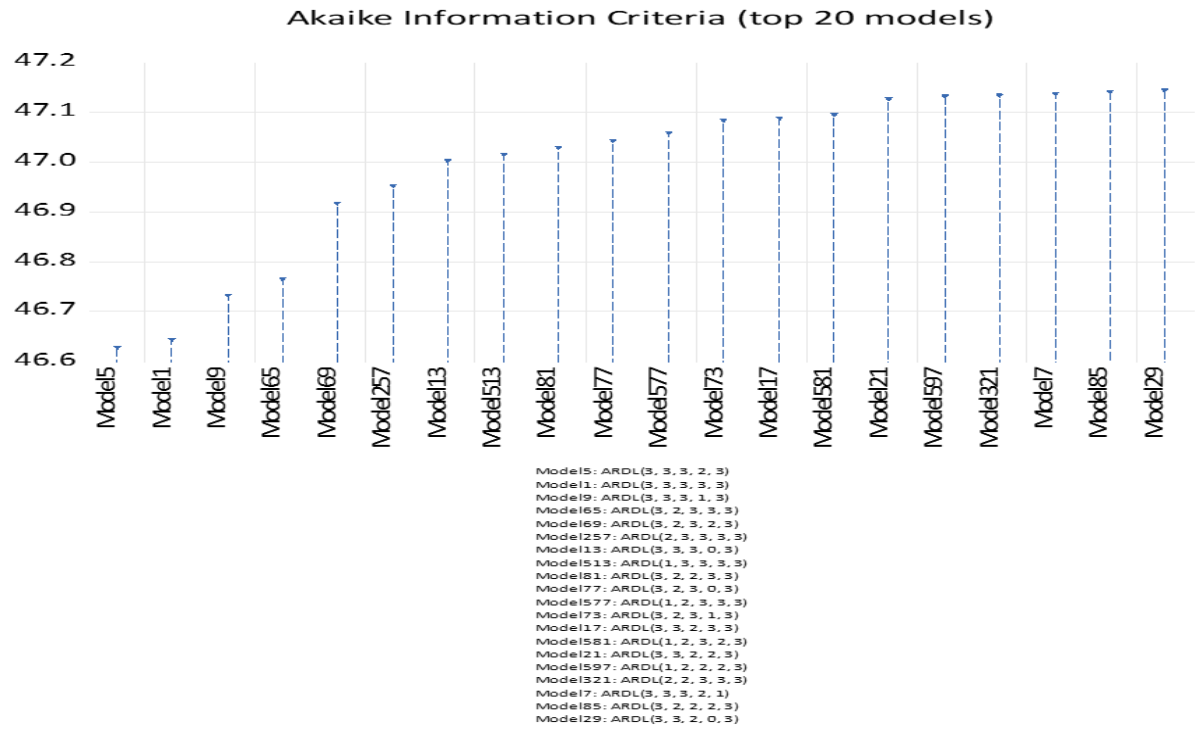
من أكثر المعايير شيوعا في هذا المجال، لكونه يوازن بين جودة التقدير وعدد المعلمات المستخدمة، بما يجنب مشكلة الإفراط في تحديد الفترات الزمنية.

من خلال المقارنة بين أفضل عشرين نموذجا مقدرا، أظهرت النتائج أن النموذج **ARDL(3, 3,3,2,3)**هو الأكثر ملاءمة لدراسة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث حقق أدنى قيمة لمعيار AICبلغت .**46.62**ويميز هذا النموذج كونه يضم ثلاث فترات إبطاء للناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، وثلاث فترات إبطاء للنفقات الجبائية(TAXEX) ، وفترتين للاستثمار(INV) ، وثلاث فترات لأسعار النفط.(OP)

ويعكس هذا الاختيار عدة اعتبارات مهمة، إذ يضمن من الناحية الإحصائية الحصول على نموذج أكثر استقرارا ودقة بفضل تحقيقه أقل قيمة لمعيار .AIC كما يبرز من الناحية الاقتصادية أهمية الديناميكية الزمنية في تفسير العلاقة بين المتغيرات، خاصة الأثر المتأخر لكل من النفقات الجبائية وأسعار النفط على النمو الاقتصادي. أما من الناحية العملية، فقد حافظ النموذج على درجات حرية مناسبة تسمح بإجراء التقديرات دون فقدان للمصداقية في التفسير.

وبناء على ما سبق، فإن النموذج ARDL(3, 3,3,2,3) يمثل الصياغة المثلى لدراسة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يمهد لإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وقد تأكد ذلك من خلال المخرجات الإحصائية المستخرجة من برنامج Eviews 12، كما هو موضح في الشكل التالي الذي يعرض أفضل عشرين نموذجا وفقا لمعيار أكايكي(AIC) ، حيث يتبين بوضوح تفوق النموذج ARDL(3, 3,3,2,3) بتحقيقه أدنى قيمة للمعيار مقارنة ببقية النماذج.

الشكل رقم (26): مخرجات أفضل فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة وفقاً لمعيار أكايكي(AIC)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ثانيا : اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test):

بعد تحديد درجات الابطاء الزمنية المثلى لنماذج الدراسة، يأتي الدور على التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وذلك باستخدام اختبار الحدود (bounds test)، حيث أنه لغرض التأكد من وجود هذه العلاقة بين المتغيرات بالنماذج محل الدراسة يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج

(غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي : (خلاصي و باركة،2019)

$$H_0 : \beta_1=\beta_2=\beta_3= 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النماذج:

$$H1 : \beta1\neq\beta2\neq\beta3\neq0$$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات نماذج الدراسة.

جدول رقم (26): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في نموذجARDL

البيان	Fالمحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج ARDL(3,3,2,3)	7.713962	-	تجاوز جميع الحدود العليا - وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل
القيم الحرجة	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**	
عند مستوى معنوية %1	3.29	4.37	
عند مستوى معنوية %5	2.56	3.49	
عند مستوى معنوية %10	2.20	3.09	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تؤكد نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في إطار نموذج ARDL(3,3,2,3) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. فقد بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة 7.713962، وهي أعلى بكثير من جميع القيم الحرجة العليا حتى عند مستوى معنوية 1%، حيث تتراوح القيم الحرجة بين 3.29للحد الأدنى I(0) و 4.37للحد الأعلى .I(1) كما تم تجاوز القيم الحرجة عند مستوى (3.49 / 2.56) 5% وعند مستوى .(3.09 / 2.20) 10%

هذا التفوق الواضح لقيمة F المحسوبة على جميع الحدود العليا يسمح برفض فرضية العدم التي تنص على غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، والقبول بالفرضية البديلة التي تفيد بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

من الناحية الاقتصادية، تعني هذه النتيجة أن المتغيرات المدروسة، وعلى رأسها النفقات الجبائية، تتحرك في إطار علاقة توازنية مستقرة مع النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل. وبذلك، فإن اختيار منهجية ARDL كان مناسبا تماما للبيانات المستخدمة، مما يمهد الطريق لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ.(ECM)

المطلب الثالث : نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)، يصبح من الممكن تقدير كل من العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستخدام منهجية .ARDL إذ

يسمح هذا التقدير بفهم أعمق لطبيعة التأثيرات المتبادلة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر. فمن جهة، يتم تحليل معاملات الأجل الطويل التي تعكس العلاقة التوازنية المستقرة بين المتغيرات، ومن جهة أخرى يتم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model – ECM) لدراسة ديناميكيات الأجل القصير وسرعة تعديل الاختلالات المؤقتة في اتجاه التوازن.

أولا: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

لاجل التحقق من مدى معنوية نموذج تصحيح الخطأ، ينبغي اولا التأكد من اشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ المرتبط بشعاع التكامل المشترك، حيث يشترط ان يكون ذا اشارة سالبة ومعنويا احصائيا عند مستوى اقل من 5%. وتأسيسا على ذلك، تم تقدير العلاقة قصيرة الاجل لنماذج الدراسة باستخدام برنامج **Eviews 12**، وقد اسفرت النتائج عن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعرض في الجدول ادناه:

الجدول رقم (27):تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/01/25 Time: 17:30
Sample: 1995 2023
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.367395	0.114127	-3.219178	0.0147
D(GDP(-2))	-0.233749	0.059413	-3.934320	0.0056
D(TAXEX)	10534.21	2952.495	3.567902	0.0091
D(TAXEX(-1))	-39503.08	6218.614	-6.352393	0.0004
D(TAXEX(-2))	-11166.39	3713.412	-3.007043	0.0197
D(INV)	-1.06E+09	2.11E+08	0.000000	0.0000
D(INV(-1))	2.62E+09	3.78E+08	0.000000	0.0000
D(INV(-2))	1.13E+09	3.02E+08	0.000000	0.0000
D(OP)	1.31E+09	36510347	0.000000	0.0000
D(OP(-1))	-2.00E+08	86780567	0.000000	0.0000
D(I)	-8.42E+08	8.16E+08	0.000000	0.0000
D(I(-1))	-2.20E+09	1.17E+09	0.000000	0.0000
D(I(-2))	4.00E+09	1.01E+09	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.643724	0.072268	-8.907503	0.0000

R-squared	0.994153	Mean dependent var	7.37E+09
Adjusted R-squared	0.987818	S.D. dependent var	2.07E+10
S.E. of regression	2.29E+09	Akaike info criterion	46.24200
Sum squared resid	6.27E+19	Schwarz criterion	46.91943
Log likelihood	-587.1460	Hannan-Quinn criter.	46.43707
Durbin-Watson stat	1.838532		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتبين من نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج الدراسة أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالبا (-0.64) ومعنويا إحصائيا عند مستوى (Prob=0.00001) %، (t=-8.91-)وهذا يحقق الشروط المطلوبة، حيث يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتجه إلى تعديل انحرافاته نحو التوازن طويل الأجل بنسبة 64.37% سنويا. وبذلك

يستغرق الاقتصاد الجزائري حوالي 1.55 سنة للعودة إلى وضع التوازن بعد أي صدمة، وهو ما يعكس وجود آلية تصحيح فعالة وسريعة نسبيا. كما بينت النتائج أن معامل التحديد R^2 بلغ 99.42%، ما يدل على قدرة تفسيرية قوية للنموذج، في حين أن القيمة المتبقية (0.58%) تعود لعوامل أخرى غير مدرجة. أما إحصائية F فقد بلغت 155.37 باحتمالية 0.0000، وهو ما يعزز معنوية النموذج ككل.

بالانتقال إلى تفسير معاملات الأجل القصير، نلاحظ أن أثر المتغيرات جاء متنوعا حسب الفترات:

- **النفقات الجبائية** :(**TAXEX**) أظهرت أثرا إيجابيا فوريا في الفترة (t=0) حيث تؤدي زيادة قدرها 1% في النفقات الجبائية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10,534 وحدة، وهو ما يعكس قدرة هذه السياسة على تحفيز النشاط الاقتصادي على المدى القصير. لكن في فترتي الإبطاء الأولى والثانية (t=1, t=2)جاء الأثر سالبا (-39,503 و -11,166 على التوالي)، ما يشير إلى أن التوسع المفرط في الإعفاءات والامتيازات قد يولد آثارا انكماشية لاحقة مرتبطة بضغط مالي على الموازنة العامة.
- **الاستثمار** :(**INV**) في الفترة الحالية (t=0) جاء الأثر سالبا (-1.06 مليار وحدة)، مما يعني أن زيادة الاستثمار قد لا تظهر نتائجها مباشرة بسبب فترة الإنضاج. غير أن الأثر يتحول إلى إيجابي في فترات الإبطاء اللاحقة) 2.62 مليار في t=1 و1.13 مليار في(t=2 ، ما يعكس أن المشاريع الاستثمارية تحتاج لوقت حتى تترجم إلى نمو فعلي.
- **أسعار النفط** :(**OP**) أظهرت أثرا إيجابيا فوريا بقيمة 1.31 مليار وحدة في(t=0) ، ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على عائدات المحروقات. لكن الأثر يصبح سلبيا في فترة الإبطاء الأولى-) 200 مليون وحدة في(t=1 ، وهو ما يمكن تفسيره بآثار تقلب أسعار النفط والاعتماد المفرط على الإيرادات البترولية.
- **معدل الفائدة** :(**I**) جاء أثره إيجابيا في الفترة الحالية) 842 مليون وحدة في(t=0 ، مما قد يعكس فعالية السياسة النقدية في تعزيز النمو عبر تشجيع الادخار. لكنه يظهر أثرا سلبيا في الفترة (t=1) بقيمة -2.2 مليار وحدة، وهو ما يعكس تأثير ارتفاع تكلفة التمويل على الاستثمار والاستهلاك. ثم يتحول الأثر مجددا إلى إيجابي في (t=2) بقيمة 4 مليار وحدة، مما يدل على أن السياسة النقدية يمكن أن تحمل أثارا مزدوجة قصيرة الأجل قبل أن تستقر نتائجها على المدى المتوسط.

بوجه عام، تؤكد النتائج أن النفقات الجبائية تساهم إيجابيا في تحفيز النمو على المدى القصير، غير أن استدامة هذا الأثر تتطلب إدارة حذرة لتفادي الانعكاسات السلبية لاحقا. كما أن فعالية الاستثمار تتجلى على المدى المتوسط أكثر من الآني، فيما يظل النفط عاملا محددا رئيسيا لتقلبات النمو. وهذا يبرز أهمية تنويع مصادر النمو وتعزيز أدوات السياسة الجبائية والمالية لتحقيق توازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

ثانيا : شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود، والتحقق من صلاحية نموذج تصحيح الخطأ وفعالية آلية التعديل نحو التوازن، تبرز الخطوة التالية والمكملة للتحليل والمتمثلة في استكشاف طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل. إن دراسة هذه العلاقة تمثل أحد أهم محاور التحليل القياسي، كونها تسمح بفهم التفاعلات الهيكلية والاتجاهات الأساسية التي تحكم سلوك المتغيرات الاقتصادية خارج نطاق الصدمات قصيرة الأجل والتقلبات المرحلية.

وتزداد أهمية تحليل العلاقة طويلة الأجل في الحالة الجزائرية بالنظر إلى الدور الذي تؤديه السياسات الجبائية في دعم النمو الاقتصادي، حيث إن تصميم سياسات مالية فعالة يستلزم إدراك التأثيرات الدائمة والمستدامة لتلك الأدوات على المسار الكلي للاقتصاد الوطني. فالعلاقة التوازنية طويلة الأجل تمثل حالة الاستقرار التي يسعى إليها الاقتصاد، بما يعكس التفاعلات الجوهرية بين النفقات الجبائية باعتبارها متغيرا سياسيا محوريا وبين بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن إطار التوازن العام.

وعليه، فقد تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنماذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL ، وبعد عملية التقدير تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (28): يوضح معلمات الأجل الطويل المتعلقة بنموذج الدراسة

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAXEX	122851.6	21245.29	5.782531	0.0007
INV	-4.81E+09	1.36E+09	-3.534890	0.0095
OP	2.82E+09	2.62E+08	10.76145	0.0000
I	4.90E+09	1.73E+09	2.838292	0.0251
C	9.82E+10	2.34E+10	4.193552	0.0041

EC = GDP - (122851.5534*TAXEX -4814115575.6701*INV +
2819951984.5641*OP + 4897813846.4080*I + 98217012902.8797)

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

أسفرت نتائج التقدير القياسي لمعادلة التوازن طويلة الأجل للفترة (1995-2023) عن الشكل التالي:

$$\mathbf{GDP} = 98,217,012,902.88 + 122,851.55\times\mathbf{TAXEX} - 4,814,115,575.67\times\mathbf{INV} + 2,819,951,984.56\times\mathbf{OP} + 4,897,813,846.41\times\mathbf{I}$$

تشير هذه المعادلة إلى وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من النفقات الجبائية(TAXEX) ، الاستثمار(INV) ، أسعار النفط(OP) ، ومعدل الفائدة.(I)

يتضح أن **النفقات الجبائية** ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي، حيث أن كل زيادة قدرها دينار واحد في النفقات الجبائية تؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 122,852 وحدة. هذه النتيجة تعكس الدور الإيجابي للسياسة الجبائية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الاستثماري والاستهلاكي، بما يتوافق مع التوجهات النظرية التي ترى في النفقات الجبائية أداة فعالة لتحفيز النمو في الاقتصادات النامية.

أما **الاستثمار**، فقد جاء بمعامل سالب وقوي، حيث يؤدي ارتفاعه بوحدة واحدة إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.81 مليار وحدة. ورغم أن هذه النتيجة تخالف التوقعات النظرية، إلا أنها تفسر بضعف كفاءة الاستثمارات خلال فترة الدراسة، وبخاصة تلك الموجهة نحو قطاعات غير إنتاجية أو التي تعاني من ضعف في العائد الاقتصادي، فضلا عن العراقيل المؤسسية والبيروقراطية التي تحد من فعاليتها.

بالنسبة إلى **أسعار النفط**، فقد أظهرت تأثيرا إيجابيا ضخما بلغ 2.82 مليار وحدة، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات كمحرك أساسي للنمو. وبالتالي، تؤكد النتيجة استمرار تبعية الاقتصاد للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية.

وأخيرا، فإن **معدل الفائدة** جاء بمعامل إيجابي قدره حوالي 4.90 مليار وحدة، مما يشير إلى أن السياسة النقدية المستقرة أسهمت في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي وتوفير السيولة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي.

بصورة عامة، تكشف النتائج أن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدى الطويل يتحدد أساسا بفعالية النفقات الجبائية وأسعار النفط، في حين أن ضعف مردودية الاستثمارات يشكل أحد أبرز القيود أمام تحقيق نمو مستدام. كما أن الدور الإيجابي للسياسة النقدية يعكس أهمية الاستقرار الكلي في دعم النمو.

المطلب الرابع : اختبارات تشخيص النماذج :

للتأكد من جودة النماذج المقدرة سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ، اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء و اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

أولا : اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي هو اختبار ARCH، وقد أجرينا اختبار ARCH على نماذج الدراسة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (29): نتائج اختبار ARCH على نماذج الدراسة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.550876	Prob. F(1,23)	0.2255
Obs*R-squared	1.579248	Prob. Chi-Square(1)	0.2089

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

توضح نتائج اختبار ARCH المطبق على نموذج ARDL(3,3,2,3) أن النموذج يتمتع بخاصية ثبات التباين. فقد بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة 1.550876 مع مستوى احتمال قدره 0.2255، وهو ما يفوق مستوى الدلالة التقليدي 5%. كما جاءت إحصائية Obs*R-squared بقيمة 1.579248 واحتمالية 0.2089 لتعزز نفس الاستنتاج. وبناء على ذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بثبات تباين الأخطاء ورفض الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود عدم تجانس في التباين.

هذه النتيجة ذات أهمية منهجية بالغة، إذ تؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، مما يضمن استقرار تباين الأخطاء عبر فترة الدراسة (1995-2023). وعليه فإن تقديرات معاملات النموذج تعد كفؤة، كما أن الأخطاء المعيارية ومعاملات المعنوية (t-tests) يمكن الاعتماد عليها في التحليل. فضلا عن ذلك، فإن التنبؤات المستخلصة من النموذج تكون أكثر موثوقية، بما في ذلك فترات الثقة المصاحبة لها.

ثانيا : اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM يعد من بين أهم هذه الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذج الدراسة.

جدول رقم (30): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM على نموذج الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.051675	Prob. F(1,6)	0.8277
Obs*R-squared	0.222012	Prob. Chi-Square(1)	0.6375

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

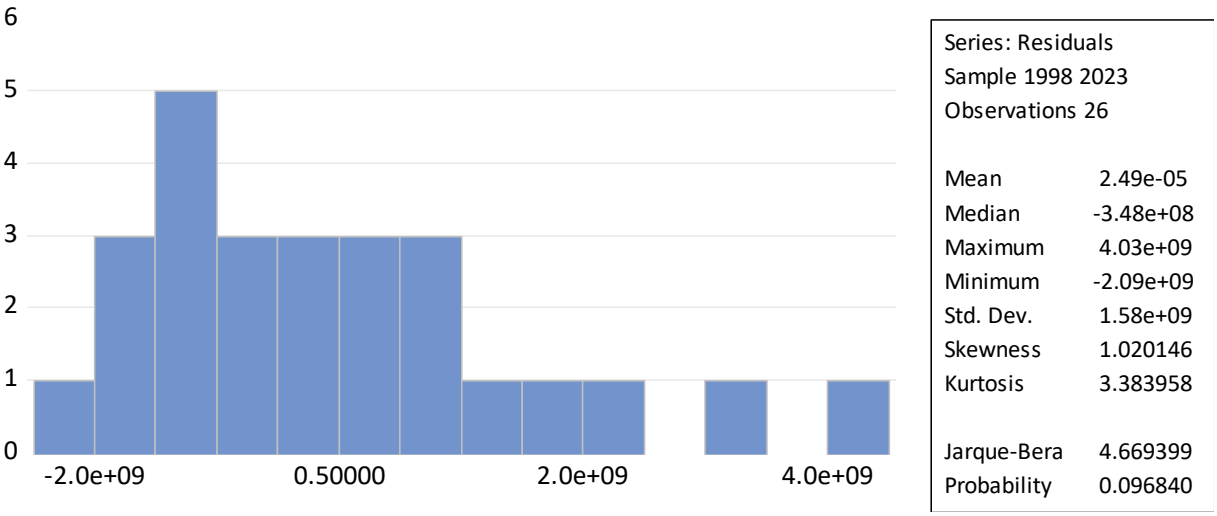
توضح نتائج اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** أن النموذج ARDL(3,3,2,3) لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. فقد بلغت قيمة إحصائية F حوالي 0.051675 مع احتمالية قدرها 0.8277، وهي أعلى بكثير من مستوى الدلالة 5%. كما دعمت إحصائية Obs*R-squared هذه النتيجة، حيث بلغت قيمتها 0.222012 باحتمالية 0.6375.

وبناء على ذلك يتم قبول فرضية العدم التي تنص على غياب الارتباط الذاتي حتى عند الفجوة الأولى، وهو ما يعني أن الأخطاء العشوائية مستقلة عن قيمها السابقة. هذه النتيجة تؤكد أن النموذج يحقق أحد الشروط الأساسية للانحدار الخطي، وتضمن موثوقية الاختبارات الإحصائية المطبقة على المعاملات المقدرة.

ثالثا : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتوزع بشكل طبيعي أم لا، يمكن استخدام عدة اختبارات منها اختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 وهو الذي أجريناه في دراستنا، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews. 13 تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Beraوالاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (27):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنماذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

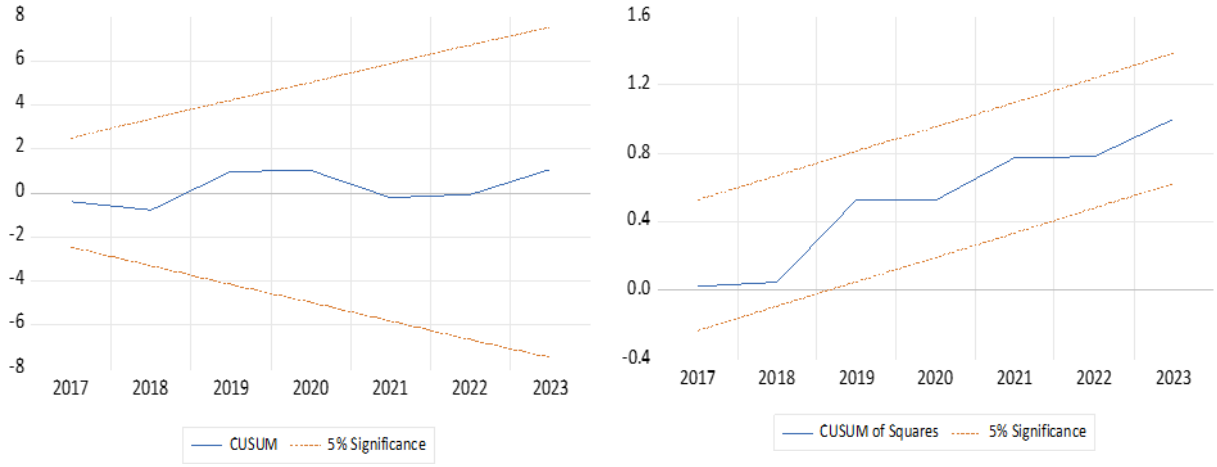
أجري اختبار **Jarque–Bera** للتحقق من طبيعة توزيع الأخطاء العشوائية في النموذج ARDL(3,3,2,3). أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية JB بلغت 4.669399 مع احتمالية 0.096840، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%. كما بينت الإحصاءات الوصفية للبواقي أن المتوسط قريب جداً من الصفر (2.49×10^{-5})، في حين أن معامل الالتواء (1.020) ومعامل التفلطح (3.384) قريبان نسبيا من القيم النظرية للتوزيع الطبيعي.

انطلاقاً من هذه النتائج، يتم قبول فرضية العدم التي تفترض أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي. ويعني ذلك أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم طبيعية الأخطاء، مما يعزز صحة الفروض الأساسية لنموذج ARDL ويضمن موثوقية الاستدلال الإحصائي والتنبؤات المستخلصة منه.

رابعا : اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نماذج الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**cusum**) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**cusum of squares**)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (28):اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لنموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معاملات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) تتميز بالاستقرار الهيكلي على امتداد فترة الدراسة. فقد أظهرت نتائج اختبار**CUSUM** واختبار **CUSUM of Squares** أن المسارات البيانية وقعت بكاملها داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ويشير ذلك بوضوح إلى استقرار معاملات النموذج وعدم وجود أي تغيرات هيكلية جوهرية في البيانات خلال الفترة المدروسة. كما يعكس هذا الانسجام توافقا بين تقديرات الأجل الطويل وتقديرات الأجل القصير، مما يدعم صلاحية النموذج القياسي ويعزز موثوقية النتائج المستخلصة منه.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليل دور النفقات الجبائية في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بينها وبين محددات النمو الاقتصادي، وتفسير طبيعة التأثير المتبادل بين السياسة الجبائية وأداء الاقتصاد الكلي. فقد استهل الفصل بتقديم الإطار النظري والتجريبي الذي يوضح كيفية تأثير السياسة الجبائية على النشاط الاقتصادي، قبل الانتقال إلى دراسة الحالة الجزائرية عبر بناء نموذج قياسي يعكس واقع التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

وقد أتاح التحليل إبراز المكانة المحورية للنفقات الجبائية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ليس فقط لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم بعض الفئات والقطاعات، وإنما كذلك كوسيلة للتدخل غير المباشر في تخصيص الموارد وتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية. كما أظهر النقاش أن خصوصية الاقتصاد الجزائري، المتمثلة في اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية وضعف فعالية الاستثمار، تجعل من النفقات الجبائية أداة ذات أثر مزدوج؛ فهي قادرة على دعم النمو وتحريك النشاط الاقتصادي، لكنها قد تتحول إلى عبء على المالية العمومية في حال غياب الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة وتوسع القاعدة الضريبية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن النفقات الجبائية تمثل خيارًا استراتيجيًا ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر، غير أن فاعليتها ترتبط بمدى تكاملها مع بقية السياسات المالية والنقدية والقطاعية. وهو ما يستدعي إعادة التفكير في تصميمها وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

خاتمة عامة

تناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023، من خلال إطار منهجي متكامل يجمع بين التحليل النظري والتطبيقي والقياسي. انطلقت الدراسة من مراجعة نقدية شاملة للأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بالنفقات الجبائية، مع التركيز على تطور الفكر الاقتصادي من النظريات الكلاسيكية التي اعتبرت الضريبة أداة محايدة، إلى النظريات الكينزية ونظريات النمو الداخلي التي أكدت الدور المحوري للسياسة المالية في تعزيز الطلب الكلي وتراكم رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي.

في هذا السياق، تم تحليل التجارب الدولية والمحلية في استخدام النفقات الجبائية كأداة للسياسة المالية، مع تقديم تقييم نقدي لمنهجيات قياس هذه النفقات وتأثيرها على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وعلى المستوى التطبيقي، قدمت الدراسة تحليلاً مفصلاً للنظام الضريبي الجزائري وتطور النفقات الجبائية ومؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مع تحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والعوامل المؤثرة عليها.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية متقدمة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف دراسة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وتقدير سرعة التعديل نحو التوازن عند حدوث اختلالات، وتحليل فعالية هذه النفقات مقارنة بأدوات السياسة المالية الأخرى. كما ركزت الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال تقييم كفاءة النفقات الجبائية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومدى مساهمتها في تحسين تخصيص الموارد العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط والحاجة إلى تنويع مصادر النمو وتحسين بيئة الاستثمار.

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة والفرضيات التي تم بناؤها في مقدمة الدراسة، تم التحقق من مدى صحتها في ضوء النتائج النظرية والتطبيقية والقياسية المتوصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

اختبار الفرضيات والتحقق من نتائج الدراسة

بعد استكمال الجانبين النظري والتطبيقي وإجراء التحليل القياسي، أصبح بالإمكان تقييم مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة. ويستند هذا التقييم إلى المقارنة بين ما افترضته الدراسة نظريا وما أفرزته النتائج التطبيقية والقياسية من معطيات، بما يسمح بالحكم على مدى اتساق الفرضيات مع واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وفي هذا الإطار، تم اختبار الفرضيات الفرعية أولا باعتبارها تمثل البعد الأساسي للعلاقة محل الدراسة، قبل الانتقال إلى استخلاص مدى صحة الفرضية الرئيسية.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نصت الفرضية الثانية على أن:

"تسعى النفقات الجبائية في الجزائر إلى دعم الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية باعتبارهما من مرتكزات النمو الاقتصادي، غير أن فعالية هذا التوجه تبقى مرتبطة بمدى كفاءة توجيه هذه النفقات نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة والقادرة على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني".

وقد أظهر التحليل النظري والتطبيقي أن النفقات الجبائية شكلت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر، حيث تم توظيفها لتحفيز الاستثمار وتشجيع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. كما بينت مختلف النصوص التشريعية والتدابير التحفيزية المتعاقبة أن الهدف المعلن لهذه النفقات تمثل في دعم الاستثمار المنتج وتعزيز التنويع الاقتصادي.

غير أن دراسة واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كشفت أن التوسع المستمر في حجم النفقات الجبائية لم يواكبه تحول هيكلي ملموس في البنية الاقتصادية الوطنية، إذ ظل قطاع المحروقات يحتفظ بمكانته المهيمنة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتمويل المالية العامة، في حين بقيت مساهمة العديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى محدودة نسبيا. ويشير ذلك إلى أن اتساع حجم النفقات الجبائية لم يكن كافيا بمفرده لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، وهو ما يدل على وجود ظاهرة تسرب اقتصادي (Economic Leakage) ، حيث لم تتحول جميع المزايا الجبائية الممنوحة إلى استثمارات إنتاجية قادرة على إحداث تغيير هيكلي فعلي في الاقتصاد الوطني، بل استفاد جزء منها من بيئة اقتصادية ومؤسساتية لم تسمح بتحقيق الأثر التنموي المتوقع.

وعليه، يمكن اعتبار أن نتائج الدراسة تؤكد هذه الفرضية بصورة جزئية؛ إذ تبين أن النفقات الجبائية وظفت فعليا لدعم الاستثمار والتنويع الاقتصادي، غير أن فعاليتها ظلت رهينة بكفاءة تصميمها وآليات استهدافها ومتابعتها وتقييمها.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن النفقات الجبائية تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن حجم واتجاه هذا التأثير يختلفان تبعا للأفق الزمني وطبيعة البيئة الاقتصادية الكلية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة .(ARDL) وقد أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك

بين متغيرات الدراسة، بما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما بينت نتائج النموذج أن أثر النفقات الجبائية في الأجل القصير يتسم بعدم الاستقرار النسبي، حيث ظهر أثر إيجابي آني للنفقات الجبائية على النمو الاقتصادي قبل أن يتحول إلى أثر سلبي خلال بعض فترات الإبطاء اللاحقة. ويعكس ذلك أن الآثار الاقتصادية المتوقعة من النفقات الجبائية لا تتحقق بصورة فورية، كما قد يرتبط هذا السلوك بالتكلفة المالية المترتبة عن تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها الجبائية في المدى القصير.

أما في الأجل الطويل، فقد أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للنفقات الجبائية على النمو الاقتصادي، بما يؤكد قدرة هذه الأداة على دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار متى تم توجيهها بكفاءة نحو الأنشطة الإنتاجية. كما أظهر معامل تصحيح الخطأ سرعة معتبرة لعودة الاقتصاد إلى مساره التوازني بعد الصدمات قصيرة الأجل، وهو ما يعزز مصداقية العلاقة طويلة الأجل التي كشفت عنها الدراسة.

وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسة عند اختبار الفرضية الفرعية الأولى، والتي بينت أن فعالية النفقات الجبائية لا تتوقف على حجمها فحسب، وإنما ترتبط بدرجة كفاءة توجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية القادرة على خلق القيمة المضافة وتعزيز التنويع الاقتصادي.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار أن الفرضية الرئيسية قد تأكدت بدرجة كبيرة، حيث تبين أن النفقات الجبائية تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن طبيعة هذا التأثير وحجمه يختلفان بين الأجلين القصير والطويل. كما أظهرت النتائج أن تحقيق الأثر التنموي المرجو من هذه الأداة يظل مرتبطاً بمدى كفاءة استهدافها للقطاعات المنتجة، وبدرجة تكاملها مع السياسات الاستثمارية والصناعية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز التحول الهيكلي وتقليص التبعية للمحروقات.

مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات الاقتصادية

تكتسب النتائج المتوصل إليها أهميتها العلمية من خلال وضعها في سياق النقاش الدائر في الأدبيات الاقتصادية حول فعالية النفقات الجبائية باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية غير المباشرة. فقد كشفت الدراسة عن وجود أثر إيجابي ومعنوي للنفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مقابل أثر محدود وغير مستقر في الأجل القصير، وهو ما يعكس الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، ويؤكد أن آثار هذه الأداة لا تتجسد بصورة آنية، وإنما تنتقل تدريجيا عبر قنوات الاستثمار والإنتاجية وتراكم رأس المال.

ومن هذا المنطلق، تنسجم النتائج المتوصل إليها مع الطرح النظري الذي قدمته نظريات النمو الداخلي، والتي تؤكد أن السياسات العمومية قادرة على التأثير في المسار طويل الأجل للنمو الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار والابتكار وتراكم رأس المال البشري. فالأثر الإيجابي طويل الأجل الذي أظهرته النتائج القياسية يشير إلى أن النفقات الجبائية لا تقتصر على تخفيف العبء الجبائي عن المتعاملين الاقتصاديين، بل يمكن أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة متى توفرت البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الملائمة لذلك. وفي هذا الإطار، تتوافق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Chen و (2010) Mintzالتي أبرزت الدور الإيجابي للحوافز الجبائية الموجهة للبحث والتطوير في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفي المقابل، فإن محدودية الأثر في الأجل القصير تتقاطع مع ما أشارت إليه دراسة Muet و Avouyi-Dovi (2012)، والتي بينت أن المنافع الاقتصادية المتوقعة من التدابير الجبائية لا تتحقق بصورة فورية، وأن تكلفتها المالية قد تكون أكثر وضوحا من آثارها الاقتصادية خلال المراحل الأولى من التطبيق. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في الحالة الجزائرية، حيث يؤدي التوسع في النفقات الجبائية إلى التنازل عن جزء من الإيرادات العامة في اقتصاد ما تزال فيه المالية العمومية والإنفاق الحكومي يمثلان أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، وهو ما قد يفسر جزئيا محدودية الأثر الإيجابي للنفقات الجبائية في الأجل القصير مقارنة بالأجل الطويل.

كما تؤكد نتائج الدراسة أن فعالية النفقات الجبائية لا تتحدد بحجمها فقط، وإنما بمدى اندماجها ضمن بيئة اقتصادية ومؤسساتية قادرة على تحويل الحوافز الجبائية إلى استثمارات حقيقية ومنتجة. وفي هذا السياق، تتقاطع النتائج مع ما خلصت إليه دراسة(2011) Caiumi ، التي أكدت أن النفقات الجبائية الموجهة للاستثمار لا تكفي وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية في غياب العوامل الهيكلية والمؤسساتية الداعمة. كما تنسجم مع ما أشار إليه تقرير (2015) Platform for Collaboration on Tax من أن فعالية النفقات الجبائية تظل محدودة في البيئات التي تعاني من ضعف آليات المتابعة والتقييم والحوكمة.

أما على المستوى الوطني، فإن النتائج المتوصل إليها تساهم في تفسير جانب من التباين الذي ميز الأدبيات الجزائرية حول الموضوع. فمن جهة، تتوافق النتائج مع دراسة بن منصور نجيم (2023) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للنفقات الجبائية في الأجل الطويل مقابل محدودية أثرها في الأجل القصير، كما تنسجم مع نتائج جليل وخلاصي (2026) التي أبرزت اختلاف آثار النفقات الجبائية على الاستثمار والتشغيل باختلاف الأفق الزمني. ويمكن تفسير هذا التقارب بكون هذه الدراسات اعتمدت مقاربات ديناميكية تسمح بإبراز الفارق بين التأثيرات الآنية والتأثيرات التراكمية للنفقات الجبائية. ومن جهة أخرى، تقدم الدراسة الحالية قراءة أكثر شمولية للعلاقة بين النفقات الجبائية

والنمو الاقتصادي من خلال إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بخصوصية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يسمح بفهم أعمق للعوامل المتحكمة في فعالية هذه الأداة.

وتكشف النتائج كذلك عن مفارقة اقتصادية مهمة تتمثل في أن التوسع المستمر في النفقات الجبائية خلال العقود الماضية لم يكن مصحوبا بتحول هيكلي عميق في الاقتصاد الوطني، حيث ظل قطاع المحروقات يحتفظ بدوره المهيمن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتمويل المالية العامة. وتوحي هذه النتيجة بأن المشكلة لا تكمن بالضرورة في وجود النفقات الجبائية في حد ذاتها، وإنما في محدودية أثرها التحويلي على بنية الاقتصاد الوطني. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بوجود درجة من التسرب الاقتصادي(Leakage) ، حيث لا تتحول جميع الحوافز الجبائية إلى استثمارات إنتاجية جديدة أو توسع فعلي في القاعدة الإنتاجية، بل قد يستفيد منها بعض الفاعلين الاقتصاديين دون أن ينعكس ذلك بالقدر الكافي على التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي المنشود. ومن ثم، فإن النفقات الجبائية قد تسهم في دعم بعض الأنشطة الاقتصادية على المدى الطويل، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث تنويع اقتصادي فعلي ما لم ترتبط بسياسات استثمارية وصناعية ومؤسساتية متكاملة.

ومن زاوية منهجية، تتمثل الإضافة العلمية للدراسة في توظيف نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)لتحليل العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي خلال فترة زمنية ممتدة من 1995 إلى 2023، وهي فترة تشمل مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري. وقد أتاح ذلك معالجة إحدى أهم الثغرات التي كشفت عنها مراجعة الأدبيات السابقة، والمتمثلة في محدودية الفترات الزمنية المعتمدة وعدم إدراج بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في النمو، الأمر الذي ساهم في تقديم تقدير أكثر شمولية ودقة لطبيعة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وعليه، تشير نتائج الدراسة إلى أن النفقات الجبائية تمثل أداة يمكن أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي، غير أن فعاليتها تبقى مشروطة بجودة تصميمها وكفاءة استهدافها وانسجامها مع باقي السياسات الاقتصادية. ومن ثم، فإن نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية لا يرتبط بحجم الامتيازات الممنوحة بقدر ما يرتبط بقدرتها على توجيه الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على إحداث تحول هيكلي مستدام في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، تبلورت جملة من النتائج الجوهرية التي تعكس الخلاصات الأساسية لهذه الدراسة حول دور النفقات الجبائية في الاقتصاد الجزائري:

1. تؤكد النتائج أن النفقات الجبائية لم تعد مجرد آلية تقليدية للإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بل تحولت إلى أداة استراتيجية ضمن منظومة السياسة المالية، قادرة على التأثير في مسار النمو الاقتصادي، شريطة توجيهها نحو الاستثمار المنتج، ودعم الابتكار، وتعزيز القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.

2. تكشف النتائج أن النفقات الجبائية تمثل شكلا من أشكال التدخل غير المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال إعادة توجيه سلوك الفاعلين الاقتصاديين، سواء المستثمرين أو المستهلكين، بما ينسجم مع الأهداف التنموية دون اللجوء إلى التوسع في الإنفاق العمومي المباشر.

3. تبين النتائج أن فعالية النفقات الجبائية ترتبط ارتباطا وثيقا بجودة منظومة الحوكمة الاقتصادية، حيث إن غياب آليات المتابعة الدقيقة والتقييم المستمر يؤدي إلى تقليص فعاليتها ويفتح المجال أمام انحرافها نحو الريع والاستخدام غير الكفء للموارد الجبائية.

4. تشير النتائج إلى أن للنفقات الجبائية أهمية مضاعفة في الاقتصادات الريعية، وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري، حيث يمكن أن تشكل أداة مساعدة لتقليص التبعية لقطاع المحروقات، من خلال دعم مسار التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاعات الإنتاجية.

5. كما توضح النتائج أن تحقيق الفعالية الكاملة للنفقات الجبائية يظل رهينا باندماجها ضمن رؤية إصلاحية شاملة للسياسة الاقتصادية، تقوم على مبادئ الكفاءة والعدالة والشفافية، وتربط بين الحوافز الجبائية والأهداف التنموية طويلة المدى للدولة.

توصيات الدراسة

انطلاقا من النتائج النظرية والتحليل النقدي الذي أبرز طبيعة العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، يتضح أن لهذه الأداة المالية دوراً محورياً يمكن أن يعزز من ديناميكية الاقتصاد الوطني إذا ما تم توجيهها واستغلالها بشكل رشيد. غير أن هذه الفعالية تبقى مرهونة بمدى وضوح الأهداف، دقة آليات التقييم، وانسجامها مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.

وعليه، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تشكل مرجعية لدعم جهود الإصلاح المالي، وترشيد استخدام النفقات الجبائية وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل التبعية للمحروقات:

1. ضرورة إجراء مراجعة شاملة لبنية النفقات الجبائية بهدف ترشيد الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، مع التركيز على التدابير التي أثبتت فعاليتها الاقتصادية على المستوى القطاعي، والتخلي عن الامتيازات ذات المردودية الضعيفة، بما يحد من الهدر الضريبي ويعزز كفاءة الإنفاق الجبائي .

2. إدماج النفقات الجبائية ضمن الإطار الكلي للتخطيط المالي للدولة، باعتبارها جزءا من الإنفاق العمومي غير المباشر ضمن قوانين المالية، بما يسمح بتقييم أدق للتكلفة الحقيقية والعائد الاقتصادي والاجتماعي وفق مقاربة تحليل التكلفة والعائد (Cost–Benefit Analysis)

3. تعزيز آليات التقييم البعدي (Ex-post Evaluation) للنفقات الجبائية بشكل منتظم، بما يضمن قياس أثرها الفعلي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويكفل توافقها المستمر مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

4. إرساء إلزامية نشر تقارير دورية مفصلة وشفافة حول حجم النفقات الجبائية وتوزيعها القطاعي، ترفق بقوانين المالية، بما يعزز الشفافية ويرسخ الرقابة البرلمانية والمجتمعية على فعالية هذه السياسة .

5. تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والقطاعات الوزارية المعنية (الصناعة، الفلاحة، الطاقة)، من أجل توجيه النفقات الجبائية نحو الأولويات الاستراتيجية الوطنية ذات الأثر التنموي المرتفع .

6. تطوير إطار قانوني وتنظيمي أكثر صرامة يحدد بدقة شروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية، مع إدراج آجال زمنية واضحة لإنهاء أو مراجعة هذه الامتيازات، بما يمنع تحولها إلى امتيازات دائمة ذات طابع ريعي .

7. إعادة توجيه النفقات الجبائية نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والقدرة على خلق الروابط الاقتصادية، خاصة الصناعة التحويلية، الفلاحة الاستراتيجية، ومشاريع الطاقات المتجددة، بما ينسجم مع أهداف التنويع الاقتصادي .

8. تصميم حوافز جبائية موجهة خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PMEs) والمؤسسات الناشئة(Startups) ، باعتبارها رافعة أساسية لخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل خارج قطاع المحروقات .

9. تقليص الامتيازات الجبائية الموجهة للأنشطة الريعية أو ذات الطابع الاستهلاكي محدود الأثر، بهدف تحسين تخصيص الموارد العمومية وتعزيز كفاءة الحيز المالي (Fiscal Space) المتاح للدولة.

آفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة، ورغم ما توصلت إليه من نتائج ذات دلالة علمية، يبقى مجال البحث في موضوع النفقات الجبائية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر مفتوحا أمام دراسات مستقبلية يمكن أن تعمّق الفهم النظري والتطبيقي لهذه العلاقة، خاصة في ظل تعقيد البيئة الاقتصادية الوطنية وتعدد محدداتها.

وفي هذا السياق، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية، تتمثل أساسا في:

1. توسيع نطاق التحليل ليشمل متغيرات إضافية مرتبطة بالحكامة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، بما يسمح بفهم أعمق لآليات تأثير النفقات الجبائية .
2. إجراء دراسات مقارنة على المستوى الإقليمي والدولي، بهدف استخلاص الدروس من التجارب الناجحة في تصميم وتوجيه النفقات الجبائية نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية .
3. اعتماد نماذج قياسية أكثر تقدما، مثل نماذج التوازن العام (CGE) أو النماذج الديناميكية العشوائية، بما يعزز دقة التقدير وعمق التحليل الاقتصادي .
4. التوسع في دراسة الأثر القطاعي للنفقات الجبائية، خصوصا في القطاعات الاستراتيجية مثل الفلاحة، الطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، نظرا لدورها في دعم التنويع الاقتصادي .
5. إدماج البعد الاجتماعي في تحليل النفقات الجبائية، من خلال تقييم مدى مساهمتها في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز العدالة الجبائية.

قائمة المراجع :

1. احمد سلامي، محمد شيخي. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970-2011). مجلة الباحث، العدد 13، ص. 125.
2. بزة، ص. (2018). إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة*، (02)34، 375.
3. بلهادي، م. (2018). مشاكل قياس مستوى الإنفاق الجبائي في ظل النظام الضريبي الجزائري [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 3. https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6785
4. بن مريم محمد. (2018). دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، ص. 62.
5. بن موسى، ح. (2023). منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Ardl –تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2020/2000. *الاقتصاد والتنمية, 11* ,(1) 52-67. https://asjp.cerist.dz/en/article/231819
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب) .2025 .(*قانون الرسوم على رقم الأعمال: المادة 2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*.
7. خالد بن حمد عبد الله القدير. (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 18، ص. 210.
8. خلاصي عبد الإله. (2019-2020). العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2018. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.
9. خليل كامل عيدان. (2015). أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق (1990-2012). مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17، ص. 21-22.
10. د. جليل. (2017). أثر النفقات الجبائية على الاقتصاد الجزائري: تقييم باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة وهران 2.

11. زنات، السعيد، و عوينة، فاطمة. (2024). من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري: ماذا يعني التخلي عن الرسم على النشاط المهني (TAP) واستحداث رسم محلي للتضامن (TLS) وفقا للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟ *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، (1)9، 311–318. https://asjp.cerist.dz/en/article/249697

12. زينات، أ. (2019). تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار: دراسة حالة الجزائر في الفترة 2001–2016 [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 3.

13. سليمي، ر., & غنية، م. (2025). أثر النفقات الضريبية على الاستثمار. مجلة اقتصاد المال والأعمال, 10(1), 57-70.

14. طالب سومية شاهيناز. (2017). الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، ص. 164.

15. عائشة سلمة كيحلي. (2017). التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2014. أطروحة دكتوراه علوم، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 126.

16. عباس، إ.، حسيني، م.، و خليفة، أ. (2018). واقع وآفاق الجباية المحلية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشلف*، (2)، 45.

17. عثماني الهادي وآخرون. (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974–2012). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، ص. 65.

18. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان. (2014). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 34، المجلد 09، ص. 177.

19. قومزيان، ب. (2025). محاولة تقييم تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1993–2022 [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 3.

20. قومزيان، ب .2025 *محاولة تقييم تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1993–2022)* أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير

21. قومزيان، ف. ب. (2025). محاولة تقييم تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1993–2022) ، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

22. كشاوي، إلياس) .2019 .(دراسة تحليلية لفعالية النفقات الجبائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط.

23. لحول، إبراهيم) .2020 .(*أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017*) أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.(

24. مزارشي فتيحة. (2018). أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة – دراسة حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، ص. 7-23.

25. المصبح عماد الدين. (2006). محددات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970-2004. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد 34، ص. 55.

26. مطوري، حنان .(2022) .النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر – مقاربة مؤسساتية: دراسة قياسية للفترة 1990) - 2020 .(أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان. متاحة على: http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/20543

27. ن يبا، م., فودوا، م., & قويدر، ع. أ. (2021). قياس أثر النفقات الضريبية على التحصيل الضريبي. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, 13(4), 186-194.

28. يونس، معبدي. (د.ت) .*الاقتصاد الكلي* .كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

29. بن منصور، ن) .2023 .(*العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2010-2020* .المجلة الجزائرية للمالية العامة، 13(1)، 14–33.

30.

31. **Acemoglu**, **D**., **& Robinson**, **J**. **A**. (**2012**). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

32. **Arroux**, **J**. (**1999**). *Les théories de la croissance* . Paris: Éditions du Seuil.

33. **Barbier**, **E**. **B**. (**2011**). Scarcity and Frontiers: How Economies Have Developed Through Natural Resource Exploitation. Cambridge University Press.

34. **Barroy**, **H**., **Sparkes**, **S**., **& Dale**, **E**. (**2016**). *Assessing fiscal space for health expansion in low- and middle-income countries: A review of the evidence* (Health Financing Working Paper No. 3). World Health Organization.
35. **Beltrame**, **P**. (**2001**). *La fiscalité en France* (8e éd.). Hachette Supérieur.
36. **Benichi**, **R**., **& Nouschi**, **M**. (**1999**). La croissance aux XIXe et XVe siècles (2e éd.). Paris: Édition Marketing.
37. **Blanchard**, **O**. (**2017**). ***Macroeconomics*** (7th ed.). Pearson Education Limited.
38. **Bleaney**, **M**., **Gemmell**, **N**., **& Kneller**, **R**. (**2001**). Testing the endogenous growth model: Public expenditure, taxation, and growth over the long run. *Canadian Journal of Economics*, *34*(1), 37–43
39. **Bouthevillain**, **C**., **Dufrénot**, **G**., **Frouté**, **P**., **& Paul**, **L**. (2013). *Les politiques budgétaires dans la crise : comprendre les enjeux actuels et les défis futurs*. Louvain-la-Neuve : De Boeck Supérieur, collection Ouvertures économiques.
40. **Bouthevillian**, **C**., **et al**. (**2013**). *Les politiques budgétaires à la crise: comprendre les enjeux actuels et les défis futurs.* Ouvertures Économiques, De Boeck, Belgique.
41. **Brixi**, **H**. **P**., **Valenduc**, **C**., **& Swift**, **Z**. (**2004**). *Tax expenditures: Shedding light on government spending through the tax system.* World Bank.
42. **Burman**, **L**. **E**., **et al**. (**2003**). Is the tax expenditure concept still relevant? *National Tax Journal*, September, p. 16.
43. **Celikay**, **F**. (2020). Dimensions of tax burden: A review on OECD countries. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science, 25*(49), 27–43. https://doi.org/10.1108/JEFAS-12-2018-0138
44. Cem, E. (1991). Une stratégie de test de la racine unitaire (rapport de recherche). Institut de mathématiques économiques (IME), 38p.
45. **Cordes**, **J**. **J**., **Ebel**, **R**. **D**., **& Gravelle**, **J**. **G**. (**1999**). *The encyclopedia of taxation and tax policy.* Urban Institute Press.
46. **Dalton**, **H**. (**1954**). *Principles of public finance.* Routledge.
47. **Demidova**, **S**., **Tyurina**, **Y**., **Kulachinskaya**, **A**., **Buzdalina**, **O**., **Ilin**, **I**. **V**., **Razletovskaia**, **V**., **& Misbakhova**, **C**. **A**. (**2024**). An assessment of the

effectiveness and scale of tax expenditures to support investments and priority sectors in G20 countries. *Economies, 12*(6), 147. https://doi.org/10.3390/economies12060147

48. **Djelil**, **Z**. (**2017**). *L'impact des dépenses fiscales sur l'économie algérienne : Une évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable* (Thèse de doctorat, Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed).
49. **Drobinski**, **V**. (**2015**). *Introduction à l'économie*. **Aubin Imprimeur**.
50. **Engle**, **R**. **F**., **& Granger**, **C**. **W**. **J**. (**1987**). Cointegration and error correction: Representation, estimation and testing. Econometrica, 55, 251–276.
51. **Fleming**, **J**. **C**., **& Peroni**, **R**. **J**. (**2008**). Reinvigorating tax expenditure analysis and its international dimension. *Virginia Tax Review, 27*, 437.
52. **FMI**. (**2001**). *Manuel sur la transparence des finances publiques.* Département des finances publiques. https://doi.org/10.5089/9781451861041.007
53. Geourjon, A.-M., Caldeira, E., & Laporte, B. (2018). L'évaluation des effets économiques et sociaux des dépenses fiscales: Les grands principes méthodologiques. Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI)
54. **Gilbert**, **G**. (**1991**). Les dépenses fiscales. In *Dictionnaire encyclopédique de finances publiques* (Tome 1, p. 605). Economica.
55. **Godbout**, **L**. (**2006**). L'intervention gouvernementale par la politique fiscale : Le rôle des dépenses fiscales. Étude comparée : Canada, États-Unis, France. Économica.
56. **Goudbout**, **L**., **& Arseneau**, **M**. (**2005**). *Le dosage des impôts au sein de la structure fiscale québécoise : le dépassement de la taxation des revenus vers la consommation* (Série scientifique n° 11). Montréal: CIRANO.
57. **Gouvernement du Québec**. (**2024**). *Dépenses fiscales.* Bibliothèque nationale du Québec.
58. **Guido**, **M**., **Garcia**, **M**. **G**. **P**., **& Maia**, **P**. (**2022**). Fiscal space in an era of central bank activism. Departamento de Economia, PUC-Rio.
59. **Hairault**, **J**.**–O**. (**2004**). *La croissance : théories et régularités empiriques* , Paris : Éditions Economica.

60. **Heller**, **P**. (**2005**). Understanding fiscal space (IMF Policy Discussion Paper No. PDP/05/4). International Monetary Fund.
61. **Higgins**, **B**. (**1993**). *Economic development: Problems, principles and policies*. New Delhi: Stall Book Universal.
62. **Howitt**, **P**., **& Weil**, **D**. **N**. (**2008**). Economic growth. In *The New Palgrave Dictionary of Economics*. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_2314-1
63. **James**, **S**. **R**. (**1998**). *A dictionary of taxation.* Elgar Original Reference Series. Edward Elgar Publishing.
64. Jenkins, H. P., & Katircioglu, S. T. (2010). The bounds test approach for cointegration and causality between financial development, international trade and economic growth: The case of Cyprus. Journal of Applied Econometrics, 42(13), 1705.
65. **Johansen**, **S**. (**1987**). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of Economic Dynamics and Control, 12(2-3), 231–254.
66. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52(2), 169–210.
67. Kakaulina, M. O., & Kazansky, N. A. (2023). The impact of tax expenditures on economic growth: The US experience. Journal of New Economy, 24(4), 41-63.
68. **Kandil**, **A**. (**1970**). *Théorie fiscale et développement: L'expérience algérienne*. Éditions SNED, p. 88.
69. **Kang**, **J**., **& Chengwei**, **L**. (**2025**). Tax deduction and tax credit. In Yinxing, H. (Ed.), *Dictionary of Contemporary Chinese Economics*. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-97-4036-9_674
70. **Kripfganz**, **S**., **& Schneider**, **D**. (**2018**). ardl: Estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models. *London Stata Conference 2018* (No. 09). Stata Users Group.
71. **Lohi**, **K**. (**2004**). *Évaluation des avantages fiscaux accordés à l'investissement* (Mémoire de fin d'études, Institut d'économie douanière et fiscale, Institut Algéro-Tunisien), p. 23.

72. **Lucas**, **R**. **E**. (**1988**). On the mechanics of economic development. *Journal of Monetary Economics*, *22*(1), 3–42.
73. **Martin**, **J**., **& Mayneris**, **F**. (**2022**). *Revue de littérature sur l'incidence fiscale des taxes sur les entreprises* (Rapport 2022RP-06, CIRANO). https://doi.org/10.54932/FXQQ9060
74. **Martin**, **J**., **& Mayneris**, **F**. (**2022**). *Revue de littérature sur l'incidence fiscale des taxes sur les entreprises* (**Rapport 2022RP-06**). **CIRANO**. https://doi.org/10.54932/FXQQ9060
75. **Masiya**, **M**., **Hall**, **S**., **Murray**, **S**., **Etter-Phoya**, **R**., **Hannah**, **E**., **& O'Hare**, **B**. (**2024**). Tax expenditures and progress to the Sustainable Development Goals. *Sustainable Development, 32*(6), 6144–6162. https://doi.org/10.1002/sd.3016
76. **Mills**, **T**. **C**. (**2019**). Transfer functions and autoregressive distributed lag modeling. In T. C. Mills (Ed.), *Applied time series analysis* (pp. 201–210). Academic Press. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-813117-6.00012-0
77. **Ministère des Finances du Québec**. (**2004**). *Fiscalité et famille en 26 questions* (p. 52).
78. **Ministère des Finances**. (**2024**). *Code des impôts directs et taxes assimilées*. République Algérienne Démocratique et Populaire.
79. **Musgrave**, **R**. **A**. (**1959**). *The theory of public finance: A study in public economy*. McGraw-Hill.
80. **Nerlich**, **C**., **& Reuter**, **W**. **H**. (**2016**). Fiscal rules, fiscal space, and the procyclicality of fiscal policy. *FinanzArchiv, 72*(4), 421–452.
81. **Nouschi**, **M**. (**1999**). Croissance – histoire économique . France: Éditions Hasan.
82. **Orsoni**, **G**. (**1995**). *L'interventionnisme fiscal*. PUF.
83. **Parcebois**, **J**. et al. (1991). *Économie des finances publiques*. Armand Colin, p. 96.
84. **Parcebois**, **J**. et al. (1995). *Dictionnaire de finances publiques*. Armand Colin, p. 126.
85. **Parkin**, **M**., **& Bade**, **R**. (**2016**). Macroeconomics: Canada in the global environment (9th ed.). Toronto, Canada: Pearson. p. 466.

86. **Perroux**, **F**. (**1990**). *Dictionnaire économique et social*. Hatier.
87. Pesaran, M. H. (1997). The role of economic theory in modelling the long run. Economic Journal, 107, 178–191.
88. Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econometric Society Monographs, 31, 371–413.
89. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326.
90. **Pigou**, **A**. **C**. (**2000**). *The economics of welfare.* TPB.
91. **Pondaven**, **C**. (**1994**). *Économie des décisions publiques: Décentralisation, déréglementation, fiscalité.* Vuibert.
92. Régis, B. (2012). Exercices pédagogiques d'économétrie (2ème éd.). Paris: Économica.
93. **Romer**, **P**. **M**. (**1990**). Endogenous technological change. Journal of Political Economy, 98(5), S71–S102. https://doi.org/10.1086/261725
94. **Romer**, **P**. **M**. (**1990**). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy*, *98*(5, Part 2), S71–S102.
95. **Seligman**, **E**. **R**. **A**. (**1910**). *Shifting and incidence of taxation.* Columbia University Press.
96. **Shaviro**, **D**. **N**. (**2006**). *Taxes, spending, and the U.S. Government's march towards bankruptcy.* Cambridge University Press.
97. **Slemrod**, **J**. (**1989**). Complexity, compliance costs, and tax evasion. *Journal of Economic Literature.*
98. **Sokolovska**, **A**., **& Zatonatska**, **T**. (**2022**). Debatable aspects of the concept of tax expenditures: Taxes. *Ekonomika, 101*(2), 109–124. https://doi.org/10.15388/Ekon.2022.101.2.7
99. **Steinmo**, **S**. (**2002**). The evolution of policy ideas: Tax policy in the 20th century, p. 209.
100. **Surrey**, **S**. **S**. (**1970**). *Tax expenditures.* Harvard University Press.

101. **Surrey**, **S**. **S**. (**1970**). Tax incentives as a device for implementing government policy: A comparison with direct government expenditures. *Harvard Law Review, 83*, 705–738.

102. Swift, Z. L. (2006). Managing the effects of tax expenditures on national budgets. Policy Research Working Paper; No. 3927. World Bank. http://hdl.handle.net/10986/8449

103. **Thirlwall**, **P**. **A**. (**2000**, **September**). *Alternative approaches to the analysis of economic growth: Based on lectures given at the National University of Mexico, Mexico City, Mexico*.

104. **Thirlwall**, **P**. **A**. (**2003**). *Growth and development: With special reference to developing economies* (7th ed.). Houndmills: Palgrave Macmillan.

105. **Tokman**, **V**., **Rodríguez**, **J**., **& Marshall**, **J**. (**2006**). *Tax expenditure evaluation: Theory and practice.*

106. **Toubine**, **A**., **& Benslimane**, **H**. (**2018**). La croissance économique en Algérie : Une analyse en modèle VAR. *Revue Administration et Développement pour les Recherches et les Études*, 7(2), 149–162. https://asjp.cerist.dz/en/article/72720

107. **Valenduc**, **C**. **M**. **A**., **Brixi**, **H**. **P**., **& Swift**, **Z**. **L**. (**2004**). *Tax expenditures – Shedding light on government spending through the tax system: Lessons from developed and transition economies.* World Bank Publications.

108. Heller, P. (2005, June). *Back to basics – Fiscal space: What it is and how to get it.* Finance & Development, 42(2).

109. Gouvernement du Québec. (2024). *Dépenses fiscales.* Bibliothèque nationale du Québec.

الملاحق :

الملحق رقم (01): اختبار استقرارية السلسة الزمنية GDP عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.794475	0.8052
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.636899	0.7519
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.294131	0.9466
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.794475	0.8052
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.751038	0.7010
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.202199	0.9372
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.641570	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.548109	0.0062
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.243788	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.619103	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.519291	0.0067
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.249080	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (02): اختبار استقرارية السلسلة لزمنية taxex ا عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.561725	0.8639
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.584919	0.2892
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.217422	0.7420
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.279183	0.9161
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.416143	0.3639
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAXEX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.217422	0.7420
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.618823	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.772830	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.371156	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.611547	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.27492	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAXEX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.556317	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية INV عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.029083	0.7286
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.666708	0.2566
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.323850	0.7721
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.010176	0.7355
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.419350	0.3624
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.863119	0.8907
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.755246	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.659227	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.783660	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.857472	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.733949	0.0041
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.796828	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (04): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية OP عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.654000	0.4427
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.996153	0.5781
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.117321	0.6344
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.604472	0.4671
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.113921	0.5162
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.046810	0.6895
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.758061	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.665260	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.768648	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.801086	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.703057	0.0044
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.768123	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (05)اختبار استقرارية السلسلة الزمنية I عند الفرق الأول باستخدام ADF و PP

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.273855	0.1884
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.515322	0.0613
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.528243	0.4763
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.579885	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.727958	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.503622	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.483589	0.1327
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.042627	0.9164
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.098048	0.0036
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.615964	0.1022
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.732427	0.0372
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.585556	0.0118
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.